

من نوادر المخطوطات

التَّجْلِيْقَةُ عَلَى كِتَابِ سَيِّدِي

تأليف

أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي
المتوفى سنة ٣٧٧ هـ - ٩٨٧ م

تحقيق وتعليق

الدكتور عوض بن حمد القوزي
جامعة الملك سعود - الرياض

الجزء الثالث

١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

الطبعة الأولى
١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م



هَذَا بَابُ مَا يَنْصَرِفُ وَمَا لَا يَنْصَرِفُ^(١)

هَذَا بَابُ أَفْعَلَ إِذَا كَانَ اسْمًا: ^(٢)

قال: ولو جاء في الكلام شيء نحو: أَكَلْتُ، وَاتَّقَ فسميت به رجلاً صرفته ^(٣).

قال أبو علي: الدليل على أن الهمزة فيما يجيء على مثال (أَكَلْتُ) أصلية غير زائدة، وإن كانت الهمزة أولاً وَيَعْدُهَا ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ إِظْهَارُكَ حَرْفِي التَّضْعِيفِ وَلَوْ كَانَتْ الهمزة زائدة كزيادتها في (أَحْمَرُ) لَأَدْغَمْتَ المثلثين وحركت الحرف الساكن وألقيت عليه المدغم، فقلت: أَكَلْتُ، وَاتَّقَ، كما تقول: أَنْتَ وَأَجَلُّ وَأَصَمُّ، فَإِذَا بَيَّنْتُ^(٤) الحرفين المثلثين تَبَيَّنَ أَنَّ الهمزة فاء، وَأَنَّ اللام الآخرة زائدة للإلحاق بجعفر، يدلك على ذلك إظهار الحرفين المثلثين، والحرفان المثلثان إِذَا كَانَا لِلإلْحَاقِ لَمْ يُدْغَمَا، وَلَوْ سُمِّيَتْ رَجُلًا بِمِثْلِ، (يَزْدَدُ) لَصَرْفَتْهُ أَيْضًا، وَلَمْ يَحْكَمْ بِزِيَادَةِ الْيَاءِ كَمَا [٩٦/أ] لَمْ يُحْكَمْ فِي

(١) الكتاب ٢/٢.

(٢) الكتاب ٢/٢.

(٣) الكتاب ٣/٢، قال أبو سعيد: ويعني أن ما كان على (أَفْعَلَ) مما عين الفعل ولامه من جنس واحد، تدغم عينه في لامه كقولنا: أَسْرَ، وَأَهْلَ، وَأَكْسَ، وَأَطَلَ الْبَحِيرَ، وما أشبه ذلك مما لا يحصى، وَإِذَا جَاءَ عَلَى (أَفْعَلْ) وَكَانَ اللَّامَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، لَمْ يُدْغَمْ أَحَدُهُمَا فِي الْآخَرِ، كَقَوْلِنَا: قَرَدَدٌ، وَمَهْدَدٌ، وَجَلْبَبٌ، وما أشبه ذلك، فَلِذَلِكَ حُمِلَ: أَكَلْتُ، وَاتَّقَ، لَوْ جَاءَ وَسُمِيَ بِهِ رَجُلٌ صَرَفَ وَحُمِلَ عَلَى فَعْلَلِهِ. شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٧٩.

(٤) في المخطوطة: (بَيَّنْتُ)، والمراد هو التبيين (فك الإدغام).

مثل (أَكَلْتُ) بزيادة الهمزة، لأن الياء لو كانت زائدة لأدغمت المثلين كما يدغم (يشم)، فكذا لو سميت رجلاً ببأجج لصرفته لأن الياء أصلية غير زائدة كالتى فى (يَرْمَع)^(١)، الدليل على ذلك ظهور المثلين. فإن قلت: فقد جاء (أَلْبَبُ) مَبْنًى غير مدغم وهو من اللَّبِّ، قولك شاذ لا ينبغي أن يقاس عليه بالبجج ونحو أَكَلْتُ وَأَيَّقْتُ، لكن ينبغي أن يُحمل على الأكثر الشائع دون القليل النادرة^(٢).

قال سيبويه: وأما أَوَّلُ فَهوَ أَفْعَلُ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ: هُوَ أَوَّلُ مِنْكَ، وَمَرَرْتُ بِأَوَّلٍ مِنْكَ، والأولى^(٣).

(١) من موانع الصرف مجيئ الاسم على وزن الفعل، وذلك بأن يكون في أوله زائد من الزوائد الأربع التي تكون في أول الأفعال المضارعة، ويكون بها الاسم على وزن فَعْلٍ من الأفعال المضارعة أو فعل الأمر، وأن يشاركه في ذلك البناء الاسم، أو يكون لفظه لفظاً لا يقع في شيء من الأسماء. فأما ما كان في أوله زائدة الفعل المضارع فتحو: أحمر، وأخضر، وأسود، وأفكّل، وإثمل، وأيدّع، وأرّبع، وأكّلب، ويرمّع، ويحمرّ، وتغلب، ويزيد، ويشكر، وترتب، وتنتضب، وترّجس، فهذه الأسماء فيها مالا يستعمل فعلاً، كنحو: أفكّل، وأحمرّ، وأخضر، وجميع هذه الأبنية تقع في الأسماء غير الأعلام.

وأما ما يكون لفظه غير موجود في الأسماء إلا أن يسمى به فيكون علماً فهو مثل: (فَعْلٌ، وقُفْلٌ) وما أشبه ذلك، كقولك: كسّر، وضرب، وكسّر، وضرب... انظر شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ٧٧.

وانظر مزيداً من التفصيل في هذا الموضوع في المقتضب ٣/٣٠٩ - ٣١٠، الأصول

٨٠/٢ - ٨٣.

(٢) هكذا في المخطوطة بالتأنيث، وله وجه من الجواز، وقد سوى سيبويه بين (أَيَّقْتُ) وبين (أَكَلْتُ)، ولم يجعله (فَيَعْلٌ)، لأن الأغلب فيما يلحق أن يكون بالتضعيف، انظر شرح الرمانى للكتاب، ج٣، ق ٢٢٩.

(٣) الكتاب ٣/٢، وفيه: ... يدلّك على ذلك قوله: هُوَ أَوَّلُ مِنْكَ، ومررتُ بأوّل من. أما =

قال أبو علي: **أَوَّلُ**: **أَفْعَلُ** الهمزة زائدة، والفاء والعين مثلان كأنه **أَوَّلُ**، فأدغم الحرف الأول الساكن في الثاني، ومما جاء فيه الفاء والعين من موضع واحد قولهم: **دَدَنٌ**^(١)، و**كُوكِبُ** الفاء والعين من موضع فيهما مثلان كما أنهما في **(أَوَّل)** كذلك، والدليل على أن الهمزة زائدة فيه حتى يقوم دليل على أنه أصل، ودليل آخر أيضاً على أنه **(أَفْعَل)** وهو قولهم: **الأوَّلَى**^(٢)، وهذا كقولك **أَحْسَنُ** منك **وَأَحْسَنِي**، فالهمزة في **(أَوَّل)** زائدة لأنها همزة **(أَفْعَل)** فأما الهمزة التي في **(أَوَّلَى)** فمنقلبة عن حرف أصلي وهو الفاء، وهو واو أصله **(وَوَّلَى)**^(٣)، إلا أنه اجتمع في أول الكلمة واوان، والواوان إذا اجتمعا في أول كلمة فاجتماعهما على ضربين:

أحدهما: الواو الثانية فيه لازمة ثابتة، والواو الثانية فيه مرة غير لازمة، فنقلب مرة **أَلَفًا**، ومرة **وَاوًا**، فإذا كانت الواوان من الضرب الأول وجب إبدال الأولى منهما، كقولك في تصغير **وَأَصِلْ**، و**أَقْدِدْ** وتكسييرهما: **أَوَّصِلْ** و**أَوَّيَّصِلْ**، و**أَوَّاقِدْ**، و**أَوَّيَّقِدْ**، فالواو الأولى تنقلب همزة لا محالة. والضرب الثاني: وهو الذي الواو الثانية فيه مدة غير لازمة وهو

— قوله: **(والأوَّلَى)** فساقطة من طبعة بولاق، وقد أثبتتها السيرافي في شرحه، كما أثبتها

المرحوم عبدالسلام هارون في طبعته للكتاب، انظر ج ٣/ ١٩٥.

(١) الددَن: هو اللهور واللب، انظر تهذيب اللغة ١٤/ ٦٩ (د).

(٢) **الأوَّل والأوَّلَى**: كقولك: **الأَحْسَنُ** و**أَحْسَنِي**، و**الأَفْضَلُ** و**أَفْضَلِي**، و**الأَجَلُ** و**أَجَلِي**، وليس مثل ذلك **خَيْرٌ** منك و**شَرٌّ** منك، وإن كان الأصل فيهما: **أَخَيْرٌ** منك، و**أَشَرٌّ** منك، ولما حذف الهمزة منهما لكثرةهما في الكلام - انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٨٠.

(٣) الواو الأولى فاء الفعل، والثانية عين الفعل مضاعفة - انظر شرح الرمازي للكتاب، ج ٤، ق

٢٢٦.

نحو : تُرْعَلْ ، من الوعد ، تقول : ووَعَدَ ، و(وَوَزَنَ) و «وَوَزِي عَنْهُمَا مِنْ سَوَاءِ آتِيَهُمَا»^(١١) ، فهذا الضرب لا يلزم فيه إبدال الأولى همزة من حيث الواو الأولى في الضرب الأول ، لأن الواو هنا لازمة ، ألا ترى أنك لو بنيت الفعل للفاعل لقلب الواو ألفاً فقلت : وأَعَدَ ووَاَزَنَ ، فهذا الضرب لا تلزم فيه الواو الثانية لزومها في الضرب الأول ، فلا يلزم إبدال الأولى همزة من حيث يجب إبدالها همزة هناك ، لكن من قال : في : وَجُوهُ أَخُوهِ ، وفي وَقَّتَتْ أَقَّتَتْ ، قال في ووُعِدَ : أُوْعِدَ ، فقلب الواو التي هي فاء همزة من حيث تقلب الواو المضمومة همزة لا من حيث اجتمع واوان ، لو كان كذلك لم يجرز غير الإبدال ، كما لا يجرز في تصغير (وأَصِل) وتكسيره غيره .

وقولنا : الأوْلى هو من الضرب الأول ، وهو الذي يجتمع في أوله واوان لازمتان ، ومتى اجتمعتا ولزمتا ، وجب إبدال [ب/٩٦] الأولى همزة . فالثانية في الأوْلى لازمة غير متقلبة ألفاً كما تنقلب الثانية في ووُعِدَ ألفاً ، فلكذلك لزم إبدال الواو المبدلة التي هي فاء من الأوْلى همزة ، كما لزم إبدال الواو الأوْلى من أُوْصِل^(١٢) أو أَصِل همزة للزوم الثانية وامتناعها من الانقلاب ألفاً في أوْلى ، وفي أُوْصِل ونحوه ، وهذا مذهب جميع من تقدم من العلماء في أوْل وأوْلى^(١٣) .

(١١) سورة الأعراف ، الآية / ١٩ .

(١٢) في المخطوطة : «أوصال» انظر المسائل المشككة/ ٨٦ ، فهذه المسألة هناك بتقليل من التصرف .

(١٣) الذي عليه علماء اللغة : أن الهمزة إذا كانت أولاً وكان الشيء الذي هي فيه عدده أربعة أحرف بها فصاعداً ، فهي زائدة إلا أن يجيء أمرٌ يوضح أنها من نفس الحرف . فلو =

وزعم بعض منتحلي العربية^(١): أن الأوّل مأخوذ من آل يؤول أو لا إذا رجع، وهذا التقدير لا يجيزه التصريف، ولو كان كما قال لقليل: أوّل في أفعل، ولم يُقل: أوّل، وإنما كان يلزم أن يقال: أوّل، لأن الهمزة التي في أوّل، فإذا بني منه أفعل، وجب أن يزداد على (أوّل) همزة أفعل، فتجتمع همزتان، الزائدة التي في (أفعل)، والتي هي فاء، فيصير (أوّل) مثل (أعول)، وإذا اجتمع همزتان في كلمة واحدة وكانت الثانية ساكنة، وجب إبدال الثانية منهما بحسب الحرف الذي منه الحركة التي في الأولى، فكان يجب إبدال الهمزة الثانية في (أوّل)، كما يجب^(٢) ألفاً، كما وجب إبدال الهمزة الثانية من (آدم)^(٣) و(آذر) وما أشبهه ألفاً، ووجب حركة الواو التي هي عين في (أوّل) بالفتح لأنه على بناء (أفعل)، وليس اللفظ بأوّل كما ذكر من قال إنه مأخوذ من أوّل، إنما هو أوّل ليس بأوّل، ولعل القائل استهواه قولهم: أوّل، فظن أن هذه الهمزة ليست بمنقلبة، وأنها أصل، لأنه

كانت الكلمة من ثلاثة حروف بما في ذلك الهمزة في أولها فلا يشك في أن الهمزة من الأصول. وعندما تجتمع الهمزة مع أحد حروف الزيادة الأخرى في كلمة كالياء مثلاً، كان حمل الهمزة على الزيادة أولى من حمل الياء عليها، وذلك أن زيادة الهمزة في أول الكلمة أكثر وأوسع من زيادة الياء ثانياً. . . . انظر للنصف ١٠٠/١. انظر هذه المسألة في المسائل المشكّلة ٨٦/.

(١) عندما عرض الفارسي لهذه المسألة في المسائل البشادات/٨٧-٨٩، قال: . . . و نذكر قول بعض أهل النحور فيه، وتبين سهره . . . وبعد قليل من الاستقصاء قال: «وزعم بعض الناس أن (أوّل) مأخوذ من آل يؤول أو لا، إذا رجع . . . » وهو بذلك يشير إلى ما حكاه نعلب عن الفراء في هذا الحرف. انظر النصف ٢٠٢/٢.

(٢) قوله: (كما يجب) زائدة هنا، لتضمن اللفظ السابق معناها.

(٣) في المخطوطة: (آدم).

لو كان مأخوذاً من أول لكان اللفظ بالفعلى كاللفظ بها إذا كانت الفاء والعين مثلين . وإذا كان التقدير بالهمزتين مختلفاً ، لأنه في تقدير ما همزته متقلبة عن واو وهي فاء ، اجتمع معها واو أخرى لازمة ، وإذا كان من (أول) فالهمزة عين مبدلة ، وقد بينا أن اشتقاقه من أول غير جائز^(١) .

قال: وإذا سميت رجلاً باللب فهو غير مصروف والمعنى عليه لأنه من اللب^(٢) .

قال أبو علي: ليس (اللب) وإن ظهر فيه التضعيف بمنصرف اسم رجل كما ينصرف بأجج وأيقق أسمين لرجل ، لأن التضعيف هنا وإن ظهر فمعلوم بالاشتقاق أن الهمزة زائدة ، لأنه مأخوذ من اللب ، وإنما ظهور هذا التضعيف شاذ ، ووزنه أفعل ، ولولا العلم بزيادته من جهة الاشتقاق لصرفته اسم رجل ، وليس بناؤه على الأكثر الشائع^(٣) .

(١) انظر المسائل المشككة ٨٩ - ٩٠ ، وقد ذكر هذه المسألة بتصرف يسير .

(٢) هذا النص غير مذكور في الكتاب في هذا الباب ، ولعله سقط منه ، لأن السيرافي أثبت كما جاء عند أبي علي ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج٤ ، ق ٨٠ ، كذلك أثبت الرمانى ضمن سؤالاته والجواب عنها ، انظر شرح الرمانى ، ج٤ ، ٢٢٦ . لكن سيويه ذكر مؤيد الموضوع في باب آخر قائلاً : « وإذا سميت رجلاً باللب من قولك : قد علمت ذلك بنات اللب » . تركته على حاله ، لأن هذا الاسم جاء على الأصل . . . الكتاب ٦١ / ٢ .

قال أبو سعيد : الهمزة زائدة وترك الإدغام شاذ (يعني في اللب) ثم قال : « ومن الناس من يقول : اللب ، يجعله جمع لب ، كذا حكاه الفراء ، وأصحابنا حكوا : اللب بمعنى أفعله » . شرح السيرافي للكتاب ، ج٤ ، ق ٨٠ - ٨١ .

(٣) قال الرمانى : واللب إذا سمي به لم ينصرف في المعرفة ، لأنه (أفعل) ودليله قولهم : (قد علمت ذلك بنات اللب) يريدون : لبه ، وهو شاذ ، لأن قياس مثله الإدغام ، ولكن =

قال: وما يُترك صرفه لأنه يُشبه الفعل، ولا يجعل الحرف^(١) الأول منه زائداً، إلا بَقِيَتْ: تَنْضُبُ. قال: لأنه ليس في وزن الكلام فَعْلَل^(٢). قال أبو علي: ليس في أصول أبنية^(٣) الرباعي بناء على فَعْلَل حروفه كلها أصول^(٤).

قال: ومن ذلك أيضاً تَرْتَب وتُرْتَب، ويقال: تُرْتَب^(٥). قال أبو علي: لولا ما جاء من [أ/٩٧] تَرْتَب وتُرْتَب لحكمنا بأن التاء من (تُرْتَب) أصلية [وكان هناك]^(٦) دليل من الاشتقاق يدل على زيادتها، لأن ما أوله التاء من الرباعي، وكان على وزن يكون عليه الرباعي الذي لا حرف زائداً فيه، حكم أن التاء أصل حتى يقوم دليل من

== إذا سميت به تركته على حاله، لأنه نقلته من اسم إلى اسم...، شرح الرماني للكتاب، ج٣، ق ٢٢٦.

(١) في المخطوطة: (الطرف)، والصواب من الكتاب ٣/٢، وشرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٨١.

(٢) قوله: لأنه في الكلام فعلل ساقطة من الكتاب، وقد أثبتتها السيرافي ولعل ذلك سهو من حيث قال سيبويه قبل هذه العبارة الساقطة من المطبوع: لأنه ليس في الكلام شيء... انظر الكتاب ٣/٢، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٨١.

(٣) في المخطوطة: (الأبنية) معرّكة.

(٤) هذا ما أوما إليه سيبويه بأنه ليس في الكلام شيء على أربعة أحرف ليس أوله زيادة يكون على وزن فَعْلَل إلا بقيت تحو: تَنْضُب.

والتَنْضُب: شجر ينبت بالبحار، وليس بنجد منه شيء، وهو ينبت على هيئة السرخس. وعيدانه بيض ضخمة، وهو محتظر، وورقه متقبض، ولاتراه إلا كأنه يابس مقبر وإن كان نابثاً. انظر لسان العرب ٧٦٣/١ (نضب).

(٥) انظر الكتاب ٣/٢.

(٦) ما بين المقرونتين بياض في المخطوطة، وقد رتبه باللفظ الوارد بينهما.

الاشتقاق أو ما يقوم مقامه، فلو لا ما جاء من ترتب، وترتب لحكم في تاء ترتب بأنه أصل إلى أن يقوم دليل زيادة، لكن لا جاء ترتب علم أن التاء من (ترتب) وإن كانت على وزن الأصول زائد، لأن التاء من ترتب هي التي في ترتب، وقد ثبت زيادتها في ترتب، فثبتت زيادتها في ترتب لأنها تلك، فلو لم يعلم أن اشتقاقه من الشيء الراتب^(١) لقلت: ترتب، وترتب لأن التاء من ترتب زائدة، كما قام الدليل من قولهم: تتقل على أن التاء من تتقل زائدة، لأن التاء من تتقل وإن كان قد جاء في الرياعي الأصلي مثله نحو برثن، وترثم^(٢)، فهي زائدة لقولهم: تتقل، لأن التاء من تتقل لا تكون إلا زائدة، والتي في تتقل هي هي^(٣).

والتدراً^(٤)، أيضاً يعلم أن التاء فيه زائدة لمكان درأت، ألا ترى أنك تشتق منه ماتسقط الفاء فيه، ولو لم تشتق ماتسقط الفاء فيه

(١) مما يدل على زيادة التاء في (ترتب) هو أنه بمعنى الشيء الراتب الشابت، يقال: (رتب رتباً) قال طهليل:

وقد كان حيّاتاً عدّوين في الذي خلا فعلى ما كان في الدهر فارتي

انظر المنصف ١٠٤/١ - ١٠٥، يقال: أمر ترتب وترتب إذا كان راتباً. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٣، ق ٨٢.

(٢) هذه الأسماء على فُعْلَل من بنات الأريمة، انظر الكتاب ٣٣٥/٢. والبرثن: مخلف الأسد، وقيل هو للصبح كالصبح للإنسان. انظر لسان العرب ٥٠/١٣. (برثن). وانظر في (ترثم) لسان العرب ٢٢٥/١٢ (وتثم).

(٣) انظر المنصف، ١٠٥/١.

(٤) تدراً، وتندراً بالفتح والضم قاله السيرافي، يقال: السلطان ذو تدراً، بضم التاء. أي ذو عُدّة وقوة على أعدائه عن نفسه. وهو اسم موضوع للدفع والتاء زائدة كما زيدت في (ترتب)، وتتنضب، وتثقل. قال العباس بن مرداس:

لحكمت أيضاً بأن التساء زائدة لأنه ليس في أوزان الرباعي الأصلي شيء على وزن جَعْفَر، فقد قام لك في (تُذَرَأ) دليلان على زيادة التاء، كما قام لك في (تُرْتَب) دليلان على زيادتها، ولو لم يكن فيها إلا دليل واحد لحكمت بالزيادة، كما حكمت بزيادة تُثْقَل إنها زيادة، وإن لم يكن فيه دليل الاشتقاق.

فأما تَأَلَّبُ^(١)، فلو لا الاشتقاق لحكمت بأن التاء منه أصل، لمجيئه على ما يكون عليه الرباعي، نحو جَعْفَر، وسَلَّهَب، إلا أنك لما اشتقت منه التألَّب علمت أن التاء فيه زائدة، ولو لا ذلك لحكمت بأنه أصل، فسفي ما ذكرنا من هذه الجمل دليل على ما كان مثله^(٢).

قال: وأما ما جاء نحو تَوَلَّب ونَهَشَل فهو عندنا من نفس الحرف مصروف حتى يجيء أمرٌ يبينه^(٣).

وقد كُنْتُ في القوم ذا تُذَرَأ قَلَمٌ أَعْطَى شَيْئًا، ولم أَمْتَع
انظر لسان العرب ٧٢/١ (درأ) قال أبو سعيد: يقال: فلان ذو تُذَرَأ، أي ذو دفع
لخصمه أو قرينه، وهو مأخوذ من (ذَرَأْتُهُ) أي دفعته. شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق
٨٧. انظر أيضاً ما ينصرف وما لا ينصرف/١٦.

(١) انظر الكتاب ٣/٢.

(٢) يقال للحمصار: ألَبَّ يَلَبُّ، وهو يَفْعَلُ؛ وهو طرده طريده، وإفا قيل (تأَلَّب) من ذلك. قال أبو سعيد: التألَّب المعروف هو شجر يتخذ منه القسي، الواحد تَأَلَّبَة، فيجوز أن تكون مشتقة من (ألَب) لأن القوس تطرد السهام، وتسموها إلى الرمي. قال الشاعر:
أَلَمْ تَعْلَمِي أَنَّ الْأَحَادِيثَ فِي غَدٍ وَيَعْدُ غَدٍ يَأَلِّينَ أَلَبَ الطَّرَائِدِ
انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٨١.

(٣) الكتاب ٣/٢.

قال أبو علي: الحكم في التاء والنون إذا وقعتا في أول كلمة على أربعة أحرف على عكس الحكم في الياء والهمزة إذا وقعتا أو كين في كلمة رباعية، لأنك تحكم في التاء والنون بأنهما أصليتان حتى يقوم دليل على الزيادة^(١)، والحكم في الهمزة والياء بأنهما زائدتان حتى يقوم دليل على أنهما أصليتان كنحو ما قام من الدليل في أَيْصَرَ^(٢)، وأَوْكَى، وأُرْطَى^(٣)، ويَأْجِجُ^(٤) أنهن أصول. أما أَيْصَرَ، فلقولهم: إِصَارَ في جمعه، فاشتقت منه ما ثبت فيه الهمزة، وسقطت الياء، فعلمت بذلك أنه فِعْلٌ، ليس

(١) يقول أبو سعيد: «حكم كل تاء ونون في أول الكلمة أنها أصلية حتى يقوم الدليل على زيادتها كما قام على زيادة التاء في (تَنْضَبُ) وغيره، وإن لم تفعل هذا لم تصرف نهشاً، والعرب تصرفه. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٢٢.

(٢) أَيْصَرَ: فيه الياء والهمزة من حروف الزيادة، وجمعه: إِصَارَ، فيكون أَيْصَرَ على فِعْلٍ، قال الأعشى:

فَهَلَّا يَحْدِلُهُنَّ الْخَلْسَى وَيَجْمَعُ ذَا يَهْتَهُ الْإِصَارَا

انظر المنصف ١١٣/١، ١١٧، المقتضب ٣١٦/٣ - ٣١٧.

(٣) قال سيبويه: «وَأَمَّا أَوْكَى، فالألف من نفس الحرف، يملك على ذلك قولهم: أَوْكَى الرَّجُلُ وَإِنَّا أَوْكَى فَوْعَلٌ... وكذلك الأُرْطَى، لأنك تقول: أديم مَأْرُوطٌ، فلو كانت الألف زائدة لقلت: مَرْطِيٌّ» الكتاب ٣٤٤/٢. قال المبرد: (أولق) الهمزة أصل، والواو زائدة، لأن الهمزة في موضع الفاء من الفعل، وأنها (فَوَعَلٌ). انظر المقتضب ٣١٦/٣، وانظر المنصف ١١٤/١ - ١١٦، الخصائص ٩/١، ومن مصاني (الأولق): الخنون وأنا والجنون والحددة، انظر الخصائص ٢٩٢/٣، وهمزة الأُرْطَى فاء، وروى ابن جني عن أستاذه أبي علي الفارسي عن أبي الحسن أن بعضهم حكى: أديم مَرْطِيٌّ، فالهمزة عند هؤلاء زائدة. قال: ومأْرُوطٌ أكثر في اللغة من مَرْطِيٌّ. انظر المنصف ١١٨/١.

(٤) قال سيبويه: «وَأَمَّا يَأْجِجُ فالياء فيها من نفس الحرف لولا ذلك لأدغموا كما يدغمون في (مُفْعِلٌ) و(يَفْعَلُ) من (وَدَدْتُ)» الكتاب ٣٤٦/٢.

بِأَفْعَلٍ، ولو سميت به لصرفته، كما لو سميته بِحَيْثَرٍ لصرفته، ولو سميته بِبَاجٍ لصرفته، لأن الياء أصل كما لو [٩٧/ب] سميته بِقَرَدٍ لصرفته ولو سميته بِأَوَّلٍ لصرفته، كما أنك لو سميته بِكَوْثَرٍ لصرفته.

وأما أَرَطَى فوزنه فَعَكَلَ ليس بِأَفْعَلٍ، لقولهم: مَارُوطٌ، فهو مُكَعَّنٌ بِجَعْفَرٍ^(١)، ولو سميت به رجلاً لم تصرفه، فإن قلت: لِمَ وهو مثلُ جَعْفَرٍ؟ فلأن الألف لما امتنع دخول تاء التانيث عليه لحظر التسمية، شابهَ ألفَ التانيث، ألا ترى أن تاء التانيث لا تدخله في هذه الحال؟ كما لا تدخل على ذِفْرَى في قول مَنْ لَمْ يَتَوَّنْ، وَحُبْلَى وما أشبهه فقد اجتمع الألفان من أَرَطَى وَحُبْلَى، في أن كُلَّ واحد منهما يمتنع دخول تاء التانيث عليه، فامتنع من الانصراف لذلك والتعريف.

قال: فإن قلت: فما بالك تصرف (يَزِيدُ) في النكرة، وإنما منعه من صرف أَحْمَر في النكرة وهو اسم أنه مضارع الفعل، فأَحْمَر إذا كان صفة بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسماً، فإذا صار اسماً، ثم جعلته نكرة، فإنما صيرته إلى حاله إذا كان صفة^(٢).

قال أبو علي: يعني أن أَحْمَر قبل أن يُسَمَّى به بمنزلة الفعل في أنه لا ينصرف كما أن الفعل لا ينصرف قبل أن يكون اسماً، فإذا صار اسماً، ثم جعلته نكرة، فإنما صيرته إلى حاله إن كان صفة، أي قبل أن يُسَمَّى به،

(١) من قال: أَرَطَى: فهو مَارُوطٌ فهي مثل جَعْفَرٍ، ومن قال: مَرُطَى: فهو مَرُطَى عنده بمنزلة (أَفْعَى)، وينبغي أن تكون الألف في آخر (أَرَطَى) حينئذ متقلبة عن ياء، لأنه لو كان من

الواو لقال: (مَرُطَى)، كما قالوا: (مَرُطَى). انظر النصف ١/١١٨.

(٢) الكتاب ٤/١ يتصرف بسيط.

يعني أنك رددته وهو اسم بالتذكير إلى حال كان فيها لم ينصرف، لأنه لم يكن ينصرف، هو نكرة قبل أن يسمى به (١).

قال أبو الحسن: ينصرف أحمر وما أشبهه في النكرة إذا كان اسماً، لأنه إنما منعه من الصرف أنه صفة، فقد ذهب عنه الذي كان يمنعه (٢).

(١) قال أبو سعيد: وهذه المسألة وما جرى مجراها يختلف فيها النحويون، فقال سيبويه والخليل ومن وافقهما منهم أبو عثمان المازني: بأنَّ (أَفْعَلَ) إذا كان صفة ثم سُمِّيَ به رجلاً أو غيره، ثم تكرّره لم ينصرف.

وقال الأخفش وأبو العباس المبرد: إذا سُمِّيَ به ثم تكرّره انصرف وحقيقة ذلك أن (أَحْمَرَ) وما جرى مجراه من قبل أن يسمى به غير مصروف لاجتماع علتين، وهما: وزن الفعل والصفة. فإذا سُمِّيَ به رجلاً فقد زالت الصفة وصار علماً لذلك الرجل... ولا ينصرف لاجتماع علتين: وزن الفعل والتصريف، فإذا تكرّره وهو اسم فقد زال عنه التصريف، وقد زالت عنه الصفة بالتسمية، فبقيت علّة واحدة وهي وزن الفعل، فلذلك قال الأخفش: إنه ينصرف، وذلك قولك: مرّوتٌ بأحمر، وأحمرٌ آخر.

وأما سيبويه فإنه عنده وإن سمي به فحكم الصفة باقي فيه، واحتج بأنَّ إذا تكرّره، فإنما يرجع إلى تكثير كان له وهو اسم، فكانه يرجع إلى الحال الأولى التي كان لا ينصرف فيها. وذكر أن المازني سأل الأخفش فقال له: لم صرفته (أحمر)؟ فقال: لأنه صار اسماً وزالت عنه الصفة، فبقي فيه وزن الفعل فقط. فقال المازني: أليس تقول: مرّوتٌ بنسوة أربع، فتخفف الأربع وتثنى وهو صفة على وزن الفعل؟ قال: بلى، قال: فلم صرفته وقد اجتمع فيه علتان: وزن الفعل والصفة؟ قال: لأن (أربع) اسم في الأصل، ولا أحكم له بحكم الصفة وإن وصفت به. فقال له المازني: فاحكم للأحمر بحكم الصفة وإن سميت به، لأن الأصل فيه صفة، فلم يأت الأخفش بمقنع. « شرح السيرافي للكتاب، ج ٣، ق ٨٢.

(٢) انظر المناظرة التي دارت بين أبي الحسن الأخفش والمازني في هذا الحرف، مما نقلنا آنفاً عن شرح السيرافي للكتاب، ج ٣، ق ٨٢.

قال الرماني: «الذي يجوز في (أَفْعَلَ) الذي يكون صفة تارة، واسماً تارة، إجراؤه إذا توجه إلى معنى الصفة على ألا ينصرف في معرفة ولا نكرة إذا سمي به، لأنه حينئذ على قياس (أحمر)، وإذا وجه على طريقة الاسم لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة =

قال: وأما (يزيد) فإِنَّكَ إِنَّمَا جعلته اسماً في حالٍ يُستفَقَلُ فيه التنوين^(١)، أي في حال التعريف^(٢).

قال: وأحمر لم يَزَلْ اسماً^(٣).

قال أبو علي: لم يزل اسماً لأنه حين كان صفة اسماً لا ينصرف، وأنت إذا نكَّرتَه بعد التعريف فقد أعدَّته إلى حال كان فيها لا ينصرف^(٤).

قال: بعد قوله: إن ألفات الوصل تقطع في مثل: (إضرب) إذا سمي به وليس لك أن تغير البناء في مثل قولك: ضرب، وضرب، ويقول: إن مثل هذا ليس في الأسماء^(٥).

إذا صار علماً على قياس (أفكل)، ولا يجوز في كل اسم أن يكون بهذه المنزلة لأن الاشتراك على هذه الجهة عارض يجوز في بعض الكلام كما يجوز الاختصار، والأصل التمام، واختلاف اللفظ لاختلاف المعنى واتفاق اللفظ لاتفاق المعنى، وما خرج عن ذلك فعلى جهة العارض.

والفرق بين الصفة والاسم الذي ليس بصفة، أن الصفة ثانية في المرتبة بعد الاسم الذي ليس بصفة، ولها معنى سوى الموصوف لو لم يكن لم يستحق ذلك الاسم... انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ٢٢٨.

(١) الكتاب ٤/٢.

(٢) يزيد ويَشْكُرُ ونحوهما إذا نكر الاسم انصرف لأنه في حال التنكير ليس فيه غير علة واحدة هي: وزن الفعل، وهو قبل التسمية ليس له حال تمنع صرفه فبرَدَ إليها، وإذا كان فعلاً فسمي به، فصار اسماً معرفة، فمنع الصرف لأجلهما (أي للاسمية ووزن الفعل)، فلما زال أحدهما انصرف. انظر شرح السمراني للكتاب، ج ٣، ق ٨٢.

(٣) الكتاب ٤/٢.

(٤) انظر ماقتناه آنفاً عن الرماني في هذا الموضوع.

(٥) نقل أبو علي عبارة سيبويه بالمعنى، ومزج ذلك بأرائه هو. انظر الكتاب ٤/٢.

قال أبو علي: كأنَّ قائلًا قال: إذا سميت بإضْرِب، فسقطت ألف
الوصل ليكون كالأسماء فكذلك إذا سميت بضْرِب ونحوه، فغيّر البناء،
ليوافق البناء بناء الاسم^(١). وجواب هذا أن أبا بكر قال: الاسم حقه أن
يصاغ صياغة لا يتثقل ولا يخرج منه حرف ويدخل حرف، فلذلك وجب قطع
الألف^(٢).

(وفعل) إذا سمي به فلا يلزمك أن تغيّره، لأنَّ لك أن تسمي بما
شئت، وليس لك أن تسمي باسم تنقصه مرة حرفًا، وتثبتته فيه
أخرى [٩٨/أ].

(١) تقطع الألف في مثل (اضْرِب) إذا سمي به رجلًا، لأن الأسماء والألقاب تصاغ على وضع
(اللفظ) لا تغيّر حروفه، فإذا جعلنا ألفه وصلًا فإنها تسقط إذا كان قبلها كلام، وتثبت إذا
كانت مبتدأة، فتخرج بذلك عن موضوع الأسماء، وليس منه تلك الأسماء التي عرفت
ألفاتها بأنها للوصل كاسم وابن وغيرهما، لأن مخرج هذه الأسماء عن منهج بقية الأسماء في
تصحيح حروفها إنما جاء لعلّة لحقتها - انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ٨٢.

(٢) يقول ابن السراج: «... فإن سميت بأضْرِب أو أَضْرِب قطعت الألف ولم تصرفه فقلت: هذا
اضْرِب قد جاء، وأذهب قد جاء، لأنَّ ألف الوصل إنما حقها الدخول على الأفعال وعلى
الأسماء المجارية على تلك الأفعال نحو: استضرب استضربًا، وانطلق انطلقًا، فأما الأسماء
التي ليست بمصادر جارية على أفعالها، فألف الوصل غير داخلة عليها، وإنما دخلت في
أسماء قليلة نحو: ابن، امرئ، وأست، وليس هذا بابها...» انظر الأصول ٨٢/١.

وقال أبو علي الفارسي: «... فأما (ابن) والأسماء الأخر (يريد الأسماء المبدوءة بألف
الوصل) فنادة عن هذا القياس، وعن طريقة ما عليه الكثرة، ومع ذلك فقد ضُورج بها الفعل
لاعتلال أو آخرها بالحدف، ولم يلزم أن تلتحق سائر التواقيص هذه الهمزة التي للوصل، إذ
دخلها فيما دخلت فيه ليس بقباس».

فأما المصادر نحو: اهرجهم، واستكبار، فليس من هذا، لأن المصادر جارية على
أفعالها، فلزمته هذه الهمزة من حيث لزمت أفعالها.

فإن قيل: فهلا قسته على اسم وابن، فذلك ناد لا يقاس عليه^(١).
 قال: والأسماء التي شبهناها أي بالأفعال نحو (إثْبَدِ)، و(إصْبَحْ)
 فإنما أضعف أمرها، أي: أمر ضَرْبٍ وضَوْرِبٍ، أن يصير إلى هذا، أي ينمها
 التنوين. (٢)

قال: ألا ترى أنك تقول: امرؤ وامرئ، وليس شيء من الفعل
 هكذا: (٣) أي لا يعتقب على شيء من هذه الأفعال مثل هذه الحركات
 المختلفة (٤).

(١) يقول الزجاج: وإن جاء مثال من الفعل بغير زائد، وليس ذلك المثال في الأسماء نحو:
 (ضَرْبٍ) هو على وزن (فَعْلٍ)، و(فَعْلٍ) ليس في الأسماء، فإذا سميت رجلاً (ضَرْبٍ) لم
 تصرفه في المعرفة، لأنه اجتمع فيه: شبه الفعل، وأنه معرفة، وهذا المثال للأفعال خاصة.
 فهو أجدر ألا ينصرف - ما ينصرف وما لا ينصرف/ ٥.

و(ضَرْبٍ) إذا سمي به وخفف بلسكان الراء، فتحقه الصرف عند سيبويه لأنه خرج إلى
 مثال ما ينصرف. انظر الكتاب ١٥/٢، والمبرد ينمعه من الصرف، انظر المختضب ٣/٣٢٤.
 وانظر شرح الكافية الشافية ١٤٦٥/٣ - ١٤٦٦.

(٢) يعني أن (إثْبَدِ) لا ينصرف، لأنه بمنزلة (اضْرِبْ) في المعرفة إذا سمي به، كذلك (إصْبَحْ)
 بمنزلة (اذْهَبْ). انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٣، ق ٢٢٦. وانظر أيضاً شرح السيرافى
 للكتاب، ج ٤، ق ٨٢. وقد ساق أبو علي كلام سيبويه هنا مضمناً مداخلته هو. انظر
 الكتاب ٤/٢، قال الزجاج: وإذا سميت رجلاً (إثْبَدِ) لم تصرفه في المعرفة، وصرفته في
 النكرة. ما ينصرف وما لا ينصرف/ ١٥.

(٣) الكتاب ٤/٢.

(٤) يريد أن (امرؤاً) لو سمي به انصرف، لأنه في النصب، شبهه بالأمر من (عَلِمَ)، وفي الجر
 شبهه بالأمر من (ضَرَبَ)، وفي الرفع شبهه بالأمر من (حَرَجَ)، انظر شرح الكافية الشافية
 ١٤٦٣/٣. وسبب صرفه لانهاده عن الفعلية، فالفعل لا يكون ما قبل آخره متغيراً. انظر
 ما ينصرف وما لا ينصرف/ ١٨.

قال: لم يكن بُد من أن يجعلها كالأسماء^(١).

قال أبو علي: يقول: يقطع أثبتة ولا يدعها على الوصل^(٢).

قال: سميت رجلاً بتضارب ثم حقرته، قلت: تُضَرَّب، ولم تصرفه لأنه يصير بمنزلة تَغْلِب^(٣).

قال أبو علي: إذا وافق تصغير ما ينصرف تصغير ما لا ينصرف لم يُصرف كما أنه إذا وافق تصغير ما لا ينصرف تصغير ما ينصرف صرفته، نحو عُمَيْر تصغير عُمَر ومُسَيِّج تصغير مَسَاجِد إذا سميت به رجلاً^(٤).

(١) الكتاب ٤/٢، وعبارة سيبويه هنا هي قوله: «وإذا جعلت (اضرب) أو (أثقل) اسماً، لم يكن له بُد من أن يجعلها كالأسماء».

(٢) يريد قطع همزة الوصل في (اضرب)، وأثقل) لو سمي بهما، لأنك نقلت فعلاً إلى اسم، وليس مثل ذلك لو سميت بالمصدر فقلت (انطلقاً، وارتجافاً) ونحوهما، لأنك نقلت اسماً إلى اسم.

(٣) الكتاب ٤/٢. والكلام ناقص من أوله (وإذا).

(٤) يقول أبو سعيد: «إن فيما ينصرف ما إذا حُقر لم ينصرف، وهذا من ذلك، لأن (تضارب) (تثاقل) وهو ينصرف إذا كان اسم رجل، لأنه لا تظير له في الفعل، فإذا حقرته حذفت الألف وأدخلت ياء التصغير فيصير (تُضَرَّب) فهو مثله بمنزلة (تَضَرَّب) إذا حقرته، وقد ذكرنا أن الفعل إذا كان في أوله الزوائد فالتحقير لا يغير حكم الصرف فيه». شرح الكتاب للصيرافي، ج٤، ق ٨٣.

أما تصغير (تَغْلِب) فهو (تُغْلِب)، وهو لا يصرف في المعرفة. انظر شرح الرمانى للكتاب، ج٣، ق ٢٢٧.

هذا باب ما لا ينصرف من الأمثلة وما ينصرف^(١)

قال: فإنما زَعَمْتَ أَنَّ هذا البناء يكون في الكلام على وجوه وصار أَفْعَلُ اسماً^(٢).

قال أبو العباس: قوله: وصار أَفْعَلُ اسماً إنما لم يصرف (أَفْعَل) لأنه عرفه بأن أجراه على معهود، وحين أشار به إلى (أَفْعَل) الواقع بعد (كُلُّ) ^(٣).

قال: وكذلك منزلة (أَفْعَل) في المسألة الأولى^(٤).

قال أبو علي: يريد في قوله (كُلُّ أَفْعَل يكون وصفاً) ^(٥).

قال: فلو لم تصرفه ثم تركت (أَفْعَل) ها هنا نصيباً^(٦). ثم، أي

(١) الكتاب ٥/٢ وفيه: (هذا باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف)، ومثله عند السيرافي.

(٢) الكتاب ٥/٢، وفيه (كان) مكان (صار) هنا، ومثله في شرح السيرافي للكتاب.

(٣) يُقال في التمثيل: «كُلُّ أَفْعَل صفة لا ينصرف»، فتصرف (أَفْعَل) هذا، لأن (كُلُّ) يوجب له التذكير كقولنا: كُلُّ رَجُلٍ وهو اسمٌ فليس فيه إلا علة واحدة وهي وزن الفعل، فينصرف، وإن كان الذي يمثله به لا ينصرف، وهو (أَحْمَرُ)، لأن فيه علتين هما وزن الفعل والصفة. وليس بمستكثر أن ينصرف المثال ولا ينصرف الممثل، لأن كل واحد منهما له حكم نفسه في الصرف. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٨٤.

(٤) الكتاب ٥/٢.

(٥) (أَفْعَل) وصف في الأصل، وهو منصرف من الصرف، فإذا نكّر صُرِفَ، كما لو سميت رجلاً (أَفْعَل) صرفته في النكرة.

(٦) الكتاب ٦/٢.

في قولك: (كُلُّ أَفْعَلٍ) وإما هنا تريد به موضع (أَفْعَلٍ) بعد (كُلِّ)، وإما شبهه لأنه ليس بوصف، لكنه اسم على وزن الفعل سميت المبال به وصرفته، لأن (أَفْعَلٍ) بعد (كُلِّ) نكرة^(١).

وقوله: تركت (أَفْعَلٍ) نصباً^(٢)، أي قلت: كَلُّ (أَفْعَلٍ) يكون فعلاً^(٣).

قال: وتقول إذا قلت: هذا رجلٌ أَفْعَلٌ لم تصرفه على حال، وذلك لأنك مثلت به الوصف خاصة، فصار كقولك: كَلُّ أَفْعَلٍ زيدٌ نصبٌ أبداً، لأنك مثلت به الفعل خاصة^(٤).

قال أبو عثمان: أخطأ^(٥)، ينبغي له أن يصرف، وإلا نقض جميع قوله لأن (أَفْعَلٍ) ليس بوصف. إما هو مثال للفعل وليس يمتنع إلا من صرف (أَفْعَلٍ) الذي هو صفة.

قال أبو العباس: لم يصنع أبو عثمان شيئاً.

قال أبو علي: إما قال أبو العباس ذلك، لأن (أَفْعَلٍ) الواقع بعد

(١) انظر شرح الرماني للكتاب، ج٣، ق ٢٢٨.

(٢) الكتاب ٦/٢.

(٣) يقول أبو سعيد: و... كَلُّ أَفْعَلٍ إذا أردت به الفعل الماضي مفتوح الآخر أبداً، لأن (أَفْعَلٍ) اسم وإن جعلته مثلاً للفعل فنوئته بحق الاسمية» انظر شرح السيرافي للكتاب،

ج٤، ق ٨٤.

(٤) الكتاب ٦/٢، وفيه (لم ينصرف) مكان (لم يصرفه) هنا. ورواية السيرافي توافق ما جاء عند أبي علي في التعليقة.

(٥) يرى أبو عثمان المازني أن سيويه أخطأ في قوله: (رجلٌ أَفْعَلٌ) حين ترك صرف (أَفْعَلٍ).

الموصوف لا يكون إلا صفة، كما أن (أَفْعَلَ) الذي ارتفع به (زيدُ) لا يكون إلا فعلاً، فقد اختص (أَفْعَلَ) بعد الموصوف بأنه وصف وخرج عنه الإشاعة التي كانت فيه، وكُلُّ مضاف إليه، ولم يبق على أنه مثال [٩٨/ب] يعم أمثلة، فقول سيبويه إذا صحیح^(١).

قال: وَأَفْعَلَ لَا يُعْرَفُ كَلَامًا مُسْتَعْمَلًا^(٢).

قال أبو علي: إنما لم يصرف (أَفْعَلَ) هاهنا^(٣) لأنه أشار به إلى ما تقدم ذكره منه، فلما تعرك امتنع من الصرف.

قال سيبويه: فقولك: (هذا رجلٌ أَفْعَلَ) بمنزلة قولك: أَفْعَلَ زيدٌ فإذا لم تذكر الموصوف صار بمنزلة (أَفْعَلَ) إذا لم يعمل في اسم مظهر ولا مضمر^(٤).

قال أبو علي: قوله: فإذا لم يذكر الموصوف أي إذا لم يذكر (رجُلٌ) في قولك: (هذا رجلٌ أَفْعَلَ) صار بمنزلة (أَفْعَلَ)، أي صار (أَفْعَلَ) الذي كنت أجريته على الموصوف إذا لم يذكر الموصوف بمنزلة (أَفْعَلَ) الذي هو فعل نحو: أَكْرَمَ زَيْدٌ إذا لم تذكر فاعلاً يرتفع به ولم ترده، فحذفك الموصوف

(١) يرى أبو العباس المبرد أن (أَفْعَلَ) الواقع بعد الموصوف منصرف، وذلك أن النحاة حيث وصفوا بأَفْعَلَ الذي هو اسم في الأصل صرفوا، وذلك قولهم: هؤلاء نسوة أربع، ومررت بنسوة أربع. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٨٤.

(٢) الكتاب ٦/٢.

(٣) يشير إلى المثال الذي ساقه سيبويه أثناء قوله: «قلت: فلم لا يجوز أن تقول: كُلُّ أَعْلَى في الكلام لا أصرفه، إذا أردت التي مثلت به الوصف، كما أقول: كُلُّ أَدَمٍ في الكلام لا أصرفه...» الكتاب ٦/٢.

(٤) الكتاب ٦/٢.

قبل (أَفْعَلَ) بمنزلة حذفك الفاعل بعد (أَفْعَلَ) في أن كل واحد منهما إذا حذفته انصرف (أَفْعَلَ) .

وقال أبو علي: في هذا أَفْعَلَ، تقول إذا لم يذكر الموصوف ولا الفاعل خرج عن الاختصاص ودخل في الإشاعة فانصرف .

هذا باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلاً^(١)

قال: وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك^(٢) .

قال أبو علي: يعني ضَرَبَ وضَارَبَ وضَارِبٌ^(٣) .

قال سيبويه: وهو خلاف قول العرب، سمعناهم يصرفون الرجل يُسمى بكَفَسَبٍ وهو فَعْلَلٌ من الكعسبة ، وفي نسخة أبي العباس : وهو فَعَلَّ من

(١) الكتاب ٦/٢ .

(٢) الكتاب ٧/٢ .

(٣) لم يبين الفارسي وجه الصواب في المسألة، وكان سيبويه رحمه الله تعالى علق على مذهب عيسى في عدم صرف مثل (ضَرَبَ وضَارَبَ وضَارِبٌ زيداً) إذا سمي بها بقوله: «وهو خلاف قول العرب»، ثم ساق الأمثلة والشواهد عليه . انظر الكتاب ٧/٢ . ويبدو أن عيسى نظر إلى أنه لازيادة في أول الاسم المسمى بهذه المثل، وله نظير من الأسماء، واحتج بقول سحيم ابن وثيل البرهمي:

أنا ابنُ بَلاَ وطلأُ القنابا متى أضجَ العمامة تعرفوني

فلم يصرف الشاعر (بلا) وقد سمي به أباه لأنه فعل ماض، وتأول سيبويه أن في (بلا) ضميراً من أجله لم يصرفه، والفعل إذا كان فيه ضمير، أو كان معه فاعل ظاهر ثم سمي به حكي . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٨٦، وانظر المسألة مختصرة في المتعصب ٣/٣٦٥ .

الكمسية^(١).

قال أبو علي: لم يردْ بقوله: (وهو قَعْل) الوزن والمثال، إنما أراد المضي فقط.

قال: والعرب تنشد لسُحَيْم: ^(٢)

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَاخُ الثَّنَائَا ...

ولأثره على قول عيسى ^(٣).

قال أبو علي: كأنْ عيسى احتج بهذا البيت في امتناعه من صرف (ضَرَبَ)، وأشباهه، لأنْ (جَلَا) لم يَنْوَن، فردَّ سيويه ذلك بأنْ (جَلَا)، إنما لم يَنْوَن لأن فيه ضمير فاعل، فهو جملة محكية لا تصرف، ولو سميت (بَضْرَبَ) وفيه ضمير فاعل لم تصرف، لأنه جملة يجب أن تحكى، فني

(١) الكتاب ٧/٧ وفيه: (كمسيًا) من غير حرف الجر في أولها. والذي ظهر في طبعة الكتاب هو ما أشار إليه أبو علي مما وجد في نسخة أبي العباس بأن (كَمَسِيًا) هو (قَعْلًا)، على حين يرويه هو (فَعْلَلًا)، انظر ما ينصرف وما لا ينصرف/٧٩. قال: والكمسية: المدغم مع تقارب الخطأ، كأنه يتدحرج في مشيته.

(٢) هنا صدر بيت من الوافر أنشده سيويه لسُحَيْم بن وَكَيْل بن يربوع وهو:

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَاخُ الثَّنَائَا مَتَى أَصَحَّ الصَّمَامَةُ تُعْرِفُونِي

وفي امتناع (جَلَا) من التثنية لأنه نوى فيه لفاعل مضمراً، فحكاه لأنه جملة ولو جعله اسماً مفرداً لصرفه لأن له نظيراً في الأسماء. انظر الكتاب ٧/٧، شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ٨٩، شرح الرصافي للكتاب، ج٣، ق ٢٣٤. انظر البيت في الشعر والشعراء ٦٤٧/٢، والبيت مطلع للأصمعية الأولى، انظر الأصمعيات ١٧/ (شاكراً)، الكامل ٧٢٤/١، ٣٨٠، ما ينصرف وما لا ينصرف/ ٧٠، شرح المفصل ٦٧/١، ١٠٥/٤، مثل السائر ٣٣٨/١، الصيني ٣٥٦/٤، هج الهوامع ٣٠/١، الدرر اللوامع ١٠/١، خزنة الأدب ١٢٣/١، ٣١٢/٧، ١١٢/٤.

(٣) الكتاب ٧/٧، وقام العبارة: «ولأثره على قول عيسى ولكنه على الحكاية».

(جَلَا)، ضمير إلا أن الضمير لا يظهر في فعل الواحد^(١).

قال: فكانه قال: أنا ابنُ الذي جَلَا^(٢).

قال أبو علي: لو سميت رجلاً بقتل لم تصرفه في المعرفة كما تصرفه إذا سميت (بضارب) وأردت الأمر، لأن (ضارب) الذي للأمر له في الأسماء نظير مثل: طابع، وخاتم، وقتل ليس له في الأسماء نظير، فيمتنع من الانصراف، لأنه بناء يختص به الفعل دون الاسم^(٣)، كما أن (تنضّب)^(٤) لا يُصرف في المعرفة، لأنه من الأبنية المختص بها الفعل^(٥)، فإن قلت: فاصرف (قتل) اسم رجل لأنك قد وجدت [٩٩/أ] في الأسماء مثل (يَقُمُ)^(٦) و(يَذَرُ)، و(فُعِلَ)، لأنك قد وجدت مثل

(١) قال الروائي بعد أن أنشد البيت: «فهذا لاشاهد فيه لمبسى لأنه يتوجه على القياس الصحيح وهو أن يكون سمي بالفعل وفيه ضمير، فحكى، كما قال: بني شأب قرناها تصرّ وجلب، والمعنى يقتضيه، إذ معناه: أنا ابن الذي جلا عن نفسه بما يوجب المنفر. ولا حجة لمبسى فيه إذ ليس معه دليل على أنه سمي بالفعل من غير ضمير، وإذا سمي رجل ضرب، أو ضرب أو ضرب لم ينصرف في المعرفة»، شرح سيبويه للكتاب، ج٣، ق ٢٣٤.

(٢) الكتاب ٧/٢.

(٣) لخص سيبويه هذا الموضع بقوله: «كل اسم يسمى بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة وله مثال في الأسماء انصرف، فإن سمّيته باسم في أوله زيادة وأشبه الأفعال لم ينصرف فهذه جملة هذا كله». الكتاب ٨/٢.

(٤) انظر الكتاب ٣٤٧/٢.

(٥) انظر الأصول ٨٠/٢.

(٦) انظر الكتاب ٨/٢، وهو اسم فارسي لم يفسره عن بنائه في الفارسية، انظر الكتاب ٣٤٢/٢. قال أبو سعيد: «هو اسم جنس قيل له: يَقُمُ، ليس باسم عربي، وقد تكلمت به العرب ووافق من كلامها ما كان من الفعل لاتظير له في الأسماء، فأجري حكمه على حكم الفعل الذي لاتظير له، فيصرف في النكرة، ولا يُصرف في المعرفة إذا سميت به رجلاً.» =

(دُبُل) ^(١)، كما صرفت (ضارب) الذي للأمر لما وجدت (خاتماً)، فإنك إنما تعتبر من هذه الأسماء ما تجده اسماً نكرة مما يستحقه المسمى بصورته (كحاتم) و(جبل) ونحو ذلك، وليس (بدر) ^(٢) اسماً يستحقه أشخاص

== شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٨٦. قال الرماني: «... لأن العرب لم تصرف (فضم) ويثّر، وعثّر، فهذا دليل على أنهم لم يعتدوا بهضم أصلاً في العربية، وهذا قول الأخفش. وهو صحيح لا يشك فيه.» انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٢٣٤.

(١) يقول أبو سعيد: «إن قال قائل: فقد جاء في الأسماء (فعل) وهو (دُبُل)، فلا ينبغي أن يمنع (ضرب) إذا سمي به الصرف، قيل له: لم يذكر سيبويه في أبنية الأسماء (دُبُلًا)، وذكر الأخفش أنه جاء مثل (ضرب) اسماً مصرفة، والماور غير معروف عليها في الأبنية، لأنه يجوز أن يسمى الرجل بالفعل والمعرف، وما لا نظير له في كلام العرب، وذكر غير الأخفش أن (دُبُلًا) اسم دابة شبيهة بابل عرس، وأنشد:

جاءوا بجيش لو قيس مفرسه ما كان إلا كعربي الدبل

فقال بعض أصحابنا يجوز أن يكون هذا الراوي لم يهبط، وأن المحفوظ (دُبُل) بالفتح» انظر شرح الكتاب للسيرافي، ج٤، ق ٨٦. وروى أبو سعيد عن الأصمعي قوله: «أخبرني عيسى بن عمر قال: الدُبُل بن بكر الكتاني، إنما هو (الدُّل) فترك أهل الحجاز الهمز، وأنشد لكعب بن مالك:

جاءوا بجيش... البيت

انظر أخبار النحويين البصريين / ١٤.

(٢) إشارة إلى ما ذكره سيبويه من أن (فعل) اسم مصروف، وإنشاده على (ضرب) بيت كثير عزة من الطويل التضمن (بدر) اسم مورد وافق أبنية الأفعال ولا نظير له في الأسماء لاختصاص (فعل) بالأفعال، فترك صرفه وهو قول الشاعر:

سقى الله أرواه عرقت مكانها جراباً، وملكوماً، وبدر، والقمراً

انظر ديوانه / ٣١ الكتاب ٧/٢، وأنشده الزجاج وقال، وكذلك: (ضم) وهو العنبر ابن أخي قيس، انظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ٢١ (فضم) مثل (بدر) لا ينصرف، وقد صرح بذلك سيبويه لأنه لقب معرفة، وأطلق على العنبر بن عمرو بن قيس لكثرة أكله. انظر البيت في المنصف ٢/ ١٥٠، ١٢١/٣، وقد أنشده أبو علي في المسائل العضديات ==

شئى بصفات معلومة، ولا (دُئِلَ) اسم لأمة^(١) يقال لكل واحد منهم (دُئِلَ)، إنا هما اسمان نقلًا من الفعل فسُمِّيَ بهما شخصين علمين.
قال: وإن سُمِّيَتْ رجلًا بَيْتَمَ أو شَلَمَ، وهو بيت المقدس لم تصرفه،
لأنه ليس في العربية اسم على هذا المثال، ولأنه أشبه فعلاً إذا كان اسماً
لم يتصرف^(٢)، أي إذا كان ذلك الفعل.

== في أكثر من موضع، انظر ص ١٢٨، ١٤٦، وأنشد صدره في المسائل الحليبات/٣٩، انظر
(شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ٨٦، شرح الرمانى للكتاب، ج٢، ق ٢٣٤، شرح المفصل
٦١/١، حيث أنشد البيت وأنشد قبله بيتين تضمننا (حَضَمَ)، و(عَثَرَ) وبيت كثير الذي
تضمن (بَثَرَ) وكلها أعلام، وهي لا تنصرف في التعريف لاجتماع علتين فيها (العلمية
ووزن الفعل) لكنها تنصرف في النكرات لزوال أحد السببين.
قال ياقوت: (بَثَرَ) بفتح الدال، وراء، يوزن (فَعَلَ) وهو وزن عزيز، لم تستعمل
العرب منه في الأسماء إلا عشرة ألفاظ، وهي: (بَثَرَ) موضع، و(بَثَمَ) للخشب الذي يُصْبَغُ
به، و(شَلَمَ) اسم للبيت المقدس، و(عَثَرَ) موضع باليمن، و(حَضَمَ) اسم موضع واسم العنبر
بن عمرو بن قيس، و(حَوَذَ) اسم موضع، و(نَطَعَ) اسم موضع أيضاً، فأما (بَثَرَ) فهو من
التبذير، وهو التفريق، وهو اسم بثر... وهي بثر بمكة ليني عبد الدار، وأنشد البيت.
انظر معجم البلدان / ٣٩١.

(١) يريد أن (دُئِلَ) يكون اسماً للقبيلة، وهذا البناء على ما لم يسم فاعله من قولك: دَأَلْ
يَدَأَلْ، دُئِلَ في هذا المكان، كما تقول: مشى في هذا المكان إلى، انظر شرح السيراني
للكتاب، ج٤، ق ٨٦.

والدالالان: مشى الذي كأنه يفي في مشيحه من النشاط، وقيل: هو عدو متقارب
وأبو الأسود الدولي منسوب إلى (الدُّئِلَ) من كنانة، والدُّول في حنيفة يُنسب إليهم
الدُّولي، والدُّئِلَ في عبيد القيس ينسب إليهم الدُّيلي. انظر تهذيب اللغة ١٤/١٧٤
(دال).

(٢) الكتاب ٨/٢، مع قليل من الاختلاف.

قال أبو علي: (بَقَمَ) أشبه فعلاً إذا كان اسماً لم ينصرف، ولم يشبه من الأفعال ما إذا كان اسماً انصرف نحو (ضاربٌ) إذا أمرت.

قال أبو عثمان: قال أبو الحسن: إن صيرت (بَقَمَ) أصلاً في الأسماء وهو أعجمي أعرب صرفتَ (فَعَلَ) كله، لأنه في مثال الأسماء^(١).

قال أبو عثمان: خطأ، لو كان كما يقول لصرفنا باب (مساجِد) و(مناديل)، لأن في الأعجمي (سراويل)، ولكننا لا نجعل الأعجمي أصلاً للعربي، والدليل أنه ليس في العربية مثله^(٢).

قاله ولو سميت رجلاً «ضربوا» فيمن قال: أكلوني البراغيثُ.

قلت: ضربون، تلحق النون كما تلحقها في «أولي»^(٣) إذا سميت به رجلاً^(٤).

قال أبو علي: إنما ألحقت النون لأنك لاتسمي باسم فيه واو الجمع إلا

(١) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ٢١١.

(٢) يقول الرماني: (بَقَمَ) إذا سمي به لم ينصرف في المعرفة، وهو أعجمي أعرب، وليس ينضم من الصرف العجمة، ولكن لأنه ينزلة فَعَلٌ على زنة (فَعَلَ) إلا إذا سمي به على جهة العلم، لأنه لا يمتد به أصلاً في العربية، ولو اعتد به لوجب أن يصرف كل فَعَلٌ إذا سمي به، وليس الأمر كذلك، لأن العرب لم تصرف (حَضَمَ) ويَلَزَمُ وَعَقَرَ فهذا دليل على أنهم لم يعتدوا بهم أصلاً في العربية، وهذا قول الأخفش، وهو صحيح لاشك فيه، ولا وجد لما رآ عليه أبو عثمان بالزائد صرف (مناديل) لأن في الكلام (الأعجمي) مثل (سراويل)، لأن الأخفش إنما ألزم من هذا الأصل صرف باب (فَعَلَ) كله، ولم يذهب إلى أن هذا الأصل صحيح فيشوجه عليه ما قال أبو عثمان. شرح الرماني للكتاب، ج ٢، ق ٧٣٤. وانظر الاقتضب ٣/ ٣١٥.

(٣) (أولي) التي في قوله عز وجل: «أولي أجنحة» سورة قاطر، الآية ١٠.

(٤) الكتاب ٨/٢ مع قليل من الاختلاف.

والنون تلحقه^(١).

وقال قائل في الكتاب: ^(٢) إفا رددت النون لأنها كانت «ضُرْبُون» في الأصل ولكنها لما بنيت حذفت، لأن الماضي على الفتح مبني، والنصب نظير الفتح، فمن ثم رَدَدَتِ النون حين سُمِّيت.

قال أبو علي: يدل هذا الفصل على أن صاحبه يذهب إلى أنه كان يجب أن يعرب الفعل الماضي في الأصل، ويقول: إن الفتح نظير النصب فكما حذفت النون في قولك: (لَنْ يَضْرِبُوا) كذلك حذفت من (ضربوا).

قال أبو علي: وليس هذا كذلك لأن الأفعال كلها غير مستحقة للإعراب وإنما المعرب نوع منها شابه الأسماء وهو ما كان منها مضارعاً على ماتقدم، إلا أن القول في إثبات هذه النون ما قلناه، وهو أنك لا تسمي باسم فيه واو الجمع إلا والنون تلحقه^(٣).

(١) قال أبو سعيد: «الواو تدخل في أواخر الأفعال ضميراً وعلامة للجمع، فإن دخلت ضميراً سمى بالفعل الذي فيه رجلٌ لم يتغير، لأنه فعل ولما عمل، تقول في رجل سميت به ضربياً والواو ضمير: هذا ضَرْبُوا، ورأيت ضَرْبُوا، ومرت ضَرْبُوا».

وإن كانت الواو علامة للجمع، فسميت به رجلاً أدخلت مع الواو نوياً لفعلت: هذا ضَرْبُون، ورأيت ضَرْبِين، ومرت ضَرْبِين، هذا هو الوجه المختار، وهو أن تجرده مجرئاً (مسلمون) ...» شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٨٩.

(٢) يعني هذا الفصل في الكتاب، وهو ما سيوضحه صراحة بعد قليل، وسيجوبه نفسه بقول: «ومن قال هذا مسلمون في اسم رجلٍ قال: هذا ضَرْبُون، ورأيت ضَرْبِين، وكذلك يضربون في هذا القول» . نظر الكتاب ٨/٧.

(٣) يقول أبو سعيد: فإذا كان في الاسم علامة الجمع التي هي الواو وجب أن يكون معها النون، لأن النون عوض من الحركة والتنوين، وقد وجب الحركة والتنوين بالتسمية في =

قال: وإنما فعلتَ هذا بهذا، (أي ألحقت النون والواو بهذا حين كانت لم تكن علامة الإضمار وكانت علامة الجمع)، كما فعلت ذلك بضرتَ حين [٩٩ب] (كانت) علامة التانيث^(١).
 قال أبو علي: إذا كانت الواو ضميراً فالكلمة جملة سميتَ بها، والجملة إذا سمي بها حكيتَ كما كانت، ألا ترى أنك لا تغير «بني شَابٍ قُرْثَاهَا»^(٢).

الواحد، وهذا من أجود علة فيه، وعلة أخرى: أن هذه الواو كانت في الأصل ممها نون، وإنما سقطت النون في الماضي لأنه مبنى على الفتح، والنون في مثل هذا الفعل إنما تدخل علامة للرفع، فإذا كان الفعل منصرباً أو مجزوماً أو مبنياً على الفتح سقطت النون، فإذا سمينا به رجعت النون، ولا تسقط من الاسم إلا أن يضاف فيقال: هذا ضربوا بذلك، ورأيتُ ضربتي بذلك، فالإضافة في الاسم كالتصنيف والجزم والبناء في الفعل وذلك كله يسقط النون...، شرح الميراثي للكتاب، ج٤، ق ٨٧.

(١) الكتاب ٨/٧، وحديث سيبويه يتعلق بما لو سمي رجل (مسلمين) قال: فإنك تقول (هذا مسلمين) مصروباً، وتبدل مكان الواو ياءً، لأنها قد صارت بمنزلة الأسماء كأنك سمعته (يبرين)، فالياء هنا ليست علامة للإضمار (يعني ياء مسلمين) ولكنها للجمع كما أن التاء في (ضرتَ) علامة للتانيث.

وقوله: (كانت) المحصورة بين المعقوفتين ساقطة من المخطوطة، مطبوعة عند سيبويه وهذه إحدى مسائل الفلظ التي سجلها المبرد معترفاً فيها على سيبويه، وقد رد عليه ابن ولاد ذلك في الانتصار، انظر ق ٢٢٥-٢٢٦.

(٢) هذا بعض بيت من الطويل منسوب لتأبط شراً، وقد أنشده سيبويه كاملاً، وهو قوله:

كَلْبُكُمْ وَبَيْتُ اللَّهِ لَا تَنْكُحُونَهَا بَنِي شَابٍ قُرْثَاهَا تَصْرُّ وَقَعْلُبُ

وفيه شاهد على حمل (بني شاب قرناها) على الحكاية، انظر الكتاب ٢٥٩/١، ومثله فيه ٦٥/٧ كما أنشد عجزه في ٧/٧ شاهداً على الحكاية المذكورة. انظر أيضاً: المقتضب ٩/٤، ٢٢٦، الكامل ٣٨٢/١، مجاز القرآن ٤٧/١، ٢٢٦/٢، ما ينصرف وما لا ينصرف ٢٠/، ١٢٣، المحصن ٣٦٧/٢، شرح المفصل ٢٨/١، شرح التصريح ١١٧/١.

وما أشبهه شيئاً، فإذا لم تكن الواو ضميراً وكانت للجمع دون الضمير فسميت به رجلاً أثبت النون، لأن هذه الواو إذا كانت في اسم يثبت للجمع والضمير.

وقال أبو علي: إن سميت رجلاً بضرب^(١) ولا ضمير فاعله فيه، قلت: (هذا ضربة قد جاء)، فجعلت التاء كالتاء في (طلحة)، لأن التاء الساكنة التي للتأنيث لا تكون في الأسماء، إنما تكون في الأفعال الماضية، كما أنك إذا سميت رجلاً (بضربوا)، والواو للجميع لضمير فاعلين فيه قلت: (هذا ضربون)، لأنك إذا سميت (بضرب) ولا ضمير فاعل فيه صار بمنزلة (حجر)^(٢)، فالواو على هذا تصير في اسم، وإذا صارت الواو في اسم وكانت للجمع لم يكن من لحاق النون معها بدء، لأنهما زائدان تلحقان معاً الاسم، وكذلك يحذفان معاً، كما يحذف ما يلحق من الزوائد معاً في الترخيم، ألا ترى أنك لو سميت رجلاً «مسلمون» ثم رخصت، لقلت: يامسلم، فكذلك «مسلمان» كما أنك لو سميت مروان، لقلت: يامرو، فكذلك هذا وما أشبهه.

فإن سميت به (قامت)، وفيه ضمير المرأة قلت: (هذا قامت)، و(رأيت قامت)، فجعلته تاء ساكنة في جميع الأحوال، ولم تغيره في الوصل ولا في الوقف عن السكون، لأن التاء لحقت فعلاً ولم تلحق اسماً كما لحقت في الأول اسماً، وكما لم تغير (قامت) إذا كان فيه ضمير صاحب الفعل،

(١) انظر الكتاب ٨/٢.

(٢) أي تظهر عليه الحركات والصور، تقول: هذا ضرب، ورأيت ضرباً، ومررت بضرب، قاماً كالاسم الذي ليس أصله فعل. انظر شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ٨٧.

كذلك لاتغير (ضَرَبُوا) اسم رجل إذا كان فيه ضمير الفاعلين، لأن الواو على هذا لم تلحق اسماً، إنما لحقت فعلاً، والأفعال الماضية إذا جمع فيها الفاعلون لم تلحق التون فيها بعد الواو.

قال: فلا تغير (ضَرَبُوا) اسم رجل إذا كانت الواو ضمير الفاعلين لأنه جملة كما لاتغير (قَامَتْ) إذا كان فيه ضمير الفاعلة، فأما التاء من (قَامَتْ) إذا كان (قامت) خالياً من الضمير فإنها في الوصل تاء متحركة بحسب مايجب لها من حركات الإعراب، وفي الوقف هاء ساكنة تبدلها من التاء، ومن كان من لغته أن يقف بالتاء في مثله (طلحة) وما أشبهه وقف على (قامت) إذا خلا من الضمير اسم رجل أو غيره بالتاء، فيقال: (هذا قَامَتْ).

* * *

هذا بَابُ مَا لَحِقَتْهُ الْأَلْفُ فِي آخِرِهِ ^(١) [١٠٠/أ]

قال : فأما مِعْزَى فليس فيه إلا لغة واحدة ، كلهم يَتَوَنَّهُا وكذلك الأَرطَى ^(٢).

(١) الكتاب ٨/٢، وهو يريد الألف التي إذا لحقت الاسم منعتة الصرف.

(٢) الكتاب ٩/٢، يعني أن (مِعْزَى وأَرطَى) يختلفان عن (ذَفْرَى) و(تَتْرَى) اللتين فيهما جواز الصرف وعدمه. وقد حملها بعض العرب على أن الألف فيها ألف تأنيث فلم يتونها بحال، وحمل بعضهم على أنها ألف زائدة للإساق لا للتأنيث فنونها في النكرة، فقال بعضهم: هذه ذَفْرَى أسيلة، وقال آخرون: هذه ذَفْرَى أسيلة - والتنونين أقلهما - ومثلها (تَتْرَى)، بعضهم يجعل الألف للتأنيث، وبعضهم يجعلها زائدة للإساق بجعفر ونحوه. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٨٩، وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ٢٩، ٣٠.

قال أبو عثمان: الدليل على أن ألف مَعَزَى ملحقة ببنات الأربعة أن العرب تنونها ، وتقول في تصغيرها : (مُعِيزٌ) بكسر الزاي مثل تصغير (جعفر) إذا قلت: جعيفرٌ، ولو كانت للتأنيث لقلت: معيزٌ كما تقول في ألف التأنيث مثل (حُبَيْلى).

قال: وتذكيره مما يقوي على هذا التفسير، ألا ترى أنهم قالوا: عِلْقَاءُ^(١).

قال أبو العباس: يقول: لو كانت ألف أُرْطَى ألف تأنيث لم تدخل عليها تاء تأنيث، لأنه لا يدخل تأنيث على تأنيث^(٢).

قال: وإنما منعهم من صرف (دِفْلَى) ونحوه في النكرات أن ألفه حرف يكسر عليه الاسم^(٣)، أي يصاغ عليه.

قال: في أن ألف التأنيث لا يكون للإلحاق، ألا تراهم قالوا: جَمَزَى فبنوا على الحرف، وتوالت فيه ثلاث حركات^(٤).

قال أبو علي: استدل بقوله جَمَزَى وتوالي الحركات فيها^(٥) على أن ألف التأنيث لا تكون للإلحاق في مثل (دِفْلَى) وما أشبهه ، إذ لو كانت

(١) الكتاب ٩/٢ (يتصرف يسير).

(٢) المقتضب ٣/٣٣٨.

(٣) الكتاب ٩/٢ باختصار.

(٤) الكتاب ٩/٢ (يتصرف).

(٥) أي أن ما كان على (فَعْلَى) نحو (جَمَزَى) و(بَشَكَى) لا تكون ألفه إلا للتأنيث، لأنه ليس في الرباعي شيء يُلحق به على وزن (فَعْلَلْ) . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٤ ، ص ٩٠.

للإلحاق في نحو ذلك لم تقع فيما توالي فيه ثلاث متحركات وكان أربعة أحسرف، لأن الملحق بمنزلة الأصل، وإنما تلحق ببناء الأصلي، وليس في الأبنية الأصلية مثل (جَعْفَر) فيكون جَمَزَى ملحقاً به، فهذا يدل على أن ألف التانيث لا تكون للإلحاق كما أن تاء لا تكون له^(١)، ولو وقعت لم تدخل في مثل قَزَعَة، ونَزَعَة. فالف التانيث ومدته وتاؤه يجتمعان في أن شيئاً منها لا يكون للإلحاق^(٢).

قال: موسى وعيسى أعجميان لا ينصرفان في المعرفة وينصرفان في النكرة، ومُوسَى «مُفْعَل» وعيسى «فِعْلَى» والألف من عيسى ملحق بمنزلة مِعْزَى، ومُوسَى «الحديد» مُفْعَل، ولو سميت بها رجلاً لم تصرفها لأنها مؤنثة بمنزلة مِعْزَى، إلا أن اليا، في موسى من نفس الكلمة^(٣).

قال أبو علي: (مِعْزَى) وإن كانت عند الجميع مؤنثة، مع أن منهم من يؤنث ومنهم من يذكر، كما حكاها عن أبي الخطاب^(٤)، فإن الذين بنونونه

(١) أي لا تكون تاء التانيث للإلحاق.

(٢) علامات التانيث في الأسماء ثلاث، هي: ألف التانيث، ومدته، وتاؤه. وكلها لا تكون واحدة منها للإلحاق.

(٣) هذا القول منقول عن سيبويه في صرف موسى وعيسى أو عدمه، ولكن ذلك ساقط من طبعة بولاق. وقد ظهر في طبعة المرحوم عبدالسلام هارون، انظر الكتاب، ج٣/٢١٣، واحتفظت به شروح الكتاب، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٩٠، شرح الرصافي للكتاب، ج٣، ق ٢٣٥، ٢٣٦، وتابعه عليه أبو إسحاق الزجاج، انظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ٣١.

(٤) يعني عبدالحميد بن عبد المجيد الأخفش الأكبر أستاذ سيبويه، ويعرف بأبي الخطاب وقد نقل عنه سيبويه القول في تذكير (معزى) فقال: «وزعموا أن ناساً يُذكرون (مِعْزَى)، زعم أبو الخطاب أنه سمعهم يقولون:

وهي عندهم مؤنثة يجعلونها بمنزلة (عَقَرَبٍ) وما أشبهها من المؤنث الذي على أربعة أحرف، لا يمتنع من الصرف في النكرة، لأن فيه علّة واحدة^(١)، فإن سميت به لم ينصرف - لمشابهته ألف التأنيث في امتناع تاء التأنيث من الدخول عليه في حال تسميته به كامتناعها من الدخول في (حَبْلِي)، لكنك لو صغرت [١٠٠/ب] وألفه للإلحاق لانصرف، لزوال شبهه بألف التأنيث في حال التصغير ألا ترى أن الألف إذا كانت للإلحاق فصغرت قلت: (أَرَيْطُ)^(٢)، وإذا كانت للتأنيث دونه قلت: (حَبِيرًا)^(٣). فاختلفا. فإن كانت الألف للإلحاق والاسم الذي فيه مؤنث لم ينصرف إذا صغرت من حيث لم ينصرف ما فيه ألف الإلحاق والتعريف، لكنه يمتنع من الصرف لأجل التأنيث والتعريف^(٤).

وَمَعْرَىٰ هَدًى يَمْشِي قِرَآنَ الْأَرْضِ سُودَانَا

الكتاب ١٢/٢، قَتَوْنَ (مَعْرَى) لَأَنَّهُ مَذْكُرٌ، وَأَلْفَهُ لِلْإِلْحَاقِ بِهَجْرٍ وَنَحْوِهِ.

(١) العلّة الموجودة فيه هنا هي التأنيث فقط، دون العلية.

(٢) انظر الكتاب ١٠٧/٢.

(٣) الذي في هذا الباب (حَبْلِي) وتصديرها (حَبِيلِي) وأصله ثلاثي لحقته الزيادة للتأنيث،

وجعلوها بمنزلة هاء التأنيث في مثل (طلحة). كما أن في الباب (حَبْرَكِي) وتصغر على

(حَبِيرَك)، لكن ألف (حَبْرَكِي) خامسة، وهذه الألف في الجمع لا تثبت، ولعله أراد

(حَبِيرَك) هنا. انظر الكتاب ١٠٧/٢.

(٤) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ٣٠.

هذا باب ما لحقته ألف التانيث بعد ألف^(١) فمنعه ذلك من الانصراف في المعرفة والنكرة

قال أبو علي: الألف في حمراء ويُروداء^(٢) لم تثبت في الكلمة، ثم لحقتها ألف أخرى، لو كان كذلك لدخل على (٠٠٠)^(٣)، لكن الألفان^(٤) لحقتا معاً للتانيث، كما لحقت الألف الواحدة.

وما يدل على أنهما لحقتا معاً أنك إذا حذفتهما معاً، ألا ترى أنك إذا سميت رجلاً حمراء وذكرياء، ثم رخمته قلت: بازكري، وباحمر فحذفت الحرفين معاً كما تحذف الحرفين من (مسلمون، وعطشان)، ونحوهما معاً^(٥).

قال: واعلم أن الألفين لا يُزادان إلا للتانيث، ولا يزدان أبداً لتلحقاً^(٦).

(١) هذه الألف زائدة، انظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ٣٢.

(٢) هكذا في المخطوطة، ولعله أراد: (بروكاء) التي جاءت عند سيبويه، الكتاب: ٩/٢، وهما على كل حال مما يدخل في هذا الباب.

(٣) وضع الناسخ إشارة للخروج إلى الحاشية للتصحيح أو لإضافة كلام ونحوه ونسي أن يكتب شيئاً، فبقي النص كما ترى. وقد حاولت تسديده من بقية كتب أبي علي التي تناولت هذا الموضوع فلم أظفر بشيء.

(٤) (لكن) إذا خففت بطل عملها خلافاً للأخفش ويونس لدخولها بعد التخفيف على جملتين. انظر مفتي اللبيب / ٣٨٥.

(٥) انظر المختضب / ٤ / ٤ - ٥.

(٦) الكتاب ٩/٢، وقام العبارة هو قوله: ... لتلحقا بنات الثلاثة بـرداءح، ونحوها، =

قال أبو علي: قد قدمنا أن علامات التانيث لا تكون للإلحاق، حيث ذكرنا أنها جاءت في مثل «جَمْزى، وَقَزَعَةٌ» والألفان في حمراء، وطرقاء. لا يجوز أن يكون^(١) للإلحاق البتة، لانفتاح أولهما، وأنه ليس فيما يلحق به لهما نظير إلا ما يختص به المضاعف نحو: «الْقَلْقَال»^(٢)، وليس في حمراء ونحوه تضعيف^(٣).

فأما ما كان مكسور الأول أو مضمومه نحو: (عَلِيَاء، وَقُوِيَاء) فإن الهمزات فيه ليست^(٤) للتانيث، لكنها منقلبة عن ياء زيدت للإلحاق بَقَعْلَال، وَقُعْلَال، فانقلبت همزة لوقوعها بعد ألف زائدة، وينائها على التذكير، كما انقلبت من (سِقَاء) ونحوه لذلك. فالهمزة في (عَلِيَاء)^(٥) منقلبة عن ياء (زائدة)^(٦)، يدل على ذلك قولهم: دِرْحَايَة، فهذه الياء

— ألا ترى أنك لم ترقط (قُعْلَاء) مصروفة، ولم تر شيئاً من بنات الثلاثة فيه ألفان زائدتان مصروفتان؟

(١) هكذا بالإفراد، وحقه التثنية^(١).

(٢) القَلْقَال من الرجال هو صاحب الأسفار، وتقلقل في البلاد: تقلب فيها، انظر تهذيب اللغة ٢٩١/٨ (قلق)، وهو بكسر أوله، قال سيوريه: «ولا نعلم المضاعف جاء مكسور الأول إلا في المصدر، نحو الزكزال، والقَلْقَال... انظر الكتاب ٣٣٨/٧. وضبطه الزجاج بفتح أوله، انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٣٤/، كلا فعل السيرافي في شرح الكتاب، ج٢، ق ٩٠.

(٣) الألفان هنا في مثل (حمراء) أولاهما: ألف زائدة والثانية همزة منقلبة وانقلابها من ألف أيضاً. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ٩٠.

(٤) في المخطوطة (ليس).

(٥) الأصل في (عَلِيَاء): عَلِيَاءِي، وفي (حَرِيَاء): حَرِيَائِي، وقلبت الياء همزة على ما يوجبها التصريف، وألحقت بسرداح.

(٦) أي لم تصح حرفاً صحيحاً كالذي في (دِرْحَايَة).

(*) وله وجه من الجواز على تقدير: أن يكون الأمر للإلحاق...

صَحَّتْ، لَأَنَّ الإِسْمَ مَبْنِيَّ عَلَى التَّأْنِيثِ، وَالتِّي فِي (عَلِيَاءَ، وَزِيَاءَ، وَقِيَاءَ) قَلْبَتْ هَمْزَةً، لِأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى التَّذْكِيرِ انْقَلَبَتْ هَمْزَةً، وَلَمْ يَصِحْ^(١)، وَبِذَلِكَ عَلَى أَنَّ الِهْمْزَةَ فِي (عَلِيَاءَ) لَا مَنَاسِبَةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ التِّي فِي (حَمْرَاءَ) وَمَا أَشْبَهَهُ صَرْفَ (عَلِيَاءَ)، وَامْتِنَاعَ (حَمْرَاءَ) مِنَ الصَّرْفِ، وَأَنْتَ تَصْغِرُهُ فَتَقُولُ: عَلِيَّيْ كَمَا تَقُولُ: (سُرَيْدِيحَ)، وَلَوْ كَانَتْ الِهْمْزَةُ لِلتَّأْنِيثِ قُلْتَ: (عَلِيَّيَاءَ) كَمَا تَقُولُ: (حُمَيْرَاءَ)، لَكِنَّهُ لَمَّا سَمِعْتَ مَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ مِنْ (عَلِيَّيْ) مَكْسُورًا عَلِمْتَ أَنَّهُ مِثْلُ (سُرَيْدِيحَ)، وَلَوْ كَانَتْ الْمُدَّةُ كَالَّتِي فِي (حَمْرَاءَ) لَفَتَحْتَ مَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ مِنْهُ كَمَا فَتَحْتَهُ [١٠١] مِنْ (حَمْرَاءَ)^(٢).

-
- (١) أَي لَمْ تَصِحَّ حَرْفًا صَحِيحًا كَالَّذِي فِي (دِرْخَانِيَّةَ).
- (٢) انْظُرْ شَرْحَ الرِّمَانِيِّ لِلْكِتَابِ، ج ٢، ق ٧٣٩. قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرَّدُ: «لَإِنَّ قُلْتَ: مَا بَالُ حَرِيَاءَ، وَعَلِيَاءَ، وَفَرِيَاءَ يَنْصَرِفْنَ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ، وَالزَّائِدَتَانِ فِي آخِرِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَالزَّائِدَتَيْنِ فِي آخِرِ (حَمْرَاءَ)، هَلَّا تَرَكَ صَرْفُهُنَّ فِي الْمَعْرِفَةِ كَمَا تَرَكَ صَرْفَ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْمُلْحَقَاتِ؟» فَالْفَصْلُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْأَوَائِلَ، إِذَا وَصَفْنَا، أَلْفَائُهَا غَيْرُ مُنْقَلِبَةٍ، وَأَلْفَاتُ هَذِهِ مُنْقَلِبَةٌ مِنْ يَاءَاتٍ قَدْ بَايَنْتَ أَلْفَاتُ التَّأْنِيثِ، لِأَنَّ تِلْكَ لَا تَكُونُ إِلَّا مُنْقَلِبَةٌ مِنْ شَيْءٍ، فَقَدْ بَايَنْتُهَا . . .
- المقتضب ٤/ ٤، وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ٣٣.

هذا باب ما حلقه نون بعد ألف قلم ينصرف في معرفة ولا تكرة نحو غضبان^(١)

قال أبو العباس: سألت أبا عثمان: لم زعم أن أصل بناء (فعلان) كغضبان وما أشبهه؟ فقال: من قبل أن الزيادة للفعل، وأشبه الأسماء بالأنعال الصفات، لأنها تحتاج إلى الموصوف، كما يحتاج الفعل إلى الفاعل فلما أن كانت زيادة، علمنا أن أصلها للفعل، فإن لم يكن، لما أشبه الفعل^(٢).

هذا باب ما لا ينصرف في المعرفة مما ليست نونه بمنزلة الألف التي في بُشرى وما أشبهها^(٣)

قال أبو علي: الألف في (بُشرى) مشابهة للنون في غضبان، كما أن حمراء^(٤) مشابهة لنون عطشان، ووجه الشبه أن تاء التانيث تقتنع من الدخول على (بُشرى)، كما تقتنع من الدخول على (غضبان)، إلا أن

(١) الكتاب ١٠/٢.

(٢) انظر الكتاب ١٠/١، ٧٢٠، ٣٣٥/٣، وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٣٥/، وانظر

تفصيل ذلك في المنصف ١٥٧/١ - ١٥٨.

(٣) الكتاب ١٠/٢.

(٤) يريد: الهمزة في (حمراء) مشابهة للنون في (عطشان).

(حمراء) أشبه به لتوافقهما في الحركة والسكون^(١).

قال: وإنما دعاهم ألا يصرفوا هنا، (يعني سرخان)^(٢)، في المعرفة أن آخره كآخر ما لا ينصرف في معرفة ولا تكرة، فجعلوه بمنزلة في المعرفة كما جعلوا (أفكل)^(٣) بمنزلة ما لا يدخله التنوين في معرفة ولا تكرة^(٤).

قال أبو علي: إنما امتنع (سرخان) وما أشبهه من أن ينصرف في المعرفة من أجل أنه شابة (غضبان) في حال التسمية، لأن علامة التأنيث تقتنع من الدخول عليه في حال التسمية^(٥)، كالشبه في (معزى) في حال التسمية يحطى، والعلة فيها كالعلة فيما قدمناه^(٦).

قال: وكان هذه النون (يعني النون التي في سرخان)، بعد الألف في الأصل لباب (فعلان) الذي له (فعلى)^(٧).

(١) انظر المختص ٣/٣١٩، ٣٣٨، المسائل المشككة ٧٢٦/٧٢٦، ٤٨٥.

(٢) ما بين المعرفتين زيادة تفسيرية من أبي علي.

(٣) في الكتاب (أفكل) منونة.

(٤) الكتاب ١١/٧.

(٥) أي لا يقال في مؤنثه: (غضبانة)، بل يقال: (فطشى)، وهكذا فيما جاء مؤنثه على وزن (فعلى) فكما لا تقول: (سكرانة، ولا غضبانة) من قبل أنك لا تقول: (حمراء ولا صفراء) لأن علامة التأنيث لا تدخل على علامة التأنيث ولا على ما كان بمنزلة، انظر المنصف ١٥٨/١.

(٦) إذا سمي رجل به (سرخان) لم يصرف في المعرفة، ويصرف في التكرة، قال الزجاج: «وإنما امتنع من الصرف في المعرفة أن آخره يشبه آخر (سكران) وأنه معرفة، فإذا تكررت حطته عن المعرفة درجة فأنصرف في التكرة»، ما ينصرف وما لا ينصرف ٣٦/٣.

(٧) الكتاب ٤٦٦/٢، وما بين المعرفتين زيادة تفسيرية من أبي علي.

قال أبو علي: لأن (فَعْلان) الذي [مؤنثُهُ] ^(١) (فَعْلَى)، أقعد في الصفة وأشبه بالفعل، والزيادة يجب أن تلزمه لمشابهته بالفعل، لأن حكم الزيادة أن تلحقه دون الاسم ^(٢).

قال: وسألته عن رجل يُسمى (دِهْقان)، فقال: إن سَمِيته من التَّدْهِن فهو مصروف ^(٣).

قال أبو علي: (دِهْقان) من صرفه جعل نونه أصلاً، فهو مكسور لا غير، ولو أخذ من (الدَّهَق) لجاز في فائه الكسر كما جاز في (سرحان)، وهذا ينصرف في النكرة، ويجوز فتح الدال على هذا، فيقال: (دَهْقان) مثل (عَطْشان)، وإذا فتحت لم يجز صرفه في معرفة ولا نكرة، لأنه لا يكون ملحَقاً ^(٤).

(١) ما بين المعرفتين زيادة يقتضيها المعنى.

(٢) يستدل على الزيادة في (سِرْحَان) بقولهم: (سِرْحَج)، انظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ٣٦. قال المبرد: «فإن كان (فَعْلان) ليس له (فَعْلَى) أو كان على غير هذا الوزن مما الألف والنون فيبه زائدتان انصرف في النكرة ولم ينصرف في المعرفة نحو: عَشمان، وعُريان، وسِرْحان، وإما امتنع من الصرف في المعرفة للزيادة التي في آخره، لأنه كالزيادة التي في آخر (سكران)، وانصرف في النكرة لأنه ليست مؤنثه (فَعْلَى)؛ لأنك تقول: عُريانة، وخمسة...» المقتضب ٣/ ٣٣٥.

(٣) الكتاب ١١/ ٢.

(٤) إن أخذ (دِهْقان) من (الدَّهَق) وهو: شدة الضغط، أو مشابهة الشد، لم ينصرف في المعرفة، وإلا فإنه مصروف في النكرة والمعرفة، انظر شرح الروماني للكتاب، ج ٣، ق ٢٤٢. والدِهْقان، والدَهْقان: التاجر، فارسي معرب، وتُقل عن سيبويه قوله: «إن جعلت (دِهْقان) من (الدَّهَق) لم تصرفه» - انظر لسان العرب، ١٠/ ١٠٦ - ١٠٧ (دهق). قال أبو سعيد: «وجملة الباب أنه إذا كان في آخر الاسم ألف ونون قبلها ثلاثة أحرف، حكم عليها بالزيادة حتى يقوم الدليل من اشتقاق أو غيره أن النون أصلية...»

قال: وسأنته عن (ديوان)، فقال: بمنزلة قيراط، لأنه من دَوَّتْ ومن قال: (دَيَّان) فهو بمنزلة (يَنْطَار) (١).

قال أبو علي: أصل (ديوان) (فَعَال)، إلا أن الواو الأولى قلبت ياء لسكونها [١٠٩/ب] وكسر ما قبلها مثل (مِيزَان)، وإن شئت قلت: كُره اجتماع المثليين، كما كره اجتماعهما في (قِرَاط)، لأن الواو الأولى مدغمة، والواو المدغمة لا تقلبها الكسرة ياء، كما أن الياء المدغمة لا تقلبها الضمة واواً، وإن كانتا قلبان غير المدغم، ألا ترى أن من قال: (يَبِضْ)، يقول في جمع (قَرْنِ أَلْوَى): (قَرُونِ لِي)، فلا يكسر الفاء كما كان يكسرهما في (يَبِضْ)، وإن شئت قلبت ياءً لكسرة ما قبلها، لأن منهم من يقول (لِي) فيكسرهما كما كسروا (يَبِضْ) لثلاثا تنقلب الياء واواً. والأليق في (فَعَال) أن يكون الحرف الثاني من الحرفين المكررين الزائد دون الأول، فأما من قال: (دَيَّان) على (فَعَال)، فالزائد الياء لاغير (٢).

قال: وسأنته عن سَعْدَانِ والمَرْجَانِ، فقال: لا أشك في أن هذه النون زائدة، لأنه ليس في الكلام مثل سَرْدَاحٍ ولا فَعْلَالٍ إلا مضعفاً، وتفسيره

— شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ٩٢.

(١) الكتاب ١١/٢.

(٢) يقول أبو سعيد: «وما يُعلم أن النون فيه أصلية (ديوان)، لأنه يقول: دَوَّتْ الدواوين، والنون فيه لام الفعل، ويُقال فيه: (ديوان، وديوان) فمن قال: (ديوان) فأصله: (دَوَّان) قلبت إحدى واويه ياء استغناءً للكسرة والتشديد، كما قالوا في (قِرَاط، وديَّار)، قيراط، وديَّار، والدليل على أن الأصل التشديد قولهم في الجمع والتصغير: دواوين، وقرايطه وديَّاتير، ودَوَّيرين، ودَيَّينير، وقُرَيْيط، ومن قال: (ديوان) فهو (فَعَال) مثل (يَنْطَار)». شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ٩٧، وانظر شرح الرمانى للكتاب، ج٤، ق ٢٤٢.

كتفسير عُريَان^(١).

أي في أَنَّ النون فيه زائدة، فإذا سميت به لم تصرفه في المعرفة^(٢).
قال: ولو جاء شيء مثل (جَنْجَان) لكانت النون عندنا بمنزلة مُرْكَان،
إلا أن يجيء أمر يُبين^(٣).

قال أبو علي: يقول: إنا نحكم بأن النون في (جَنْجَان) أصل
للتضعيف فهو بمنزلة (قَضْقَاضٍ) وليس كسَعْدَان الذي هو غير مضاعف،
فبمستنوع أن يجيء فيه (فَعْلَال)، لكن (فَعْلَال) كثير في المضاعف
كقَضْقَاضٍ، فتحمله على ذلك وتصرفه اسم رجل حتى يبين خلاف ذلك،
ويقوم الثبوت أنه ليس بأصل^(٤).

قال: وأما عَلِبَاءٌ وحِرَاءٌ اسم رجل فمصرف في النكرة والمعرفة من

(١) الكتاب ١١/٢.

(٢) سَعْدَان، ومَرْجَان، ومُرْوان من الأسماء التي حكم على نونها بالزيادة وقنع من الصرف،
لأن هذه الأبنية لو جعلت النون فيها غير زائدة صار على مثال (فَعْلَال)، وليس في الكلام
عند سيبويه (فَعْلَال) إلا مضاعفًا، ليس فيه مثل (سَرْدَاح)، كما يحكم بزيادة النون في
(عُريَان)، فقد عرف ذلك بالاشتقاق، لأنه من (عُرِي، يُعْرَى). انظر شرح السيرافي
للكتاب، ج٤، ق ٩٢.

لسعدان ومرجان لا ينصرفان في المعرفة، وينصرفان في النكرة، انظر شرح الرماني
للكتاب، ج٣، ق ٢٤٢. وواحدة السعدان (سَعْدَانَة) وهو ثبت ناجع في الرمال تسمن عليه
الإبل، والعرب تقول: (مَرَعَى ولا كالسَعْدَان) إذا وضيت. انظر ما ينصرف وما لا ينصرف
٣٧/.

(٣) الكتاب ١١/٢ - ١٢، وفيه (... أمر مبين).

(٤) أي أنه لو سمي رجل بِجَنْجَان حكم على النون الأخيرة بأنها أصل، وجعل بمنزلة قَضْقَاضٍ
وَقَضْقَاضٍ ومرجان على التضعيف، فهو متصرف في المعرفة والنكرة. انظر شرح السيرافي
للكتاب، ج٤، ق ٩٢، شرح الرماني للكتاب، ج٣، ق ٢٤٢.

قَبْلِ أَنَّهُ لَيْسَتْ بَعْدَ مَدَّةٍ (١١) الْآلِفُ نُونٌ فَيُشَبِّهُ آخِرَهُ بِآخِرِ غَضْبَانٍ كَمَا شَبَّهَ
 آخِرَ عُلُقَى بِآخِرِ شُرَى، وَلَا يُشَبِّهُ آخِرَ حَمْرَاءَ، لِأَنَّهُ يَدُلُّ مِنْ حَرْفٍ لَا يُؤْنِثُ بِهِ
 كَمَا لُفَّ (أَيُّ كَمَا يُؤْنِثُ بِالْآلِفِ)، وَيَنْصَرِفُ عَلَى كُلِّ حَالٍ فَجَرَى عَلَيْهِ
 مَا جَرَى عَلَى ذَلِكَ الْحَرْفِ، [يَعْنِي الْيَاءَ] (١٢).

قال أبو علي: يقول: لا يشبه آخر (علباء) وآخر (١٣) (حمرأ)، لأنه
 بدل، أي الهمزة في (علباء) بدل من حرف، وذلك الحرف هو الياء، وإنما لم
 يؤنث بالياء هنا وإن كان قد يؤنث به في غير هذا الموضع لأن المواضع التي
 يؤنث فيها بالياء هي المواضع التي لا تكون الياء فيها بمنزلة حرف من نفس
 الحرف نحو (تَضَرِّينَ) وما أشبهه. والياء في (علباء) المنقلبة الهمزة عنها
 بمنزلة الحاء في (سِرْدَاحٍ) فإذا كانت من نفس الحرف أو بمنزلة ما هو من
 نفس الحرف لم يؤنث به، كما لا يؤنث الاسم بما هو من نفسه (١٤).

(١١) في الكتاب: (هذه) مكان قوله هنا (مدّة).

(١٢) الكتاب ١٢/٢، وما بين المعقوفات من تفسيرات أبي علي رحمه الله.

(١٣) (فُعَلَاءَ) لا يكون إلا للتانيث، فهو غير مصروف أبداً، نحو صحراء وحمرأ، كما أن
 (فُعَلَاءَ) و(فُعَلَاءَ) مصروفان لأن كلا منهما لا يكون إلا ملحقةً مصروفًا في المصرفة
 والنكرة، نحو (فُرِيَاءَ)، و(عَلْبَاءَ) و(جُرِيَاءَ). انظر المختضب ٣/٣٨٥ - ٣٨٦.

(١٤) قسم الفارسي الهمزة الواقعة في أواخر الأسماء إلى ثلاثة أضرب:

١ - أصلي: وهو على ضربين:

أ / ضرب: الهمزة فيه أصل غير منقلبة، مثل: قُرَاءَ، وِجَاءَ.

ب / ضرب: الهمزة فيه منقلبة عن أصل، مثل سقَاءَ، وَغَرَاءَ.

٢ - والضرب الثاني من القسمة الأولى: ما كانت الهمزة فيه زائدة بمنزلة الأصل،

منقلبة عن ياء تلحق آخر الكلمة للإلحاق، فتقلب همزة لوقوعها طرئاً، لئلا

الاسم على التذكير، وذلك نحو: جِلْبَاءَ، وَجَرِيَاءَ، وَزَيْزَاءَ... =

هذا باب هاءات التانيث^(١)

قال أبو علي: قلبت الألف ياء في (جباري) وما أشبهه بما بعد عينه ألف زائدة في [٢٠٨/أ] التصغير^(٢)، لأنه لو لم تقلب ياء حركت ألفاً، انفتح ما قبلها، ولو انفتح ما قبلها لتحركت ياء التصغير، ياء التصغير لا يجوز أن تتحرك، كما أن ألف الجمع لا تتحرك، فلما لم تحز الحركة في ياء التصغير قلبت الألف ياء أو أدغمت ياء التصغير فيه، فبقيت على سكونها، لأن المدغم لا يكون إلا ساكناً.

٣. والضرب الثالث من القسمة الأولى وهو: الهمزة الزائدة، وذلك تلحق الاسم الذي هو صفة، والاسم الذي هو غير صفة للتانيث، فصار الاسم بلعاقها غير منصرف، وذلك نحو: خُفْساء، وحمراء، وروكا.. انظر المسائل المشكلة / ٤٧٨ - ٤٧٩. وانظر تحليل المبرد صرف (عليها، وجرها، وثُلها) في المعرفة والتكرة على الرغم من أن الزائدتين في أواخرها كالزائدتين في آخر (حمراء) المقتضب ٤/٤.

(١) الكتاب ١٢/٢، وعند السيرافي: «هذا باب هاء التانيث» ومثله في شرح الرمانجي.
(٢) في الكتاب ١٢/٢ أجرى سيبويه مقارنة بين اسم فيه هاء التانيث ينصرف في التكرة ولا ينصرف في المعرفة وبين اسم فيه ألف التانيث لا ينصرف فيهما، وعلل أن الهاء عند العرب ليست في الاسم. وإنما هي بمنزلة اسم ضم إلى اسم فجعل اسمًا واحدًا كحضر موت، فيقال في تصغيره: (حُضَيْرَمُوت) كما يقال في مركب الأعداد: (خمسة عشر) ونحوه: (خميسة عشر)، ويصغر ما فيه ألف تانيث زائدة بعد عينه كجباري فيقال: (جُبَيْرٌ).

قال أبو سعيد في هذا: «يريد (سيبويه) أن الهاء إذا زيدت على آخر الثلاثي أو الرباعي لم تصرف كحرف من حروفه، ألا ترى أننا لو صغرنا (ثَمَرَةً) قلنا: (ثُمَيْرَةٌ) فلم يكسر الراء، وحق الحرف الذي بعد ياء التصغير إن لم يقع الإعراب عليه أن يكسر، كما يقال في (رُعُشَيْنَا): (رُعُشَيْنَا) وفي (أُرُطَى): (أُرُطَى). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٩٣.

قال: في هاء التانيث: وإنما تُلحقُ بناءَ المذكر ولا يُبنى عليها الاسم كالألف^(١). أي كما يُبنى على الألف في مثل جَحَجَبِي^(٢)، فتحذف في التصغير إذا خرج التصغير به عن مثال ما يكون عليه التصغير^(٣).

قال: وإن سميت رجلاً ضَرَبْتَ قلت: ضَرَبَهُ^(٤)، لأنه لا يُجرى ما قبل هذه التاء، فتوالى أربع حركات، وليس هذا في الأسماء^(٥). يعني أن هذه التاء ليست التاء التي تكون للإلحاق، أي لو كانت التاء في ضَرَبْتَ للإلحاق لم يجتمع فيها أربع متحركات، لأنه ليس فيما يلحق به شيء على هذا الوزن، وفي ما فيه تاء التانيث مثل ذلك^(٦).

(١) الكتاب ١٢/٢ - ١٣.

(٢) جَحَجَبِي: حي من الأنصار، وَجَحَجَبَ العدو. أهلكه: قال رؤية:

كَمْ مِنْ عِلَى يَجْجَهُمْ وَجَحَجَبَا

انظر لسان العرب ٢٥٣/١ (ججج)، وجججها من ولد كُثْلَقَة بن عوف (بطن) انظر

بطون الأنصار في جمهرة أنساب العرب / ٤٧٠.

(٣) تصغير (جَحَجَبِي): جَحَجَبِي، كما يقال في تصغير (حَبَارِي): حَبِير.

(٤) أي في حال الوقف تقف عليها بالتاء كما تقف على (شجرة) بالتاء.

(٥) الكتاب ١٣/٢.

(٦) إذا سمي رجل ضَرَبْتَ، حمل على الأسماء المنتهية بتاء التانيث إذ تقف عليها بالتاء.

فتقول: جاء ضَرَبَهُ، كما تقول: هذه شجرة، وهذا طرقة، وتحرك التاء في الوصل فتقول: هذا

ضربة يافتي، لأنه قد خرج عما لا يكون فيه التانيث حقيقياً إلى ما يكون فيه فلزمه حكمه.

انظر شرح الروماني، ج ٢، ق ٢٤٥.

هذا بابُ فَعَلَ^(١)

قال أبو علي: حكم الاسم أن يكون مشتقاً من المصدر لا من الاسم المشتق منه، فَعَمَرُ، وَزُقِرُ، معدولان عن عَامَرٍ، وَزَاقِرٍ، معرفتان عدل عنهما عَمَرُ، وَزُقِرُ في حال تعريفهما، وعامر وزافر^(٢) مأخوذان من مصدريهما، وكل ذلك راجع إلى رأس ومبدأ وهو المصدر^(٣).

قال: ولا يجيء عَمَرُ وأشباهه محدوداً^(٤) عن البناء الذي هو أولى به إلا وذلك البناء معرفة كذلك جرى هذا في الكلام^(٥).

قال أبو علي: ولو كان الاسم المعدول عنه نكرة لم يُقل عدل عنه ولكان { . . . }^(٦) اشتق منه، وإنما صار معدولاً لأنه اشتق مما ليس حكمه أن يشتق منه، بل حكم هذا المعدول عنه أن يكون نفسه مشتقاً، ففي

(١) الكتاب ١٣/٢.

(٢) في المخطوطة (وزامر) بالميم خطأ.

(٣) يعلق الفارسي على قول سيبويه: «وأما عَمَرُ وَزُقِرُ فإنما متعهم من صرفهما وأشباههما أنهما ليسا كشيء مما ذكرنا، وإنما هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما، وهو بناؤهما في الأصل، فلما خالفا بناهما في الأصل تركوا صرفهما، وذلك نحو: عامر وزافر، ولا يجيء عَمَرُ وأشباهه محدوداً عن البناء الذي هو أولى به إلا وذلك البناء معرفة . . . » الكتاب ١٤/٢.

(٤) قوله: (محدوداً) يريد: (معدولاً) لأن المحدود عن الشيء هو المنوع عنه، والمعدول عنه. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٩٥.

(٥) الكتاب ١٤/٢، وفيه: « . . . » وكذلك جرى في هذا الكلام « وعند السيرافي حذف (في) من هذه العبارة.

(٦) كلمة لم أتبينها، ويبدو أنه استغنى عنها لفظاً ومعنى.

الاسم في حال التعريف عِلتان:

إحدهما: أنه أخذ مما ليس حكمه أن يؤخذ منه، وأنه معرفة. فإذا نكرته بعد التسمية والعدل عن المعرفة انصرف لأنه تبقى علة واحدة، فإن جاء شيء في هذا الباب يمتنع من الانصراف في النكرة فلأن العلة التي تبقى فيها في حال التنكير أكثر من واحد^(١)، وعلى هذا الباب.

قال في جَمْعٍ وَكُتِبَ: هما مصروفان في النكرة^(٢)، يعني أنك لو سميت بهما ثم نكرتهما لصرفتها^(٣).

قال: وسألته عن صَغَرَ من قوله الصُّغرى وصَغَرَ، فقال: أصرف هذا في المعرفة، لأنه بمنزلة نُقْبَةٍ وَنُقْبٍ، ولم يُشَبَّه بشيء محدود عن وجهه^(٤).

(١) للعدل فائدة في المعنى هي التأكيد والمبالغة، ويقع به التعريف فيستغني المعدول عن الألف واللام فتقول في النداء: يا قُتْبُ، يا حُرْبُ، يا قُغْدُ. ونحو ذلك. وأما الأسماء الأعلام فيعدلون فيها مذكرة نحو: عَمْرٌ، وَزَيْرٌ، وَجُثْمٌ، ومؤنثة نحو: حَنانٌ، وَقُطامٌ، وَرُكاشٌ، فيقع العدل عن هذه الأسماء الأعلام وهي معارف كما وقع في النداء، فإذا نكرت فزال التعريف انصرف الاسم لأنه لم يبق إلا العدل، وإن صغرت زال عن لفظه العدل فساوى تصغير غير المعدول، تقول في تصغير (عَمْرٍ): (عُمَيْرٌ) كما كان تصغير (عامر) على (عُمير) أيضاً، بإسقاط الزائد من غير العدل، فأبطل التصغير مذهب العدل... انظر شرح السبрани للكتاب، ج٤، ق ٩٥، وانظر أيضاً ما ينصرف وما لا ينصرف / ٤٠.

(٢) الكتاب ١٤/٢.

(٣) (جَمْعٌ وَكُتِبَ) معدولان عن (جمع جَمْعاً) و(جَمْعٌ كُتِبَ)، وهما مصروفان في النكرة وكان الأصل في جَمْعٍ (جمعاً)، (جَمْعٌ) مثل (حسراً): (حُمَرٌ)، ولكن (حُمَرٌ) نكرة، فأراد أن يعدل عن لفظ النكرة، فعديل إلى (فُعَلٍ). انظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ٤٠.

(٤) الكتاب ١٤/٢، وقبیه: «... بمنزلة نُقْبَةٍ وَنُقْبٍ»، ويبدو أن الأكثر على التاء (نُقْبٍ وَنُقْبَةٍ) لورود هذا اللفظ في شرح الرماني للكتاب، ج٣، ق ٤٤٩.

أما قول سيبويه: «... ولم يُشَبَّه بشيء محدود عن وجهه» فإن (صَغَرَ) المأخوذ =

قال أبو علي: شبه الألف في (صُغْرَى) بهاء (نُقْبَةٍ)، إذ كانا جميعاً للتأنيث.

قال: فإن حُفِرَتْ (أُخَرَ) اسم رجل صرفته، لأن فُعَيْلاً لا يكون بناء [١٠٢/ب] للمحدود^(١).

قال: ولو جئت بالتحقير المخالف لأصله لقلت: أخريات^(٢).

قال أبو علي: جمع (أُخْرَى) في التفسير (أُخَرَ)، فلو صغر هذا الجمع لصغرت واحد (أُخَرَ)، وزدت عليه الألف والتاء لعلامة الجمع، ولم يجز أن تصغر جمع التفسير، لأن التصغير تقلييل، وبناء الاسم الذي لأدنى العدد تكسير، فلو صغرت بناء الكثير لكان كالتنقص لجمعك في الشيء الواحد بين القلة والكثرة^(٣).

قال: قلت: أتصرفه؟ يعني (أُحَادَ) في النكرة؟

قال: لا، لأنه نكرة يوصف به نكرة^(٤).

قال أبو علي: إنما لم يصرف (أُحَادَ) في النكرة لأن العدل في حال

= من (الصغرى) لم يعدل به كما هو الحال في (عُفْرَ) ونحوه، فهو مصروف في المعرفة والنكرة لأن الألف في (الصغرى) للتأنيث، كما أن الهاء في (نُقْبَةٍ) المأخوذة منها (نُقْبَ) للتأنيث أيضاً.

(١) الكتاب ١٤/٢، وفيه: «... لأن فُعَيْلاً لا يكون بناءً للمحدود عن وجهه». ويبدو أن الفارسي اختصر للعلم به.

(٢) ليس هنا من قول سيبويه، ولعله من أقوال الفارسي نفسه.

(٣) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ٤٦.

(٤) الكتاب ١٥/٢.

التنكير والوصف قائمان معاً فيه^(١).

قال: وإن سميت رجلاً (ضُرِبَ) ثم خففته فأسكنت الراء صرفته لأنك قد أخرجته إلى مثال ما ينصرف كما صرفت (قِيلَ)^(٢).

قال أبو علي: أظن أن أبا العباس^(٣) يخالفه في هذا الموضع، فيقول: إن سميته (يُضْرَب) ثم خففته فقلت: (ضُرِبَ) لم تصرف، لأن الحركة في نيتك كما أنك إذا قلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها ثم خففت العين على قول من قال: عَضُدْ قلت: لَقَضُوْ الرَّجُل، فلم تعد الياء التي قلبت واواً، لانضمام ما قبلها، وإن ذهبت بالضمّة في اللفظ لم تصرفه، كما لم يرد الياء في لَقَضُوْ، كأن خففته ثم سميت به صرفت، لأنك سميت به وهو على مثال من أمثلة الأسماء فصرفته كما صرفت (قِيلَ)، لأن الكسرة

(١) قال أبو سعيد: «إذا قلت: جازي قومَ أَحَادٍ أو ثَنَاءٍ أو ثَلَاثٍ، أو رُبَاعٍ، فإنما تريد أنهم جاءوني واحداً واحداً، أو اثنين اثنين، أو ثلاثة ثلاثة، أو أربعة أربعة، وإن كانوا ألفاً، والمانع من الصرف فيه أربعة أقاويل:

منهم من قال: إنه صفة ومعدول، فاجتمعت علتان منعتاه الصرف.

ومنهم من قال: إنه عدل في اللفظ والمعنى، فصار كأن فيه عدلين، وهما علتان. فأما عدل اللفظ فمن (واحدٍ) إلى (أَحَادٍ)، ومن (اثنين) إلى (ثَنَاءٍ) وأما عدل المعنى فتغيير العدد المحصورة بلفظ الاثنين والثلاثة إلى أكثر من ذلك مما لا يحصى.

وقول ثالث: إنه عدل، وأن عدله وقع من غير جهة العدل، لأن باب العدل أن يكون للمعارف، وهنا للنكرات.

وقول رابع: إنه معدول، وإنه جمع، لأنه بالعدل قد صار أكثر من العدد الأولي وفي ذلك كله لغتان: (فُعَالٌ) و(مَفْعَلٌ) كقولك: (أَحَادٌ) و(مَوْحَدٌ) و(ثَنَاءٌ) و(مُتَنًى) « شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٩٦.

(٢) الكتاب ١٥/٢.

(٣) يعني المبرد، وانظر رأيه في المقتضب ٣٢٤/٣.

ليست فيه (١).

* * *

هذا بابُ ما كانَ على زنة مفاعلٍ ومفاعيلٍ (٢)

قاله: قلت: فما بال ثَمَانٍ لم يُشبهه صَحَارِي وَعَذَارِي؟

قاله: الياء في ثمانِي (٣) ياء الإضافة أدخلتها على فَعَالٍ (٤).

(١) خالف المبرد سيبويه «في تخفيف (ضُرْب) فقال: إن خَفَفْنَا (ضُرْب) قبل التسمية فقلنا: (ضُرْب) ثم سمينا به مخففاً فإنه ينصرف، وإن سميناه بضُرْبٍ ثم خففناه لم ينصرف، لأننا ننوي (ضُرْب) في التسمية، وفرق بين (ضُرْب) إذا خففناه بعد التسمية وبين (قِيلَ)، وذلك أن (قِيلَ) لم يستعمل فيه (قَوْل) وإنما يعني على التخفيف، والتخفيف فيه لازم، وليس بلام في (ضُرْب).

وقال المحتج عن سيبويه: إن المانع من صرف (ضُرْب) اللفظ الذي ليس في الأسماء نظيره، فإذا زال اللفظ إلى ماله نظير انصرف، كما ينصرف إذا حقرته.

واستدل سيبويه أنه ليس الخلف في كل حال للعدل، بأن (هَارٍ) مخفف من (هاير) محذوف الهمزة منه، وليس بمعدول ولا ممنوع من الصرف» شرح السبрани للكتاب، ج٤، ق ٩٧.

قال الرماني: «إذا سمي رجل (ضُرْب) لم ينصرف في المعرفة، فإن خُفِّف فقليل: (ضُرْب) بعد التسمية انصرف عند سيبويه ولم ينصرف عند أبي العباس، لأن التشكيل في النية. فأما إذا خفف قبل التسمية فقليل: (ضُرْب) ثم سمي بهذا المخفف انصرف بإجماع. قال الشيخ أبده الله: والذي عندي لما ذهب إليه وجه في كلام العرب على مذهب من يقول في (رُؤْيَا): (رُيَا) إذا لين الهمزة، فيجره على الأصل في اجتماع الواو والياء وإن كان مخففاً من الهمزة، فلذلك يجره سيبويه على قياس المخفف وإن كان الأصل الكسر، وهنا أقوى لأنه ردٌ إلى الأصل الذي هو الصرف، وذلك تغيير عن الأصل بالقلب والإدغام، فهو أقوى على ما ذكره سيبويه». شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٤٤٩.

(٢) الكتاب ١٥/٧.

(٣) في المخطوطة: (ثمان).

(٤) الكتاب ١٦/٢.

قال أبو علي: صحاري على وزن (فَعَالِل)، فأما ثمانٍ فالألف فيه^(١) ليست بألف جمع، إنما هي عوض من إحدى ياءي النسب، كما أنها في (شَام) عوض منها، وكذلك في (شَامٌ وَيَمَانٌ)، ألا ترى أنه لا ألف في واحد منهما، إنما هو (يَمَنٌ وشَامٌ)، ويدلك على أن الألف عوض من إحدى الياءين لأنك إذا ثَقُلْتَ الياء قلت: شاميٌّ فحذفت الألف، فلم تثبت الألف مع هذين الياءين في الكلام فَمَمانٍ مثل ذلك^(٢).

قال أبو علي: كأنه منسوب إلى (تَمَنٍ)، فأما (تَهَامٍ) فالألف فيه أيضاً بدل من إحدى الياءين، والتي كانت في (تِهَامَة) قد حذفت، يدلك على حذفه تغييرهم البناء، ألا ترى أن التاء كانت قبل أن تنسب مَكسورة فيه، ففتحت في الإضافة فقليل: (تَهَامٍ)^(٣).

(١) ما بين المعقوفتين ليست واضحة في الأصل، وهكذا قرأتهما.

(٢) قال أبو سعيد: «تقول: هذه ثمان، رأيت ثمانياً، والأصل عنده {سبويه} ثَمَنِيٌّ، فعملوا به صاعملاً يَمَمانٍ، وكذلك قالوا: في رِباعٍ هذا رِباعٍ، ورأيت رِباعياً»، شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٩٩.

(٣) قال أبو سعيد: في (يَمَانٍ، وشَامٍ، وتَهَامٍ): «تقول: رأيت يَمَانياً وشَامِياً، وتَهَامِياً، الأصل: يَمَنِيٌّ، وشَامِيٌّ، فجعلت الألف عوضاً من إحدى الياءين، وفي تَهَامٍ لغتان: إحداهما: تَهَامِيٌّ بكسر التاء، وتشديد الياء، وهو منسوب إلى تهامة - والأخرى: تَهَامٍ، ورأيت تَهَامِياً، قال سبويه: كان الأصل فيه (تَهَمِيٌّ) وإن لم يُستعمل، قياساً على يَمَنِيٍّ، وتجعل الألف عوضاً من إحدى الياءين»، شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٩٩. وأنشده ابن يعيش للأسود بن شعوب وقيل غيره:

ذرائي أصطليحٌ بآخِرُ إنِّي رأيت الموت نَقَبَ عَنْ حِشَامٍ
تَحْقِيرُهُ وَلَمْ يَحْصِلْ سِرَاهُ وَنِصْفُ الْمَرْءِ مِنْ رَجُلٍ تَهَامٍ

انظر شرح المفصل ١٣٣/٧، انظر هنا في شرح التصريح ٣٩٩/١، ٩٦/٢، والمعني ٢٢٢/٣، ١٤/٤. وانظره أيضاً في جمع الهوامع ٨٦/٢، الدرر اللوامع ١١١/٢، =

قال: ^(١) واستعُثبت أبا بكر بن دريد في ذلك، فقال: لا يقال إلا بالفتح، وأنشد:

وَنِعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامٍ ^(٢)

فإن أثبت ياء النسب قلت: تهامي فكسرت التاء ورددت [١٠٣/أ] الاسم إلى ما كان عليه قبل النسب إليه ^(٣).

قال في الهاء في صياغة ونحوه: لكنها إنما تحيي مضمومة إلى هذا البناء كما تضم ياء الإضافة إلى مدائن ومساجد ^(٤).

قال أبو علي: إنما أتى بالفرق بين الياء والألف التي يكسر عليها الاسم جمعاً وبين هذه الهاء التي تلتحق ولا يكسر عليها الاسم، لبيان أن

— وأنشد في خويلد بن ثعلب المعروف بالصمق:

وإن خويلداً غابكي عليه قَتِيلُ الرِّيحِ فِي الْبَلَدِ التَّهَامِي

شرح المفضل ٤١/٨.

(١) يعني (أبو علي الفارسي) لا سيويه كما يروهم ذلك.

(٢) هذا عجز بيت من الوافر مقلد مع بيت قبله منسوبين للأسود بن شعوب وقيل غيره، والشاهد فيه قوله (تهام) منسوباً وقد أبدلت الألف فيه من إحدى الياءين، وقد فتحت التاء في (تهام) بعد أن كانت مكسورة قبل النسبة، على أن هناك من يرى أن ألف (تهام) غير مبدلة، وأن الألف في (يمان وشام) مبدلة، انظر بعده.

(٣) ويمكن أن ينشد البيت الوارد آنفاً في رثاء الصمق شاهداً على هذه المسألة.

ونقل ياقوت عن المبرد قوله: «إذا نسبوا إلى تهامة قالوا: رَجُلٌ تَهَامٍ بفتح التاء وإسقاط ياء النسبة، كما قالوا: رَجُلٌ يَمَانٍ وشَامٍ، إذا نسبوا إلى اليمن والشام؛ وقال إسماعيل بن حماد: النسبة إلى تهامة: تَهَامِيٌّ وَتَهَامٍ، إذا فتحت التاء لم تشدد الياء، كما قالوا: رَجُلٌ يَمَانٍ وشَامٍ، إلا أن الألف من تهام من لفظها، والألف من شام ويمان عوض من ياء النسبة»، معجم البلدان، ٦٤/٧ (تهامة).

(٤) الكتاب ١٦/٢.

الاسم المكسر على الياء والألف الواقع للجمع، لا نظير له في الواحد، وأن الذي تلحقه هذه الياء له نظير نحو عَبَاقِيَّة^(١).

قال: وَأَمَّا سَرَائِيلُ فَشَيْءٌ وَاحِدٌ أَعْجَمِيٌّ أَعْرَبٌ كَمَا أَعْرَبَ الْأَجْرُ، إِلَّا أَنَّ سَرَائِيلَ أَشْبَهَ مِنْ كَلَامِهِمْ مَا لَا يَنْصَرَفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ كَمَا أَشْبَهَ (بَقَمُ) الْفَعْلُ^(٢).

قال أبو بكر: أَيُّ سَرَائِيلَ يَنْصَرَفُ فِي النَكْرَةِ كَمَا يَنْصَرَفُ أَجْرٌ إِذَا سَمِيتَ بِهِ إِلَّا أَنَّ سَرَائِيلَ أَشْبَهَ مَا لَا يَنْصَرَفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ فَلَمْ يَنْصَرَفْ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَإِذَا صَغُرَتْ وَهُوَ مَعْرِفَةٌ لَمْ تَنْصَرَفْ، لِأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ نَقَلَتْهُ فَسَمِيتَ بِهِ^(٣).

(١) العباقية: قيل: شجرة ذات شوك تؤذي من علق بها، وقيل: تمنى الرجل الداهية ذا الشر والنكر، وقيل: تعني اللص الحارِب الذي لا يحجم عن شيء... انظر تهذيب اللغة ٢٨٩/١ (عيق)، وهي وصف، انظر الكتاب ١٦/٢، ٣٢٠.

(٢) الكتاب ١٦/٢.

(٣) انظر الأصول في النحو ٨٨/٢. قال أبو سعيد: «سراويل عند سيبويه والنحويين عجمي وقع في كلام العرب، فوافق بناؤه ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، فأجري مجرى ذلك، وينبغي على ملهَب الأَخْفَش أن ينصرف إذ لم يكن جمعاً، وقد رأينا شعر العرب يدل على ملهَب سيبويه، قال ابن مقبل:

يُشْمِي بِهَا ذَيْبُ الزُّبَادِ كَأَنَّهُ فَيْسُ قَارِيسٍ فِي سَرَائِيلَ رَامِعٍ»

وشرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٩٨. وقال أبو العباس المبرد: «ومن العرب من يراها جمعاً واحداً سرؤكلاً، وينشدون:

عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ سِرْوَالُهُ... المقتضب ٣٤٥/٣ - ٣٤٦.

قال السيرافي: «والذي عندي أن سرؤكلاً لَفْعٌ في سراويل...» شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٩٨. قال الزجاج: «وأما (سَرَائِيلُ) فاسم أعجمي أشبه من كلام العرب ما لا ينصرف، وإغماهي بالفارسية (سَرَوَالُ) فبنتها العرب على ما لا ينصرف من كلامها، =

قال: وقد جعل بعض الشعراء ثَمَانِي مَنزِلَةً حَذَارٍ^(١)، قال:

يَحْدُو^(٢) ثَمَانِي مَوْلًا بِلِقَاحِهَا . . . (٣)

قال أبو علي: توهم هذا الشاعر أن الألف في (ثَمَانِي) التي هي عوض من إحدى ياءي النسب ألف جمع لما رأى أول الحرف مفتوحًا، ورأى بعد الألف حرفين كما أن الأول من (مَفَاعِل) وحَذَارٍ^(٤) مفتوح، وبعد الألف في كل واحد منهما حرفان، وليس كذلك، إفا الألف في (ثَمَانٍ) لما قلنا، وفي (حَذَارٍ) للجمع.

قال: إذا صغرْتُ^(٥) بخاتيَّ اسم رجل صرفته، فكذلك صَحَارٍ^(٦) فيمن

== فإذا صغرتها صرفتها إلا أن تكون اسم رجل». ما ينصرف وما لا ينصرف / ٤٦.

(١) في المخطوطة: (حذاري).

(٢) في المخطوطة: (يحدوا).

(٣) الكتاب ١٧/٢ وهذا صدر بيت من الكامل أنشده سيبويه دون نسبة. انظر الكتاب ١٧/٢، والشاهد فيه ترك صرف (ثماني) تشبيهها لها بما جمع على زنة (مفاعيل) . . . والبيت من قصيدة لابن ميادة وقامه:

يَعْدُو ثَمَانِي مَوْلًا بِلِقَاحِهَا حَتَّى هَمَمَنْ بِزَيْفَةِ الْإِرْتِاجِ

انظر الديوان/ ٩١، قال في شرحه: الزَيْفَةُ: مصدر زَاغَ أي مال، الإِرْتِاج: مصدر أرتج، وأرتجت الناقة إذا أغلقت رحمها على ماء الفحل. الديوان/ ٩٣. ما ينصرف وما لا ينصرف/ ٤٧، سر صناعة الإعراب ١/ ١٨٣، الأصول في النحو/ ٢، وشرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٩٩، شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ٢٥٠، وأنشده في نضرة الإغريض/ ٢٦٤ على تسكين الياء، وعندئذ تحذف لأجل التنوين فيحمل حينئذ على الضرورة فيقال: «يحدو ثمان . . .»، انظر الميني ٤/ ٣٥٢، الحزانة ١/ ٧٦، الأسموني ٣/ ٢٤٨.

(٤) في المخطوطة: (حذاري).

(٥) في الكتاب ١٧/٢ (حقرت).

(٦) في المخطوطة: (صحاري).

قال:

صَحِيرٌ وَصَحِيرٌ^(١).

قال أبو علي: لأن كلا التصغيرين خارج عن أبنية الجمع، فلما ذهب ذلك الثقل بالتصغير صرفته^(٢).

قال: فإن قلت: كيف تُشَبِّهها بالهاء وبين التاء وبين الحرف المتحرك ألف فإن الحرف الساكن ليس عندهم بحاجز حصين^(٣).

قال أبو علي: كأن قائلًا قال له: الهاء يكون ما قبلها مفتوحًا، فكيف جاز أن تكون هذه التاء التي في (قُرَيْشِيَّاتٍ)^(٤) هاء كالتي في حمزة؟ فأجابه بأن الألف ليس بحاجز قوي^(٥).

(١) الكتاب: ١٧/٢، والكلمة الأخيرة ليست فيه.

(٢) (بُخَاتِي) هنا على لفظ الجمع وفي آخره هاء مشددة، والهاء في واحده، ودخلها فيه لا للنسبة تقول: بُخْتِي وَبُخَاتِي، كما تقول: كُرْسِي وَكُرَاسِي، فهذا الاسم لا ينصرف، فإذا صرفته اسم وجل صرفته. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق٩٩. وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف/٤٧. قال ابن السراج: «وأما بُخَاتِي فلا ينصرف، لأن الياء لغير النسب، وهي التي كانت في بُخْتِيَّة، وكذلك كُرْسِي وَكُرَاسِي، وقمري وقماري» الأصول في النحو ٩١/٢. قال أبو منصور الأزهري: يقال: جمل بُخْتِي وناقلة بُخْتِيَّة، وهو أعجمي دخيل عرسته العرب، ويجمع: البُخَاتِي أيضًا، والبُخْتُ: الإبل الخراسانية تُنتج من الإبل العربية والغالج. انظر تهذيب اللغة ٣١٢/٧ (بخت).

(٣) الكتاب ١٨/٢-١٩، والحديث حول (أذرعَات) و(قُرَيْشِيَّات) فقد قال سيبويه: «إن من العرب من لا ينون (أذرعَات)، ويقول: هذه قُرَشِيَّاتُ، كما ترى، شبهوها بها، التانيث، لأن الهاء تجمي، للتانيث، ولا تُلحق بنات الثلاثة بالأربعة، ولا الأربعة بالخمسة».

(٤) انظر الكتاب ٣٦/٢، الأصول في النحو ١٠٣/٢.

(٥) قال أبو سعيد: «كلام سيبويه دليل بين أن التاء في الجمع بمنزلة الهاء وأن الألف كالمنطرفة، فينبغي أن يكون الفتح أولى بها» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق١٠٠. =
وقول أبي سعيد: «الفتح أولى بها» يعني أنه إذا حذف التنوين من مثل

هَذَا بِأَبِ الْأَسْمَاءِ الْأَعْجَمِيَّةِ^(١)

قال أبو علي: الاسم الأعجمي إذا نقل إلى العربي فأعرب على ضربين:
اسم نقل معرباً مثل إسحاق ويعقوب فهذا لا ينصرف في المعرفة، واسم
نقل منكوراً فهذا ينصرف إذا سمي به مذكر نحو «فِرْنَدٌ وَدِيْبَاجٌ» وما أشبهه،
لأن هذا إذا أعرب صار كالبناء الأصلي في العربية^(٢).
قال: وأما نُوحٌ وهُوْدٌ ولُوطٌ فتنصرف على كل حال لحقتها^(٣).

قال أبو علي: أبو إسحاق يرى ألا يصرف الأعجمي المعرفة وإن كان
ثلاثياً وأوسطه ساكن، وكذلك [١٠٣/ب] هِنْدٌ، وقال: لأن فيهما علتين،
إحداهما العجمة، والأخرى التعريف^(٤)، فعرضت ذلك على أبي بكر فقال:
يدخل عليه نُوحٌ ولُوطٌ، وقد صرفا في التنزيل^(٥)، ونُوحٌ ولُوطٌ وهِنْدٌ وإن كان

== (أذرعاء) و(قرشيات) لم يجز إلا الفتح، ونقل عن المبرد أن الفتح لا يجوز فيه، فلا
يجوز عنده أن تقول: رأيتُ عرفات، ومسلات، إذا سميت بها رجلاً، وانظر المقتضب
٣٧/٤، ٣٣٣/٣، خزانة الأدب ٢٦/١ - ٢٧. وذكر أبو سعيد أنه روي عن الأصمعي
قوله: ترك التنوين مع الكسر خطأ، وينبغي أن يفتح. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤،
ق ١٠٠.

(١) الكتاب ١٩/٢.

(٢) مجمل هذا القول تجده في الإيضاح المعصدي/٣٠٥.

(٣) الكتاب ١٩/٢. قال أبو سعيد: «المعروف أن هُوْدًا عربي، والذي يظهر من كلام سيبويه لما
عده مع نوح ولوط وهما عجميان أنه أعجمي عنده، والناس يختلفون في مثل هذا، فمنهم
من يقول: إن العرب من ولد إسماعيل، ومن كان قبل ذلك فليس بعرب، وعاد وهود قبل
إسماعيل فيما يذكر»، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٠١.

(٤) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ٤٥.

(٥) انظر الأصول في النحو ٩٢/٢. قال المبرد: «والأعجمي المذكر يجري مجرى العربي المُنْثَنُ
في جميع ما صرف فيه، ألا ترى أن نُوحًا ولُوطًا اسمان أعجميان وهما مصروفان في =

قد اجتمع فيها العلتان^(١) فقد قاومت الحقة التي فيها إحدى العلتين فكأنه بقي علة واحدة فانصرف، وليس الثلاثي المتحرك الأوسط من هذا، لأن الحركة قد صار بها الاسم بمنزلة ماهو على أربعة^(٢)، فإن قلت: فهل وجدت الحركة يعتد بها في غير هذا الموضع؟ قلت: نعم، تقول: جَمَزَى بالحركة التي فيها، وإن كان أربعة أحرف حكمه حكم ماكان على خمسة^(٣).

== كتاب الله عز وجل ١٢: المقضب ٣/٢٥٣، وانظر هامش رقم (٢) من هذه الصفحة حيث نقل المرحوم عزيمة ما أورده المبرد في كتابه (المذكر والمؤنث) عن هذه الجزئية. وقال أبرعلي في المسائل المنثورة/٢٧٤: «لم يكن اسماً في العجمية مثل (نوح) وإنما هو اسم عجمي نقلته فسميت به، فصارت النقلة معتداً بها لأنه لم يكن في العجمية اسم شخص كما كان (نوح)، و(إبراهيم)، و(إسحاق)، فافترق حال (نوح) ...».

(٦) في المخطوطة: (فيهما اللفتان).

(٧) شرط الاسم الذي لا ينصرف للتعريف والعجمة أن يكون عجمي الوضع، عجمي التعريف، زائد على الثلاثة أحرف مثل (إبراهيم)، فإن كان عجمي الوضع، غير عجمي التعريف انصرف، لأن العجمة غير متمحضة، وكذا إذا كان ثلاثياً ساكن العين أو متحركاً، فإنه منصرف قولاً واحداً في لغة جميع العرب. انظر شرح الكافية الشافية ٣/١٤٦٩، وانظر تفصيل ذلك في شرح الفصل ٧١/١.

(٨) انظر شرح الرماني للكتاب، ج٣، ق ٢٥٤.

هذا باب تسمية المذكر بالمؤنث^(١)

قال: ولو سميت رجلاً (حُبَارَى) ثم حَقَّرْتَه فقلت: حُبِيرٌ لم تصرفه لأنك لو حَقَّرْتَ الحُبَارَى نفسها فقلت: حُبِيرٌ، كنت إنما تعني المؤنث^(٢).

قال أبو علي: قيل: لم صرف (صَحَارَى) اسم رجل إذا حَقَّرْتَه؟ فقلت: لأن (صَحَارَى) جمع ليس بمؤنث، وإن كان واحده مؤنثاً، ولا يؤنث الجمع من حيث أنث واحده، وإنما امتنع صَحَارَى من الصرف من حيث امتنع (مَسَاجِدَ)، فإذا صغرتَه صرفته كما تصرف (مُسَيِّجِدَ) إذا كان تصغير (مساجد) اسم رجل، لموافقته بناء ما ينصرف، فأما (حُبَارَى) فلأنك إذا صغرتَه لم تصرفه اسم رجل، لأن مصغره يبقى على تأنيثه وإن حَذَفْتَ العلامة منه لخروجه عما عليه أبنية التصغير لو لم تحذفها^(٣).

قال: وإذا سميت رجلاً بسعادَ أو زينبَ أو جَيَّالَ لم تصرفه مِن قِبَلِ

(١) الكتاب ١٩/٢.

(٢) الكتاب ٢٠/٢.

(٣) قال الرماني: «حُبَارَى إذا سمي به، ثم صُغِرَ فقيل: حُبِيرٌ لم يزل يذهب العلامة تأنيث الاسم، فهو على ذلك في التسمية». شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ٢٥٦. والفرق بين (حُبَارَى) و(صَحَارَى)، فلو سمي رجل (حُبَارَى) لم يصرف لأنه مؤنث وفيه علم التأنيث (الألف المقصورة) فإن حَقَّرَ فتحذف منه الألف فيقال: (حُبِيرٌ) ولا يصرف أيضاً، لأن الحُبَارَى نفسها مؤنث، فهو بمنزلة (عَتَيَّقَ) مصغر (عَتَانِ) ولا علامة فيها للتأنيث، وأما (صَحَارَى) فجمع وليس بمؤنث وإن كان واحده مؤنثاً - كما وضع أبو علي هنا. انظر شرح السيراني للكتاب، ج ٧، ق ٩٤ (مخطوطة صنعاء).

أن هذه أسماء تمكنت في المؤنث واختص بها وهي مشتقة^(١).
 قال أبو علي: إذا كانت مشتقة ثم غلب التأنيث لم يصرف، لأن غلبة
 التأنيث عليه بمنزلة علامته، فإذا انضاف إلى العلة التعريف لم يتصرف.
 قال أبو علي: إذا سميته بعنوق أو نساء صرفته، لأنه جمع نسوة،
 فإن سميته بطاغوت لم تصرفه، لأنه مؤنث كعناق^(٢).
 قال أبو علي: في صرف أسماء البلدان والأرضين وترك صرفها^(٣).
 من صرفها ذهب إلى أنها أسام مذكرة سمي بها المذكر، أي الموضع
 والمكان، ومن أنشأ ذهب إلى أنها مذكرة سمي بها مؤنث وهي البقعة
 والأرض^(٤).

(١) الكتاب ٢١/٢. وقد نقل السيرافي عن أبي عمر الجرمي أن معنى قوله: (مشتقة): أي
 مستأنفة، لهذه الأسماء، لم تكن من قبل أسماء لأشياء أخر، فنقلت إليها، وكأنها اشتقت
 من (السداة)، أو من (الزئب) أو من (الجال)، وزيد عليها ما زيد من ألف أو ياء لتوضع
 أسماء لهذه الأشياء، كما أن (عناق) أصله من (العنق)، وزيدت فيه، فوضع لهذا الجنس.
 انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٠٢. و(عناق) المسمى به مذكر، فإن حكمه أن
 يعرب ويمنع من الصرف، لأنه مؤنث زائد على ثلاثة أحرف، ومن العرب من يصرف (فعال)
 المسمى به ذكر. انظر شرح الكافية الشافية ١٤٧٨/٣.

(٢) إشارة إلى الحوار الذي عقده سيبويه في الباب حيث قال: «فإن قلت: ماتقول في رجل
 يسمى بعنوق، فإن (عنوقاً) بمنزلة (حروق) . . . وهذا التأنيث الذي في (عنوق) تأنيث
 حادث، فعنوق: البناء الذي يقع للمذكرين والمؤنث، الذي يجمع المذكرين، وكذلك رجل
 يسمى (نساء)، لأنها جمع نسوة، فأما الطاغوت، فهو اسم واحد مؤنث يقع على الجميع
 كهيئته للواحد». الكتاب ٢٢/٢.

(٣) إشارة إلى الباب الذي عقده سيبويه ونعته به (باب أسماء الأرضين)، الكتاب ٢٣/٢.

(٤) قال المبرد: «فأما البلاد فإنما تأنيثها على أسمائها، وتذكيرها على ذلك، تقول: هذا بلد،
 وهي بلدة، وليس بتأنيث الحقيقة، وتذكيره كالرجل والمرأة. فكل ما عنيته به من هذا =

قال: وما صار صفه كواسط ثم صار بمنزلة زيد وعمرو، إنما وقع
لمعنى، نحو قوله: [ونابغة الجعدي] أخرج الألف واللام.^(١١) أي من
النابغة، فكان يجب أن يقال: النابغة، لأنهما صفتان للموضع والرجل، إلا
أنهما غلبتا، فصارتا كالأعلام غير الصفة [١٠٤/١] فأخرجت الألف
واللام منهما كما أخرجت من الأعلام نحو زيد وعمرو.

== بلداً، ولم يمنع من الصرف ما يمنع الرجل فاصرفه، وكل ما عنيت به من هذا بلدة، منعه من
الصرف ما يمنع المرأة، وصرفه ما يصرف اسم المؤنث على أن منها ما يقلب عليه أحد المذهبين
٣٥٧/٣، المقتضب.

(١١) الكتاب ٢٤/٢، وقد تضمن النص بعضاً من بيت لمسكين الدارمي في ديوانه ٤٩ وفيه:
(عليه صفيح من رخام مرصع)، وهو قوله:

ونابغة الجعدي بالرمل بيته عليه تراب من صفيح موضّع

والشاهد فيه وضع (نابغة) اسماً علماً لم يقصد به الصفة الغالبة فتلزمه الألف واللام،
وإنما قصد به قصد الأعلام المختصة بنحو زيد وعمرو، فلم تدخله الألف واللام كما لا تدخل
زيداً ونحوه من الأعلام، انظر هامش الكتاب ٢٤/٢، وأنشده المبرد للشاهد نفسه مع
تفسير في الثقافة وتفسير في مواضع كلمات العجز - انظر المقتضب ٣٧٣/٣، وبهذه
الرواية جاء عند ابن السجري في أساليه ١١٤/٢، انظر الرواية أيضاً عنده في الجزء
الثاني/ ٣٥٩ (الطناعي)، ورواية الديوان ٤٩: (٠٠٠ عليه صفيح من رخام مرصع)،
وأختار هذه الرواية الدكتور الطناعي في كتاب الشعر ٥٣٢/٢، في حين أنشده أبو علي:
(٠٠٠ عليه صفيح من تراب وجدل على التوسع في العطف لا على إقامة الوصف مقام
العلم، وأنشد أبو علي الجزء الأول من صدر البيت في التكملة/ ٦٤ شاعداً على هذه
القضية، وقد أنشده البهادي ضمن أبيات أخرى بالرواية الشاذة في ديوان الدارمي، انظر
خزانة الأدب ١١٧/٢، وروى الزواج البيت كما هو الحال عند سيبويه قانلاً: «ونابغة نبغ
فقليل له: (نابغة) فوصف بذلك، وجعلت صفته اسماً له، انظر ما ينصرف وما لا ينصرف/
٥٣ - ٥٤، وبهذه الرواية والقصد من الاستشهاد روي عند السيرافي في شرح الكتاب،
ج ٤، ق ١٠٣، وفي شرح الرماضي للكتاب أيضاً، ج ٣، ق ٧٥٨، وانظر فرحة الأديب /
١٣٦، ١٣٧ فقد ساق البيت وأبيات أخر قبله وبعده، وكتب الشواهد مجمعة على ==

قال: وَقَبَاءٌ وَحِرَاءٌ ليس كذلك، إنما أوقعا على المؤنث والمذكر مشتقين غير مشتقين في الكلام لمؤنث من شيء، والغالب عليهما التأنيث^(١).
قال أبو علي: معنى الكلام غير مشتقين، والغالب عليها التأنيث أي في حال التأنيث، أي اشتقا للمذكر والمؤنث معاً ولم تخصص به أحدهما في حال الاشتقاق^(٢).

==
رواية سيبويه، انظر شرح أبيات الكتاب لابن السيراني ٢٢٤/٢ (سلطاني) ٢٠٧/٢ (الريح) وقال: وهذا إنشاء الكتاب: (تراب من صفيح . . . وفي شعره: (عليه صفيح من رخام موشع) وهي أحب إلي من رواية الكتاب». التكت في تفسير كتاب سيبويه ٨٣٦/٢، وانظر المخصص ٤٦/١٧، وانظر لسان العرب ٣١١/٩ (وسط، ١٠، ٣٣٦/٢) (نبح).

(١) الكتاب ٢٥/٢. أي أن (قَبَاءٌ وحِرَاءٌ) يغلب عليهما التأنيث وهما كالمذكر إذا وقع على المؤنث، وأما (اللسان) فيؤنث ويذكر، وهو إن سميت به في لغة من قال هي اللسان، قال: لا أحرفه، من قبل أن اللسان قد استقر عندهم حينئذ، أنه ينزلة (عَتَاقُ).
(٢) يقول سيبويه: «وأما قولهم: قَبَاءٌ، وحِرَاءٌ، فقد اختلفت العرب فيهما، فمنهم من يذكر ويصرف، وذلك أنهم جعلوهما اسمين لكائين، كما جعلوا واسطاً بلدًا أو مكانًا، ومنهم من أنكث ولم يصرف وجعلهما اسمين لبعثتين من الأرض. قال الشاعر:
ستعلمُ أَيْتَا خَيْرٌ قَدِيحًا وأعظمنا بهطن حِرَاءٌ نَارًا
... وقال العجاج:

وَرَبٌّ وَجِهٌ مِنْ حِرَاءٍ مَنَحْنِ
الكتاب ٢٤/٢، قلت: استدرك أبو سعيد السيراني على سيبويه نسبة الرجز إلى العجاج، وقال إنه لرؤية، انظر شرح السيراني للكتاب، ج٢، ق ١٠٤، وهو كذلك. وما يلحظ على رواية سيبويه والسيراني توهمهما (وَرَبٌّ) في مطلع البيت والصواب (وَرَبٌّ)، لأنها معطوفة على مثلها في قوله:

فَلَا وَرَبَّ الْأَمْنَاتِ الْفُطْنِ
يَهْمُرُنَ أَمَّا بِالْهَرَامِ الْأَمْنِ
بحسب الهندي وبيت المُنْتَنِ

هذا باب أسماء القبائل والأحياء (١)

قال: فإن شئت قلت: هؤلاء تميمٌ وأسدٌ، لأنك تقول: هؤلاء بنو تميم وينو أسد (٢).

قال أبو علي: يجوز، (هذه) (٣) إذا أشرت إلى تميم وما أشبهه لأن هؤلاء جمع، وهذه جماعة (٤).

قال: فإن قلت: لم لم يقولوا: هذا تميمٌ فيكون اللفظ كلفظه إذا لم ترد معنى الإضافة حين تقول: (جاءت القرية) تريد أهلها، فلا تنهم أرادوا أن يفصلوا بين الإضافة وبين أفرادهم الرجل، فكروها الالتباس (٥).
قال أبو علي: يقول: لو حمل الكلام على المضاف إليه في قولك: هذا

وَوَيْبٌ وَيْهٌ مِنْ جِرَاءِ مُنْعِنٍ
مَا آتَبَ سَرَكٌ إِلَّا سَرَكِي

انظر ديوان ربيعة/ ١٦٣. قال أبو سعيد: وإذا سمينا رجلاً بقباء أو جرأ صرفناه، لأن اللفظ مذكر، والمسمى به مذكر، وإذا سمينا رجلاً بلسان على لغة من يقول: هي اللسان لم يصرف، لأنها بمنزلة (عناق)، وإن سمي بلسان على لغة من يقول: هو اللسان، صرف، والتأنيث والتذكير في اللسان...، انظر شرح السيراني للكتاب، ج٣، ق ١٠٤.

(١) الكتاب ٢/ ٢٥.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٥.

(٣) في المخطوطة: (وهؤلاء).

(٤) انظر شرح الرماني للكتاب، ج٣، ق ٣٦١.

(٥) الكتاب ٢/ ٢٥. وفيه: (جاءته القرية).

تقيم^(١)، كما حمل على المضاف إليه في (جاءت القرية) لالتيسر اسم الحي بالرجل^(٢) لأن تقيماً وأسداً يجوز أن يكونا اسمين لرجل كما يكونان اسمين للحي، والقرية لالحجي،، فيعلم إن جاءت، وإن كان منسوباً إليها فهو لأهلها^(٣).

قال: ومثل هذا (القَوْمُ)، هو واحد في اللفظ وصفتُه تجري على المعنى، لاتقول: القَوْمُ ذاهبٌ^(٤).

قال أبو علي: قوله: ومثل هذا، أي مثل قولك: (هذا تقيمٌ وأسدٌ) وهؤلاء تقيم وأسد)، فإن اللفظ لفظ واحد والمعنى للجميع، قولك: (القَوْمُ) لا تحمل صفته وخبره إلا على المعنى، {وقد أدخلوا التأنيث فيما

(١) تقيمٌ وأسدٌ وقريشٌ وثقيفٌ أسماء مصروفة، تأتي للقبيلة، وقد تكون أسماء لرجل، فإن كانت للقبيلة فلا تذكر. فلا يقال: هذا تقيم، أو أسد، بل يقال: هؤلاء تقيم، أو هذه تقيم إذا قدرُت الإضافة إليه، لا يقال: هذا تقيم لئلا يلتبس اللفظ بلفظه إذا أُخبرت عنه، «أرادوا أن يفصلوا بين الإضافة، وبين أفرادهم الرجل، فكبروا الالتباس»، وقد كان يجوز في القياس أن يقال: (هذا تقيم) في معنى: هذا حي تقيم، ويحذف الحي، ويقام تقيم مقامه، ولكن ذلك لا يقال للبس على ما ذكره سيوريه. انظر شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ١٠٥.

(٢) يجي، اللبس من حيث جواز أن يكون (تقيم) اسماً لحي بني تقيم، كما يجوز أن يكون اسماً لرجل فتقول: هذا تقيم قادم، ونحوه.

(٣) قال الرماني: «وجوز: (جاءت القرية)، على تأنيث القرية، والمعنى على تذكير الأهل، ولا يجوز: (هذا تقيم) على توحيد الأب وتأنيث القبيلة؛ لأنه لما كان يحتاج إلى الإخبار عن الأب خاصة، وعن الولد تارة، فيقال: ولد تقيم كنا وكذا، وهذا تقيم قد ولد الولد الكثير، لم يصلح أن يجري ما يوجب اللبس، وليس كذلك جاءت القرية، لأنه ليس فيه إلا وجه واحد فلا لبس فيه...» شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٢٦١.

(٤) الكتاب ٢/٢٥.

هو أبعد من هذا] ^(١)، يريد: من تميم وأسد [أدخلوه فيما لا يتغير منه المعنى لو ذُكرت] ^(١)، أي: أدخلوه فيما لا يتغير منه المعنى لو لم يُدخلوه فقد وجب أن يلزموه؛ إذ أدى ترك إدخاله إلى تغير المعنى ^(٢).

قال: وإن شئت جعلت تميماً وأسدً اسم قبيلة في الموضعين ^(٣). في الموضعين: يريد في قولك: هؤلاء وهذه، يريد تميماً وأسدً ^(٤).

قال: فإن قلت: لم تقول: هذه ثقيف، فإنهم أرادوا: هذه جماعة ثقيف، أو هذه جماعة من ثقيف، ثم حذفوا هنا، كما حذفوا في تميم ^(٥)، أي حذفوا المضاف وهو جماعة كما حذفوا (بنو) في قولك: هذه تميم.

(١) ما بين المقوفتين من الكتاب ٢٥/٢، وهو من تمام العبارة السابقة التي يفسرها أبو علي، الذي يجعل تعليقاته متداخلة مع نص الكتاب - كما ترى - .

(٢) هذا التعليق متصل بسابقه، فالقرية في قولك: (جاءت القرية) كثر استعمالها وهم يعنون (أهل القرية) فلا يقع اللبس فيها إذا أسند إليها الفعل (جاءت القرية)، قال أبو سعيد: ومثّل سيبويه أن اللفظ قد يقع على الشيء ثم يحمل خبره على المعنى كقولهم: (القوم ذاهبون) والقوم واحد في اللفظ، وذاهبون جماعة، ولا يقولون: (القوم ذاهب)، ومثله: (ذهبت بعض أصابعه)، و(ما جاءت حاجتك)، فحمل تأنيث (ذهبت) و(جاءت) على المعنى، كأنه قال: (ذهبت أصابعه)، و(ذهبت أصبعه) و(أُتيت حاجة) جاءت حاجتك وكذلك قولهم: (هذه تميم) إنما حمل على جماعة تميم، أو بنو تميم. شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٠٥.

(٣) الكتاب ٢٥/٢.

(٤) يعني بالموضعين قوله: (هؤلاء تميم وهؤلاء أسد) أي بنو تميم، وبنو أسد، وقوله: (هذه تميم، وهذه أسد) أي قبيلة تميم وقبيلة أسد.

(٥) الكتاب ٢٦/٢، مع قليل من الاختلاف في اللفظ.

قال: ومن قال : هذه جماعةٌ ثقيف ، قال: هؤلاء ثقيفٌ ، وإن أردت الحَيَّ ولم تُرد الحذف قلت : هؤلاء ثقيفٌ ، كما تقول : هؤلاء قومك^(١) [١٠٤ / ب].

قال أبو علي: فعلى هذا لا يجوز أن تقول: هذه ثقيفٌ وأنت تريد الحَيَّ، كما كنت تقول: هذه ثقيفٌ^(٢)، وإنما تريد جماعةً فحذفت المضاف، كما لا يجوز (هذه قومك)، إذا أشرت إليهم لأن الحَيَّ مذكّرٌ، كما أن القوم مذكّرٌ، ولا يجوز أن تقول: هذا ثقيف [إذا]^(٣) أردت الوجه الأول أو الثاني، كما لم يجر فيما تقدم^(٤). لالتباس الواحد بالجماعة، والواحد بالحَيّ.

قال: وتقول: هؤلاء ثقيفٌ بنُ قسيٍّ^(٥)، فتجعله اسم الحَيّ وتجعل ابنَ وصفاً كما تقول: كلُّ ذاهبٍ^(٦).

قال أبو علي: يقول: تحمل صفته على اللفظ مفرداً كما فعلت ذلك بكل في قوله تعالى : «إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ

(١) الكتاب ٢/٢٩٦.

(٢) أي: وأنت تريد الجماعة، أي على الحذف.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) يريد: قريشاً، وأسدًا، وقَيْمًا.

(٥) في المخطوطة: (قيسي) تصحيف، لأن ثقيفاً من بني قسيٍّ بن منه بن بكر بن هوزان بن منصور بن عكرمة بن خَصَّة بن قيس عيلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. انظر جوهرة أنساب العرب/٤٨٢، وانظر ص ٢٩٦ منه أيضاً.

(٦) الكتاب ٢/٢٧٢.

عبدًا» (١).

قال: والحدّ فيها أن تجري ذلك المجرى أن يذكر (٢)، أنشد:
بَحْيٌ تُمِيرِي عَلَيْهِ (٣) مَهَابَةٌ جَمِيعٌ . . . (٤)

(١) سورة مريم، الآية/٩٣، ويبدو أن الناسخ قد سَهَا في هذه الآية فرسمها هكذا: «إن كلّ إلا آتي الرحمن عبدًا» وأعله من الناسخ دون أبي علي، لأن الاستدلال بالآية هنا موهوم بتوحيين (كلّ) قياسًا على المثال الذي أورده سيبويه وهو قوله: «... كما تقول: كلّ ذاهبٌ...».

(٢) الكتاب ٢/٢٧، وهذه العبارة قام لسابقتها، وقد فسرّها أبو سعيد بقوله: «وتقول: هؤلاء ثقيفٌ بنُ قُسيٍّ، فتجعلُه اسمَ الحَيِّ وتُجْعَلُ الابنَ وصفًا، كما تقول: كلّ ذاهبٌ، كأنه جعل الأولاد هم ثقيف، وجعلهم حيًّا، ووصفهم بابنٍ، فهو يشبه قولك: كلّ ذاهبٌ، فحمل (ذاهب) وهو على لفظ (كلّ) لا على معناه»، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٠٦، قال الرمانى: «توحّد ابناً على اسم الحَيِّ، والمعنى: كل واحدٍ منهم ابن قيس»، شرح الرمانى للكتاب، ج٣، ق ٢٦٢.

(٣) في المخطوطة: (عليها).

(٤) البيت من الطويل للرّاعي النّسيري وهو في ديوانه/١٧٧، من قصيدة مطلعها:
قَمَمَتِ الْغَدَاةُ هَمًّا أَنْ تُرَاجِمَا صَبَاكَ وَقَدْ أَشْأَى بِكَ الشَّيْبُ شَانِمًا

وبيت الشاهد هو

بَحْيٌ تُمِيرِي عَلَيْهِ مَهَابَةٌ جَمِيعٌ إِذَا كَانَ اللَّثَامُ جَتَادَا

حيث أفرد صفة الحَيِّ حملًا على اللفظ، ولو جمع على المعنى لجاز، والجميع هنا المجتمعون والجنّاد: ضرب من الثّياب، وقيل غير ذلك. فهو كما ترى وصف الحَيِّ بالواحد وهو قوله: (نيسري)، انظر الكتاب ٢/٢٧، وأنشده الأزهري منسوبًا للرّاعي وقال: يقول: إذا كان اللثام فرقًا شتى فهم جميع. انظر تهذيب اللغة ٣/٣١٤ (ج، ك)، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٠٦، شرح الرمانى للكتاب، ج٣، ق ٢٦٢، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، ٢/٣١٩ (سلطاني)، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/٨٤٠، المخصص ١٧/٤٢، المحكم ٢/٣٠٣ (جندج)، لسان العرب ٩/٣٩٣، ٣٩٤ (جندج).

هذا على قولهم: ثقيف بن قَسِيٍّ^(١)، إذا جعلت اسم الحَيَّ^(٢).

هذا باب ما لم يقع إلا اسماً للقبيلة^(٣)

قال: وأما قولهم: اليهود والمجوس، فإنما أدخلوا الألف واللام هاهنا كما أدخلوها في المجوسي واليهودي^(٤).

قال أبو علي: المراد باليهود والمجوس: اليهوديون والمجوسيون، إلا أنهما جُمعا بحذف ياء النسب، كما جمع (زَنْجِيٌّ وَرُومِيٌّ) بحذفهما، وافقت ياء الإضافة في هذا تاء التانيث إذا جمع الاسم بحذفه نحو (نَحْلَةٌ وَنَحْلٌ)، والذي جمع بحذف ياء الإضافة كما جمع بحذف تاء التانيث هو هذه الحروف^(٥)، أنشد:

(١) في المخطوطة: (قسي)، تصحيف.

(٢) قال سيبويه: «فجعل كالحَيِّ والقبيلة»، الكتاب ٢/٢٨، أي تقول: هذا حي ثقيف بن قسي، كما تقول: هذه قبيلة ثقيف بن قسي.

(٣) الكتاب ٢/٢٨.

(٤) الكتاب ٢/٢٩.

(٥) قال الزجاج: هذا الباب يجري على ثلاثة أوجه:

أحدها: وهو شرح ما قال سيبويه: إن (مَجُوسًا) و(يَهُودًا) اسم لهذا الجبل، نحو (سَنْدٌ)، و(هَنْدٌ) و(رُومٌ)، تقول: سِنْدِيٌّ وَسِنْدٌ، وَرُومِيٌّ وَرُومٌ. ثم جعلت العرب كل اسم جبل من هذه أسماء للقبيلة، فإذا كان اسمًا للقبيلة قلت: (هذا رجل من يهود ياهنا)، و(من مجوس ياهنا).

والذين قالوا: (من اليهود والمجوس) جعلوه على أصله جمع (يهودي ويهود) وأدخلوا الألف واللام للتعريف، فعلى هذا القياس تقول: (هذا رجلٌ من يهود، ومن مجوس) =

فكَلَّتَاهُمَا خَرَّتْ وَأَسْجَدَ رَأْسُهَا كَمَا سَجَدَتْ نَصْرَانَةٌ لَمْ تَحْتَفِ (١)
 قَالَ: فَجَاءَ عَلَى هَذَا كَمَا جَاءَ بَعْضُ الْجَمْعِ عَلَى غَيْرِ مَا اسْتَعْمَلَ فِي
 الْوَاحِدِ (٢). أَيِ جَاءَ (نَصَارَى) كَأَنَّهُ جَمْعُ (نَصْرَانٍ)، وَلَوْ جَاءَ الْجَمْعُ عَلَى
 حَسَبِ الْوَاحِدِ لَكَانَ (نَصْرَانِيُونَ)، إِلَّا أَنَّ الْجَمْعَ جَاءَ عَلَى مَا اسْتَعْمَلَ فِي
 الشَّعْرِ دُونَ الْكَلَامِ.

== تصرفه لأنه جمع .

وإن شئت جعلته اسماً للحي فصرفته أيضاً . فهذا كل ما في هذا الباب . ما ينصرف وما
 لا ينصرف / ٦٠ .

- (١) البيت من الطويل أنشده سيبويه هنا دون نسبة وفيه تأنيث نصرانة بالهاء ، وذلك يدل على
 أن مذكرها (نصران) وإن لم يستعمل في الكلام إلا بباي النسب، انظر الكتاب ٢٩/٢ ،
 كما أنشده في باب آخر منسوباً إلى أبي الأخرز الحساني، انظر الكتاب ١٠٤/٢ ، وأنشده
 الزجاج دون نسبة وقال: «نصرانة: تأنيث نصران، ويجوز أن يكون النصاري واحدهم نصري
 مثل: بهير مهري، وإبل مهاري» معاني القرآن وإعرابه ١٤٧/١ ، انظر شرح أبيات سيبويه
 للنحاس / ١٧٨ ، وشرح الأبيات المشكلة للإعراب / ١٥٠ ، شرح السيرافي للكتاب، ج٤ ، ق
 ١٠٧ ، ونسبه الرماني إلى قائله، انظر شرح الرماني للكتاب، ج٣ ، ق ٢٦٣ ، التكت في
 تفسير كتاب سيبويه ٨٤٣/٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف منسوباً للقائل ٤٤٥/٢ ، كما
 نسب إليه في لسان العرب ٦٨/٧ (نصر) وقال: إنه يصف ناقتين طاطأتا رؤوسهما من
 الإعياء ، فشبه رأس الناقة في تطاطبها برأس النصرانية إذا طاطأت في صلاتها .
 (٢) الكتاب ٢٩/٢ ، مع اختلاف طفيف في اللفظ .

هذا بابُ أسماءِ السُّورِ^(١)

قال: فأما «كهيعص» والمر «فلا يَكُنْ إلا حكاية، وإن جعلتها بمنزلة «طاسين» لم يجز^(٢).

قال أبو علي: كهيعص، والمر، لا يخلو من أن يحكيا، أو يجعل كل واحد منهما اسماً كما جعل «طاسين» لأنه لا يوافق ما عليه أثبتة الآحاد، ولا يجوز أيضاً أن يجعل واحد منهما بمنزلة - «طاسين ميم» لأنه ليس في الاسمين اللذين^(٣) ضم أحدهما إلى الآخر شيء يبلغ عدة حروفه مبلغ عدة حروف هذه، فبقي أن يحكى فقط^(٤).

قال: وما يدل على أن (حاميم)^(٥) ليس من كلام العرب أن العرب

(١) الكتاب ٣٠/٢، وهو يعني بدايات بعض السور دون أسمائها.

(٢) الكتاب ٣٩/٢.

(٣) في المخطوطة: (الذين) بلام واحدة.

(٤) نسر أبوسعيد هذه المسألة بقوله: «أصل ما بني عليه الكلام أن الاسمين إذا جعلتا اسماً واحداً، فكل واحد منهما موجود مثله في الأسماء المفردة، ثم يضم أحدهما إلى الآخر، فمن أجل ذلك أجاز (سببريه) في (طسم) أن يكونا اسمين جعلتا اسماً واحداً، فجعل (طس) اسماً مثل (هابيل)، وأضافه إلى (ميم) وهو اسم موجود مثله في المفردات، ولا يمكن مثل ذلك في (كهيعص) والمر إذا جعل الاسمان اسماً واحداً لم يجز أن يضم إليهما شيء آخر، فبصير الجميع اسماً واحداً، لأنه لم يوجد مثل (حضر موت) في كلام العرب موصولاً بغيره، فقال سببريه: لم يجعلوا (كه) كحضر موت، فبضموا إليها (يع)، لثلا يقول قائل: إن الاسمين جعلتا اسماً واحداً، ثم ضم إليهما شيء آخر... انظر شرح السيراني للكتاب، ج ٤، ق ١٠٨.

(٥) في المخطوطة: (حميم).

لاتدري^(١) ما معنى (حاميم)، فإن قلت: [أ٨٠٥] إن لفظ حروفه لا يشبه لفظ حروف الأعجمي، فإنه قد يجيء الاسم هكذا وهو^(٢) أعجمي، قالوا: قابوس ونحوه من الأسماء^(٣).

قال أبو علي: يقول: (قابوس) أعجمي، وإن كان لفظه في حروفه وينائه موافقاً للعرب، لأن^(٤) وزنه (فاعول)، فهو مثل (حاطوم) وفي اللغة: (القَبْسُ)، فإذا كان (قابوس) مع هذه الموافقة أعجمياً فلا ينكر أن يكون (حاميم) كذلك^(٥).

(١) في المخطوطة: (لاتدي) من غير واو، سهو من النسخ.

(٢) في المخطوطة: (وهي).

(٣) الكتاب ٣١/٧، وقوله: (من الأسماء) ليست في طبعة (بولاق)، وقد أثبتتها المرحوم عبد السلام في طبعته، وهذا دليل على وجود اللفظ في نسخة توافق نسخة أبي علي رحمه الله.

(٤) في المخطوطة: (لأنه).

(٥) قال الرمانى: «ليس يستنكر أن يجري مجرى الأعجمي ما خلصت حروفه العربية كخلوص (قابوس) وإن تكلم به من العرب من لا يدري كيف كان في لغة المصم، فالأسماء في هذا الباب على أربعة أوجه:

اسم مفرد له نظير في أبنية العرب نحو: صاه، وقالف، وثون.

واسم مفرد لا نظير له في أبنية العرب نحو: حم، وطس.

واسم مركب له نظير في المركب من أسماء العرب نحو: طاسين ميم.

واسم كثرت حروفه حتى خرج عن النظم لكثرة الحروف نحو: كهيمص، فليس في هذا القسم الرابع إلا الحكاية» - شرح الرمانى للمكتاب، ج ٤، ق ٢٩٥.

وقال أبو سعيد في هذا: «واستدل سيبويه على أن (حم) ليس من كلام العرب، أن العرب لاتدري ما معنى (حم)، وقال: وإن قلت: إن لفظ حروفه لا يشبه لفظ حروف الأعجمي، فإنه قد يجيء الاسم هكذا وهو أعجمي، قالوا: (قابوس) ونحوه من الأسماء، لأن (حا) من كلامهم و (ميم) من كلامهم، يعني من كلام المصم، كما أنهما من كلام العرب، =»

قال: وكان بعض العرب يهمز (لَوْ) ^(١١) كما يهمز التَّوْء ^(١٢).

وفي نسخة أبي بكر كما يهمز التَّوْور ^(١٣).

قال أبو علي: والذي في نسخته الصواب، لأن الهمز عارض في (التَّوْور) كما هو عارض في (لَوْ) وذلك أنها بدل من الواو ولا تضمام ما قبلها ^(١٤).

وقال أبو علي: لو لم يزد على (لَوْ) حرفًا ثانيًا إذا سمي به لوجب أن يحرك الواو الأولى للإعراب، ولو حركت، وما قبلها متحرك لانقلبت ألفًا كما انقلبت في (قَفًا) ^(١٥) ونحوه، وإذا انقلبت ألفًا لحقها التنوين كما لحق (عَصًا وقَفًا)، فإذا لحقها التنوين اجتمع ساكنان وإذا اجتمع ساكنان وجب أن يحذف الأول، فيبقى «لَا» فاعلم، ولو كان ما قبله مضمومًا أو مكسورًا لذهب في التنوين على ما بيننا من ذهابه وهو مفتوح الأول ^(١٦).

== وكذلك القاف، والألف، والباء، والواو، والسين في قابوس من لغات الأمم، تشترك في أكثر الحروف ٥٠٠، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٠٩.

(١) قوله: (لَوْ) ساقطة من المطبوع.

(٢) في المطبوع (التَّوْور).

(٣) وهذه الرواية توافق المطبوع.

(٤) يقول الرماني في هذا: «وقال بعض العرب: لَوْء بالهمز، لأنه لما احتاج إلى اجتلاب حرف آخر، اجتلب الهمزة لأنها مناسبة للواو بالاعتلال، وبأنها طرف، كما أن الواو طرف، فزيادة الواو أحق به، لأنها أقوى، كما تلحق الواو المضمومة في (التَّوْور) ونحوه ٥٠٠» شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٥٨٦، انظر ما ينصرف وما لا ينصرف/ ٦٤.

(٥) القفا: مؤخر العنق، ألفها واو، والعرب تؤنثنها، والتذكير أعم. تهذيب اللفظة ٣٢٦/٩ (قفا).

(٦) يقول أبو سعيد: «ليس في الأسماء اسم على حرفين والثاني منهما ياء... ولا وار ولا =

قال: ومأ جاء فيه الواو وقبله مضموم (هو) فلو سُميت به ثقلت.
 فقلت: (هذا هو) وتدع الهاء مضمومة^(١).
 قال أبو علي: لو سمي رجل (بهو) فلم يثقل لزم أن يقول: (هي)، كما
 ترى، وإنما كان يلزم كسر الهاء لأن الاسم إذا كان آخره «واو» قبلها ضمة
 أبدلت من الضمة كسرة، فانقلبت الواو فيه (ياء)، كما فعل ذلك بجمع
 (عَرَقُوة)^(٢) على قولك: (نَحْلة، ونَحْل)، فكذلك كان يلزم أن يبدل من
 الضمة كسرة، فنقول: (هي)، ثم تلحقها التنوين، فيصير «هي» فيبقى
 الاسم على حرف واحد، فلما لم يجز هذا زيد على الواو من (هو) واو أخرى
 كما زيد في (لو) ونحوها^(٣).

== ألف، لأن ذلك يجسف بالاسم، لأن التنوين يدخله بحق الاسمية، والتنوين يوجب حذف
 الحرف الثاني منه، فيبقى الاسم على حرف واحد، مثال ذلك: أنا إذا جعلنا (لو) اسماً ولم
 نزد فيه شيئاً، ولم تحك اللفظ الذي لها في الأصل أعربناها، فإذا أعربناها تحركت الواو
 وقبلها فتحة، فانقلبت ألفاً، فتصير (لا)، ثم يدخلها التنوين بحق السرف فتصير (لا)،
 فيبقى حرف واحد هو اللام، والتنوين غير معتد به، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق
 ١٠٩.

(١) الكتاب ٣٣/٢.

(٢) العَرَقُوة: أكمة تنقاد ليست بطويلة في السماء، وهي على ذلك تشرف على ماحولها.
 والجمع: (العَرَاقِي) ما اتصل من الأكام، وأرض كأنه حرف واحد طويل على وجه الأرض.
 ويقال للغشبيتين اللتين تُعرضان على الدلو كالصليب: العَرَقُوتان، وهي: العَرَاقِي، وقال
 الكسائي: يقال إذا شدت هما عليها: قد عَرَقْتُ الدلو عَرَقَاة. وقال الأصمعي أيضاً:
 العَرَقُوتان: الحشبتان اللتان تَضُمَان مابين وسط الرجل والمزخرة، انظر تهذيب اللغة
 ٢٢٧/١ (عرق).

(٣) قال أبو سعيد: «وبعض العرب يهمز في مثل (لو)، فيجعل الزيادة المحتاج إلى اجتلابها
 همزة، فيقول: (لوء)، وما جرى مجرى هذه الحروف من الأسماء غير المتمكنة فحكمه ==

قال: وكان الخليل يقول: (ذُو) بفتح الذال، لأن {أصلها} الفتح^(١).
قال أبو علي: إنما انضم الذال في الواحد^(٢) كما انضم ما قبل حرف الإعراب مثل أخوك وأبوك، والقياس ما قدمه من قولهم: (ذُو).
قال: وليس في الكلام اسم آخره هكذا^(٣).
أي اسم على حرفين أحدهما حرف لين^(٤).
قال: فإذا كانت، يعني (هُوَ) اسماً لمؤنث لا ينصرف تُقْلَت أيضاً لأنه إذا أُثِرَ أن يجعلها اسماً فقد لزمها أن تكون نكرة، وأن تكون اسماً للمذكر^(٥).

== حكم الحروف نحو (هو) و(هي) إذا سمينا بواحد منهما. وأخبرنا عن اللفظ فجعلناه اسماً في الأخبار، فتقول: (هُوَ) وتقول: (هي).

وإن سمينا مؤنثاً (بهي) فمترلتها منزلة (هتد)، إن شئنا صرفنا، وإن شئنا لم نصرف، لأنها مؤنث، سُميت بها مؤنث، وإن سمينا مؤنثاً (بهُوَ) لم نصرف. شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١١٠.

(١) الكتاب ٣٣/٢، وما بين المعقوفتين ساقطة من المخطوطة.

(٢) ضم الذال في الواحد، يعني (ذُو) لو سمي به رجلاً، يقال فيه عندئذ: (هذا ذُو)، لأن أصله (فَعُل)، كما يقال أيضاً: (رأيت ذُو)، و(مررتُ بِذُو)، مثل (عصاً، ورعاً)، هذا مذهب سيبويه فيه، أما الخليل فيرى أن أصله (فَعُل)، لذلك فكان يقول فيه: (هذا ذُو)، ووافقه الزجاج. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١١٠.

(٣) الكتاب ٣٣/٢.

(٤) أي أنه لو سمي رجلاً به (في) فتشقل ياؤها، فيقال: (هذا في)، لأنها لو نونت لقل فيها: (هذا في) أَجْهف بها اسماً، فهي بمثابة ياء (هي) وواو (هُوَ) هكذا قاله سيبويه. انظر الكتاب ٣٣/٢.

(٥) الكتاب ٣٣/٢.

قال أبو علي: كأن قائلًا قال له: إذا سُميت (بهُوَ) وما أشبهه مؤنثًا فلا تثقل، لأن حرف اللين لا يسقط لالتقاء الساكنين، إذ التنوين لا يلحقه لامتناعه من الانصراف، فقال: إذا جعلناه اسمًا لمؤنث ثقلت، فإن لم يلحقه [٥٠/ب] التنوين، لأنه لا ينصرف لأنك إذا سميت به لزمه أن يكون نكرة، وأن يُسمى به المذكر أيضًا - فإذا سميت به المذكر وجب صرفه، وكذلك إذا نكرته، ولا يكون الاسم في غير الانصراف إلا على ما يكون عليه في الانصراف.

قال: ومن ثمَّ مدُّوا (لا) ^(١)، أي زادوا فيها حرفًا مثل آخرها، فاجتمع ساكنان، فحركت الأخير منهما، فاتقلبت همزة، وكذلك سائر الحروف الثنائية المعتلة، فإنه إذا صارت اسمًا زيد حرف مثل الحرف المزيد عليه الحروف ^(٢).

قال: وإذا صارت (ذا) اسمًا، أو (ما)، مددت ^(٣) ولم تصرف واحداً منهما إذا كان اسم مؤنث لأنهما مذكران ^(٤)، كما لم يصرف (هو) اسم مؤنث.

قال: فأجريت هذه الحروف مجرى ابن مخاض وابن لبون ^(٥).

(١) الكتاب ٣٣/٢.

(٢) هذه الحروف نحو (لا)، و(في)، ونحوهما.

(٣) في الكتاب: (مددت).

(٤) الكتاب ٣٣/٢.

(٥) الكتاب ٣٤/٢.

أي في دخول الألف واللام فيهما^(١).
 قال: وأجريت الحروف الأولى مجرى سَامْ أُبْرِصَ^(٢).
 قال أبو علي: يعني كي، وفي، وما تقدم ذكره^(٣).
 قال أبو(علي): لا أنها حُرِّكَتْ أو آخرهن^(٤).
 قال أبو علي: لولا أنها إنما^(٥) بنيت على الوقف لحرك منها ما
 اجتمع في آخره ساكنان^(٦).

(١) يشير إلى أن (الهاء، والتاء، والياء، والحاء، والراء، والطاء، والظاء،
 والفاء) إذا صرن أسماء، فإنها تُمد كما مُدَّت (لا)، وجري مجرى (زَجَل) نحوه إذا سمي
 بها. وكن تكرات من غير الألف واللام، ودخول الألف واللام فيهن دليل على تنكيرهن.
 فأشبههن (ابن مخاض وابن لبون) إذ لم يكن فيهن ألف ولام.

(٢) الكتاب ٣٤/٢، وقوله: (سَامْ أُبْرِصَ): لفظ غير مركب ولا مصروف: هو الوزغة، وقيل:
 هو من كبار الوزغ، وهما اسمان جعلتا اسماً واحداً، إن شئت أعربت الأول وأضفته إلى
 الثاني، وإن شئت بنيت الأول على الفتح وأعربت الثاني بإعراب مالا ينصرف. انظر لسان
 العرب ٥/٧ (برص).

ونقل الأزهري عن أبي عبيد أن الأسمعي قال: سَامْ أُبْرِصَ - بتشديد الميم - قال: ولا
 أدري لم سمي بهذا. وقال أبو زيد: وجمعه: سَوَامٌ أُبْرِصَ، ولا يشئ (أبرص) ولا يجمع لأنه
 مضاف إلى اسم معروف، وكذلك بنات آوى، وأمهات حيين. انظر تهذيب اللغة ١٢/١٨٠ -
 (برص).

(٣) جعل سببويه حروف التهجي تكرات إلا أن تدخل عليها الألف واللام، وأجراها مجرى (ابن
 مخاض، وابن لبون) في التنكير وقبول التعريف، وجعل (كي، وفي، وليت، ولو) ونحوها
 معارف، وأجراها مجرى (سَامْ أُبْرِصَ، وَأَمْ حَبِيبٌ) لأنهن مشتركات في الامتناع من دخول
 الألف واللام. انظر شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ١١١.

(٤) الكتاب ٣٤/٢، وما بين المعرفتين ساقطة من المخطوطة.

(٥) في المخطوطة: (أنها) سهو من الناسخ.

(٦) يريد أن الحروف (القاف، والصاد، والدال) موقوفة الأواخر.

قال: ونظير الوقف هاهنا الحذف في الياء وأخواتها^(١).

قال أبو علي: يريد بالحذف هنا القصر، يقول: إن (با، تا)، ونظيرهما

مقصورة.

قال: تقول: لَامٌ أَلْفٌ^(٢).

قال أبو علي: يقول: تَكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامٌ أَلْفٌ^(٣).

(١) الكتاب ٣٤/٢.

(٢) الكتاب ٣٤/٢، وفي المخطوطة: (لأنقول...).

(٣) هذا بيت من الرجز منسوب لأبي النجم العجلي، وقد أنشد سيبويه في تسكين حروف المعجم إذا تهجيت، لكن الشاعر هنا ألقى حركة الألف على ميم (لام) وكانت ساكنة وهو من قبيل تخفيف الهزاة بإلقاء حركتها على ما قبلها. انظر الكتاب ٣٤/٢، ونسبه إليه المبرد وقبله:

أُفْلِتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالْحَرْفِ
تَحُطُّ رِجَالِي بِحُطٍّ مُخْتَلَفٍ

انظر المقتضب ٢٣٧/١، كما أنشد الأبيات الثلاثة أيضاً في المقتضب ٣٥٧/٣ في سياق الاستشهاد على أن حق الحروف في التهجي التقطيع، انظر أيضاً مجاز القرآن ٢٨/١، الخصائص ٢٩٧/٣، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١١١ - شرح الروماني للكتاب، ج٣، ٢٨٧، المخصص ٥٤/١٧، مغني اللبيب/٤٨٤، وقد أنشد المرزباني الأبيات منسوبة لأبي النجم العجلي، وكان له صديق يسميه الشراب فينصرف ثلماً من عنده، قال: قال الصولي: وقد عيب أبو النجم بهذا، فقليل: لولا أنه يكتب ما عرف صورة (لام الف) وعناقها لها، كما عيب ذو الرمة في وصفه عين ناقته حين قال:

كَأَنَّمَا عَيْنُهَا شَيْهٌ وَقَدْ ضَمَرَتْ وَضَمَّهَا السَّيْرُ فِي بَعْضِ الْأَضَاءِ مِمْ

يريد: كأن عينها دارة ميم لتدويرها وغزورها. انظر الموشح/ ٢٣٢-٢٣٣. انظر البيت في شرح شواهد الشافعية/ ١٥٦، وخزانة الأدب/ ٤٨/١، لسان العرب ١٩٢/٢ (كتب).

٤٠٩/١٠ (خرف)، الدرر اللوامع ٨٥/٢.

قال أبو علي: يقول: زِيدَ في حروف المعجم النواقص إذا سُميت بها حرفاً مثل الحرف المزيد عليه، فتجريه مجرى (لا) في ذلك وفي صرفها إذا سميت بها حرفاً، وفي الامتناع من الصرف إذا جعلته حرفاً وسميت بها كلمة^(١).

* * *

هَذَا بَابُ تَسْمِيَةِ الحُرُوفِ بِالظُرُوفِ وَغَيْرِهَا^(٢)

قال أبو علي: معنى تسميتك الحروف يقول: ترى^(٣) شيئاً مكتوباً مثل تَحَتَّ أو غيره، فإن صيرته كلمة فهو مؤنث، وإن كان حرفاً فمذكر^(٤).

قال: أَدْخَلْتُ الهاء^(٥).

قال أبو علي: قد دَلَّ قَوْلُهُ (لَا مَ الْفَ) أَنَّ حُكْمَ حُرُوفِ الْهَجَاءِ الْوَقْفَ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ أَصْلُهُ الْحَرَكَةُ لَمْ يَجْزِ إِذَا خَفِضَتْ الْهَمْزَةُ أَنْ تَحْدِفَهَا وَمَا قَبْلَهَا مَتَحَرِّكٌ لَوْ خَفِضْتَ، مِثْلَ (ذَهَبَ أَبُوكَ)، لَمْ يَجْزِ ذَهَبَ بُوكَ.

(١) انظر قبله.

(٢) الكتاب ٣٥/٢.

(٣) قوله: (يقول، ترى) من غير إعجام في المخطوطة.

(٤) يقول سيبويه: «أعلم أنك إذا سميت كلمة بخلفٍ أو قَوْنٍ أو تَحَتَّ، لم تصرفها لأنها مذكرات» الكتاب ٣٥/٢، وقال أبو سعيد: «وجملة هذا أن الظروف وغيرها فيها مذكر ومؤنث، وقد يجوز أن تذهب بكل كلمة منها إلى معنى التأنيث، بأن تتأول أنها كلمة، وإلى معنى التذكير بأن تتأول أنها حرف». شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١١٧.

(٥) الكتاب ٣٥/٢ وهو من قول سيبويه: «ألا ترى أنك تقول: تُعَيِّنَ ذَلِكَ وَخَلِيفَ ذَلِكَ، =

ولو كان ساكنًا لحذفت الهمزة وألقيت حركتها عليه، فقلت في (اضرب أباك): اضربَ أباك، فكَذلك لو كان (لام)، وجميع حروف التهجى متحركات لقلت: (لَامَ أَلِف)، كما تقول إذا خَفَقْتَ الهمزة من (ذَهَبَ أبوك): (ذَهَبَ أبوك).

قال: وأما مِنْ وأَمْ، وإنْ ومُدْ في لغة من جرَّ لأَئنها إذا جرَّت فهي حرف - والكلام في الحروف فقط، والتفسير فيها يقع في التسمية [١/١٠٦] وإن لم تجر فهي اسم^(١).

وأما قوله: (وإنْ) إذا لم تكن ظرفًا^(٢)، فإنْ (عَنْ) أيضًا تكون حرفًا وظرفًا فكونه ظرفًا غير حرف قولك: (مِنْ عَنْ يَمِينِ الْخَطِّ)^(٣).

قال في زاي: ومنهم من يجعلها ككي^(٤)، أي يجعلها على حرفين فيقول: زَيّ.

قال: واعلم أنك إذا جعلت حرفًا من حروف المعجم نحو الباء والطاء وأخواتها اسمًا للحرف أو للكلمة أو لغير ذلك، جرى مجرى (لا) إذا سميت به، تقول: هذا بَاءٌ وتاءٌ كما تقول: (لاءٌ) فاعلم^(٥).

== ودُوَيْنَ ذاك، ولو كُنْ مؤنثات لدخلت فيهن الها، كما دخلت في قديمة، وورثة.

(١) يريد: (مدّ) فتكون حرفًا إذا جرّت ما بعدها، وتكون اسمًا إذا لم تجر. انظر مغني اللبيب ٤٤١/ - ٤٤٣، (أَمْ، وَمِنْ، وَإِنْ) حروف بالاتفاق، أما (أَمْ، وَمِنْ، وَإِنْ) فهي حروف بالاتفاق.

(٢) الكتاب ٣٤/٢.

(٣) انظر الكتاب ٣٥/٢.

(٤) هجا، حرف الزاي على نوعين: الأول: مثل (كَيّ) على حرفين فيقول: (زَيّ). والثاني، أن تكون بزنة (واو) قال سيبيويه وهو الأكثر. انظر الكتاب ٣٤/٢.

(٥) الكتاب ٣٤/٢ - ٣٥.

قال أبو علي: يقول: تزيد في حروف المعجم كما أدخلت في (قديمة) وفي (ورئة)، وفي نسخة أبي بكر (ورئة) وفي نسخة القاضي (ورئة)، وفي المقتضب^(١). لأن القياس (ورئة).

وقال: كذلك كيف وأين ومتى عندنا لأنها ظروف^(٢).

قال أبو علي: يعني أين ومتى وكيف مبهمات، والأسماء غير الظروف يعني (ما، ومن).

قال أبو إسحاق: الظروف كلها مذكورة إلا (وراء وقدام)، فأدخلوا عليها الهاء وإن كانا على أربعة ليعلم أنهما مؤنثان إذ كان ما سواهما من الظروف مذكّر كله^(٣).

قال: في هوأز وحطي، قال: هذه الأسماء حالها حال عمرو^(٤).

(١) انظر الجزء الثاني، ص ٢٨٤، ٢٨٥، وانظر شرح الشافية ٢٣٥/١ - ٢٣٦. والأروية: الأتني من الوعر، انظر لسان العرب ١٤/٣٥٠ (روي).

قال أبو سميذ: «ومن الظروف المؤنثة: (قدّم، ورأ)، لأنه يقال في تصغيرهما: قُدَيْمِيَّة، وورئة مثل: وُرَيْيَّة، ومنهم من يقول: وُرَيْيَّة، مثل جُرَيْيَّة...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١١٢.

(٢) الكتاب ٢/٣٥.

(٣) قال أبو الحسن: «الذي يجوز في الظروف التي يسمى بها إجراؤها على التذكير سوى (قدّم ورأ)، وإنما أجزعتهما العرب على ذلك لأنها مجرّي تقدير الزمان والمكان اللذين هما أصلاً فيما يتضمن الأفعال...» شرح الرماني للكتاب، ج٣، ق ٧٨٨. أما قوله: أدخلوا عليها الهاء، فهو يوميء إلى الهاء الداخلة عليها عند التصغير فيقال: قديمة، وورئة.

(٤) الكتاب ٢/٣٦.

أي أن جعلتها للكلمة لم تصرف مثل عمرو^(١).
 قال: وأما كلمون وسعفص^(٢) وقرشيات فإنهن أعجمية لا ينصرفن
 ولكنهن يقعن مواقع عمرو فيما ذكرنا^(٣).
 قال أبو علي: يقول: يقصد بهن مرة إلى الكلمة نفسها^(٤)، ومرة إلى
 الحرف^(٥) ومرة يقصد بهن إلى المضاف ولكنك تحذفه وتقيم المضاف إليه
 مقامه، نحو قولك: هذه عمرو، أي هذه اسم عمرو^(٦).

(١) (أبو جاد، وهواز، وخطي، وكلمن، وسعفص، وقرشيات) حروف يقع عليها تعليم الخط
 السرياني، وهي معارف. وقد فصل سيبويه بين (أبي جاد، وهواز، وخطي) فجعلهن
 عربيات، وبين الباقى فجعلهن أعجميات.

وقد جرى (أبو جاد) على لفظ لا يجوز إلا أن يكون عربياً، تقول: هذا أبو جاد ورأيت
 أبا جاد، وعجبت من أبي جاد، وقال الشاعر:
 أتيتُها جريزاً فعلموني ثلاثة أحرف متتاليات
 وخطوا لي أبا جاد وقالوا تعلم سعفصاً وقرشيات

ومعنى (جاد) في قولنا: (أبو جاد) مشتق من (جاد: يجود، ومن الجواد وهو
 العطس، أو من قولهم: جوداً له في معنى: جوداً له.

وهواز: مأخوذ من هوّ الرجل، وفوّز إذا سات، أو من قولهم: ما أدري أي الهوؤ هو،
 أي أي الناس هو، وخطي من خط يخط. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ١١٣.

(٢) في المخطوطة: (سعفص)، والعرب تبدل السين من الصاد كما تبدل الصاد من السين في
 كثير من الحروف.

(٣) الكتاب ٣٦/٢.

(٤) أي في حال التأنيث.

(٥) أي في حال التذكير.

(٦) قولنا: هذه كلمون، وسعفص على معنيين:

الأول: على معنى (الكلمة) كما بين أبو علي.

الثاني: على معنى حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه نحو (هذه عمرو) ، =

قال: إلا أن قُرَشِيَّاتٍ بِمَنْزِلَةِ عَرَكَاتٍ وَأَذْرَعَاتٍ^(١).

قال أبو علي: (قُرَشِيَّاتٍ) أعجمي لا ينصرف، كما أن (كَلْمُونٍ) لا ينصرف، وإنما ثبتت النون فيه وإن كان لا ينصرف كما ثبتت في (أَذْرَعَاتٍ وَعَرَكَاتٍ) لأنهما معرفتان غير منصرفين، وليست هذه التنوين كالتي تلحق الأسماء المنصرفة، كما أن الكسر في التاء ليس كالذي في (زَيْدٍ) في حال خفضك زيدا، لكن الكسرة بمنزلة الياء في مسلمين، فكذاك التنوين بمنزلة النون منه، ولو كانت هذه التنوين كالتي تلحق (زَيْدًا) و(نَحْلَةً وَتَمْرَةً) ونحوه لم تثبت في الاسم المعرفة، كما لا يثبت لك فيه أنه في قوله عز وجل «فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَكَاتٍ»^(٢) دليلٌ على أنها بمنزلة النون، وليست كالتي في (زيد) ونحوه^(٣).

== وأنت تريد: (هذه اسم عمرو).

(١) الكتاب ٣٦/٢.

(٢) سورة البقرة، الآية/ ١٩٨.

(٣) قال أبو إسحاق الزجاج في قوله عز وجل: «من عَرَكَاتٍ»: «القراءة والوجه: الكسر والتنوين، وعَرَكَاتٌ: اسم لمكان واحد، ولفظه لفظ الجمع، والوجه فيه صرف عند جميع النحويين، لأنه بمنزلة (الزَيْدِينَ) يستوي نصبه وجره، وليس بمنزلة هاء التانيث، وقد يجوز منعه من الصرف إذا كان اسمًا لواحد إلا أنه لا يكون إلا مكسورًا وإن أسقطت التنوين» معاني القرآن وإعرابه ٢٧٢/١. قلت: التحويين على ثلاثة مذاهب: بالكسرة كما كان قبل التسمية به ولا يحذف منه التنوين، وهذا أصح الأقوال، والمذهب الثاني: أنه يرفع بالضمّة، وينصب ويجر بالكسرة وي زال منه التنوين، والمذهب الثالث: أن يرفع بالضمّة وينصب ويجر بالفتحة ويحذف منه التنوين. انظر شرح ابن عقيل ٧٥/١ - ٧٦.

هَذَا بَابُ مَا جَاءَ مَعْدُولًا

عَنْ حَدِّهِ مِنَ الْمُؤَنَّثِ^(١) [١٠٦/ب]

قال: فإن قلت: ما بال قُسِّ ونحوه لا يكون جزءًا كما كان^(٢).
قال أبو علي: كأن قائلًا قال: هَلَا جُعِلَ قُسٌّ موقوفًا، لأن الوقف كان يصير بمنزلة الكسر فيما كان على (فَعَالٍ) من هذه المعدولات، لأن حكم ما كان على (فَعَالٍ) السكون، وإنما حرك لالتقاء الساكنين، ولم يجب أن يكون (قُسٌّ) ساكنًا كما سكنت (فَعَالٍ)، لأن (قُسٌّ) معدول عن معرفة منصرف، وهذه الأشياء عدلت عما لا ينصرف، فكما لم ينصرف المعدول عن المنصرف، بني المعدول عما لا ينصرف، (فَحَلَّاقٍ) عن (حَالِقَةٍ) في حال تعريفه، وهو مؤنث، فيجب ألا ينصرف (حَالِقَةٍ)، كما أن الصفات الغالبة المؤنثة نحو (تَابِغَةٍ) لا ينصرف.

فجملة هذا أن ما كان معدولًا^(٣) لا ينصرف، فالمعدول عن المني "أولى بالبناء (فَنَظَارٍ) معدول عن (انظر)، وانظر مني^(٤).

(١) الكتاب ٣٦/٢.

(٢) الكتاب ٣٨/٧، وقام عبارة سيوريه: "... كما كان هذا مكسورًا، ...".

(٣) في المخطوطة: (معدولًا عما لا ينصرف)، وعندئذ لا يستقيم المعنى.

(٤) قسم السيراني هذا الباب من (فَعَالٍ) المنيّة إلى أربعة أقسام:

الأول: وهو الأصل - ما كان من (فَعَالٍ) واقعًا موقع الأمر، كقولهم: حَنَّا زيدا، أي احنَّه، ومَنَّا زيدا، أي امتنع.

الثاني: ما كان من وصف المؤنث متاذا نحو: (يَاخِيَاتٍ، يَالْكَاعِ، يَالْهَاسِ)، أو غير متاذا نحو (حَلَّاقٍ) معدولة عن الحالقة وهي الميعة.

قال: فَيُسَبِّهُ هَاهُنَا بِهِ. أي (بِفَعَالٍ) في ذلك الموضع^(١).

أي الموضع الذي بني فيه (فَعَالٍ).

قال: وإنما كسروا (فَعَالٍ) هنا، لأنهم شبهوها بها في الفعل^(٢).

أي (بِافْعَلٍ) المبني على السكون للأمر نحو انْظُرْ^(٣).

قال أبو علي: لحق (فَعَالٍ) التأنيث بعد العدل عن الفعل.

قال: فأجري هذا الباب مجرى الذي قبله^(٤).

قال أبو علي: يعني بالذي قبله الصفة الغالبة نحو (حَلَاكِي).

قال: هذا بمنزلة قوله: تَعْدُو بِدَا، إلا أن هذا معدولٌ عن حَذَّ

مُؤَنَّثًا^(٥).

== الثالث: ما كان من المصادر معدولاً من مصدر مؤنث معرفة مبنياً على هذا المثال نحو قول النابغة:

إِنَّا اقْتَسَمْتَا حُلَيْنَا بَيْنَتَا فحملتُ بَرَّةً واحتملتُ فُجَارِ

ففيجاء معدولة عن الفجرة.

والرابع: إذا سميت بشيء من الوجوه الثلاثة امرأة، فإن بني قيم ترفعه وتنصبه ومجرىه مجرى اسم لا ينصرف، وهو القياس عند سيبويه... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١١٣-١١٥.

(١) الكتاب ٣٨/٢، وقوله: أي بِفَعَالٍ، اعتراضية تفسيرية من كلام أبي علي.

(٢) الكتاب ٣٨/٢.

(٣) الأمر للمؤنث يكون (الْفُعْلِي، وانظري) بالكسر، وهذه الكسرة قيست عليها كسرة البناء، في (فَعَالٍ)، وهو القسم الأول عند السيرافي، انظر أنفاً.

(٤) الكتاب ٣٩/٢.

(٥) الكتاب ٣٩/٢، وقد وردت هذه العبارة تعليقاً علي بيت الجعدي:

وَذَكَرْتُ مِنْ لَبَنِ الْمُحَلَّقِ شُرْبَةً وَالْحَيْلُ تَعْدُو بِالصَّعِيدِ بِدَا

بِدَا في موضع الحال، وهو في معنى مصدر مؤنث معرفة... ويداد ليست ==

قال في «لَا مَسَاسَ»: ^(١) فهذا معدول عن مؤنث ^(٢).
قال أبو علي: ذلك المؤنث لو قيل لكان الماسّة وما أشبهه ^(٣).
قال: وإن كانوا لم يستعملوا في كلامهم ذلك المؤنث ^(٤).
قال أبو علي: يقول: فكما أن مَلَامِحَ وَلِيَالٍ لا يستعمل واحدها الذي
حقه أن يصاغ عليه هذا الجمع ، كذلك لم يستعمل ما عدل عنه مَسَاسٍ

== معدولة عن (يَدَا)، لأن (يَدَا) نكرة، وإِنَّمَا هي معدولة عن البدّة، والمبادّة، وغير ذلك من
الفاظ المصادر المعرفة بالمؤنثات. انظر السرياني للكتاب، ج٤، ق ١١٤.

(١) سورة طه، الآية / ٩٧.

(٢) الكتاب ٣٩/٢.

(٣) لم ترد هذه الآية ضمن فهراس سيبويه القرآنية التي صنعها المرحوم عبدالسلام هارون، لكن
اللفظ جاء ضمن فهراس الغريب في الكتاب / ٧٠٧، كما لم ترد في فهرس المرحوم راتب
النخاس، ولعلهما لم يعمدا هذا اللفظ من الآية الكريمة «... فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ
لَا مَسَاسَ...» لمجيئها على غير الشكل القرآني، فقد أوردها سيبويه (مَسَاسٍ) بفتح
الميم، وكسر السين الأخيرة، وهو لفظ معدول عن المؤنث، وأبو علي يرى أنه لفظ
(الماسّة). وهذه القراءة من الشواذ، انظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع
/ ٨٩. وقد نقل أبو جعفر النحاس عن هارون القاريء قوله: «ولغة العرب: لا مَسَاسٍ،
بكسر السين وفتح الميم. وقد تكلم النحويون فيه؛ فقال سيبويه: هو مبني على الكسر،
كما يقال: (اضرب الرجل)، وقال أبو إسحاق: (لا مَسَاسٍ) نفي، وكسرت السين لأن
الكسرة من علامات التأنيث، تقول: (فَعَلْتُ يَا امْرَأَةً)».

وسمعت علي بن سليمان يقول: سمعت محمد بن يزيد يقول: إذا اعتلّ الشيء من
ثلاث جهات وجب أن يُبنى، وإذا اعتل من جهتين وجب ألا يُصرف، لأنه ليس بعد ترك
الصرف إلا البناء. فَمَسَاسٍ، وذَرَاكَ اعتل من ثلاث جهات: منها أنه معدول، ومنها أنه
مؤنث، وأنه معرقة فلما وجب البناء فيها وكانت الألف قبل السين ساكنة كسرت السين
لالتقاء الساكنين، كما يقال: (اضرب الرجل). إعراب القرآن ٥٦/٣. والنص في تفسير
القرطبي ٢٤١/١١، وانظر رأي الزجاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه ٣٧٤/٣ - ٣٧٥.
(٤) الكتاب ٣٩/٢.

وَكَقَّافٍ^(١).

قال: فهذا بمنزلة جُمُودًا^(٢).

قال أبو العباس: هذا تمثيل، فأما المصدر المعدول عنه جَمَادٍ فلا يكون المصدر المعدول عنه جماد إلا معرفة مؤنثًا^(٣).

قال: وكذلك كل (فَعَالٍ) كانت معدولة عن غير (أَفْعَلٍ) إذا جعلتها اسمًا^(٤).

أي إذا جعلتها علمًا أعرِيتَه ولم تصرفه، لأنك سميت بمؤنث معرفة، وذلك أن باب (فَعَالٍ) كله مؤنث.

قال: لأنك إذا جعلتها علمًا فأنت لاتريد ذلك المعنى^(٥) الذي هو الأمر بالمنازلة وما أشبهه، ولكنه تريد اسمًا.

قال: فأما أهل الحجاز فلما رأوه اسمًا لمؤنث، ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيروه^(٦).

قال: [١٠٧/ أ] أبو علي: يقول: لم يغيروه إذا سَحَّوا به ولم

(١) عبارة الكتاب ٣٩/٢: «وَأَلَّا تَرَاهُمْ قَالُوا: مَلَامِحَ وَمَسَابِهُ، وَلَيَالٍ، فَجَاءَ جَمْعُهُ عَلَى حَدِّ مَا لَمْ يَسْتَعْمِلَ فِي الْكَلَامِ؛ لَا يَقُولُونَ: مَلْمَحَةٌ، وَلَا لَيْلَاةٌ، وَنَحْوُ ذَلِكَ كَثِيرٌ».

(٢) الكتاب ٣٩/٢، وهو إشارة إلى قول المتلمس:

جَمَادٍ لَهَا جَمَادٌ وَلَا تُقْرَوِي طِرَالِ الدَّهْرِ مَا ذُكِرَتْ جَمَادٍ

(٣) انظر المختضب ٣٧٣/٣ - ٣٧٤، وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٧٦/، شرح السيرافي

للكتاب، ج ٤، ق ١١٥.

(٤) الكتاب ٤٠/٢.

(٥) الكتاب ٤٠/٢، وقد مزج أبو علي تعليقه بكلام سيبويه.

(٦) الكتاب ٤٠/٢.

يغيروه^(١) كما غيَّره بنو تميم، ولكنهم تركوه على حاله التي كان يكون عليها قبل التسمية^(٢).

قال: وأما ما كان آخره راءٌ فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز كما اتفقوا في (يَرَى)^(٣).

قال أبو علي: الاتفاق بينهم في (يَرَى) على التخفيف للهمز، (وَيَرَى) أصله (يَرَأَى) فخفضت الهمزة، والهمزة إذا خففت وكان ما قبلها ساكناً حذفت وألقيت حركتها على الساكن، فإذا فعل ذلك صار (يَرَى)، لأنك حركت الراء بحركة الهمزة، وربما جاء في الشعر الهمز في (يَرَى) غير مخففة، كما قال سُرَّاقُ البارقِي:

أَرِي عَيْنِي مَا لَمْ تَرَأِيَاهُ^(٤).

(١) في المخطوطة: (ولم يغيروه).

(٢) يقول أهل الحجاز في امرأة اسمها (حَلَام): هذه حَلَام، ورأيت حَلَام، ومررت بحَلَام، وبنو تميم يقولون: هذه حَلَامٌ، ورأيت حَلَامٌ، ومررت بحَلَامٌ، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ١١٥.

(٣) الكتاب ٢/ ٤٠ - ٤١. وفسره أبو سعيد بقوله: «يعني أن بني تميم تركوا لفتهم في قولهم: هذه حَضَار، وتبعوا فيه لغة أهل الحجاز بسبب الراء، وذلك أن بني تميم يختارون الإمالة، وإذا ضُموا ثقلت عليهم الإمالة، وإذا كسروها خفَّت الإمالة أكثر من خفتها في غير الراء، لأن الراء حرف مكسور، والكسرة فيها مكرورة كأنها كسرتان، فصار كسر الراء أقوى في الإمالة من كسر غيرها، وصار ضم الراء في منع الإمالة أشد من منع غيرها من الحروف، فلذلك اختاروا موافقة أهل الحجاز، وكما وافقوهم في (تَرَى)، وبنو تميم من لفتهم تحقيق الهمزة، وأهل الحجاز يخفضون، فوافقوهم في تخفيف الهمزة من (يَرَى)» شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ١١٥.

(٤) هذا صدر بيت من الوافر، وعجزه:

... كَلَّا عَالَمٌ بِالْفُرْقَاتِ

وحكى سيبويه عن أبي الخطاب هذه اللغة فقال: زعم أنهم يقولون:

قد أُرِّبُوا^(١).

وقال أبو علي: قوله: ليكون العمل من وجه واحد^(٢).

والبيت في ديوان سراقه/٧٨، وأنشد أبو زيد في النوادر في اللغة/٤٩٦ منسوباً إليه، قال أبو الفتح: «أصل الحرف: رأي يُرَى كرمي يرمي، إلا أن أكثر لغات العرب فيه تخفيف همزته بعدونها وإلقاء حركتها على الراء قبلها على عبدة التخفيف في نحو ذلك، وصار حرف المضارعة كأنه بدل من الهمزة، وهو قولهم: أنت ترى، وهو يرى، ونحن ترى... وحكاها صاحب الكتاب عن أبي الخطاب...» وأنشد البيت، انظر المحتسب/١٢٨/١، كما أنشد في الخصائص/١٥٣/٣، قال في سر صناعة الإعراب/٧٧/١: وقد رواه أبو الحسن: (ما لم تَرَاهُ) على التخفيف الشائع عنهم في هذا الحرف، وروي ابن سلام في طبقات فحول الشعراء/٤٣٩/١ - ٤٤٠ قصة وقوع سراقه البارقى أسيراً في يد المختار بن أبي عبيد الثقفي، فلما أمر بقتله قال: إنه أسير قوم على خيل بلق، عليهم ثياب بيض لا يراهم في عسكره (يعني الملائكة) فأمر بإطلاق سراحه، فقال فيه:

ألا أُنَلِّغُ أبا إسحاق عَنِّي رأيت البلقَ هُما مُصَنَّنَاتِ
أري عيني ما لم تُبَصِّرْهُ كَلَاماً عَالِماً بِالْفَرَسَاتِ

وأبو إسحاق الثقفي كذاب مثله فقد ادعى النبوة، وعرف بكذاب ثقيف.

وقد أنشد الفارسي هذا البيت وأبيات آخر في الباب، انظر المسائل الخليليات/٨٤، وما يجوز للشاعر في الضرورة/٨٩، المتع في التصريف/٦٢١/٢، أمالي ابن الشجري/٢٠٣/٢، ٤٩٢، ولسان العرب/٤/١٩ (رأى).

(١) في المخطوطة: (أوَّاه)، والذي أتبعه في الخليليات/٨٣: (... قد أَرَّاهَا)، ورواية الكتاب/١٦٥/٢ هي قوله: «وحدثني أبو الخطاب أنه سمع من يقول: قد أَرَّاهُم، يجيء بالفعل من رأيت على الأصل من العرب الموثوق بهم، وإذا أردت أن تخفف همزة أَرَّاهُ قلت: (رَوَّه)، تلقى حركة الهمزة على الساكن، وتلقى ألف الوصل...»

(٢) الكتاب/٤١/٢، وعبارة سيبويه هي قوله: «... فزعم الخليل أن إجناس الألف أخف عليهم يعني الإمالة، ليكون العمل من وجه واحد...»

أي: إذا كُسرت الراء أميلت الألف لكسرتها فقريت من الكسرة ومثل هذا في أن العمل يصير من وجه واحد إدغامك الحروف الأمثال بعضها في بعض، وكذلك المتقاربة المخارج، والإمالة والإدغام يرضعان من ثدي واحد، لأن الإدغام تصيير حرف كحرف في أحد نوعيه، وهو في الحروف المتقاربة المخارج، والإمالة تقريب الألف من الياء، ولو أمكن إدغام الألف في الياء لأدغم، ولكنهم لما لم يقدرُوا على ذلك أمالوها، والألف لاتدغم ولايدغم فيها.

قال: في حَذَامَ لَأَنَّ هذا لايجيء معدولاً عن نكرة^(١).

قال أبو علي: إنما قال ذلك لأن العدل لا يكون في حال التعريف، فأما النكرات فلا يقع العدل فيها.

* * *

هَذَا بَابُ تَغْيِيرِ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ^(٢)

قال في: ذَا وَذِي، وَتَا، صارت عندهم بمنزلة (لَا) و(فِي) و(وِ) ^(٣) نحوها وبمنزلة الأصوات نحو (غَاقٍ)، ومنهم من يقول: غَاقٍ^(٤).

(١) الكتاب ٤١/٢، وقام قوله: «تقول: هذا حَذَامُ، ورأيتُ حَذَامَ قبل، ومررتُ بحَذَامَ قبل، سمعت ذلك من يوثق بعلمه، وإذا كان جميع هذا نكرة انصرف كما ينصرف (عُثْرٌ) في النكرة، لأن هذا لايجيء معدولاً عن نكرة».

(٢) الكتاب ٤٢/٢.

(٣) الكتاب ٤٢/٢ ينصرف، والواو بين المعقوفتين ساقطة من المخطوطة.

(٤) قال أبو الحسن الرماني: «الذي يجوز في الأسماء المبهمة إذا سمي بها الإعراب؛ لأنها قد =

قال أبو علي: قوله صارت بمنزلة (لا، وفي)، فإنه يعني أن هذه الميميات وإن كانت أسماء بمنزلة الحروف في أنها ميمية كما أن الحروف ميمية، وإنما بنيت لأنها لزم موضعاً واحداً كما لزم الحروف موضعاً واحداً، فوقعت في الإشارة معرفة ولم يقع تعريفها بعد تنكيرها كما وقع تعريف أسماء الأنواع بعد تنكيرها، والاسم متى وقع معرفة لا يجوز تنكيره، أو نكرة لا يجوز تعريفه لم يكن إلا ميمياً^(١).

قال أبو علي في التنوين في (غَاقٍ): هذا التنوين لحقه لا من حيث يلحق المنصرف، لكنه كالزيادة التي تلحق الكلمة، وهو يجيء: علامة بين المعهود والشايع، كأنَّ (غَاقٍ) صوت ليس بمعهود، و(غَاقٍ) صوت [١٠٧/ب] معهود^(٢).

انتقلت عن الحد الذي يوجب لها البناء إلى باب التمكن بطريقة الأسماء الأعلام، ولا يجوز أن تترك على البناء من قبل أن العلة للبناء قد زالت، فزال موجبها من الحكم، ورجعت إلى أصلها في الإعراب مع خروجها إلى حال الأسماء المتكئة من الأسماء الأعلام، وإذا سمي رجل: (ذاً) قلت: هذا ذاءً، كما تقول في (لا): هذا لاءً...، انظر شرح الرمانى للكتاب، ج٣، ق ٢٩٥.

(١) انظر قبله.

(٢) عرض الفارسي لهذا الموضوع في الحلييات ٢١٣/ فقال: «فإن قلت: إن الصوت يلحقه التنوين للتذكير وذلك نحو (غَاقٍ) و(غَاقٍ) (حكاية صوت الغراب)، و(تاءٍ) و(مَاءٍ) لصوت الشاء، فإن الصوت ليس مستنداً إلى شيء، وأنت قد أسندت هذه الأسماء إلى المخاطبين المأمورين [يريد قولك: رُوَيْلَكَ، ودُوَيْلَكَ، وَعَلَيْكَ، وإِلَيْكَ، ونحوها]، والصوت ضرب من الأسماء».

كما أعاد الحديث عن هذا الحرف ونحوه فقال: «إن عامة ما كان من الحروف والأصوات وما جرى مجراها إذا كان على حرفين فجعلته اسماً، جعل الذي يلحق به حرف لين، وليس توجد هذه الأصوات قد اشتقت منها عامتها: ألا ترى أن (غَاقٍ)، و(مَاءٍ)... لم

قال: وأما (الأ) فيصير^(١) بمنزلة هُذَى مُتَوْتًا، وليس مثل جُحَا،
ورُمى لأن هذين مشتقان^(٢).

قال أברהام العباس: جُحَا معدول عن جاح، ورُمى عن رَام، فهو بمنزلة
عُمَر^(٣).

قال: وأما اللآتي واللائي فهمنزلة شَائِي وضَارِي، ومخرج منه الألف
واللام^(٤).

قال أبو علي: لأنه صار علمًا مثل (زيد) إذا سميت به^(٥).

== لم يشتق منه شيء على حدِّ (فَلَتٌ) غير مضاعف... المسائل الحليبات ٣٢٧.

(١) قوله: (فيصير) ساقطة من المطبوع.

(٢) الكتاب ٤٢/٢. والمراد هنا أنه إن سمي بالآي المقصور قيل: هذا آي ورأيت آي، ومررت
بالآي، فجرري مجرى (هُذَى) مُتَوْتًا، وليس مثل: جُحَا ورُمى، لأن هذين معدولان عن
(جاح) و(رامي)، والجاحي: هو المنتهي، يقال: جُحَا عنه ناحية، فهو جاح. فهما في
العدل مثل (عُمَر) المعدول عن (عامر)، و(زُكْر) المعدول عن (زافر)، وأما (آي) ومثلها
(الأ) فليسوا معدولين. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١١٧، و(جحا) في
المخطوطة وفي مخطوطة السيرافي بالياء (جُحَى).

(٣) جُحَا معدول عن (جاح) ورُمى معدول عن (رَام) كما أن عُمَر معدول عن (عامر)، وليست
مثل (الأ) و(الأ)، فالأسماء المعدولة السابقة مشتقة، أما (الأ والأ) فليسوا مشتقين
ولا معدولين.

(٤) الكتاب ٤٢/٢ وفيه: «وتخرج منه الألف واللام» ووافقت رواية السيرافي ماضي الكتاب.
انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١١٧.

(٥) إذا سمي باللائي أو اللآتي حذفت منهما الألف واللام لأنهما للتعريف، ويبقى الاسم منكرًا
بسقوطهما منه كما يقال في الحارث والعباس، فيقال عنئذ: (هذا لا ورأيت لآي) ومررت
بِلاي حيث تحذف الياء فلا ترد في التسمية، لأنه لا يحتاج إليها، ويجعل الإعراب في
الهمزة التي هي عين الفعل، أما لام الفعل فمحمولة، ومثله يقال: هذا لآي، ورأيت لآيًّا،
ومررت بِلآي، انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٣٩٥، وشرح السيرافي، ج٤، ق ١١٧.

قال: وَمَنْ حَذَفَ الْيَاءَ رَفَعَ وَجَرَّ^(١).

أَيَّ مَنْ حَذَفَ الْيَاءَ قَالَ فِي اللَّاتِي (لَاءً) مِثْلَ (بَابٍ)^(٢).

قال: وَقَالَ فَيَمْنُ قَالَ (اللَّاءُ لَاءً) لِأَنَّهُ يَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ (بَابٍ) حَرْفٍ

إِلْعَرَابٍ الْعَيْنُ وَتُخْرِجُ الْأَلْفَ وَاللَّامَ هُنَا^(٣).

قال أبو علي: يعني أَنْ تَقْدِيرُ (اللَّاتِي) فاعِلٌ، وَإِذَا حُذِفَتِ الْيَاءُ مِنْ

(اللَّاتِي) الَّتِي هِيَ لَامُ الْفِعْلِ بَقِيَ اللَّامُ عَلَى وَزْنِ (اللاع)، وَالْهَمْزَةُ عَيْنُ

الْفِعْلِ وَعَلَيْهَا يَقَعُ الْإِعْرَابُ إِذَا سَمِيتَ بِهِ فَتَقُولُ: (جَاءَنِي لَاءً، وَمَرَرْتُ

بِلَاءٍ)^(٤).

قال: قُلْتُ: ^(٥) فَإِذَا سَمِيتَ رَجُلًا بِذِي مَالٍ هَلْ تَغْيِرُهُ؟ قال: لَا أَلَا

تَرَاهُمْ قَالُوا: ذُو يَزَنٍ فَلَمْ يَغْيِرُوهُ كَأَبِي قُلَانٍ، فَذَا مِنْ كَلَامِهِمْ مِضَافٌ^(٦).

(١) الكتاب ٤٢/٢.

(٢) قال الزجاج: «إِذَا سَمِيتَ رَجُلًا اللَّاتِي، أَوِ اللَّاتِي، فَهُوَ عَلَى وَزْنِ (قَاضٍ وَشَاءٍ)، تَقُولُ: هَذَا

لَاءً، وَلَاتٌ قَدْ جَاءَ» مَا يَنْصَرِفُ وَمَا لَا يَنْصَرِفُ ٨٦.

وَالزَّجَّاجُ وَإِنْ لَمْ يَنْبَغِ إِلَى حَذْفِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ مِنْهُمَا لِأَجْلِ التَّسْمِيَةِ فَإِنَّ ذَلِكَ اتَّضَحَ مِنْ قَبْلِهِ.

(٣) الكتاب ٤٢/٢.

(٤) انظر قبله.

(٥) القائل سيويه، وهذا جزء من حواره مع أستاذه الخليل، فقد سأله قبل هذا عن (ذَيْنِ) اسم

رجل، وعن رجل سمي بأولِي من قوله عز وجل: «وَنَحْنُ أَوْلَى قُوَّةً وَأَوَّلُ نَاسٍ شِدِيدَةً»، أَوْ

بَذِي.

(٦) الكتاب ٤٣/٢. زاد في المطبوع قوله: (منصرف) بعد قوله: (قالوا: ذُو يَزَنٍ) قال

أبو سميعة: والذي في نسختي: (ذُو يَزَنٍ) منصرفٌ في نفس الكتاب منصرفٌ، يعني

(يَزَنًا)، وَلَمْ أَرَهُ فِي النُّسخِ كُلِّهَا. وَحَكِيَ عَنِ الْجَرْمِيِّ أَنَّهُ قَالَ: ذُو يَزَنٍ غَيْرُ مَنْصُوفٍ بِمَنْزِلَةِ

(يَسَحٍ) اسم رجل، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١١٨.

قال أبو علي: قوله: لم يُغيّره، أي تركوه مضافاً على حرفين أحدهما حرف لين، وإنما فعل ذلك في حال الإضافة، لأن الاسم فيها لا يبقى على حرف، إذ لا يلحقه التنوين^(١).
قال: واحتملت الإضافة إذا كما احتملت أباً زيد، وليس مفرداً آخره كذا^(٢).

قال أبو علي: يقول: ليس مفردٌ يصير لَمْ فعله مرة ياءً ومرة واوًا.
قال: فاحتملته كما احتملت الهاء عَرَقُوهُ^(٣).
قال أبو علي: قوله: احتملته، أي احتملت الإضافة التغيير.
وقوله: كما احتملت الهاء عَرَقُوهُ، يعني لم يغير (ذو) في الإضافة لأن التنوين يلحقه فيها، كما لم يبدل من الواو ياءً، ولم يُكسر ما قبل الواو من (عَرَقُوهُ) لأن آخر الاسم الهاء، كما أن آخر الاسم من (ذو مَالٍ)، و(ذو يزن) المضاف إليه.

(١) قال أبو سعيد: «إن سميت بذي مال أجريته على لفظه قبل التسمية فقلت: هذا ذو مال، ورأيت ذا مال، ومررت بذي مال، ولو سميت بذي مفرد، قلت: هذا ذو، ورأيت ذو، ومررت بذو».

في قول سيبويه: وقال الخليل: هذا ذو، ورأيت ذو، ومررت بذو، لأن الإضافة قد منعت من التنوين، واستعمل اسماً في الإضافة دون الإفراد، قال: ألا تراهم قالوا: ذو يزن منصرف، فلم يُغيّروا، يعني لم يغيّروا (ذو) عن لفظه لسبب الإضافة، وجعلوه كأبي زيد، لأنهم آمنوا بالتنوين، وصار المضاف إليه منتهى الاسم، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١١٨.

(٢) الكتاب ٤٣/٢.

(٣) الكتاب ٤٣/٢ وهذه العبارة متصلة بما قبلها ومن سببها.

قال: وسألتُه عن أَمْسٍ اسم رجل، فقال: مصروفٌ، لأن أَمْسٍ ليس هاهنا ^(١) على الحد ^(٢)، ولكنهم لما كثر في كلامهم وكان من الظروف تركوه على حال واحدة ^(٣).

قال أبو علي: يقول: إنك إذا سميت بأَمْسٍ رجلاً فليس هو اسم اليوم الذي قبل يومك، وإنما بَنَيْتُهُ في هذا الموضع فقط، فإذا سَمِيتَ به شيئاً أَعَرَيْتَ ^(٤).

قال: كما تركُوا صَرَفَ سَحَرٍ ^(٥).

قال أبو علي: (سَحَر) إذا تعرّف بالألف واللام صار اسماً، ولم يكن ظرفاً وارتفع وانجرّ وانتصب، فهو مادام على هذا الحد جرت عليه الحركات الثلاث، وإذا صار معرفة للإشارة به إلى سَحَرِ اليوم بعينه لم ينصرف للعدل

(١) بهذه الرواية جاء في طبعة المرحوم عبدالسلام هارون، والذي في بولاق: (هنا ليس على الحد).

(٢) في المخطوطة: (الحد).

(٣) الكتاب ٤٣/٢.

(٤) تبنى (أَمْس) لتشتملها معنى الألف واللام، انظر المسائل الخليليات ١٠٣، قال أبو إسحاق: إن (أَمْس) وجب ألا يصرب لأنه أشبه الحروف التي جاءت لمعنى، لأن معناه: أن كل يوم يلي يومك يقال له: (أَمْس) فهو معرفة من غير جهة لتعريف، لأن تعريفه: (الأَمْس) كما أن تعريف (عَدَى): (العَدَى)، فلما كان كذلك، وكان ظرفاً، وضمن معنى الألف واللام وجب إسكانه، ولكنه كسر لالتقاء الساكنين، ما ينصرف وما لا ينصرف / ٩٤، وقد خص الفارسي (أَمْس) بمسألة في العضديات / ١٩٨ - ١٩٩ وبين اختلاف اللغات فيها.

(٥) الكتاب ٤٣/٧، وسيبويه يشبه تركهم صرف (سَحَر) ظرفاً بتركهم صرف (أَحَر) حين فارقت أخواتها في حذف الألف واللام منها، ويقيس أمرهما بترك صرف (أَمْس) عند بني قيم عندما عدلوه عن أصله في الكلام ومجرّاه.

عن الألف واللام، وأنه معرفة ولم يكن إلا مفتوحاً، فإذا [أ/١٠٨] صُغِرْ
صُغِرْ، وإن كان المعدول عن الألف واللام المعرفة كما ينصرف (عَمِرَ) إذا
صُغِرَ (١).

قال: وأما (ذِه) اسم رجل، فإنك تقول: (هذا ذِه) (٢).

* * *

هَذَا بَابُ الظُّرُوفِ غَيْرِ التَّمَكُّنَةِ

وذلك أنها لا تضاف ولا تصرفُ تصرفٌ غيرها ولا تكون نكرة (٣).
أي لا تكون نكرة متمكنة مثل رَجُلٍ وَرَجُلٍ.

(١) انظر المسائل المضطربات ١٩٨/، ولا خلاف بين النحويين في أن (سَحَرَ) لا ينصرف في
المعرفة وينصرف في النكرة، وإنما لم يصرف (سَحَرَ) لأن استعماله في الأصل بالألف واللام،
تقول: (قمت في أعلى السحر ياهنا) و(أنا منذ السحر أفعل ذاك)، ثم تقول: (أتيتك منذ
سَحَرَ ياهنا)، فيؤدّي عن المعنى الذي كان في الألف واللام بعينه، وقد حذفنا فاجتمع فيه:
أنه معرفة بشير ألف ولام وأنه يراد به عهد الألف واللام». انظر ما ينصرف وما لا ينصرف
٩٩/، وسبأتي حديث سيبويه عن (سَحَرَ) في باب الأحيان في الانصراف وغير الانصراف
٤٩/.

(٢) الكتاب ٤٤/٢، ولم يعلق على هذا أبو علي، قال أبو الحسن الرماني: «إذا سمي رجلُ (ذِه)
قلت: (هذا ذِه ياهنا) لأنه على حرفين الثاني منهما غير حرف مدّ، ولين الهاء منه مبدلة من
الباء، في قولهم: ذِي أمة الله، لأنها أجلد منها بأنها حرف صحيح كالجيم التي هي بدل من
الوار في (قفي)». شرح الرماني للكتاب، ج٢، ق ٢٩٥.

(٣) الكتاب ٤٤/٢ وفيه: «هذا باب الظروف المبهمة غير التمكنة» ومثل ذلك عند السيرافي
والرماني، وما ذاك إلا للاختصار الذي دأب عليه أبو علي في تعليقاته.

قال في ترجمته الباب (الإيضاف)^(١١)، وقد ذكر (حيثُ وإِذْ وإِذَا)، وهي تضاف إلى (الجُمْل) ^(١٢). فإنما ذلك لأن إضافتها غير محضة ^(١٣).

قال: وقالوا: (جَبَر) فحركوه لئلا يُسَكَّن حرفان ^(١٤).

قال أبو علي: (جَبَر) كسر آخره لالتقاء الساكنين ولم يفتح وإن كان قبله ياء، كما فتح (أَيْنَ وكيفَ) لأن أصل الحركة لالتقاء الساكنين الكسر؛ فجااء هذا على الأصل، ليعلم أن ما جاء منه مفتوحاً فذاً أصله، كما جاء (استَحْوَذَ) و(أَغْيَلَّتِ المرأةُ) غير معتلّ ليعلم أن أصل المعلن التصحيح ^(١٥).

(١١) إشارة إلى قول سيوريه: «وذلك لأنها لاتضاف...» انظر أعلاه.

(١٢) ساقطة من المخطوطة.

(١٣) (إِذَا وإِذْ، وحيثُ) ظروف تضاف إلى الجمل، الاسمية والفعلية، واختصت (إِذَا) بالإضافة إلى الجمل الفعلية لأنها في معنى الجزاء، والجزاء لا يكون إلا بالفعل، انظر المختص به ١٧٧/٣.

والإضافة على قسمين:

إضافة محضة وتسمى معنوية، وهي التي تلحق الاسم الأول تخصيباً أو تعريفاً، وتكون خالصة من نية الانفصال.

وإضافة غير محضة، وتسمى لفظية، وهي لالتفيد الاسم الأول تخصيباً ولا تعريفاً، وعلى نية الانفصال. انظر شرح ابن عقيل ٤٤/٢ - ٤٨، أوضح المسالك ٧١/٢.

(١٤) الكتاب ٤٤/٢.

(١٥) وجه الشبه بين (جَبَر) و(أَيْنَ وكيفَ) احتواء كل منهما على ياء ساكنة قبل الآخر، وكُسرت (جَبَر) لالتقاء الساكنين، لأن أصل الحركة الناقية لالتقاء الساكنين الكسر، وأما الفتح الظاهر على (أَيْنَ وكيفَ) فليس ناتجاً عن التقاء الساكنين، ولكنه جاء على أصله، وقد شبه أبو علي ذلك (باستحْوَذَ) الذي يكون قياسه مُعَلّاً (استحاذ)، لكن السماع لم يحمي فيه بالإحلال فيه كما فعل في بابه نحو (استعداد، واستفاد)، فنرك القياس للسمع. انظر المسائل الحليسيات / ١٤٠، ٢٢٦، ومثله أيضاً قولهم: (أَغْيَلَّتِ المرأةُ) و(أَغَالَتِ)، إذا أرضعت ولدها وهي حامل، واسم (الغَيْل)، قال المبرد: المستعمل في هذا: (الإغيال) =

قال: وَجُزِمَتْ (لَدُنْ) وَلَمْ تَجْعَلْ كَعِنْدَ^(١).
قال أبو علي: لِأَنَّ (لَدُنْ وَعِنْدَ) جَمِيعًا لِمَا قَرُبَ، لَكِنْ (لَدُنْ) أَشَدَّ
اِخْتِصَاصًا لِلْقُرْبِ^(٢).
وقال أبو علي: حَسَبُ وَقَطُّ يَعْصِمُهُمَا الْإِنْتِهَاءُ، إِلَّا أَنْ (قَطُّ) انْتِهَاءٌ لِمَا
مَضَى (وَحَسَبُ) انْتِهَاءٌ لِمَا يَخْصُ لِلْوَقْفِ^(٣).
قال: وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ (مِنْ عَلٍّ)، هَلَا جُزِمَتْ اللَّامُ، فَقَالَ: لِأَنَّهُمْ
قَالُوا: مِنْ عَلٍّ^(٤).
قال أبو علي: ^(٥) (عَلٍّ) لَامُهُ وَأَوْ فَحَذَفَتْ كَمَا حَذَفَتْ لَامُ (عَدٍّ)^(٦) لَا

== على ما يجمده في كتاب التصريف نحو: استجاز، وأقام، واستقام. انظر المقتضب ٩٨/٢،
والنصف ٤٥/٣. وقد تحدث سيوريه عن هذين الفعلين في باب مالحقته الزوائد من الأفعال
المعتلة من بنات الثلاثة، الكتاب ٣٦٧/٢، وانظر أيضاً فيه ص ٣٦٨.

(١) الكتاب ٤٤/٢.

(٢) «لَاتَق (لَدُنْ) فِي جَمِيعِ مَوَاضِع (عِنْدَ) فَضَعُفَتْ، وَذَلِكَ أَنْ (عِنْدَ) اسْتَعْمِلُوا فِيهَا فَقَالُوا:
(عِنْدِي مَالٌ) وَإِنْ كَانَ يَأْتِيًا، وَلَا يَقُولُونَ ذَلِكَ فِي (لَدُنْ)». شرح السيرافي للكتاب،
ج ٤، ق ١٧٠.

(٣) قال الرماني: «قَطُّ: مِثْلُ لَأَنَّهُ فِي مَوْضِع (اِكْتَفَى)، وَكَذَلِكَ (حَسَبُ)، وَقَطُّ الْمَشْدُودَةُ مِثْلِيَّةٌ
لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْمَاضِي عَلَى مَعْنَى الظَّرْفِ الْمُبْهَمِ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى مَا يَجْلِي عَنْ مَعْنَاهُ...»
شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ٢٩٨.

(٤) الكتاب ٤٥/٢.

(٥) هذا التعليق أورده البغدادي في شرحه على أبيات مغني اللبيب نقلًا عن التعليقة
وستكشف قراءة التعليقة عن بعض الخلل - وهو يسير جدًا -.

(٦) (عَلٍّ) ونحوه مما يلحقه الإعراب والتسكين على لفظه الذي هو عليه، انظر إعراب القرآن
٢٦٤/٣. والمسائل الخليليات ١٠٤، فإن قصر عن الإضافة وجعل غاية كقبُلَ وبعدُني،
كالذي في قول أبي النجم وقد أنشدته سيوريه :

كما يُحذف من عَمِ وَرَدَ^(١) لالتقاء الساكنين، والدليل على ذا^(٢) قولهم:
(مِنْ عَلٍ) قَبْنُوهُ عَلَى الضم كما بني (قَبْلُ)^(٣)، ولو كان قولك: (مِنْ
عَلٍ) مثل قولك: (عَمِ) لوجب أن يكون في قولك: (مِنْ عَلٍ)، (مِنْ عَلًا)،
فتثبت^(٤) لَمْ الفعل، لأنه ليس فيه شيء يجب أن يسقط له^(٥) من ساكن
اجتمع معه. فأما قول الشاعر:^(٦)

أَتَبُّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٍ مِنْ عُلٍّ

انظر الكتاب ٤٦/٢.

(١) في شرح أبيات مغني اللبيب ٣٦٢/٣: (مِنْ عَمِ وَضِعَ).

(٢) في شرح أبيات مغني اللبيب ٣٦٢/٣: (ذلك).

(٣) كالتي في قول أبي النجم العجلي:

أَتَبُّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٍ مِنْ عُلٍّ

انظر الكتاب ٤٦/٢، أو في قول الآخر:

إِنْ تَأْتِ مِنْ تَحْتُ أَيْفُهَا مِنْ عُلٍّ

انظر معاني القرآن للفراء ٣١٩/٢، إعراب القرآن ٢٦٤/٣.

(٤) في شرح أبيات مغني اللبيب ٣٦٢/٢: (مِنْ قَبْلُ).

(٥) انظر شرح أبيات مغني اللبيب ٣٦٢/٢ وفيه (فَتَبَّتْ).

(٦) زاد في شرح أبيات مغني اللبيب ٣٦٢/٢ في هذا الموضع لفظ (شيء).

(٧) البيت من الرجز، وينسب لفيلان بن حريث كما في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي

٢٧٧/٢، ولسان العرب ٢٥٥/٨ (نوش)، وخزانة الأدب ١٢٥/٤، ٢٦١، ينسب لأبي

النجم العجلي كما في لسان العرب أيضاً ٣١٦/١٩ (علا)، وأنشده سيبويه دون نسبة،

انظر الكتاب ١٢٣/٢ (باب ما حذبت لأمه)، وفيه (فهي تنوس...)، كما أنشده الفراء

وفيه: (فهي...)، وأنشده بعده قوله:

نَوَّشًا بِهِ تَقَطَّعَ أَجْرَاكَزَ الْفُلَا

انظر معاني القرآن ٣٦٥/٢، وانظر البيت في مجالس ثعلب ٥٨٧/٢، والأصول

١٣٧/٢، وأنشده ابن السيد البطلوسي البيتين وقال: لا أعلم لمن هذا الرجز، ويقال: جثته

من علو، ومن علو، ومن علٍ مخفوض غير منون، ومن علٍ مضوم غير منون، ومن =

... ففهي تَنوِّشُ الحوضَ نوَّشًا من علّا

فإن كان (علّا) معرفة فالنِّبّة بلامها أن تكون مضمومة، كما ضُمَّت (من علّ) لما كانت معرفة للغاية وإن كانت نكرة ولم يجعله من أعلى شيء معلوم معهود كان اللام في موضع جرٍّ، كما أن (من علّ) مجرورٌ فاللفظ فيه (علّا) واحدٌ والتقدير مختلف، والأشبه في (علّا) في البيت أن يكون معرفة، لأنه إشارة إلى أعلى الحوض، وإن قلّرت (من علّا) غايةً معرفة لم تنوّه في الدرج كما لا يتوّن (قبّل) فيه، وإن قلّرت نكرة مؤنّثة فقلت: (جيت من علّا) فاعلم.

قال أبو علي: الغاية على الحقيقة هو الاسم الذي يضاف إليه الاسم المبني على الضمّ، لأن غاية الشيء نهايته، ونهايات هذه الأسماء المبنية على الضمّ هي ماضاف إليه، فغاية (قبّل) هو ما هو قبل له، وكذلك (أولّ) وعلّ، وإنما يحذف المضاف [١٠٨/ب] إليه منه إذا علم المضاف إليه، لذكر له قد سبق نحو قول الله تعالى «لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ»^(١) بعد ذكره أمر الروم، والتقدير فيه والله أعلم: الأمر من قبّل أن تغلب الروم وبعده، فحذف ذلك لتقدم ذكره، فقَبّلُ غاية، أي أنه قد تعرّف في هذا الموضع كما يتعرّف لو أضفته إلى ما هو غاية له، والغاية على الحقيقة إنما هو المضاف إليه، فلأنما تكون هذه الظروف مبنية على الضمّ متى حُذِفَ منها

== علّ مفتوح غير منون، ومن عال ومن معال مخفوضان منونان، انظر الاقتضاب ٣/٣٢٩.

الحجة في القراءات السبع / ٢٧٠، النصف ١/١٢٤، إصلاح المنطق ٤٣٢، أسرار العربية ١٠٣.

(١) سورة الروم، الآية / ٤.

غاياتها ، لعلم المخاطب بما هو غايته، وإن لم يعلم لم يجز أن يُبنى على أنه غاية لو قلت: حيث من قبل، فلم يفهم عنك من قبل ماذا جئت كان غير جائز^(١).

قال: وجميع ما ذكرنا من الظروف التي شُبِّهت بالأصوات ونحوها من الأسماء غير الظروف إذا جُعِلَ شيء منها^(١).

قال أبو علي: الظروف التي شُبِّهت بالأصوات مثل (أَمْسٍ) فيمن كسر، والأسماء التي في هذا النحو مثل (ذَا) وَكَيْفَ وَأَلَا^(٢).

قال: لأنَّ (ذَا) قبل أن يكون اسماً خاصاً كـ (مَنْ) في أنه لا يُضاف ولا يكون نكرة^(٣).

قال أبو علي: المعارف لا تضاف لأنها تستغني عن الإضافة بالتعريف والمضافات كلها نكرة^(٤).

(١) يقول أهرام العباس المبرد: «فأما الغايات فمصرفة عن وجهها، وذلك أنها عما تقديره الإضافة، لأن الإضافة تعرفها وتحقق أوقاتها، فإذا حذفت منها، وتركت نياتها فيها، كانت مخالفة للباب معرفة بغير إضافة، فصرفت عن وجهها، وكان محلها من الكلام أن يكون نصباً أو خفضاً».

فلما أزيلت عن مواضعها ألزمت الضم، وكان ذلك دليلاً على تحويلها، وأن موضعها معرفة، وإن كانت نكرة أو مضافة، لزها الإعراب، وذلك قولك: جئت قبلك، ومن قبلك، ومن بعدك، وجئت قبلاً وبعداً، كما تقول أولاً وآخرًا - المقتضب ١٧٤/٣ - ١٧٥، وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ٩٠ - ٩١.

(٢) سبق الحديث عن هذه الظروف إذا سمي بها.

(٣) الكتاب ٤٥/٧.

(٤) (مَنْ) وَ(ذَا) قبل أن يسمى بهما رجلٌ أو امرأةً كانا من المعارف، فلاحاجة إلى أن يضافا لكن عندما سمي بهما تغيروا كما تغيّر (لَوْ، وَهَلْ، وَبَلْ) ونحوها عند التسمية بها . =

قال: وعلى أي الوجهين جعلته اسماً لرجل صرفته^(١).
 قال أبو علي: إذا سميت (بأوّل) فجعلته (أوّل) الذي يصحبه
 (منك)^(٢) المحذوف منه صرفته في النكرة، كما أنك لو سميت (بأفضل)
 وحذفت (منك) لصرفته في النكرة، لأن هذا إما يكون بمنزلة (أحمر)، إذا
 كان معه (منك)، فإذا لم يكن معه صار بمنزلة (أفكل)^(٣).
 وأما إذا سميت (بأوّل) الذي هو اسم بمنزلة (أفكل) فهو منصرف
 في النكرة، وهو أجدر بالانصراف^(٤).
 قال: وإذا قلت: عامٌ أوّلٌ فإنما جاز هذا الكلام لأنك تُعلمُ به^(٥).
 أي جاز ذكر (أوّل) مطلقاً دون المضاف إليه.
 قال: وسألته عن قول بعض العرب وهو قليل: مُدَّ عامٌ أوّلٌ^(٦).

== وإذا سمي بهذه الظروف والحروف نكر، وعندئذ يكون مضافاً لأن الإضافة تأتي مع التنكير،
 ولا حاجة للمعارف في الإضافة.

- (١) الكتاب ٤٦/٢، وهو يعني (أوّل) إذا سمي به، فينكر ويصرف.
 (٢) يريد قولك: أوّل منك، كقولهم: (أفضل منك).
 (٣) الأفكل: رُعْلَةٌ تَعْلُو الإِثْمَانَ، يقال: أَخَذَ فُلَانًا أَفْكَلاً إذا أَخَذَتْهُ رُعْدَةً. انظر تهذيب اللغة
 ٢٥٧/١٠ (فكل).

(٤) قال أبو الحسن الرماني: «... يجوز (هذا أوّل) بحذف (من) في الخبر، ولا يجوز (هذا
 رجل أوّل) بحذف (من) في الصفة، لأن الصفة تحتاج إلى تبين معناها في نفسها،
 وتبينها معنى الاسم الذي يقدمها، وتقول: ما تركتُ له أولاً ولا آخرًا، فتجريد هاهنا مجرى
 (أفكل)، وعلى كلا الوجهين إذا صار اسماً علمًا ثم نكرته صرفته، ويجوز (مُدَّ عامٌ أوّل)،
 و(مُدَّ عامٌ أوّل) بالنصب والرفع، فالنصب على الظرف، والرفع على الصفة...» شرح
 الرماني للكتاب، ج٣، ق ٢٩٨.

(٥) الكتاب ٤٦/٢. «... تُعلمُ به أنك تعني العام الذي يليه عامك».

(٦) في المخطوطة: (أوّل) بالضم.

فقال: جعلوه ظرفاً في هذا الموضع، وكأنه قال: مُذَّ عَامٌ قَبْلَ عَامِكَ^(١).
قال أبو علي: (أولاً) ظرف للعام، وإنما مشله (بِقَبْلُ) لأنه مشله في
السبق.

وقال: يَا لَيْتَهَا كَانَتْ لِأَهْلِي إِبِلًا
أَوْ هَزِلَتْ فِي جَدْبِ عَامٍ أَوْلاً
يكون على الوصف والظرف^(٢).

قال أبو علي: لم يُصَرَفْ وهو وصف لأن المراد به (مِنَكَ) أو (من
عَامِكَ) ونحوه.

قال: وسألته عن (هَيْهَاتَ) اسم رجل؟ قال: ونظير الفتحة في الهاء
الكسرة {في التاء} فهي نظير الفتحة في (هيهات)^(٣).

(١) الكتاب ٤٦/٢، وفيه: (...) فكانه قال: مُذَّ عَامٌ قَبْلَ عَامِكَ.

(٢) الكتاب ٤٦/٢، والبيتان من الرجز، أنشدهما سيبويه دون نسبة، وقد جرى (أول) على قوله
(عام) نعمًا، والتقدير: من جذب عام أول من هذا العام، كما يجوز أن يكون منصوبًا على
الظرف، فيكون التقدير هنا على تقدير (من جذب عام وقع عامًا أول من هذا العام)، انظر
الكتاب وحاشيته ٤٦/٢. كما أنشد البيت دون نسبة لقائله أبو إسحاق الزجاج. انظر
ما ينصرف وما لا ينصرف / ٩٣، وأنشد أبو علي في التكملة / ٩٥، وشرح الأبيات المشكلة
الإعراب ٢٤/ على حذف التعت وجعل (أول) ظرفًا متعلقًا بالعت المحذوف، التكت في
تفسير كتاب سيبويه ٨٦٢/٢، شرح شواهد الإيضاح / ٣٥١، الفصل / ١٢٠، شرح الفصل
٣٤/٦، ٩٧-٩٨، المخصص ٩٦/١٦، لسان العرب ٢٤٣/١٤ (وأل).

(٣) الكتاب ٤٧/٢ وفيه: السؤال عن (هيهات) اسم رجل و(هيهة)، وتضمنت عبارة الكتاب أن
من قال: (هيهة) فهي عنده بمنزلة (علقة)، والسكرت عليهما بالهاء، وأن من قال (هيهات)
فهي عنده ك(بيضات)، فتكون الفتحة في هاء (هيهة) نظير الكسرة في تاء (هيهات)،
وكلام سيبويه في هذه المسألة أكثر وضوحًا من كلام أبي علي. وقد تكررت هذه العبارة سهوًا
من الناسخ، وما بين المعرفتين ساقط من المخطوطة.

قال: ومثل (هَيْهَاءَ) (ذِيَّةٌ) إذا لم يكن اسماً^(١).
قال أبو علي: (ذِيَّةٌ) كناية عن الخبر كما [١٠٩/أ] أن (كَذَا) كناية
عن العدد في قولك: كذا وكذا ديناراً^(٢).
قال: ألا ترى أنها تبدل في الصلة وليست زيادة في الاسم^(٣).
قال أبو علي: أي ليست الحروف الأخر غير الهاء زيادة في الاسم كما
أن الهاء زيادة^(٤).
قال: ولم يحتمل أن يسكن حرفان^(٥).
قال أبو علي: يقول: لم يحتمل أن يكون ما قبل تاء التانيث ساكناً
لأنها بمنزلة خَمْسَةَ عَشَرَ، وأيضاً فإن قبله ساكن وهو الياء^(٦) الأولى
المدغم، فلو أسكنت التي قبل التاء لاجتمع ساكتان^(٧).

(١) الكتاب ٤٧/٢ - ٤٨.

(٢) قال الرماني: «أما قولهم: كان من الأمر ذِيَّةٌ وذِيَّةٌ، فإنما بني لأنه كناية عن مبهم وهو معنى
الجملة، فاستبهم لهذه العلة، ولم يكن بمنزلة فلان وفلانة، لأن هذا كناية عن الاسم العلم
... شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ٢٩٩.

(٣) الكتاب ٤٨/٢، يريد الهاء في (ذِيَّةٌ).

(٤) قال أبو سعيد: وكذلك ذِيَّةٌ وذِيَّةٌ، وقد بني على فتحة وقبلها متحرك، وما كان من المبنيات
من هذا النحو أسكن آخره إذا كانت قبل آخره حركة، فالسبب في حركة آخر (ذِيَّةٌ) أنا لو
سكنها لوجب أن يجعلها هاءً، لأن ما كان من الموزن بالهاء جعلت في النون تاء وفي
الوقف هاءً...»

(٥) الكتاب ٤٨/٢.

(٧) في المخطوطة: (الياء) تصحيف.

(٨) يقول الزجاج: «وكان يجب أن يكون آخره (ذِيَّةٌ) موقوفاً لأن قبله متحرك ولكنهما شيثان
جعلاً شيثاً واحداً، فألزمنا الفتح، ليفصل بين ما جاء لمعنى وهو شيء واحد، وبين ما جاء =

قال أبو علي: إذا خفف (ذِيَّة)، فقبل: (ذَيْتَ)، صار تاوْها في أنها للإلحاق بمنزلة تاء (أَخْت)، وإذا صار للإلحاق صار بمنزلة ما هو من نفس الحرف، والذي يدل على أن التاء في (ذَيْتَ) للإلحاق أن ما قبله ساكن وليس كما قبله تاء التأنيث في الانفتاح^(١).

قال: وسألت الخليل عن (شَتَّانَ) فقال: تفتحها^(٢) كفتحة (هَيْهَاتَ) ونونها كنون (سُبْحَانَ) زائدة، فإن جعلتها^(٣) اسم رجل فهو كَسَحَبَانَ^(٤). قال أبو عثمان: أصرف (شَتَّانَ وَسُبْحَانَ) في النكرة اسمين كانا أو في موضعهما^(٥).

قال أبو علي: أي قبل التسمية.

وذهب أبو عثمان في صرف (شَتَّانَ وَسُبْحَانَ) إلى أنهما نكرتين وليسا كسائر الأسماء التي يسمى بها الفعل، لأنهما مشتقان، و(شَتَّانَ) اسم سمي به الفعل، فإذا قال: (شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو) فهو اسم لُبعد أحدهما

معنى وهو شينان جعلاً اسماً واحداً، ففتحت الهاء كما فتح ما قبلها، وكانت الهاء في الوصل تاء، فكانت يلزمها التغيير فلزمتها الحركة. ما ينصرف وما لا ينصرف / ٩٥-٩٦.

(١) إذا خففت (ذِيَّة) فقبل فيها (ذَيْتَ) ففيها ثلاث لغات: - الفتح، والضم، والكسر.

قال أبو سعيد: «فمن يقول: (ذَيْتَ) فهو بمنزلة (حيث وأين) ومن ضم فهو بمنزلة (منذ)، ومن بكسر فهو بمنزلة (الآء)» شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٢٢، وانظر

توجيه ذلك عند الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف / ٩٦-٩٧.

(٢) في الكتاب: (فتحتها)، ومثله عند السيرافي في شرحه للكتاب.

(٣) في الكتاب: (فإن جعلته).

(٤) الكتاب ٤٨/٢.

(٥) انظر الرأي والإسناد إلى أبي عثمان في شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٢٢.

من الآخر^(١).

قال : اعلم أن (غُدُوَّةً وَيُكْرَةُ) جعلت كل واحدة منهما اسماً
للحين^(٢).

قال أبو علي: يريد بالحين أنه لغُدُوَّةٍ يومك^(٣).

قال: وكذلك إذا لم تذكر العام الأول ولم تذكر إلا المعرفة^(٤).

قال أبو علي: يعني بالمعرفة (غُدُوَّةً)، يقول: وإن لم يذكر إلا (غُدُوَّةً)
لم يصرفها.

قال: وزعم الخليل أنه يجوز أن يقول: آتيتك اليوم غُدُوَّةً وَيُكْرَةً
تجعلها بمنزلة ضَحْوَةٍ^(٥).

قال أبو علي: إذا جعله بمنزلة (ضَحْوَةٍ) فقد نكّره، وإذا نكّره زالت
عنه إحدى العلتين^(٦)، وكان الحكم في غُدُوَّةٍ وَيُكْرَةٍ أن يصيرا معرفتين

(١) انظر شرح الرماني للكتاب ، ج٣ ، ق ٢٩٩ .

(٢) الكتاب ٤٨/٢ .

(٣) يريد: جعلت (غُدُوَّةً أو يُكْرَةً) اسماً للحين على جهة التصريف له ومذهب الشلقيب والعلم،
كما جعل (أُم حَبِيبٍ) لثبوت معرفة، وكما جعل (أَسَامَةَ) للأسد . انظر شرح السيرافي
للكتاب ، ج٤ ، ق ١٢٢ .

(٤) (وغُدُوَّةٍ ويكْرَةٍ) لما جعلنا اسمين معروفين لم ينصرفا في المعرفة، لأن فيهما هاء التأنيث
وهما معرفة، فأشبهها باب (حمزة وطلحة) .

(٥) وبعض العرب يجعلهما نكرة، فيقول: (أتيتك غُدُوَّةً ويكْرَةً) يريد بذلك: غُدُوَّةً من
الغُدُوات . . . انظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ٩٨ .

(٤) الكتاب ٤٨/٢ .

(٥) الكتاب ٤٨/٢ .

(٦) يريد: علني منع الصرف فيه وهما: العلمية والتأنيث.

بالألف واللام، إلا أن غدوةً غَيْرَ لفظها وعُدل عن الغدَاة فتعرفت بهذه الصفة فلم تنصرف، وأجريت (بُكرة) مجراها لما كانت معناها، وإن لم تُصَغ صيغة (غُدوة)^(١١)، كما أجري (كُلهم) مجرى (أجمعين)، وإن كان (كُل) قد يكون اسماً غير جارٍ على ما قبله، فكذلك (بكرة) لا تنصرف^(١٢).

وقال في سَحَر: ويكون نكرة إلا في الموضع الذي عدل فيه^(١٣).

قال أبو علي: الموضع الذي عدل فيه (سَحَر) هو أن تريد (سَحَر يومك) فتعدله عن الألف واللام ولا تنصرفه، إنما يكون منصوباً غير منصرف^(١٤). [ب/١٠٩].

(١١) قال الزجاج: «وأمّا ضَحوةٌ فالأكثر فيها الصرف، وبعضهم لا يصرفها، ويجعلها بمنزلة (بُكرة)» ونقل عن سيهويه أن (غُدوة) و(بُكرة) جعلتا معرفتين اسماً لقطعة من يومك الذي جعلتهما له، ... تقول: (أَتَيْتَكَ غُدوةً ياهلاً وبُكرةً ياهلاً) تريد: غداة يومنا، وبكرة يومنا، ... انظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ٩٨.

(١٢) قال المبرد: «إذا أردت الوقت بعينه قلت: جئتُك اليومَ غُدوةً يافتي، فهي ترفع وتنصب ولا تنصرف؛ لأنها معرفة.

فأما (بُكرة) ففيها قولان:

قال قوم: نصرفها، لأننا إذا أردنا بها يوماً بعينه فهي نكرة، لأن لفظها في هذا اليوم وفي غيره واحد.

وقال قوم: لا تنصرفها، لأنها في معنى (غُدوة)، كما أنك تجري (كُلهم) مجرى (أجمعين)، فتجريه على المضمر، وإن كان (كُلهم) قد يكون اسماً، وإن لم يكن جيناً، نحو قولك: رأيتُ كُلهم، ومررتُ بِكُلهم. ولكن لما أشبهتها في المصوم وأجريت مجراها على المضمر فقلت: إن قولك في الدار كُلهم، كما تقول: أجمعون ... المقتضب ٣/٣٧٩ - ٣٨٠.

(١٣) الكتاب ٤٩/٢.

(١٤) عرض سيهويه لسَحَر وبين السبب في ترك صرفه ظروفاً، انظر الكتاب ٤٣/٢، ولا اختلاف بين النحويين أن (سَحَر) لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة فقليل: سير عليه =

هَذَا بَابُ الشَّيْئَيْنِ اللَّذَيْنِ ضُمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ^(١)

قال: فتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمي وهو مصروف في النكرة^(٢).

أي: الاسمان اللذان جعلنا اسمًا واحدًا^(٣).

قال: وَإِنَّمَا بُنِيَ لِيُلْحَقَ بِالوَاحِدِ الْأَوَّلِ^(٤).

قوله: (لِيُلْحَقَ) ليس يريد أن يُلْحَقَ ببناءً يبناء، لكنه يريد أنه ضُمَّ اسم إلى اسم ليكونا^(٥) كالواحد^(٦).

== سَحَرُ يَفْتِي، وَقَمْتُ سَحَرٌ يَأْخُذُ، فَهَذَا غَيْرُ مَصْرُوفٍ، أَمَّا إِذَا أُرِدَتْ سَحَرًا مِنَ الْأَسْحَارِ صَرْفَتْهُ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَعْدُولٍ، تَقُولُ: جَاءَنِي زَيْدٌ لِبَلَّةٍ سَحَرًا، وَقَمْتُ مَرَّةً سَحَرًا، وَكُلُّ سَحَرٍ طَبِيبٌ، فَإِنْ أُرِدَتْ تَعْرِيفُهُ قُلْتَ: السَّحَرُ خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ، وَجِئْتُكَ فِي أَعْلَى السَّحَرِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: «إِلَّا آتَى لُوطٌ فَجَيْنَاهُمْ بِسَحَرِهِ»... انظر المختضب ٣/٣٧٨، ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٩/، وقد عقد الفارسي لهذا اللفظ مسألة في المسائل المضديات ٥٨/ - ٥٩.

(١) الكتاب ٤٩/٢.

(٢) الكتاب ٥٠/٢.

(٣) يريد: إن منزه العرب في الاسمين اللذين جعلنا اسمًا واحدة (المركب) نحو: حضرموت ويعلبك، ومعد يكره ترك صرفه كما تركوا صرف الأعجمي وهو مصروف في النكرة، وتركوا صرف (إسماعيل وإبراهيم) لأنهما لم يجيئا على مثال ما لا ينصرف في النكرة، هكذا قال سيبويه في الباب

(٤) الكتاب ٥٠/٢.

(٥) في المخطوطة: (ليكون).

(٦) قال أبو إسحاق الزجاج: «وإنما منع الصرف [الاسم المركب] لأنه معرفة وأنهما اسمان جعلنا اسمًا واحدًا، وليس ذلك في الأسماء التي تدل على النوع نحو (رَجُلٌ) و(فَرَسٌ)، فلما ==

قال: وأصل (حَادِي عَشَرَ) أن يكون مضافاً (كَثَالَتِ ثَلَاثَةٍ)، فلما حُوِّلَ به عن حال أَخَوَاتِهِ^(١).

قال أبو علي: يقول: لِمَا لم يُضَفْ، وَصُفِّنَ كَانَ ذَلِكَ خِلَافًا بَيْنَهُمَا^(٢).

قال: فلَمَّا اجتمع فيه هذان أُجْرِيَ مجراه^(٣).

قال أبو علي: يعني إِبْهَامَهُ، وتصييرهم إِيَاهُمَا اسْمًا واحدًا^(٤).

خرج عن بنية أصول الأسماء وجعل معرفة منع الصرف كما منع (حَمَزَةً) و(طَلْحَةً) الصرف، لأنك ضَمَمْتَ الهاءَ إِلَى (طَلَحَ) و(احْزَنَ) ما ينصرف وما لا ينصرف / ١٠٢ -

(١) الكتاب ٥٠/٢، وقام الكلام: فلما حُوِّلَ به عن حال أخواته بما يكون للعدد حُوِّلَ به، وجعل كأولاء. إذ كان مرادفًا له في أنه مبهم يقع على كل شيء.

(٢) بناء (خَمْسَةَ عَشَرَ) متضمن معنى الواو فينبى. وكذلك أكثر المبنيات تجري مجرى الحروف لأن الحروف مبنية.

وأما حادي عَشَرَ، وثالث عَشَرَ، فإنما أصله (ثالث ثلاثة عَشَرَ) كما يقال: ثالث ثلاثة، ومعناه: أحد ثلاثة عَشَرَ، ثم خففوا لظوله، فحذفوا ثلاثة، وأقاموا ثالث مَقَامَهَا، ففتحوه كما كانت ثلاثة مفتوحة، وكذلك حادي عَشَرَ، أصله: حادي أَحَدَ عَشَرَ، وحذفوا أحد، وأقاموا حادي مقامه. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٢٤. قال أبو إسحاق الزجاج: وإنما بنيت لأنها تقع على كل شيء، وأنهما اسمان جعلتا اسمًا واحدًا، فشبهت به (هؤُلاء)، وحقيقة شرح هذا الباب:

إن (خَمْسَةَ عَشَرَ) أصلها (خَمْسَةٌ) وعَشْرَةٌ فحذفت الواو، فصار في الاسم معنى الواو، وهو معنى حرف، وما كان في معنى الحرف فقير معرب. ففتح للفصل بين الاسمين اللذين يبنيان وهما اسم واحد، وبين ما بنى وهو اسم واحد وليس من شيتين، ما ينصرف وما لا ينصرف / ١٠٥ -

(٣) الكتاب ٥٠/٢.

(٤) اجتمع في العدد المركب أمران: الأول: تضمنه معنى الحرف وتصييرهم الاسمين اسمًا واحدًا، والثاني: الإِبْهَامُ، والمبهم يقع على كل شيء كهذا وهؤلاء، ولذلك أُجْرِيَ مجرى ==

قال: في خَمْسَةِ عَشَرَ: ونحسب هذا في كلامهم خِيَصَ يَخِصُّ مفتوحة^(١).

قال أبو علي: خِصَصَ يَخِصُّ أقعد في البناء، لأنه لا يصح له معنى إضافة فالأول كِبِضَ حروف الاسم^(٢).

قال: واعلم أن العرب تدعُ خَمْسَةَ عَشَرَ في الإضافة والألف واللام على حال كما تقول: اضرب أيُّهم أفضل^(٣).

قال أبو علي: شَبَّهَ خَمْسَةَ عَشَرَ مضافاً بقولهم: اضرب أيُّهم أفضل^(٤) إذا حذف من صلتها العائد إليه، لأنه اسم مضاف مبني، كما أن (أيُّهم) اسم مضاف مبني، ومثله بقولك: (الآنَ) أيضاً، لأنه اسم فیه الألف واللام مبني، والألف واللام كالإضافة، فأما من قال خَمْسَةَ عَشَرَ

== غير المتكسر فيني.

(١) الكتاب ٥١/٧.

(٢) قال الزجاج: «خِصَصَ يَخِصُّ»: الداهية التي إذا وقع فيها لم يجد مخلصاً من ضيق المخرج». ما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٦، وانظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٢٤. واحصن بيحس) مبنية على الفتح لما تضمنته من معنى الكناية عن الداهية والشدة.

(٣) الكتاب ٥١/٧، وفيه: (...) على حال واحدة. ...»

(٤) هناك أربع حالات (لاي):

أ/ أن تضاف ويذكر صدر صلتها نحو: يعجبني أيُّهم هو أفضل.

ب/ أن لا تضاف ويذكر صلتها نحو: يعجبني أيُّ هو أفضل.

ج/ ألا تضاف ولا يذكر صدر صلتها نحو: يعجبني أيُّ أفضل.

وأي في هذه الحالات معرفة.

د/ أن تضاف ويحذف صدر صلتها نحو: يعجبني أيُّهم أفضل.

وفي هذه الحال تكون (أي) مبنية، وهي الحالة التي تضمنها المثال.

انظر شرح ابن عقيل ١٩١/١ - ١٩٢.

فأعرب ولم يَبَيِّنْ^(١).

قال أبو العباس: هي لغة رديئة، لأنه إذا لم يعرب في حال تنكير فهو من الإعراب في حال تعريفه أبعد، وما يضعف إعرابه أن المعنى الذي بُني له في حال التنكير قائم فيه في حال التعريف، وهو معنى حرف العطف، ألا ترى أنك تريد في حال التعريف خَمْسَةً وَعَشْرَةً كما تريده في حال التنكير؟ بل هو في المعرفة أبعد، لأن التعريف أحد ما لا يصرف له الاسم، وترك الصرف يقرب من البناء فإعراب (خَمْسَةً وَعَشْرَةً) في حال التعريف والإضافة بعيد في القياس شاذٌ عنه.

قال: ومثل ذلك (الحَازِيَاذِ) جعلوا لفظه كلفظ نظائره في البناء^(٢).

(١) من قال: (هذه خَمْسَةٌ وَعَشْرَةٌ) فأعرب ولم يَبَيِّنْ (عَشْرَةً)، وقد وصفها سيبويه بأنها لغة رديئة، وتوجيه الإعراب هنا هو حملها على بعض ماثره الإضافة إلى التمكن والأصل. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ١٢٥، وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ١٢٥.

(٢) الكتاب ٥١/٢ يتصرف. والحَازِيَاذِ - كما ورد عند سيبويه عن بعض العرب -: ذهابٌ يكون في الروض، وعن بعض العرب: أنه داء يكون عن قرصٍ الذهاب. ولفظه: يفتح الحاء وكسر الزاي الأولى والأخيرة؛ يجعله بمنزلة الأصوات (عَاقٍ، ونحوه). ومنهم من يقول: الحَازِيَاذِ، يفتح الزاي الأولى وضم الثانية، يجعله بمنزلة حَضْرَمَوْتُ، ومنهم من يقول: الحَازِيَاذِ، بهمزة في آخره، فيجعله بمنزلة (قاصِصَاءَ). وقد جاء فيه من الشعر قول عمرو بن أحمَر:

تَفَقَّأَ فَوْقَهُ الْقَلْعُ السُّوَارِي وَجُنُ الحَازِيَاذِ بِهِ جُنُونَا

وقوله :

مِثْلُ الْكَلَابِ تَهَيَّأَ عِنْدَ ذَرَابِهَا وَرَمَتْ لَهَا زِمَامَهَا مِنَ الْحَوَايَا

انظر الكتاب ٥٢/٢، وما ينصرف وما لا ينصرف / ١٠٦-١٠٧.

قال أبو علي: يعني أنه جعله (كحِصَصَ بَيْصَ) في البناء، لأنه بُنيَ
كما بُنيَ، إلا أن هذا بُنيَ على الكسر (كجَبَرٍ، وغازٍ) ^(١)، وأن تقول جعله
كَخَمْسَةَ عَشَرَ.

لأن (خَمْسَةَ عَشَرَ) أشبه (بالخازَنَازَ) من (حِصَصَ بَيْصَ)، لأن الألف
واللام يدخلان عليه كدخولهما على الخمسة عَشَرَ أجود .
قال: وكما ^(٢) جعلوا الآنَ كَأَيْنَ وليس مثله في كل شيء، ولكنه
يضارعه ^(٣).

قال أبو علي: الذي يخالف فيه (الآنَ) (أَيْنَ) [١١٠/أ] أن (الآنَ)
معرفة (وأَيْنَ) نكرة، ووقع تعريف الآن قبل تنكيره فلذلك بُنيَ كذلك .
قال أبو العباس: (وأَيْنَ) نكرة لا يجوز تعريفه فلهذا بُنيَ ^(٤).
قال: ومن العرب من يقول: حَيْهَلًا ^(٥).

قال أبو علي: الألف في (حَيْهَلًا) للإشباع للفتحة، ذا فيمن ألحقه في
الوصل والوقف، فأما من ألحقه في الوقف دون الوصل فكالأشياء التي
تلحق ببيان الحركة في الوقف كالهاء في (ماهِيَةً)، والألف في (أنا) ^(٦).

(١) الخازَنَازَ: مبنية على الكسر، مثل (جَبَرٍ، وغازٍ) عندما بنيا على الكسر لالتقاء الساكنين،
وعلة بنائه عليه: أن الألف ساكنة والوقف على آخره يكون بالسكون، فالتقى ساكنان
فكسر لهذه العلة .

(٢) الواو هنا ساقطة من المطبوع .

(٣) الكتاب ٥١/٢ .

(٤) انظر المقتضب ١٧٣/٣ .

(٥) الكتاب ٥٢/٢ .

(٦) يسوي سبويه (حَيْهَلٌ) التي للأمر به (حيٌّ على الصلاة) . وروى عن أبي الخطاب =

قال أبو علي: في ذا إشارة إلى أن البناء يعد ترك الانصراف^(٣).
قال: وأما يومَ يومٍ، وصباحَ مساءً^(٤).

112

قال أبو علي: يجوز في قوله: يومَ يوم أن يكون المضاف إليه بمعنى الزمان، لا يُراد به اليوم الذي هو واللييلة دورة واحدة من دوران الفلك، (ويوم) الأول مضاف إليه. كما تضاف الساعة إلى اليوم، واليوم إلى الشهر، والشهر إلى السنة، والسنة إلى الزمان المطلق، فلا يكون الشيء على هذا مضافاً إلى نفسه، فالمعنى فيه: يومَ ليوم، وصباحَ مساءً، وبيتَ بيتٍ وكفَّةً لكفَّةً، فالإضافة صحيحة، فلذلك أضيف، فأماً (شَفَرَ بَقَرًا)^(١)، (وأخوك أخوك) (وحيصَ بئص) فلا يُضاف، لأن معنى الإضافة لا يصح فيه، والقياس فيما صح فيه معنى الإضافة، الإضافة، لأنه ليس في شيء منه معنى الحرف كما في خمسة عشر وفي الذي لا يصح فيه لواحد من الاسمين إذا أفرد عن الآخر معنى نحو (شَفَرَ بَقَرًا)، فإن شَفَرَ وحده لا يدل على الافتراق حتى يضم إليه (بَقَرًا)، فمضارعة الحروف فيه قائمة لأنها كبعض حروف الكلم الذي لا يدل على معنى إذا يُجزى^(٢).

قال: والآخر من هذه الأسماء في موضع جر^(٣).

قال أبو علي: كأنه يشير إلى أن القياس فيما صح له إلى معنى

(١) مثل يضرب لتفرق القوم مثله مثل قولهم: (تفرقوا أيادي سبأ، وذهبوا شَفَرَ بَقَرًا)، انظر الكتاب ٥٤/٢، وانظر مجمع الأمثال ٤/٢، ٩، والمعنى: ذهبوا في كل وجه، وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٦.

(٢) أفرد أبو علي مسألة لهذا النوع من التركيب تحت عنوان: (القيته كفَّةً لكفَّةً) وساق هذه الأمثلة وفصل في القول بلفظ لا يكاد يخرج عن هذا إلا قليلاً. انظر المسائل العضديات ٢٠٧-٢٠٨.

(٣) الكتاب ٥٣/٢.

إضافة^(١١) الأول إلى الثاني، فإذا بني ولم يُضَفْ فقد كان للاسم الثاني قبل البناء موضع إعراب هو جر^(١٢).

قال: وزعم يونس - وهو رأيُه - أنَّ أبا عمرو كان يجعل لفظه^(١٣) كلفظ الواحد، إذا كان شيء منه ظرفاً أو حالاً^(١٤).

قال أبو علي: كان يجعل لفظه كلفظ الواحد المعرب المضاف، ولا يجعله بمنزلة اسمين ضمَّ أحدهما إلى الآخر قُبْنِيًّا معاً.

قال أبو علي: قوله كان يجعل لفظه كلفظ الواحد، أي (كقُفَّة كقُفَّة) وسائر ما ذكره من الفصل، ليس شيء منها إلا في الظرف والحال وقد يعرب في موضع الحال والظرف^(١٥)، فأمَّا في [١١٠/ب] غير هذين الموقعين فلا تكون إلا مُعْرَبَةً.

(١١) في المخطوطة: اللفظ (إضافة) مكرراً.

(١٢) ما تركب من اسمين نحو (يومٌ يومٌ، وصباحٌ مساءً) للعرب فيه مذهبان: بعضهم يجعل الاسمين اسماً واحداً وبني الثاني من الاسمين، ويكون ذلك في حال الظرف أو الحال، تقول: (للهبُ زيدٌ صباحٌ مساءً، ويومٌ يومٌ) وهو في هذا الوجه يجهز إضافة الثاني فتقول: (للهبُ زيدٌ صباحٌ مساءً، ويومٌ يومٌ) على الظرفية، كما تقول: (زيدٌ جاري بيتٍ بيتٍ) على الإضافة، وإن شئت قلت: (زيدٌ جاري بيتٍ بيتٍ) على البناء وهو حال.

والمذهب الثاني: أن بعض العرب يجعل الاسم الأول مضافاً إلى الثاني على كل حال. انظر تفصيل ذلك في شرح الكتاب للسيراشي، ج ١، ق ١٢٦.

(١٣) الضمير نا يعود إلى الاسم المركب من اسمين نحو: (صباحٌ مساءً، وبيتٌ بيتٍ)، ومذهب يونس هذا على الإعراب والإضافة إذا كان المركب في حال الظرفية أو الحال.

(١٤) الكتاب ٥٣/٢.

(١٥) قال أبو سعيد: «وحكى يونس أن رواية كان يقول: (كقُفَّة عن كقُفَّة)، وحرفُ الجرِّ إذا حذف أضيف الأول إلى الثاني كقولك: غُلامٌ زيدٌ، والأصل: غُلامٌ لزيدٍ، وثوبٌ خَزَرٌ والأصل: ثوبٌ من خَزَرٍ، ولم يستعمل ذلك بمنزلة اسم واحد في كل مكان...» شرح السيراني

قال: وزعم يونس أن كَفَّةً كَفَّةً كذلك^(١).

قال أبو علي: أي يبينهما في حال الظرف والحال ويُعربهما فيها^(٢).

قال أبو بكر: (أَيَادِي سَبَا) ^(٣)، أبدل من همزة (سَبَا) أَلْفًا لكثرة

الاستعمال وهو مَثَلٌ في التفرق^(٤).

قال: وسألت الخليل عن الياءات لِمَ لَمْ تُنْصَبْ في موضع النصب

إذا^(٥) كان الأول مضافًا وذلك قولك: رأيت مَعْدِي كَرِبَ^(٦).

قال أبو علي: وكأنه سأل فقال: لِمَ لَمْ تُحْرَكِ الياء بالفتح^(٧) إذا

أَضِيفَ^(٨) وكان في موضع نصب كما يُحْرَكُ (يَا قَاضِي)، فقال: هذه الياء

== للكتاب، ج ٤، ق ١٢٦.

(١) الكتاب ٥٤/٢.

(٢) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ١٠٤.

(٣) انظر الكتاب ٥٤/٢.

(٤) انظر الأصول ١٤٠/٢، وسأ مهموز في الأصول، قال الله تعالى: «لقد كان لسبأ في

مكنتهم آية» سورة سبأ، الآية/١٥، وكانوا باليمن فجاءهم سيل بهلكهم ففارقوا في

البلاد، وتباعدا ف ضرب المثل به لكل مجتمعين ففارقوا، فيقال: «تفرق القوم أيادي سبأ»

وأيدي سبأ... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٢٧، وانظر ما ينصرف وما

لا ينصرف / ١٠٤.

(٥) في المخطوطة: (إذا).

(٦) الكتاب ٥٥/٢.

(٧) يريد تحريك الياء التي في مثل (قالي، قلا، وأَيَادِي سَبَا، وَمَعْدِي كَرِبَ).

(٨) أي إذا كان الجزء الأول من المركب مضافًا.

مشبهة بألف (مُثْنَى) في أنه حرف اعتلال مثله ^(١)، وهي أشبهه بالألف من الواو بها لأنها أقرب إليها، فلما أُعْرِيَت الألف من الحركات في المواضع الثلاث عُرِيَت هذه الياء منهن أيضاً تشبيهاً بها.

وأبو العباس يستحسن من الضرورات إسكان هذه الياء في موضع النصب ويقول: هو كغير الضرورة، ويشبهه بما شبه به من ألف مثْنَى ^(٢).

وأنشدنا أبو بكر عنه قال: أنشد يونس: ^(٣)

أَكَاشِرُ أَقْوَامًا جِيَاءٌ وَقَدْ أَرَى صُدُورَهُمْ بِأَدِ عَلَيَّ ضَمِيرُهَا
قال: وأنشدني أبو مُحَلَّم: ^(٤)

أَعْنَانِي حَتَّانٍ وَأَلْعِ رُجُفًا

(١) قال أبو سعيد: . . . الياء ساكنة، وإنما سكنت لأن الياء أثقل من الحروف الصبيحة ولما كان الحرف الصحيح يجب فتحه فيما جعل الاسمان فيه اسماً واحداً، والفتح أخف الحركات، لم يكن بعد الفتح للتخفيف إلا التسكين، وشبهوا هذه الياء بألف مُثْنَى، حيث عُرِيَت من النصب. . . . انظر شرح السيراني للكتاب، ج ٤، ق ١٢٧.

(٢) انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة / ٦٧ - ٦٨. وعليه قول رؤية: سَوَى مَسَاجِدِهِنَّ تَقَطِّيطُ الْحَقِّقِ
وقول الآخر:

كَأَنَّ أُبْدِيَهُنَّ بِالقَاعِ الْفَرِيقِ

وقول بعض السعديين:

يَا دَاكِرَ هُنْدٍ عَنَّتْ إِلَّا أَثَانِيَهَا

فسكن الشعراء الياء وموضعها النصب حملاً لها عند الضرورة على الألف، انظر شرح السيراني للكتاب، ج ٤، ق ١٢٧.

(٣) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله.

(٤) هو عوف بن مُحَلَّم النساب، انظر خبره في الأغاني ٨٢٦٨/٢٤.

وكان أبو بكر يقول: القياس يوجب على من أضاف حركتها في موضع النصب.

قال أبو علي: ومن جعل مَعْدِي كَرَبَ اسماً واحداً لم يجعل الياء حرف إعراب فيلزمه تحريكه^(١) لأنه في تضاعيف الاسم بمنزلة حرف من حروفه، كما أن الياء من (دَرَدَيْسَ)^(٢) حرف في تضاعيف الاسم ليس بمنزلة حرف إعراب.

قال: وأما اثنا عشر فزعم الخليل أنه لا يغيره عن حاله قبل التسمية وليس بمنزلة خَمْسَةَ عَشَرَ^(٣).

قال أبو علي: (اثنا) من قولهم: (اثنا عشر) معرب، لأن في حرف الإعراب منه دليل الإعراب، وعشر مبني بدلاً من نون (اثنين)، يدل ذلك على

(١) أي لا يلزم تحريك الياء من (معدّي كَرَبَ)، قال سيبويه: «وإنما اختصت هذه الياءات في هذا الموضع بهذا، لأنهم يجعلون الشين هاءاً اسماً واحداً، فتكون الياء غير حرف الإعراب، فيسكنونها، ويشبهونها بياء زائدة ساكنة نحو ياء (درديس)، و(مغاتيح)، انظر الكتاب ٥٥/٢.

(٢) الدرديس: هي من الحرز التي يؤخذ بها النساء الرجال، وعن الليث: الدرديس: الشيخ الكبير الهم، والعجور أيضاً، فعلى المعنى الأول قول الشاعر:

قَطَعْتُ الْقَبْدَ وَالْحَزَاتِ عَنِّي فَمَنْ لِي مِنْ عِلَاجِ الدَّرَدَيْسِ

وعلى المعنى الثاني قوله:

أَمْ عِيَالٍ قَطَعْتُ نَعْسِي
قَدْ دَرَدَيْتُ، وَالشَّيْخُ دَرَدَيْسُ

انظر لسان العرب ، ٨١/٦ (درس).

(٣) الكتاب ٥٥/٢. وفيه: «... أنه لا يغير عن حاله...» ورواية السيرافي توافق ما في التعليق.

ذلك أنهما لا يجتمعان، كما لا يجتمع البدل والمبدل منه، فإن سميت رجلاً به لم تُغيّرْ عما كان عليه قبل التسمية^(١).

قال: ولا يجوز فيها الإضافة^(٢)، كما لا يجوز في (مُسْلِمَيْن)، ولا يحذف (عَشْرَ)^(٣) مخافة أن يلتبس باثنين^(٤).

قال أبو بكر: لا يجوز أن تضيف (مسلمين) فتقول (مُسْلِمَيْنَكَ)، لأن النون من (مسلمين) نظير (عَشْرَ) من (اثنَيْ عَشْرَ) لأن (عَشْرَ) بدل من النون^(٥).

(١) الاسم الأول في (اثنَا عشر) مشق من الوضع، وليس في الكلام اسم مشق منبني، بل يصير في الرفع ألفاً، وفي النصب والجر ياء... وإذا أضفت إلى (اثنَيْ) (عَشْرَ) وهي عدد، فلا يجوز البناء، كما جاز في سائر العدد حين تقول: (هذه خُمْسَةُ عَشْرِي) (وهذه خُمْسَةُ عَشْرَكَ)، ولا تقول: (هذه اثنَا عَشْرَكَ)؛ لأن (عَشْرَ) من (اثنَيْ عَشْرَ) جعل بمنزلة النون من (اثنان)، فلو أضفت وجب حذف (عَشْرَ) كما يجب حذف النون، فكان يلزم أن تقول: اثنان، كما تقول: غلاماك، ولو قلت هذا لالتبس بإضافة الاثنين اللذين لا عَشْرَ معهما...

انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٧٨.

(٢) يعني في (اثنَيْ عشر).

(٣) في المخطوطة: (النون).

(٤) الكتاب ٥٦/٢، وفيه: «... يلتبس بالاثنيين».

(٥) قوله: ولا تُحذف (عَشْرَ)، يعني لو أضفنا إلى (اثنَيْ عَشْرَ) لوجب حذف (عَشْرَ) كما يجب حذف النون من (مُسْلِمَيْن) إذا أضفناه، ولا يجوز إضافته إلا بحذف النون. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٧٨، وقال الرماني: «أما اثنَا عشر فلا يجوز أن يضاف، لأن (عَشْرَ) في موضع النون التي يجب أن تذكر من أجل أن (اثنين) معرب، فحقه أن تلي فيه النون أو ما يقوم مقامها، فلما قام (عَشْرَ) مقامها لم يجتمع مع الإضافة، كما لا يجوز فيها، ولم يجوز أن يحذف، لئلا يلتبس بإضافة (اثنين)، ولكن إذا سمي به جاز أن يحذف، لأنه ليس فيه ما يلتبس...» شرح الرماني للكتاب، ج٣، ق ٣٠٦.

هَذَا بَابُ مَا يَنْصَرِفُ وَمَا لَا يَنْصَرِفُ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ الَّتِي الْيَاءُ وَالْوَاوُ مِنْهُنَّ لَامَاتٌ^(١).

قال: واعلم أن كل شيء من بنات الياء والواو كان على هذه الصفة فإنه ينصرف في حال الجر والرفع، وذلك أنهم حذفوه فحذف عليهم [١١١/أ] فصار التنوين عوضاً^(٢).

قال أبو علي: قولهم: يعني الياء من قولهم (جَوَارٍ)، لأن الياء فيها عنده حذفت حذفاً فلذلك تُنَوَّن، فقد علمت من قوله: حذفوه أنه ليس بقول: إن الياء حذفت لالتقاء الساكنين، لأن الساكنين لم يجتمعا هنا، إذ لو ثبتت الياء لم يجتمع معها الساكن الآخر.

وأخبرنا أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان أنه قال: كان عيسى ابن عمر ويونس وأبو زيد والكسائي ينظرون إلى باب (جَوَارٍ) فما لا يلحق في نظيره من الصحيح التنوين لم يحذفوه، وما لحقه التنوين في نظيره من الصحيح نَوَّنوه، فكانوا يقولون: هَؤُلَاءِ جَوَارِي، وَمَرَرْتُ بِجَوَارِي، فلا يحذفون الياء ولا يُنَوِّنون، لأن نظيره من الصحيح لَا يُنَوَّنُ^(٣).

(١) الكتاب ٥٦/٢، وفيه: «... التي الباءات والواوات...» ورواية السيرافي توافق ما في الكتاب.

(٢) الكتاب ٥٦/٢.

(٣) يتلخص الكلام في هذا الباب في أن سيبويه يرى أن التنوين دخل هذا الباب عوضاً من الياء. (يريد: حركة الياء فيما يحسب الزجاج).

ونقل الزجاج عن أبي العباس المبرد قوله: «التنوين عندي عوض من حركة الياء»

قال أبو علي: فهؤلاء^(١) لم يذهبوا إلى أن الياء من (جَوَارٍ) حذفت
 حذفًا كما ذهب إليه سيبويه، لكنهم قدروا أن الياء تحذف لاجتماع
 الساكنين فإذا لم يجتمعا لم تحذف، وعلى مذهب الجميع تنوين (قاضٍ)
 لاجتماع الساكنين.

قال أبو عثمان: وصرف (جَوَارٍ) تنوينه هو الذي عليه النحويون
 اليوم^(٢).

قال: واعلم أن كل ياء أو واو كانت لامًا وكان الحرف قبلها مفتوحًا
 فإنها مقصورة يُبدل مكانها الألف ولا تحذف في الوقف وحالها في التنوين
 وترك التنوين بمنزلة ما كان من الصحيح على وزنه في الصرف والامتناع

— لا غير، وذلك أن الياء كان يجب أن تكون في هذا الباب ساكنة غير محذوفة،
 (المقتضب ١/١٤٣)، وقال أبو إسحاق أيضًا: «الأصل في هذا عند النحويين:

«جَوَارِيٌ بضمة وتنوين، ثم يحذف التنوين، لأنه لا ينصرف، فيبقى (جَوَارِيٌ ياءها)
 بضمة الياء، ثم تحذف الضمة لثقلها مع الياء، فيبقى (جَوَارِيٌ) بإسكان الياء، ثم تدخل
 التنوين عوضًا من الضمة، فيصير (جَوَارِيْنٌ)، فتحذف الياء لسكونها وسكون التنوين،
 فيبقى (جَوَارٍ) ما ينصرف وما لا ينصرف / ١١٢.

(١) في المخطوطة: (فهاؤلا).

(٢) نقل ابن جني عن أبي إسحاق أن التنوين في (جَوَارٍ وغَوَاشٍ) عوض من الحركة، وذلك بعد
 حذف الياء لالتقاء الساكنين، وعلل ذلك بقوله: «ألا ترى أن الحركة لما ثبتت في موضع
 النصب في قولك: «رَأَيْتُ جَوَارِيً» لم يُجأ بالتنوين، لأنه إما كان يجيء عوضًا من الحركة،
 فإذا كانت الحركة ثابتة لم يلزم أن يعوض عنها شيء».

وأنكر أبو علي هذا القول على أبي إسحاق، وقال: ليس التنوين عوضًا من حركة الياء،
 وقال: لأنه لو كان كذلك لوجب أن يعوض التنوين من حركة الياء في (يُرْمِي)، ألا ترى أن
 أصله (يُرْمِيٌ) بوَزن (يَضْرِبُ) فلما لم نرهم عوضوا من حركة هذه الياء، كذلك لا يجوز أن
 يكون التنوين في (جَوَارٍ) عوضًا من ذهاب حركة الياء. انظر النصف ٢/ ٧٠-٧١.

منه^(١).

قال: إلا أن الألف تُحذف لسكون التنوين، ويُسمون الأسماء في الوقف^(٢).

قال أبو علي: الوقف على (مثنى) ونحوه في موضع الجر والنصب والرفع على لفظ واحد، إلا أن القياس أن يكون الألف من (مثنى) ومن جميع ما ينصرف في موضع النصب هي التي تكون بدلاً من التنوين، وذلك أن الاسم المنصرف يبدل من تنوينه في حال النصب ألفاً، فيجب أن يبدل من التنوين في هذا الضرب أيضاً الألف في الوقف، فإذا أبدل منه الألف ثبتت المبدلة وسقطت التي هي لام لالتقاء الساكنين، وثبتت التي هي بدل من الياء، والواو التي هي لام في موضع الرفع شيء، كما أبدل منه في حال النصب، فيصير الوقف على الألف المنقلبة عن اللام أو ما أشبه اللام من الملحق والمزيد^(٣).

(١) الكتاب ٥٧/٢، وقوله: «بمنزلة ساكن من الصحيح... إلى آخر النص» لم ترد في الكتاب، ولم تتداركها طبعة المرحوم عبدالسلام هارون. وعبارة أبي علي أتم وأوضح. ولم ينقل السيرافي نص الكتاب في هذه الجزئية. ولكنه ضمنها شرحه في الباب، واحتج لرأي الخليل وسبويه فيها، ثم ذكر خلاف يونس لهما، وموافقتهما على ذلك في النكرات، ومخالفتة لهما في المعارف، فيقول في (جواني وصحاري) وما جرى مجراه: «إذا لم يكن اسم شيء بعينه [قلت]: هذه جَوَارٍ وصحارٍ، ولا يُدَلَّه من ذلك، لأن القرآن قد جاء فيه تنوين ذلك بلا خلاف، قال الله تعالى «وَمِنْ قُوْنِهِمْ غَوَاشِرٌ» وكذلك نُحْزِي الظَّالِمِينَ» ونظيره من الصحيح لا ينصرف، لأن (غواشِر): (فَوَاعِل)، و(فَوَاعِل) لا ينصرف في معرفة ولا نكرة... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٢٩.

(٢) الكتاب ٥٧/٢، وفي المخطوطة: «... وتُتَوَّن الأسماء في الوقف».

(٣) انظر المصنف ٧٢/٢ - ٧٤.

قال: وإن كانت الألف زائدة وقد فسرنا أمرها^(١).

قال أبو علي: فسر أمرها حيث ذكر ما كان منها زائداً ملحقاً، وزائداً غير ملحق، والزائد كالأصلي في باب لحاق التنوين إن كان مما ينصرف وذكر هذا في أول الهدى^(٢).

قال: قُلْتُ: فَإِنْ جَعَلْتَهُ، يعني (جَوَارٍ)، اسم امرأة، قال: أصرفها لأن هذا التنوين جعل عوضاً، فيثبت إذا كان عوضاً، كما ثبتت^(٣).
[١١١/ب] التنوين في (أذْرىعات)، إذ^(٤) صارت كنون (مُسْلِمِينَ)^(٥).
قال أبو علي: التنوين في (جَوَارٍ) عوض من الياء التي حذفت حذفاً، فكما أنك لو سميت به والحرف الذي هو عوض منه ثابت لم تحذفه، كذلك لا تحذف العوض منه، وليست^(٦) هذه التنوين كالتى تلحق (نَوَارٍ) قبل أن يسمى به، لأنك لم تحذف من (نَوَارٍ)، ونحوه من الصحيح شيئاً يصير عوضاً منه، وقد حذفت من (جَوَارٍ) عنده حرفاً صار التنوين عوضاً منه.
وقال أبو علي: كل ما أجاز الخليل فيه التنوين في هذا الفصل مقيس على (جَوَارٍ)، أمّا (قاضٍ) اسم امرأة فكان يجب لولا حذف الياء منه ألا

(١) الكتاب ٥٧/٢.

(٢) انظر شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ١٣٠.

(٣) في المخطوطة: (.... كما يثبت...).

(٤) في المخطوطة: (.. أو صارت..).

(٥) الكتاب ٥٧/٢.

(٦) في المخطوطة: (وليس).

يُصَرَف ولا يُتَوَّن^(١)، كما أنك لو سميت امرأة (يقاسم) لم^(٢) تنوَّن ولم تُصَرَف، لكن لما وقعت الياء موقعاً لم يجب أن تصرف الاسم فيه حذفت الياء، كما أن (جَواري) لما وقعت الياء منه موقعاً لم يجب أن يُصَرَف فيه حذفت الياء منه، وصار التنوين عوضاً^(٣).

وكذلك (أُدُلّ)^(٤) اسم رجل كان يجب ألا ينصرف، كما أنك لو سميت

(١) إذا سميت امرأة بـ(قاضي) يقول يونس: (هذه قاضي) بغير تنوين، وبثبت الياء ويُسكنها، و(مررت بقاضي) و(رايت قاضي)، فيجري المجزوء كالمصوب، لأن ما لا ينصرف يستوي لفظ المجزوء فيه والمصوب. ومذهب الخليل وسيبويه في امرأة اسمها (قاضي): (هذه قاضي، ومررت بقاضي) منوثة، و(رايت قاضي) مفتوح غير منون. قال أبو سعيد: وقول الخليل هو الجيد، ... فإذا دخل التنوين على (غواش) وهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، فدخله على (قاضي) اسم امرأة أولى، لأنها تنصرف في النكرة وهو الذي به احتج الخليل وهو واضح. « شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٢٩، وانظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٣٠٩.

(٢) في المخطوطة: (لو).

(٣) هذا مؤدى مذهب سيبويه، قال أبو سعيد: «فإن قال قائل: وكيف يجعل التنوين عوضاً من الياء، ولا طريق إلى حذف الياء قبل دخول التنوين، لأن سقوط الياء لاجتماع الساكنين - هي والتنوين - قيل له: تقدير هذا أن أصل (غواش: عواشي) وكذلك (جَواري) ويكون التنوين لما يستحقه الاسم من الصرف في الأصل، ثم استثقلوا الضمة على الياء في الرفع والكسرة عليها في الجر، فأسكنوها، فاجتمع ساكنان: الياء والتنوين، فحذفوا الياء لاجتماع الساكنين، ثم حذفوا التنوين لمنع هذا البناء للصرف، لأن الياء منوثة وإن كانت محذوفة، ثم عوضوا من الياء المحذوفة تنويناً غير تنوين الصرف، فهذا الذي يتوجه من لفظ سيبويه. « شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٣٠.

(٤) (أُدُلّ) جمع (دَلَّ)، وأصلها (أُدُلُّ)، فوُضعت الواو طرفاً وقبلها ضمة فقلبت ياء، لأنه ليس في الأسماء اسم آخره واو قبلها ضمة والإعراب يقع عليه فيقرأ واواً، بل يقلب ياء أو يكسر ما قبلها.

بأَكْثَبٍ لم تصرفه^(١)، ولكن الياء لما وقعت موقعاً وجب ألا ينصرف الاسم منه حذفت كما حذفت في (جَوَارٍ) لما وقعت الياء منه موقعاً وجب ألا ينصرف. وطريق قياس (أَعْيَم) اسم رجل^(٢) إذا سميت به مصغراً هذا الطريق، وكذلك كل ما أشبهه، وعلى مذهب سيبويه والتحليل وجميع هذا على مذهب يونس، ومن ذكرناه يجب ألا يُنُون ولا تحذف الياء منه^(٣).

قال: ولأن^(٤) ذا قد ينصرف في المذكر^(٥).

قال أبو علي: (ذَا) إشارة إلى قاضٍ.

قال: فإن صَرَكَ فَجَوَارٍ قَبْلَ أَنْ يكون اسماً بمنزلة قاضٍ اسم امرأة^(٦).

قال أبو علي: قوله فإن صَرَكَ، أي إن صرف (جَوَارٍ) فهو بمنزلة قاضٍ اسم امرأة، أي جَوَارٍ لا ينصرف، ونظيره من الصحيح^(٧).

وقد صرف في هذا الباب، فينبغي أن يصرف (قاضٍ) اسم امرأة في ذا

(١) لم يُصَرَفَ للعلمية ووزن الفعل.

(٢) أَعْيَمٌ: تصغير (أَعْيَى).

(٣) قياس (أَعْيَم) عند التحليل وسببوه أن تقول: هذا أَعْيَمٌ، ومررت بأَعْيَمٍ، ورأيت أَعْيَمِي، فلا يصرف في النصب، لأنه مثل (أَحْمَرٍ)، وفي التنكير تقول: مررت بأَعْيَمٍ منك.

ومذهب يونس موافقة التحليل وسببوه في التكرار من هذا الباب، لكنه بخالفهم في المعارف، فهو يرى أنه لو سمي رجل (جَوَارِي) لقيل: (هذا جَوَارِي، يسكون الياء)، (ومررت بجَوَارِي)، (ورأيت جَوَارِي)، والأصل عنده في المرفوع (جَوَارِي) ولكنهم استثقلوا الضمة على الياء. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٢٩، ١٣٠.

(٤) في الكتاب (لأن) من غير واو.

(٥) الكتاب ٥٧/٧.

(٦) الكتاب ٥٨/٢.

(٧) نظير (جَوَارٍ) من الصحيح (فَوَاعِل) وفواعل لا ينصرف في معرفة ولا نكرة.

الباب، وإن كنت إذا سميت مؤنثاً بفَاعِلٍ في غيره لم تصرفه ولا يكون (فَاعِلٍ) ما بعد فيه من فواعل إذا كان (فاعل) قد ينصرف على كل حال، (وفَوَاعِلٍ) لا ينصرف ألبته، فإذا صَرَكَ (جَوَارٍ) اسماً كان صرفه لقاضٍ إذا سمي به امرأة أولى^(١).

قال: وسألت الخليل: ^(٢) كيف تقول: مررتُ بأقْبَعِلَ مِنْكَ من قوله: مررتُ بأَعْيَمِي مِنْكَ؟ فقال: مررتُ بأَعْيَمٍ مِنْكَ لأنَّ ذا موضع تنوين^(٣). قال أبو علي: يعني أنه موضع فيه الياء ولا ينصرف فيحذف حذفاً كما حذف من (جَوَارٍ) وعوض منه التنوين.

قال: ألا ترى أنَّك تقول: مررتُ بهْخَيْرٍ مِنْكَ^(٤). قال أبو العباس: أَعْيَمٍ موضع تنوين، كما كان (بِهْخَيْرٍ مِنْهُ) موضع تنوين لا أن ثبت التنوين واحد^(٥).

قال أبو علي: [١١٢/أ] فرقُ ما بين التَّوْنَيْنِ أن النون في (أَعْيَمٍ) عوضُ من الياء المحذوفة كما أن التي في (جوارٍ) كذلك، وليسست التي في

(١) يقول الرماني: «من النحويين من يذهب إلى أن التنوين في (جوارٍ) تنوين الصرف، لأنه لما وجب سكن الياء وبعدها التنوين ساكن في التقدير ذهب الياء لالتقاء الساكنين، وظهر التنوين، لأن بعد ألف الجمع حرفاً واحداً، وإنما يمتنع الصرف إذا كان بعده ألفان أو ثلاثة، فهذه علة ذكرها بعض النحويين، أما علة الخليل فهي ما ذكرنا أولاً من أن التنوين تنوين العوض لاتنين صرف»، شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ٣٠٩.

(٢) في الكتاب هنا: (فقلت...).

(٣) الكتاب ٥٨/٢.

(٤) الكتاب ٥٨/٢.

(٥) المقتضب - وانظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٢٩.

(بخير)^(١) بعوض إنما هو لعلم الانصراف.

قال: وليس (أَفْعَلُ مِنْكَ) بأثقل من (أَفْعَلُ) صفة^(٢).

قال أبو علي: يقول: ليس أَعْمَى مِنْهُ بأثقل من (أَعْمَى) بغير (مِنْ)، فإذا صرفت أَعْيِمًا مصفرًا فكذلك تصرف بأَعْيِمَ مِنْهُ.

قال: وأما يونس فكان ينظر إلى كُلِّ، فقال الخليل: هذا خطأ، لو كان من شأنهم أن يقولوا: هذا في موضع الجر، لكانوا خلقاء أن يلزموه الرفع والجر إذ صار عندهم منزلة غير المعتل^(٣).

قال أبو علي: يقول: لو كان حكم المعتل الصحيح لكان تحرك في موضع الرفع والجر كما تحرك الصحيح، فإذا جاز في المعتل ألا يحرك في هذين الموضعين ويخالف الصحيح فيهما، فلا ينكر أن يخالفه في حذف الياء منه، وفي بيان التنوين فيه عوضًا منه^(٤).

(١) أي التي في قولنا: (بخير منك)، وما ذهب إليه أبو علي هو مذهب الخليل.

(٢) الكتاب ٥٨/٢.

(٣) الكتاب ٥٨/٢، ويبدو أن أبا علي اختصر عبارة سيبويه، فقد جاء بعد قوله: «ينظر إلى كل» قوله: «... ينظر إلى كل شيء من هذا إذا كان معرفة، كيف حال نظيره من غير المعتل معرفة، فإذا كان لا ينصرف لم يصرف، يقوله: هذا جَوَارِي قد جاء، ومررتُ بجَوَارِي قبل». وقال الخليل: «...».

(٤) مژدة هذا الخلاف هو أن التنوين الذي للمعرض كالذي في (جَوَارِي) ونحوه كالتنوين الذي للمعرض في نحو (خبر منه) وهذا مذهب الخليل وسيبويه. قال الرماني: «وهو القياس الصحيح. وأما مذهب يونس، فإنه كان يحمل هذا الباب في المعرفة على نظيره من الصحيح: لأن التعريف فيه ينقله، ويتقضي له أن يقاس على نظيره في الثقل، فتقول في (قاضي) اسم امرأة، (هذا قاضي. ورأيت قاضي. ومررت بقاضي)، وكذلك كل معرفة من المعتل لا تنصرف، ويفرق بينه وبين النكرة فتقول في جمع (جارية): (هؤلاء جوارٍ، ومررت بجوارٍ)، وإنما كان يخالف في المعرفة خاصة، فألزمه الخليل أن يقول: =

قال: وسألته عن رجل يسمّى (يَغْزُو) . فقال: رأيت يَغْزِي قَبْلُ، وهذا يَغْزِي^(١)، وقال: لا ينبغي أن يكون على قول يونس إلا (يَغْزِي) وثبات^(٢) الواو خطأ^(٣).

قال أبو علي: يقول يونس: يَغْزِي، ولا تنوين، لأنه يجعله مثل الصحيح إذا سمي به من ذا لم يتنوّن نحو (يَشْكُرُ)، فأما قلب الواو ياءً فواجب عند الجميع، ليصير على مثال تكون عليه الأسماء^(٤).

قال: كما كرهوا أن يكون (إِيّ وفيّ)^(٥) في السكوت وترك التنوين على حال يخرج منه إذا وُصِلَ وتَوَّن^(٦).

قال أبو علي: يقول، لو لم يكن يرد على (إِيّ وفيّ) إذا سمي بها، جرت مثل المزيد عليه، ليغيّر في حال التنوين والوصل عن حاله في غير التنوين

= (مررت بقاضياً، وهذا قاضٍ) قياساً على نظيره من الصحيح . . . انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٢، ق ٣٠٩. وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ١١٣.

(١) في الكتاب ٦٠/٢ بعد هذا قوله: « . . . وهذا يَغْزِي زيد، . . . »

(٢) في المخطوطة: « وثبات » سهو منه.

(٣) الكتاب ٦٠/٢ مع اختلاف يسير في بعض الكلمات.

(٤) إذا سميت رجلاً « يَغْزُو » لم يكن في قول الخليل ويونس إلا: (هذا يَغْزِي) بالياء، إلا أن الخليل يتنونه فيقول أَيْضاً: (هذا يَغْزُو)، وأما يونس فلا يقول إلا (هذا يَغْزِي). (ومررت بِيَغْزِي).

قال أبو إسحاق: قال الخليل: لا ينبغي أن يكون في قول يونس إلا هذا، لأنه ليس في كلام العرب في الأسماء واو قبلها ضمة، ألا ترى أنك تقول: (هذه أدكي زيد) جمع (دلو)، والأصل: (هذه أدلّو زيد). « ما ينصرف وما لا ينصرف / ١١٦، وانظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٢، ق ٣١٠.

(٥) قوله: (في) ساقطة من المخطوطة.

(٦) الكتاب ٦٠/٢.

والوصل، لأنه كان ينبغي في الوصل في نحو قولك: (هذا إي القوم) على حرف واحد، فكذلك كان يصير في التنوين في مثل (هذا إِيْفاعلم)^(١).
قال: ففروا من هذا كما فروا من ذلك^(٢)، أي من تبقي الاسم على حرف واحد، كما فروا من ذلك، أي من أن يكون الاسم في التعريف على خلاف حاله في التنكير.

قال: ويكيفك من ذا قولهم: هذه أدكي زيد^(٣).
قال أبو علي: يعني أن (أدكي زيد) معرفة [و]^(٤) مع أنه معرفة، فقد كانت الواو فيه ياء^(٥).

قال: وقوله: فإن قلت: أي إن قال هذا القائل: إنما أعرب (أدكي) في النكرة وغُيِّرَ فيها، فلما جعل معرفة بالإضافة إلى (زيد) ترك على ما كان عليه وهو نكرة^(٦)، فلم يغير بناؤه في التعريف عما كان في التنكير عليه، قلتُ مجيباً له: كما أنك لم تغيِّره في التعريف عن البناء الذي يكون عليه

(١) «قولهم: (هو، وفي، وإي) اسم رجل على إلزام التشديد، ولو سموا به امرأة لكان على ذلك دليل واضح على أنه لا تختلف صورة الاسم إلا بحسب ما تتعاقب عليه المعاني.» شرح الرصافي للكتاب، ج٤، ق ٣٩٠.

(٢) الكتاب ٦٠/٢، وفيه: (كما فروا من ذلك).

(٣) الكتاب ٦٠/٢.

(٤) ما بين المعرفتين زيادة يقتضيه المعنى.

(٥) أدكي زيد أصلها: أدكو، ولأن التنوين لا يجتمع مع الإضافة فقد حذفت التنوين، فصارت (أدكو زيد)، ولما أصبحت الواو طرفاً وقبلها ضمة قلبت ياء، قال الشاعر:
حتى تُفْعِي عَرِيْسِي الدُّكِي

انظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ١١٦.

(٦) الكتاب ٦٠/٢، وقد مزج أبو علي كلام سيبويه في ثنايا تعليقاته.

في التنكير، كذلك لا يكون في التنكير على خلاف ما يكون عليه في التعريف، بل يكون الاسم على ما لا يتغير عنه معرّفًا ومنكرًا .

قال : وتقول في رجل سمّيته بإرْمِيه : هذا إرْمٍ قد جاء ، وَيُنُونُ [١١٢/ب] في قول الخليل وهو القياس^(١) .

قال أبو علي : هذه المسألة مفرّعة على ما أصله الخليل في (جَوَارٍ) ، لأن مثاله من الصحيح لا ينصرف ولا يجب تنوينها في قول يونس^(٢) .

قال : فَإِنْ سَمِيتَ رَجُلًا بَعِيًّا قُلْتَ : هَذَا وَعٍ .^(٣)

قال أبو علي : إِنْما قُلْتَ : هَذَا وَعٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ عَنْ أَنْ يَكُنْ أَمْرًا مِنْ أَجْلِ التَّسْمِيَةِ ، رَدَدَتْ إِلَيْهِ مَا كُنْتَ حَذَفْتَ^(٤) .

(١) الكتاب ٦١/٢ .

(٢) قال أبو سعيد : « تقول : رأيتُ إِرْمِيَّ ، وإنما فعلت هذا لأن الهاء تسقط ، لأنها دخلت للوقف ، وتردّ الياء التي لام الفعل في (إِرْمِي) لأنها سقطت للأمر ، وتقطع ألف الوصل . . . وفي قول يونس ينتصب في حال الجرّ ، فتقول : مررتُ بإِرْمِي . » انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٤ ، ق ١٣١ .

وقد ناقش ابن جني مسألة حذف الياء في (جَوَارٍ) إلزامًا - وهو اسم - ولم يلزم النحاة نحو (يرمي ، ويسري) الحذف البشة ، وهو فعل ؟ فقال : « لم يلزم باب (يرمي ، ويسري) الحذف ؛ لأن هذه الياء قد تحذف في الجزم حذفًا مطردًا لا يجوز غيره ، فلو ألزموها الحذف في موضع الرفع أيضًا لانتبس الرفع بالجزم ، ولم ينفصل ، فأقروها في الرفع للفصل ، وأجازوا الحذف فيه في بعض المواضع استحقاقًا » ، النصف ٧٥/٢ .

(٣) الكتاب ٦١/٢ .

(٤) أي يردّ إليه الفاء واللام حتى يكون على قياس الأسماء المعتلة ، ولا يجوز أن يردّ الواو دون الياء ، لأن العلة التي لها حذف الياء قد بطلت ووجب ردّها كما يجب في (إِرْمٍ) . انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٣ ، ق ٣١٠ ، قال أبو سعيد : « إذا سميت رجلاً بَعِيًّا قُلْتَ : هَذَا وَعٍ قد جاء ، لأنك حذفت الهاء فيقيت العين وحدها ، وهي حرف واحد ، فرددت الياء ، لأن =

قال: صيرت آخره كآخر (إرمة) حين جعلته اسماً^(١).

أي: رددت الياء المحذوفة للوقف في (عء)، كما رددته في (إرمة) حين^(٢) سميت به فقلت: رأيتُ إرمي، وهذا إرم.

قال أبو علي: ولو سميت بعء، قلت (وع)، رددت الياء التي هي لام والواو التي هي فاء، ولم تزد على (عي) حرفاً مثل المزد علىه كما زدت في (في) حين سميت به، لكنك تردّ إليه المحذوف منه، فرددت الفاء المحذوفة منه، وقلت في تفسير (شيئة): (وشية)، ولم تزد على الياء شيئاً ليس منه إذا عرفت الذي هو منه فرددته إليه.

قال: ولا يجوز أن تقول: (هذا عء)^(٣).

قال أبو علي: لا يجوز ذلك لأن هذه الهاء تلحق لعلامة الوقف، فإذا وصل شيء وجب أن تسقط، فعلى هذا لا يجوز أن تلحق اسماً متمكناً لآثته^(٤) يلزم أن يحرك، وهذه الهاء لا يجوز فيها الحركة.

== سقوطها كان للأمر، وقد صار اسماً مستحقاً للإعراب، فرددت الياء من أجل ذلك، وبقي الاسم على حرفين الثاني منهما من حروف المد واللين، فاحتجت إلى حرف آخر؛ فرددت الواو التي هي فاء الفعل، وفتحتها لأحد أمرين: إما لأن الفتح أخف الحركات، وإما لأن الواو حين ظهرت في الفعل كانت مفتوحة في قولك: وعى، يعني. وكل ما اختل من الأسماء فاحتج إلى حرف يزداد فيه وكان قد سقط منه حرف، فالأولى رد الساقط الذي كان فيه، كرجل كان اسمه (عء) أو (شيئة) إذا صغرناه قلنا: وعيدة، ووئية، فهذا أصل ما كان على هذا، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٣١.

(١) الكتاب ٦١/٢.

(٢) في المخطوطة زيادة كلمة (قلت) بعد قوله: (حين).

(٣) الكتاب ٦١/٢، وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف ١١٦.

(٤) في المخطوطة: (الآن).

قال: ولو لم يدغم ذا^(١)، يعني (اعضَضَ) إذا سُمِّيَ بها، كما أدغمت إذا سميت ببعَضَضٍ في قولك: إن تعَضَضَ أعَضَضَ^(٢).

قال أبو علي: يقول: لو لم يدغم فعل الأمر الذي هو موقوف، ولم تكن حركة المدغم على الفاء لما أدغمت الفعل المجزوم بإن وبلا النهي، فإذا أدغمت لأنه يصير في موضع حركة^(٣) إذا سميت به، كذلك تدغم الموقوف وتلقي حركة المدغم على الفاء، لأن العله التي أوجبت الحركة في المجزوم قائمة في الموقوف، وهي تحريك ما كان ساكناً إذا سميت به^(٤).

قال: وإذا سميت رجلاً بالْبَب من قوله:

قَدْ عَلِمْتَ ذَاكَ بَنَاتُ الْبَبِ^(٥).

تركته^(٦) على حاله^(٧).

(١) في المخطوطة: (إذا) .

(٢) الكتاب ٦١/٢ مع شي، من الاختلاف والتصرف.

(٣) قوله: (حركة) مكروية في الأصل المخطوط سهو.

(٤) قال أبو إسحاق الزجاج: «لو سميت رجلاً (إِعْضَضَ) لقلت: (هذا إِعْضُ ياهنا قد جاء) تدغم، لأن الضادين قد تحركتا، وتقطع ألف الوصل لأنك نقلتها من الفعل إلى الاسم، فلذلك لم تسقط كما سقطت في قولك: (عَضُ) لأنها في الأسماء تصير ألف قطع، فلا تسقط لتحرك ما بعدها إذا كانت ألف قطع»، ما ينصرف وما لا ينصرف ١١٧، وانظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٣٢.

(٥) في المخطوطة: (ألبية) .

(٦) في المخطوطة: (وتركته) .

(٧) الكتاب ٦١/٢، والبيت من الرجز وقد أنشده سيبويه في مكان آخر من الكتاب ٤٠٣/٢، برواية (ألبية) على خلاف ما جاء في هذا الباب (ألب) والروايتان تذكرهما المصادر، لكن دون نسبة البيت إلى قائل. انظر المختضب ١٧١/١، ٩٩/٢، المنصف ٧٠٠/١، ٣٤/٣، الضرورة للقرآز ١٣٣، خزانة الأدب ٢٩٢.

قال أبو علي: كان القياس في (أَلْبَب) أن تُدغم فتُلقَى حركة النون منه على الفاء كما فعل بأَضَمُّ^(١)، وكذلك كان القياس في حَيَوَة، وَضَيَوَنَ^(٢)، أي تُقلب الواو إن ياءين، وتُدغم الياء إن فيه كقوله تعالى «أَوْ كَصَيِّبٍ»^(٣).

* * *

هذا مَبَابُ إِكَادَةِ اللَّفْظِ بِالْحَرْفِ الْوَاحِدِ^(٤)

قال: في تسميتك رجلاً بِإِبَابٍ^(٥)، إذا أردت الباء من اضْرِبْ، «ألا تراهم يقولون: مَنْ أَبَّ لك؟»^(٦).
قال أبو علي: مثَّل بهذا لِيُرَيَّ أن الاسم يبقى على حرف واحد إذا اعتمد على شيء قبله^(٧) [١١٣/أ].

(١) يلزم إدغام (أَفْعَل) بما عينه ولامه من جنس واحد كقولك: (هذا أَجَلٌ من هذا)، وأصله: (أَجَلٌ).

(٢) القياس في حَيَوَة وَضَيَوَنَ أن يقال: (حَيَّةٌ، وَضَيَنٌ) لأنه اجتمع الواو والياء، والأول منهما ساكن، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، فجاءت (بنات أَلَيْه، وَحَيَوَة، وَضَيَوَن) على الأصل، ولم يستعمل فيه التغيير. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٣٢.

(٣) سورة البقرة، الآية / ١٩.

(٤) الكتاب ٦١/٢.

(٥) في المخطوطة: (بَاب).

(٦) انظر الكتاب ٦٣/٢.

(٧) لو سمي رجل بالياء الساكنة من (اضْرِب) بعد النطق بها قال: (إِبَابٌ) و(مَنْ أَبَّ لك؟)، فيأتي بالآلف في الوقف (إِبَاب)، ويحذفها إذا وصل (مَنْ أَبَّ لك؟).
وقيل: الباء من (اضْرِب) كانت ساكنة، فاحتاجت في اللفظ بها إلى ألف الوصل، =

قال: فلا يبقى إلا حرف، فلا يختلّ ذا عندهم؛ إذ^(١) كان كينونة حرف لا يلزمه في الابتداء^(٢).

قال أبو علي: يقول: إنما يلزمه الانفراد لأنه في درج كلام كنعو قولك: (مَنْ أَبَ) إذا سمي بالياء من (اضْرِبْ).

قال: إذ^(٣) كان ذلك لا يلزمه في جميع المواضع^(٤).

أي: إنما يلزمه في الوصل فقط.

قال: ولولا ذلك لم يَجْزُ^(٥).

أي: لولا الاعتياض من ألف الوصل بما قبله مما يتصل به، «لأنه ليس في الدنيا اسم يكون على حرفين أحدهما التنوين (لأنه)^(٦) لا يستطيع أن يتكلم به في الوقف مبتدأ...»^(٧).

أي: لأن الوقف والابتداء جميعاً لا يصيران على حرف واحد، فيصير الحرف محركاً ساكناً، هذا في حال الوقف في الجر والرفع.

== فلما تحركت - لأنها صارت معربة - وجب أن تسقط ألف الوصل... انظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ١٠٢ - ١٢١.

وقد رصد السيرافي ستة أقاويل في هذا بدءاً من سيبويه وانتهاءً بأي إسحاق الزجاج، ولكنه صرح مذهب سيبويه. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٣٣.

(١) في المخطوطة: (إذا).

(٢) الكتاب ٦٣/٢.

(٣) في الكتاب: (إذا).

(٤) الكتاب ٦٣/٢.

(٥) الكتاب: ٦٣/٢.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقطة سهواً من الناسخ.

(٧) انظر العبارة المحصورة بين الأقواس هنا في الكتاب ٦٣/٢.

قال: ولا فُعِلَ هذا بِمِثْنِي عَلِمْنَاهُ مِمَّا كَانَ مِنَ الحُرُوفِ المَوْصُولَةِ^(١).
أي: لا يفعل مثل ذلك بالزاي من (زَيْدٌ) ونحوه من الموصولات بما
بعدها المصوغ عليها الأسماء والأفعال^(٢).

* * *

هذا بابُ الحكاية^(٣)

قال: ولو سُمِّيتَ رجلاً (زَيْدُ أَخوكَ) لم تحقره، فإن قلت: أقول: زَيْدُ
أَخوكَ^(٤).

قال أبو علي: يقول: إذا سُمِّيتَ (يزيد أخوك) رجلاً، صيرت الجملة
اسماً، فليس (زَيْدٌ) بالاسم دون قوله: (أَخوكَ)، ولا (أَخوكَ) الاسم دون
قوله: (زَيْدٌ)، فلا يجوز أن يحقر الأول دون الثاني، ولا الثاني دون الأول،
ولا تحقرهما، لأن الحكاية تزول إذا حقرتهما، ومع ذلك فإن الاسم لا يحقر من
موضعين^(٥).

(١) الكتاب ٦٤/٢، وفيه: (ولا يفعلُ...) .

(٢) فصل (أَلْ) عن الاسم الذي يليها خاص بها، وقد جاء في الشعر قوله:
دَحْ ذَا وَعَجَلُ ذَا وَأَحْفَتَا بِلَذِّ الشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَقْنَا بَجَلْ
نفصل لام التمرين من الشحم، وليس له مثل في بقية الأسماء والحروف، فلا يجوز
فصل الزاي من (زيد) مثلاً، ولا الضاء من (ضَرَبَ) فعل، والله أعلم.

(٣) الكتاب ٦٤/٢.

(٤) الكتاب ٦٥/٢ وقام كلامه: «... فإن قلت: أقول: (زَيْدُ أَخوكَ) كما أقول قبل أن يكون
اسماً، فإنك إذا حقرت اسماً قد ثبت لرجل، ليس بحكاية...» .

(٥) قال أبو سعيد: ولا نقول في رجل اسمه (زَيْدُ أَخوكَ): (زيد أخوك)، لأن (زيداً) الذي =

قال: في الإضافة إلى الجمل: ولكن يجوز أن تحذف فتقول: تَأْبِطِي^(١) وَبَرِّقِي^(٢) فتحذف وتَعْمَلْ به عَمَلَك بالمضاف حتى تصبح الإضافة على شيء لا تكون حكاية لو كان اسماً^(٣).

قال أبو علي: يقول: تحذف المفعول والضمير فيه في تَأْبِطَ شَرًّا، فيقوم مقام اسم لم يمتنع من أن ينسب إليه، كما لا يمتنع من أن يُنسب إلى (ضَرَبَ) اسم رجلٍ من قولك: (ضَرَبَ زَيْدٌ)، إذا لم يكن في (ضَرَبَ) اسم فاعل^(٤).

قال: ويدلُّك على أَنَّ ذَا ينبغي له أن يكون منوَّناً .
يعني (خَيْرٌ مِنْكَ)، و(ضاربٌ رجلاً) ونحوه اسم امرأة، قولك: ^(٥)
لَاخَيْرٌ مِنْهُ لَكَ، وَلَا ضَارِبًا رَجُلًا لَكَ^(٦).
قال أبو علي: استدل على أنه يجب إذا سَمِيت امرأة (خيراً منك)، أو (ضارباً زَيْدًا) أن تثبت التنوين في (خير) ، فلا تحذفه منه ، وإن كان اسم

هو المبتدأ لم يَصِرْ اسم الرجل، فلا يلحقه التصغير مفرداً، وليس في الكلام تصغير يضم اللفظين جميعاً، ولا تضيفه إلى نفسك، لا تقول: (زيدٌ أخوكي)، ولا ينسب إليه أيضاً، ... فلا يقال: (زيدٌ أخوكي)، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٣٤.

(١) من المركب: (تَأْبِطَ شَرًّا).

(٢) من المركب: (بَرِّقَ نَحْرُهُ).

(٣) الكتاب ٦٥/٢.

(٤) يقول أبو سعيد: «إن أخذت من الجملة بعضها ونسبت إليه جاز، فقلت: تَأْبِطِي، وَبَرِّقِي، لأن المنسوب إلى الشيء ليس بالمنسوب إليه، وإنما يُذَكَّرُ حروف المنسوب إليه ليعلم أنه نُسِبَ لا إلى غيره»، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٣٤.

(٥) في الكتاب: (قولهم).

(٦) الكتاب ٦٦/٢.

امرأة كما تحذفه من (ضَارِبٍ) إذا كان اسمها غير موصول بشيء، فإنك إذا نفيت اسماً منكوراً حذف التنوين من آخره، إذا أردت النفي العام وقلت: (لَا رَجُلٌ)، ولو نفيت من هذه الموصولات شيئاً هذا النفي لقلت: (لَا خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ)، فأثبت، ولم تحذف كما تحذف من سائر النكرات، لأن الموصول لا يتم إلا بصلته، وصلته بمنزلة بعض حروفه، والتنوين لم يقع آخر فتحذفه، إنما وقع قبل انتهاء الاسم فكما لا [١١٣/ب] تحذف غيره مما في درج الصلة، كذلك لا يحذف التنوين، وكما لا يحذف التنوين في النفي لأنه ليس في منتهى الاسم، كذلك لا تحذفه من هذه الموصولات إذا سميت بشيء منها امرأة^(١).

قال : فلم يُحذف التنوين منه في موضع حذف التنوين من غيره^(٢).

يعني من (ضَارِبٌ رَجُلًا) اسم امرأة.

قال أبو علي : يعني أنك لو سميت امرأة (ضاربًا) قلت : هذه (ضاربٌ) فلم تنون^(٣).

(١) قال أبو إسحاق الزجاج عن امرأة سميت (خيرًا منك) : «إذا سميت به امرأة فهو متون أبيض، تقول: (هذه خيرٌ منك قد جاءت) فتنونه، لأن (خيرًا) بعض الاسم، وإذا ناديت به قلت: (ياخيرًا من زيدٍ)، فالتنوين في وسط الاسم، فلذلك لم يحذف فيما لا ينصرف وفي النداء.. وكذلك لا يحذف في النفي إذا كان نكرة، تقول: (لاخيرًا منك في الدار) «ما ينصرف وما لا ينصرف» ١٢٥.

(٢) الكتاب ٦٦/٢.

(٣) يعني لو سمينا امرأة (ضاربًا رجلاً) لنوناها على كل حال، في الرفع والنصب والجزم، لكن لو أفردنا فسمينا امرأة بـ(ضاربٍ) وحده لم نصرف. قال أبو سعيد: «الفرق بينهما: أنَّ =

قال: وإذا سَمِيت رجلاً (عاقلةً لبيبةً) أو (عاقِلٌ لبيبٌ) صرفته^(١).
قال أبو علي: (عاقلةٌ لبيبةٌ) يُعَدُّ من أن يحكى كما حكي (زيدٌ مُنطلقٌ)، لأنه ليس بجملته، كما أن قولهم: (زيدٌ مُنطلقٌ) جملة، فأعرب ولم يحذف التنوين من وسطه ولا من آخره لأنه سمي المسمى بهذين الاسمين في حال تنكيرهما فحكيًا كما كانا يكونان في النكرة، فلذلك يثبتُ التنوين فيهما جميعًا اسمُ رجل كان أو اسمُ امرأة^(٢).

قال: فإن قلت: ما بالي^(٣) إن سَمِيتُ^(٤) (بعاقلة) لم أنون، فإنك إن أردت حكاية النكرة جازًا، ولكن الوجه ترك الصرف^(٥).

== (ضاربًا) إذا كان بعده قامٌ له، فسمينا به، فمُنْتَهَى الاسم التمام، و(ضاربٌ) وحده ليس باسم، فلما لم يكن باسم له حكينا حاله قبل أن يسمى به. « شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٣٤، وانظر شرح الرمانى للكتاب، ج٤، ق ٦. »

(١) الكتاب ٦٦/٢.

(٢) قال أبو الحسن الرمانى: «إذا سَمِيَ رجل (بعاقلة لبيبة) وجب حكاية الطريقة، فقلت: (هذا عاقلةٌ لبيبة، ورأيتُ عاقلةً لبيبةً، ومررتُ بعاقلةٍ لبيبةٍ) ونونت، لما يَمِينًا من حكاية الطريقة صفة نكرة بنكرة حتى تشاكل حاله الأولى»، شرح الرمانى للكتاب، ج٤، ق ٧.
وقال أبو إسحاق الزجاج: «ولو سَمِيت رجلاً (عاقلةً لبيبة) قلت: «هذا عاقلةٌ لبيبةٌ قد جاء»، ولو سميت به (عاقلةً) وحدها قلت: (هذا عاقلةٌ قد جاء)، وإِنما نَوْنْتُ في الأول لأنك حكيت النكرة وطال الاسم، ومنعت التنوين إذا سميت به (عاقلةً) وحدها، لأن الاسم قصر وصار معرفة.

وإن شئت نونتَه وهو معرفة تقصد إلى حكاية نكرة، فتقول: (هذا عاقلةٌ قد جاء).
كأنك قلت: (هذا اسم امرأة عاقلةٌ) « ما ينصرف وما لا ينصرف / ١٢٥. »

(٣) في المخطوطة: (ما أبالي).

(٤) في الكتاب: (سميتُه).

(٥) الكتاب ٦٦/٢.

قال أبو علي: لأنه ليس بجملة فتحكي^(١).

قال: والوجه في ذلك الأول الحكاية^(٢)، يعني (عاقلة لبيبة).

قال: وهو القياس، لأنهما شيئان، وإنما ذا بمنزلة (امرأة) بعد ضارب^(٣).

يريد: (البيبة) من قوله: (عاقلة لبيبة) إذا سمى بهما^(٤) معاً.

قال أبو علي: يقول: (البيبة) مع (عاقلة) بمنزلة (امرأة مع ضارب)، فلا يجب أن يحذف التنوين من (عاقلة) التي يتصل بها (البيبة)، كما لا يحذف التنوين من (ضارب امرأة) إذا جعلته اسماً، فاتصل بنكرة و^(٥) كما لا يحذف من (ضارب) التنوين إذا صار مع (امرأة) اسماً^(٦)، فكذا لا يحذف منه إذا صار مع (طلحة) اسماً^(٧).

قال: وسألت الخليل عن رجل يسمى (مِنْ زَيْدٍ، وَعَنْ زَيْدٍ)^(٨).

(١) يريد أبو علي إن سميت به (عاقلة) وحدها.

(٢) الكتاب ٦٦/٢، وهذه تسمية للمعبرة السابقة.

(٣) قوله: (وهو القياس) إكمال لقوله السابق: (....) والوجه في ذلك الأول الحكاية وهو القياس. وأما قوله: (وإنما ذا بمنزلة امرأة بعد ضارب) فقد وقع بعد قوله: «وهو القياس، لأنهما شيئان، ولأنهما ليس واحد منهما الاسم دون صاحبه، فإنما هي حكاية، وإنما ذا بمنزلة (امرأة) بعد (ضارب) إذا قلت: هذا ضارب امرأة، إن أردت النكرة، وهذا ضارب طلحة، إن أردت المعرفة»، انظر الكتاب ٦٦/٢.

(٤) في المخطوطة: (بها).

(٥) الراو بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى.

(٦) أي إذا قلت: (هذا ضارب امرأة)، إن أردت النكرة.

(٧) أي إذا أردت المعرفة قلت: (هذا ضارب طلحة).

(٨) الكتاب ٦٦/٢.

قال أبو علي: يُعرب هذا^(١). ولا يزيد عليه شيئاً، لأن من الأسماء ما هو على حرفين فيُعرب نحو (يَد) ونحوه.
* * *

هذه مسألة ليس هذا موضعها، ولكنّا كتبناها ها هنا

قاله: وكما قال: سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا^(٢)
فإنه جاء خارجاً عن الأصل من ثلاثة أوجه:

(١) يعني أن يحامل الحرف (مِنْ) ومثله (عَنْ) معاملة الأسماء المفردة، وكأنها هو اسم من حرفين كيد، ودم ونحوهما.

(٢) هذا شطر بيت من الطويل، لأمية بن أبي الصلت، وصدره:

لَهُ مَا رَأَتْ عَيْنُ الْبَصِيرِ وَفَوْقَهُ . . .

وهو من قصيدة طويلة مطلعها:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ غَيْرُ رَيْثَا وَلِلَّهِ مِيرَاثُ الَّذِي كَانَ ثَانِيَا

انظر ديوانه/ ٨٨، وقد أنشد سيبويه الشطر الوارد هنا دون نسبة، وفيه إجراء قوله: (سمائيا) على غير الأصل ضرورة. قال الأعلام: وفي إجراءاتها على هذا ضرورتان بعد الضرورة الأولى، إحداهما: أنه جمع سماء على (فعاثل) كشمال وشماتل، والمستعمل فيها (سماءات). والأخرى: أنه جمعها على (فعاثل) ولم يغيرها إلى الفتح والقلب، فيقول: (سمايا) حتى يكون كخطايا. انظر الكتاب وهامشه ٥٩/٢، وذكر المبرد ثلاثة أوجه لردّ (سمائيا) على الأصل، انظر المقتضب ١/١٤٤، انظر شطر الاستشهاد في ما ينصرف وما لا ينصرف/ ١١٥، وقد فصل السيراني أوجه الضرورة التي ارتكبتها الشاعر في هذا الجمع، انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة / ٧٤-٧٦ وبهامشه مزيد من مصادر البيت، كما أورد رأياً للممازني في الضرورة المرتكبة في هذا الجمع من ثلاثة وجوه أخرى (انظر شرح السيراني للكتاب، ج ٤، ق ٩٣١).

أحدها: أنه جمع (سَمَاء) على (فَعَائِل)، من حيث كان واحداً مؤنثاً،
 فكأن الشاعر شَبَّهه مؤنثاً، فلكنَّ الشاعر شَبَّهه (بشَمَالٍ وشَمَائِلٍ) ونحو ذلك
 الجمع المستعمل فيه (فُعُولٌ) دون (فَعَائِلٍ)، كما قالوا: عَنَّا قُوعُوقٌ. قال:
 كَنَّهُوْرٌ كَانَ مِنْ أَعْقَابِ السُّمَيِّ^(١).
 وقال: تَلَقَّه الرِّيحُ والسُّمَيِّ^(٢).

فهذا جمعه المستعمل، وجاء به هذا الشاعر على غير المستعمل.
 والآخر: أنه قال: سَمَانِي، وكان القياس الذي عليه الاستعمال (سَمَايَا)
 فجاء به هذا الشاعر لما اضطر على القياس المتروك فقال: سَمَانِي [١١٤/أ]
 وسأثبت ماتقف منه على هذا الأصل، فأقول: سَمَاءٌ وزنه فَعَالٌ، واللام منه
 معتل، والهمزة منقلبة فيه عن الواو، لوقوعها طرفاً بعد الألف.
 وحكم ما جمع من نحو هذا جمع التكمير فلم تظهر فيه الواو التي هي
 لام ، أنْ يقلب الحرف الزائد الواقع بعد ألف الجمع ياءً (كَمَطِيَّةٌ وَمَطَايَا) ، وما

(١) البيت من الرجز، أنشده الفارسي دون نسبة وقال: «لا يكون (السُّمَيِّ) في جمع سَمَاءٍ
 كالشَّيْءِ، في جمع الشَّيْءِ، ولكن السُّمَيِّ في البيت أصله (سُمَيٌّ) على (فُعُول) لأنه مؤنث
 كعناق وعُتُوق، وإنما خففه كما يخفف المشدّد»، المسائل المضطربات / ٢٠٥، وأنشده ابن
 منظور منسوباً لأبي نخيلة، وفسر الكنّهوْر بأنه المراكم من السحاب، ونقل عن الأصمعي
 وغيره أنه قطع من السحاب أمثال الجبال، انظر لسان العرب ١٥٣/٥ (كنهرو). والبيت من
 شواهد الكتاب ١٩٤/٢، ونسبه سيبويه إلى أبي نخيلة السعدي شاعداً على جمع (سَمَاء)
 على (سُمَيِّ) ووزنه فُعُول، قلبت واو إلى الياء التي بعدها، وكسر ما قبلها لتثبت ياء بعد
 الكسرة، وأنشده في المنصف ٦٨/٢ دون نسبة، وفيه (كانت) مكان (كان) وقال: أصلها
 (السُّمَيِّ) التشديد (سُمَيٌّ) فخففت لللفافية، وانظر المخصص ٣/٩، وأنشده الزبيدي دون
 نسبة وقال: (الكنّهوْر) وأحدثه: كَنَّهُوْرَة. انظر الاستدراك على سيبويه ١٦٣/١، الأصول
 ٣٣١/٣، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٠١٣/٢.

(٢) البيت من الرجز. والسُّمَيِّ جمع سماء، من المطر، وهي مؤنثة، انظر المخصص ٤/٩.

أشبه ذلك^(١)، على هذا استعمال هذا الضرب، والعمل فيه كما يذكر (سَمَاءُ فَعَالٌ)، فإذا جمعته مكسراً على (فَعَالٍ) وجب أن تقول: (سَمَائِيَّ)، كما أنك لو جمعت مثله من الصحيح نحو (سَحَابٍ) لقلت: (سَحَائِبٍ)، فأبدلت الألف الزائدة التي في (فَعَال) همزة لأنها وقعت بعد ألف الجمع، وألف الجمع ساكنة، وألف (فَعَال) أيضاً ساكنة، وإذا اجتمع ساكنان فلا يخلو من أن يحذف أحدهما أو يحرك، وحذفت^(٢) الساكن الأول هنا لايجوز لأنه دليلُ الجمع، ولو حذفت الثاني لالتقاء الساكنين لم يَجْزُ أيضاً لأن الجمع كان يلتبس بالواحد، فإذا لم يَجْزِ حذف واحد من الساكنين، وجب أن يُحرك أحدهما، ولا يخلو من أن يكون الأول أو الثاني، والأول لايجوز تحريكه، لأنه لو حرك لبطلت دلالته على الجمع، فحرك الساكن الثاني، فانقلبت همزة.

فأما واو (عَجُوزٍ)، وياء (صَحِيفَةٍ) فمشبهان هذه الألف لأنهما يقلبان في الجمع همزة، فالألف من (سَمَاءٍ) يجب أن تقلب همزة في الجمع فإذا قلبت همزة صار (سَمَائِيَّ)^(٣) على وزن (سَحَائِبٍ) فسوقعت في الطرف ياء مكسوراً ما قبلها، فيلزم أن تقلب ألفاً، إذ قلبت فيما ليس قبله حرف اعتلال من هذا الجمع . وذلك قولهم (مَرَارًا)، وحروف الاعتلال

(١) جمع (مَطْيَاةٍ): مَطْيَاةٌ، وهو كركبة، وركاباً، وأصل المَطْيَاة: فَمِيلٌ من مَطَرَتْ، قال:

يَمْطُرُو مَلَاظَةً يَحْمَرُّاءُ وَطِيَّ

انظر المسائل العضديات / ٢٠٦.

(٢) في المخطوطة: (فحذف).

(٣) بتقديم الياء على الهمزة، انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة / ٧٥.

في (مَطَائِي وَسَمَانِي) أكثر منها في (مَرَارِي)، فإذا قلت: مَرَاراً وجب أن يلزم هذا القلب فيقال: (سَمَاءَ، وَمَطَاءَ)، فتقع الهمزة بين ألفين وهي قريبة من الألف^(١)، فكأنه يجتمع حروف متشابهة يستثقل اجتماعهن كما يستثقل اجتماع المثليين أو القريبين المخرج، فيدغمان، فأبدلت من الهمزة ياء قصار (مَطَايَا وَسَمَايَا) وهذا الإبدال إنما يبدل من الهمزة إذا كانت معترضة في الجمع مثل جمع (سَمَاءَ وَمَطِيَّةَ، وَرَكِيَّةَ)، ألا ترى أنه لاهمزة في واحد من هذه الأسماء، ولو كانت الهمزة في الواحد ثابتة لم تبدل، ألا ترى أنك إذا جمعت (جَائِيَّةَ) لم تقل إلا (جَوَاي) لأن الهمزة ثابتة في الواحد، وهذا البيت^(٢) يدل على صحة قول النحويين إن الأصل في (مَطَايَا) وبابه أن يكون (مَطَائِي)، بالهمزة، وأن الإبدال في التقدير يكون من الهمزة، ألا ترى أن الشاعر أخرج ذلك في الضرورة ورد الكلام إليه كما يرد الأشياء إلى أصولها، نحو إظهار التضعيف، وصرف ما لا ينصرف^(٣)، وتحريك حرف العلة الذي يلزم السكون، ولولا أن الأصل في هذا الباب أيضاً الهمزة، ثم يقع الإبدال عنه لم تردّه إليه في الضرورة، ولم يُبدل من هذه [١١٤/ب] الهمزة الواو لأنها اختصّت بالبدل عما ظهرت فيه الواو التي هي لام مما جاء مبنياً على التأنيث نحو (إِدَاوَة وَادَاوِي)^(٤)،

(١) انظر المنصف ٦٩/٢ - ٧٠.

(٢) يعني قول أمية بن أبي الصلت:

لَه مَا رَأَتْ عَيْنُ الْبَصِيرِ وَقَوْثُهُ سَمَاءُ الْإِلَهِ قَوْثُ سَمَانِيَا

وقد ذكر في صدر هذه المسألة.

(٣) انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة ٧٤.

(٤) الإداوة : جمعها : أدَاوَى ، وهي التي يحمل فيها الماء في الأسفار. قال الشاعر : =

فهذه الواو في (أداوى) وما أشبهه عوض من الهمزة الواقعة بعدها في نحو (مطايا) ، فكان حكم (سَمَاء) إذا جمع مكسراً على (قَعَائِل) أن يكون كما ذكرنا فيه نحو (مَطَايا ورَكَايا) ، لكن هذا القائل جعله بمنزلة ما لاه صحیح، وأثبت قبله في الجمع الهمزة، فقال: (سَمَاء) كما قال (جوارٍ) ، فهذا وجه آخر من الإخراج عن الأصل المستعمل، ثم حرك الياء بالفتح في موضع الجر كما تحرك من (جواري وموالي) فصار (سَمَائِي) مثل (مَوَلِي مَوَالِيَا)^(١) . [و]

أُبَيْتُ عَلَى مَعَارِي فَاخِرَاتٍ^(٢)

== حَمَلَنَ لَهُ مِيَاهًا فِي الْأَدَاوِي كَمَا يَحْمِلُنَ فِي الْبَيْظِ الْفَيْظَا
انظر النصف ٦٦/٣ .

(١) ورد هذا في بيت الفرزدق وقد أنشده سيبويه:

فلو كان عبدالله مَوَلِيَّ هَجَوْتَهُ ولكنَّ عبدالله مَوَلِيَّ مَوَالِيَا

إذ أجرى (موالي) على الأصل ضرورة، وكان الوجه (موالٍ) ونحوه من جمع المنقوص، لكنه اضطر إلى الإتمام والإجراء على الأصل . انظر الكتاب ٥٨/٢ - ٥٩ ، وانظر ما يحتمل الشعر من الضرورة/٧١ ، وبهامشه مزيد التفصيل والمصادر .

(٢) هذا صدر بيت من الوافر، للمتنخل الهذلي، وعجزه:

... بَهْنٌ مَلُوبٌ كَتَمَ الْعِيَاظَ

الكتاب ٥٨/٢ ، شرح أشعار الهذليين ١٢٩٨/٣ ، قال أبو سعيد: «لو أنشد: (على مَعَارٍ) لكان البيت مستقيماً غير أنه يصير مزاحفاً ...» انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة/٧٣ ، وقال ابن قتيبة: «ليست هنا ضرورة فيحتاج الشاعر إلى صرف (معاري) ولو قال: (يَبِيْتُ عَلِيَمَعَارٍ فَاخِرَاتٍ) كان الشعر موزوناً والإعراب صحيحاً، قال أبو محمد: وهكذا قرأته على أصحاب الأصمعي» الشعر والشعراء/١٠٥ . وقال ابن جني: «هذا إنشاد بعض العرب ، وهو غلط ، لأنه لو أنشد (معاري فَاخِرَاتٍ) لم ينكسر الشعر ، ولكن ==

فهذا وجه الشبه من الإخراج عن الأصل المستعمل.

آخر المسألة، عاد إلى عمود الكتاب.

* * *

قال: في (قَطْ وَقَدْ) إذا سُمِّيَتْ به: إنما عمل فيما بعده كعمل الغلام
ذا قلت: هذا غُلامُ زيد^(١).

قال أبو علي: يجب أن يعرب، فإذا أعرب أضيف كما يضاف الغُلام إلى
زيد^(٢).

قال: فكذلك قَطْ^(٣). يريد لا يكون كلاماً^(٤).

الذين أنشدوه مفتوحاً استنكروا قبح الزحاف «المنصف ٧٥/٣، انظر أيضاً الخصائص
٣٣٤/١، قال أبو سعيد: «على أنه اضطر إلى تحريك الياء في (معاري)، فإن قال قائل:
ليس فيه ضرورة، لأن الشاعر لو قال: (على معاري فاخرات) لاستوى البيت، وهو من
الوافر، فإن حرك الياء كان (مُفَاعَلَتَن) وإن حذفها ونون فهو (مفاعيلن) والجميع جائز،
فالجواب: أن الضرورة فيه أن الشاعر كره الزحاف فرد الكلمة إلى أصلها، وجعل الياء
كالصحيح... انظر شرح الكتاب للسيرافي، ج٤، ق ١٣٠.

(١) الكتاب ٦٦/٢.

(٢) قال أبو سعيد: «لو سميت رجلاً به (قَطْ زيد) المبنى لأعربته، فقلت: (قَطْ زيد) كما تعربه
إذا أفردته...» شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٣٥، وقال أبو الحسن الرماني: «وإذا
سميت رجلاً (عن زيد)، أو (قَطْ زيد) قلت: (عن زيد)، و(قَطْ زيد) كما قلت: (من
زيد) فأعربت على طريقة الإضافة إلى الأسماء؛ لأنه يشبه الإضافة في الحرف مع الاسم،
فقوّضته على طريقة الإضافة في اسم إلى اسم، وصار بمنزلة قولك: (يد زيد)، و(دُم زيد)
لأنك لو سميت (عن) مفرداً أعربته، فإذا سميت به مع مضاف إليه لم يمنعه المضاف إليه من
الإعراب، بل هو يمكنه، ويقوي ذلك فيه...» شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٧.

(٣) الكتاب ٦٦/٢.

(٤) يريد: أن (قَطْ زيد) لا يكون كلاماً حتى يكون معه غيره، وقياسه أن قولنا: (من زيد)
لا يكون كلاماً حتى يكون معتمداً على غيره. انظر الكتاب ٦٦/٢.

قال: كما أن (غُلام زيد) لا يكون كلاماً حتى يكون معه غيره^(١).
قال أبو علي: يعني أنك تحكي كلاماً تاماً، والجمل نحو (بَرَقَ
نَعْرُهُ)، فأما (مِنْ زَيْدٍ) فليس بكلام تام حتى تضم إليه ما يتمه، وكذا
(وجاء زيد)^(٢).

قال: لأنني رأيت المضاف لا يكون حكاية كما لا يكون المفرد
حكاية^(٣).

قال أبو علي: فإن قلت: قد أجازوا أن يحكى (لَبِيبَةً) اسماً وهو
مفرد، فينون وهو معرفة، كما كان ينون وهو نكرة، كأنهم قالوا: إنما جاز
حكايته لأن عندهم أن فيه ضميراً إذا حكاها، وذلك الضمير راجع إلى
الموصوف، فكأنه ليس بمفرد لمكان الضمير فيها، وقد قال: الوجه فيه
الحكاية^(٤).

وقال أبو علي: (وَزَنُّ سَبْعَةٍ)^(٥) قبل أن يسمى به منكوراً، فإذا سميت
به عرفت الثاني وأضفت إليه الأول ليعرف به، لأن الأول لا يجوز أن يتعرف

(١) الكتاب ٦٦/٢.

(٢) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ١٢٤.

(٣) الكتاب ٦٦/٢.

(٤) قال أبو سعيد: «إن سُمي بمأقلة وحدها، فالأكثر ألا يصرف، ويجوز صرفها على الحكاية،
كأنه قال في امرأة مساة بمأقلة: هذه امرأة عاقلة، فتجريها على النعت وإن كان اسماً كما
سَمُوا بالحسن والعباس والهارث...» انظر شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ١٣٥. ويرى
الرماني أن الحكاية واجبة فيمن سمي به (عاقلة لبيبة) وأنها تنون لأجل حكاية الطريقة صفة
نكرة بنكرة، انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٧.

(٥) هذه من فرضيات سيبويه في رجل يسمى (وَزَنُّ سَبْعَةٍ)، انظر الكتاب ٦٦/٢.

به، ثم يضاف معرّفًا، لأن المعارف لا تُضاف، وإنما ذكر هذا ليُعلم أن
المضاف ليس مما يُحكى، كما أن المفرد لا يُحكى^(١).

قال: قلت: فإن سَمَّيته (في زَيْدٍ)، لا تريد القَمَ، قال: أثقله فأقول:
(هذا في زَيْدٍ)، كما ثقلته إذا جعلته اسمًا لمؤنث لا ينصرف^(٢).

قال أبو علي: يقول: أثقله^(٣) في الإضافة، وإن كان التنوين لا يلحقه
مضافًا كما أثقله اسم مؤنث وإن كان التنوين لا يلحقه، لأن المؤنث أصله
المذكر والمضاف مركب من الأفراد، فلو لم يثقل لكان الاختلال يلحقه مفردًا
كما أنك إن لم تشغل المؤنث لحقه الإعلال مذكرًا؛ فإن قلت: أفليس قد جاء
(فأ عبد الله)^(٤) وقُوّه، فهلا تركت في الحرف على ما كان عليه ولم تثقل

(١) أي أنك إذا سميت رجلًا بـ(وَزْنٍ سَبْعَةٍ) قلت: هذا وَزْنُ سَبْعَةٍ، ومرت بوزن سبعة، فتكون
(سبعة) معرفة بمنزلة (طلحة) فلا تنصرف، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٣٥،
قال الرماني: «وإذا سمي رجل بقولك: (وَزْنُ سَبْعَةٍ) قلت: (هذا وَزْنُ سَبْعَةٍ) فلم تنصرف،
لأن الإضافة الحقيقية لا تكون إلا على إضافة معرفة إلى معرفة قد تعرّف الأول بها، أو
تخصص على تلك الطريقة من المعرفة، ولا يصح في الإضافة الحقيقية إضافة نكرة إلى
معرفة فلا بد على هذا الأصل الصحيح من أن تعرّف (سبعة)، لأنه لا بد من أن يكون الأول
في حكم ما قد تعرّف بالثاني، ولا يتصرف به، وهو نكرة»، شرح الرماني للكتاب، ج٤،
ق ٧٠.

(٢) الكتاب ٦٦/٢.

(٣) التشقيق هنا لثلاث يبقى الاسم (في) على حرفين الثاني منهما حرف لين، فزادوا عليه حتى
يبلغ ثلاثة أحرف، وقد خالف الزجاج الخليل وسيبويه في اسم جاء على هذه الصفة أو بالهاء
في قولنا (يزيد) - انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ١٢٨، وانظر تفصيل الاحتجاج في
شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٣٥.

(٤) انظر الكتاب ٦٦/٢ - يعني: لا يشبه هذا (أعبد الله) من قولك: (رأيتُ فأعبد الله)
(وجبتُ من في عبد الله) و(هذا فو عبد الله)، لأن هذا لازم له الإضافة ... =

قياساً عليه، فإن ذلك قليل لا يجب أن يقاس [١١٥/أ] عليه.
 قال: حيث شبهوا آخره، يعني آخر (قم) ^(١) في الإضافة بآخر
 (أب) ^(٢).

قال أبو علي: شبهه به أن ما قبل حرف الإعراب ^(٣) يحرك بحركة من
 جنس حركة الإعراب.

قال: وأما (في) فليست هذه حاله، وياؤه تحرك في النصب ^(٤).
 قال أبو علي: يقول: لو لم يزد على (في) حرف مثل المزد عليه
 لحركت ياؤه في النصب بالفتح، فقل (لَقِيْتُ فِي زَيْدٍ)، ولم تقلها ألقاً
 كما قلبتها ألقاً من الهم في حال الإضافة ^(٥).
 قال: وليس شيء يتحرك حرف إعرابه في الإضافة ويكون على بناء إلا
 لزمه ذلك في الانفراد ^(٦).

== انظر شرح السيرامي للكتاب، ج٤، ق ١٣٦.

(١) في المخطوطة: (قُم) منقوطة مضبوطة خطأ.

(٢) الكتاب ٦٦/٢.

(٣) حرف الإعراب يعني: الألف في (لَقَا)، والياء في (فِي)، والواو في (قُو)، والحركة اللازمة
 له هي من جنس الحركة التي تسبقه، فالألف تسبقه الفتحة، والياء تسبقه الكسرة، والواو
 تسبقه الضمة.

(٤) الكتاب ٦٧/٢.

(٥) أي لو لم يقل «هذا في زَيْدٍ» فشقل الياء للزمه في الرفع أن يقول (قُو) وفي النصب (قَا)
 فيكون واحداً من الأسماء الخمسة التي يلزمها هذا الإعراب عند الإضافة، ولا يلزمها هذا
 الإعراب عند الانفراد.

(٦) الكتاب ٦٧/٢.

قال أبو علي: كأنه لم يعتدّ (بأب وفم) وما يتغير حاله في الأفراد عن حاله في الإضافة لقلته في الكلام.

قال: وكان - يعني الخليل - يقول: (إلا) التي للاستثناء بمنزلة (دقلى) وكذلك (حتى)^(١).

قال أبو علي: إنما قاس (إلا) على (دقلى) ومثله به دون (معزى) وما أشبهه من الملحقات، لأن التانيث في نحو هذا أكثر من الإلحاق^(٢)؛ ألا ترى أن التانيث قد يكون في آخر الملحقات (كدقلى) التي فيها لغتان^(٣)، فليس يتمتع الملحق عن أن يكون فيه التانيث^(٤)، ثم يفصل التانيث الملحق بأنثية يختص بها لا يكون الملحق بالتانيث أكثر، فكما حُمل في الجارة على الأكثر

(١) الكتاب ٦٧/٢.

(٢) قال أبو سعيد: «إن سميت بإلا التي للاستثناء، أو (حتى)، فإنهما اسمان غير محكيين، لأن كل واحد منهما لم يركب من حرفين (يريد أنهما ليسا مثل (أما) التي في مثل قولك: «أما أنت متطلقاً انطلقت معدة» فإن أصلها (أن) ضمت إليها (ما)، وليس مثل (أما) في الجزاء، فإن أصلها (إن) ضمت إليها (ما) فهذان عند التسمية بهما تكون فيهما الحكاية وأكثر أصحابنا يذهب إلى أنه لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، ويجعل الألف فيه كالألف التانيث إذا سمي به، لأن أكثر الألفات الزوائد في مثل هذا البناء إنما جاءت للتانيث، وأجاز بعضهم أن يجعل الألف في (إلا) كالألف (معزى)، والألف في (حتى) كالألف (أرطى) فيصرفه في النكرة». شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٣٦.

(٣) الدقلى: من الشجر، وهي شجرة مرة من السموم. انظر تهذيب اللغة ١٢٦/١٤ (دقل) وهي كثيرة النار، وفي الصحاح: نبت مرّة يكون واحداً وجمعاً، ينون ولا ينون، فمن جعل الألف للإلحاق نونته في النكرة، ومن جعلها للتانيث لم ينونه. انظر الصحاح ١٦٩٨/٤، ولسان العرب ٢٤٦/١١ (دقل).

(٤) جاء في المخطوطة بعد هذا قوله: «ثم يفصل التانيث الملحق عن أن يكون فيه التانيث ولعله زيادة من الناسخ سهواً».

ولم يُحمل على (قَم) مضافاً، كذلك حمل هذا على الأكثر^(١).

قال: وأما (إِلَّا) و(إِمْأ) في الجزء فحكاية^(٢).

قال أبو علي: الفرق بين (إِلَّا) التي للاستثناء و(إِمْأ) التي للجزء، أن التي للجزء مركبة من (إِنْ) و(لَا) النافية، و(إِمْأ) التي للاستثناء كلمة واحدة، والتي للجزء يجب أن تحكى للتركيب، والتي للاستثناء كلمة واحدة، والكلمة الواحدة المفردة لا تحكى، ولفظهما سواء، إلا أنك تقوي بأحدهما الحكاية وبالأخرى غير الحكاية، وإنما يحكى (إِمْأ) التي للجزء إذا نُقِلَا عنه إلى الاسمية، ويجوز عندي قياساً على ما قاله في (عَم) التي للاستفهام في آخر هذا الباب، أن يعربه ويمدّ، فيقول: (هَذَا إِنْ لَاءٍ، وَإِنْ مَاءٍ)^(٣).

والكوفيون يقولون: إِنْ (إِلَّا) التي للاستثناء إنما هي (إِنْ لَاءٍ).

وعلى هذا القول يجوز أن تحكى، لأنه مركب، إلا أنهم قد أخطأوا^(٤) في هذا.

قال أبو علي: العبارة فيما يحكى من هذا الباب التركيب، فما كان منه مركباً حكى وسواء انفصل المركب أو لم ينفصل^(٥).

قال: وأما (هَلَمْ) فزعم أنها حكاية في اللغتين جميعاً، كأنها (هَمْ) أدخلت عليها (ها)، كما دخلت على هذا^(٦).

(١) الألف إما أن تكون للتأنيث كالتي في (علقي) فإن الاسم بها لا ينصرف في معرفة ولانكرة وإن حملت على الإلحاق انصرف في النكرة. نظر شرح الرمانى للكتاب، ج٤، ق ٨.

(٢) الكتاب ٦٧/٢.

(٣) انظر المقتضب ٥٤/٢، ٢٨/٣ - ٢٩.

(٤) في المخطوطة: (خطوا).

(٥) انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٣٦، شرح الرمانى للكتاب، ج٤، ق ٨.

(٦) الكتاب ٦٧/٢ بشي، من التصريف، وفي الكتاب أكثر وضوحاً، لأنه يقول: «كأنها =

قال أبو علي: الدليل على أن الهاء من (هَلَمْ) هي من (هاء) التي للتنبيه وتصحيحه الألف، إلحاقهم حرف التنبيه الذي لاختلاف فيه أنه تنبيه في نظيره من الأفعال، وهو قوله تعالى: «أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ»^(١) ذ (يا) هذه [١١٥/ب] نظير (هاء) في (هَلَمْ)، فيجب أن يحكى (هَلَمْ) في اللغتين جميعاً^(٢)، كما يحكى (يا اسجدوا) إن سُمِّيتَ به فكنت تقول: (يا اسجد)، موقوفاً، وإنما حذفت الألف من (هَلَمْ) لكثرة الاستعمال، أو لاجتماع الساكنين في لغة من بين فقال: (ارْدُدْ)، والساكنان الألف واللام التي هي فاء الفعل^(٣).

== (لَمْ) أدخلت عليها (الهاء) كما أدخلت (ها) على (لَا) .

(١) سورة النمل، الآية/٢٥، وهذه قراءة الكسائي بتخفيف اللام، ولم يجعل فيها (أن)، ووقف: (ألا يا)، ثم ابتدأ (اسجدوا). انظر السبعة في القراءات/ ٤٨٠، ورويت هذه القراءة عن يعقوب وأبي جعفر، انظر المبسوط في القراءات العشر/ ٢٧٩، قال أبو منصور:

«من قرأ: (أَلَا يَسْجُدُوا) بالتخفيف فهو موضع سجدة»، وعن الأخفش أنه أمر، كأنه قال: ألا اسجدوا، وزاد بينهما (يا) التي تكون للتنبيه، ثم أذهب ألف الوصل التي في (اسجدوا)، وأذهبت الألف التي في (يا) لأنها ساكنة لقيت السين، فصارت: (أَلَا يَسْجُدُوا)، وأشد لفي الرمة:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَادَاؤِي عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجِرْعَانِكَ الْقَطَرُ

... قال: وروي عن عيسى الهمداني أنه قال: ما كنت أسمع المشيخة يقرؤونها إلا بالتخفيف على نية الأمر... انظر معاني القراءات ٢٣٨/٢ - ٢٣٩.

(٢) يقصد لغة الحجاز وبني تميم، (فَهَلَمْ) مركبة من (ها) ضم إلى (لَمْ)، لأن معنى (هَلَمْ): (لَمْ)، وإنما أصله قبل دخول (ها): (لَمْ) في لغة أهل الحجاز ولغة بني تميم (لَمْ يَاهَذَا). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٣٧، قال أبو الحسن: «إذا سمي رجل (هَلَمْ) فهو على الحكاية على المنهين جميعاً، انظر شرح الرامني للكتاب، ج٤، ق ٨.

(٣) انظر تفصيل هذه المسألة في إعراب القرآن ٢٠٦/٣ - ٢٠٨.

قال: (زَيْدُ الطَّوِيلُ) حكاية مثل (زيدٌ مُنْطَلَقٌ)، فإن جعلت (الطويل) صفة صرفته بالإعراب^(١).

قال أبو علي: لأن الصفة لا تحمل محلّ الخبر، وإنما هي تبيين للاسم وتعريف له، فهي والاسم بمنزلة شيء واحد^(٢).

قال: ولو سمّيته (الرَّجُلُ مُنْطَلَقٌ)، جاز أن تناديه فتقول: (يا الرجلُ منطلقٌ)^(٣).

قال أبو علي: حرف النداء يمتنع من الدخول على ما فيه الألف واللام إذا كان اسماً مفرداً كالعباس، والرجل، فأما إذا كان الألف واللام في جملةٍ مسمّى بها لم يمتنع من الدخول عليه من حيث لم يمتنع من الدخول على سائر الجمل التي لا ألف ولا ما فيه، ألا ترى أن (يا) التي للنداء لا تلي^(٤) الأفعال، ولو سميت رجلاً بجملة من فعل وفاعل فتأديته لم يمتنع حرف النداء من الدخول على الفعل، وإن كان قبل التسمية لا يدخل عليه، فكذلك لا يمتنع من الدخول على الاسم الذي فيه الألف واللام إذا كان من جملة واحدة، وإن كان يمتنع من الدخول عليهما إذا كانا في اسم مفرد من غير جملة^(٥).

(١) الكتاب ٦٨/٢، يتصرف واختصار.

(٢) «لو سمّيت رجلاً (زيداً الطويل) أو امرأة، و(الطويل) خبر لانتعت، لقلت: مررتُ بزيدِ الطويل، وإن ناديت قلت: يازيدُ الطويل». وإن جعلت (الطويل) صفة صرفته بالإعراب، فقلت: يازيدُ الطويل». شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٣٧. وانظر المقتضب ١٤/٤.

(٣) الكتاب ٦٨/٢.

(٤) حقه أن يقول: لا تليها، لأن (يا) تسبق المنادى لا تليها.

(٥) قال أبو العباس: «واعلم أن الاسم لا ينادي وفيه الألف واللام لأتلك إذا ناديت فقد صار معرفة بالإشارة بمنزلة (هذا) و(ذاك)، ولا يدخل تعريف على تعريف، فمن ثم لا تقول: يا الرجل، تعال» المقتضب ٤/ ٢٣٩. وفي كتاب سيبويه نص صريح بأنه لا يجوز لك أن تنادي =

قال: لأنّ ذا مجراه قبل أن يكون اسماً في الجرّ والنصب^(١).
يريد: اسماً خاصاً علماً^(٢).

قال: ولا يجوز أن تقول: (يا أيها الذي رأيتُ)، لأنه اسم غالب، كما لا يجوز أن تقول: (يا أيها النضرُ)، وأنت تريد الاسم الغالب^(٣).
قال أبو علي: لأنّ (أيّا) لا توصف إلا بأسماء الأنواع لا بالأسماء المختصة^(٤) فإن جعلت (الذي) مبهماً كالذي في قوله تعالى «والذي جاء بالصدّقِ وصدّق به»^(٥) ثم قال: «أو لئلك هم»، والذي في قوله «كمثل الذي استوفد ناراً»^(٦) جاز أن يصف به (أي)، لأنه ليس بمختص فصار بمنزلة (الرّجل) في الإبهام.

== اسماً فيه الألف واللام البتة، واحتج لناداة (يا الله) وفيه الألف واللام بأن الألف واللام لاتفارق، وأنها صارت بمنزلة التي من نفس الكلمة. انظر الكتاب ٣٠٩/١
(١) الكتاب ٦٨/٢.

(٢) إذا سمّيته (الرّجلُ والرّجلان) لم يجر فيه النداء، لأنك إذا سمّيته بالرّجل، وعطفت عليه (الرّجلان) فلا يجوز أن تناديه، لأنه بمنزلة اسم واحد، لا بمنزلة الجملة، والمسمى بما فيه الألف واللام لا يجوز أن يجعله تعثاً (لأيّها) في النداء، لاتقول: (يا أيها النضر) لرجل اسمه (النضر)، لأنه قد صار علماً... شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٣٧.

(٣) الكتاب ٦٨/٢.

(٤) (أيّها) إذا شئت بأسماء الأجناس أو صفاتها، وكذلك إذا كان اسمه (الذي رأيت) لم يجر (يا أيها الذي رأيت). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٣٧. فأني لاتوصف بالعلم، ولكن بأسماء الأجناس. والأسماء المبهمة تنزل منزلة (أي) عندما توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام... انظر الكتاب ٣٠٦/١، المقضب ٤١٧/٤.

(٥) سورة الزمر، الآية ٣٣.

(٦) سورة البقرة، الآية ١٧.

وكما جاز أن يصف به (أي) على هذا الشرط كذلك يجوز أن يلي (نعم) فيرتفع به، فتقول: (نعم الذي جاء بالحق)، لأنه ليس باسم مختص كزيد^(١).

هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة^(٢)

قال: وقالوا: رُوْحَانِي فِي الرُّوحَاءِ، ومنهم من يقول: رُوْحَاوِي^(٣).
قال أبو علي: الواو في (رُوْحَاوِي) إذا أثبتت فيه مضافاً إليه هو القياس كما يقال في (حمرائي)، ومن قال (رُوْحَانِي) أبدل من الواو النون، وإنما أبدلها منه لوقوعها مواقعها في الزيادة وموافقتها إياها في الخفاء^(٤).

قال: في تَهَامٍ^(٥).

قال أبو علي: زعم أن الألف في (شَام) عوض من إحدى الياءين، فقال سيبويه [١١٦/أ]: أليس الألف في (تهامة) من نفس البناء، فكيف

(١) انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٤، ق ٨.

(٢) الكتاب ٦٩/٢.

(٣) الكتاب ٦٩/٢.

(٤) القياس فيها: رُوْحَاوِي، والتغيير إلى النون لطلب الخفة، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٤،

ق ١٠، ١١.

(٥) أبو علي يسوق كلام سيبويه هنا بالمعنى، ويضمنه تعليقاته، قال المبرد: «النسب إلى الشام واليمن: يَمَانٌ يافتي، وشَامٌ يافتي، فجعلوا الألف بدلاً من إحدى الياءين، والوجه =»

تكون عوضاً من إحدى الياءين، فقال: هو عوض في قولهم: (تَهَام)،
وليسست التي كانت من نفس البناء، والدليل على ذلك فتحهم الفاء
وتغييرهم إياه عما كان عليه هذا المعنى المراد واللفظ كما تسمع^(١).

هذا بابٌ مَحَذَفُ الْيَاءِ وَالْوَاوِ فِيهِ الْقِيَاسُ^(٢)

قال: إذ كان من كلامهم أن يحذف لأمر واحد^(٣).

قال أبو علي: قوله: أن يحذف لأمر واحد، أن يحذف من الاسم الياء
النسب فقط، نحو هُذَلِي، وثَقَفِي، وهو تغيير واحد، فإذا ضامه حذف الهاء

== يعني. وشامي، ومن قال: يمانى فهو كالنسب إلى منسوب، وليس الوجه.

وقالوا في النسب إلى تهامة: تَهَامِي فاعلم، ومن أراد العِوضَ غَيْرَ، ففتح التاء،
وجعل (تهامة) على وزن (يَمَن)، فتقديره: تَهَم فاعلم، ويقال في النسب إليه: تَهَام،
فاعلم، ففتحة التاء تبين لك أن الاسم قد غيّر عن حذو «المقتضب ١٤٥/٣»، انظر أيضاً
الخصائص ١١٠/٧ - ١١٢. قال أبو سعيد: وتَهَام: اسم البقعة المعروفة (تهامة)، والنسبة
إليها (تَهَامِي)، ومن قال: (تَهَام) قدر أن الألف في (تهامة) تحذف، وتفتح التاء، فيبنى
الاسم على (تَهَم) أو (تَهْم) ثم ينسب إليه كما ينسب إلى (يَمَن وشام) وتخفف ياء
النسبة، وتزاد ألف عوضاً منها كما فعل بشّام. ويَمَان، ومن الصرب من يقول: تَهَامِي،
ويَمَانِي، وشَامِي، وأما (تَهَامِي) فهو منسوب إلى (تهامة) المعروفة، وأما يَمَانِي، وشَامِي
فهو منسوب إلى المنسوب المخفف... شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٤١.

(١) انظر كتاب الأصول في النحو ٨٢/٣.

(٢) الكتاب ٧٠/٢.

(٣) الكتاب ٧١/٢.

صار تغييران فلزم الحذف^(١)، ولهذا نظائر في العربية. فمن ذلك أن تقول في جمع (رَسُولٍ رُسُلٌ)، فتضم العين، يوافق من يقول: (رُسُلٌ) إذا كان العين واوا كراهة وقروح الضمة على الواو في مثل قولك: (عَوَانٌ وَعُونٌ، ونَوَارٌ وَنُورٌ).

قال: قلت: فكيف تقول في (بني طَوِيلَةٍ) فقال: لا أحذف لكرهيتهم^(٢).

قال أبو علي: من حذف الهاء في (حَنِيفَةٍ) وما أشبهه فقال: (حَنَفِيٌّ)، لم يحذف من (طويلة)، لأنه لو حذفها كما حذف من (حَنَفِيٍّ) لزمه أن يقلب الواو لتحركها وتحرك ما قبلها، كما يلزمه قبلها في (قَالَ)، وَرَجُلٌ مَالٌ، فلما كان حذف الياء يؤدي إلى انقلاب العين، وكان انقلاب

(١) ساق سبويه مجموعة من الأسماء جاءت على (فَعِيلَةٍ، وفُعَيْلَةٍ) نحو (زَبَيْعَةٍ، وَخَبَيْعَةٍ) و(جُهَيْنَةٍ، وَفُجَيْنَةٍ) وجعل فيها القياس حذف الياء منها، وفتح العين من (فَعِيلَةٍ) بعد حذف الياء، والحجة في ذلك أن هذه الياء قد تحذفها العرب من (فَعِيلٍ وفُعَيْلٍ) كقولهم: ثَقَفِي، وَسَلَمِي، وليس في الاسم إلا تغيير حركة آخره بدخول ياء النسبة، وتغيره أنا نلزم آخره الكسرة ورو الفاء من تصغير، والميم من سليم، فإذا فعلنا ذلك اجتمع ياء النسبة والكسرة التي قبلها اللازمة، وياء (فَعِيلٍ وفُعَيْلٍ)، وكل ذلك جنس واحد، فحذفوا الياء التي هي (فَعِيلٍ وفُعَيْلٍ) استشفالاً، وإن كان القياس عند سبويه إثباتها، فيقال: قريشي، وسلمي، فإذا كان الاسم في آخره هاء التانيث وجب حذفها ثم لزم الكسرة الحرف الذي قبل ياء النسبة، فصار ما قبله الهاء يلزمه تغيير حركة وحذف حرف فكان ذلك داعياً إلى إلزام حذف الياء، لأن الكلمة كلما ازداد التغيير فيها كان الحذف فيها أظرم فيما يستثقل منها وإن ساروا في الاستشفال غيرها مما يلزم فيه تغيير كتغييرها... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٤١.

(٢) الكتاب ٧١/٢، وتام عبارته: ولكرهيتهم تحريك هذه الواو في فَعَلٌ ألا ترى أن (فَعَلٌ) من هذا الباب العين فيه ساكنة، والألف مبدلة، فيكره هنا كما يكره التضعيف.

العين تَبْعُدُ دلالتة على المنسوب إليه، تنكب حذف اليا كما تنكب حذفها من المضاعف^(١).

* * *

هذا بابُ الإضافة إلى كل اسم كانَ على أربعة أَحرفٍ^(٢)

قال: ولو كُنْتَ لا تحذف اليا بين اللتين في الاسم قبل الإضافة لم تصرف بَخَاتِي^(٣).

قال أبو علي: يعني أن (بَخَاتِي) جمع (بُخْتِي) لا ينصرف، فلو لم تحذف تلك اليا بين اللتين كائننا في الجمع ولم تثبت ياء النسب لم تصرف، فلما حذفت اليا بين اللتين كائننا في الجمع صار النسب كأنه إلى

(١) النسب إلى (بني طويلة): طَوِيلِي، ولو قلت: طَوِيلِي لصارت الواو على لفظ بناء. يوجب قلبها ألفاً، لأن (فَعَلَ) إذا كان عين الفعل منه واو، وجب قلبها ألفاً، وكان يجب أن يقال: (طَالِي). انظر شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ١٤٢. قال الرماني: «النسب إلى (بني طويلة): طَوِيلِي، لا تَغْيِرُهُ، لما يلزم في تفسيره من التضعيف باعتلال بعد اعتلال، فالأصل أحق به، وقالوا في بني حُوَيْزَةَ: حُوَيْزِي، فهذا القياس المطرد في المضاعف والمعتل لما لزمه في التفسير من الثقل». شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ١٢.

(٢) الكتاب ٧١/٢. وقام العنوان: «أربعة أحرف فصاعداً إذا كان آخره ياءً ما قبلها حرف مكسور».

(٣) الكتاب ٧١/٢. قال في تهذيب اللغة ٣١٢/٧ (بخت): «الْبُخْتُ: الإبل الحراسانية، تنتج بين الإبل العربية والفالج، ويقال: جَمَلٌ بُخْتِيٌّ، وناقَةٌ بُخْتِيَّةٌ، وهو أعجمي دخل عربته العرب، ويُجمع: الْبُخَاتِيُّ أَيْضاً».

(فَعَالٌ) (١١).

قال: وإذا أضفتَ إلى (عَرَقُوَّةٍ) قلت: عَرَقِي (٢).

قال أبو علي: لأنه يلزم أن يحذف تاء التانيث، فإذا حذفها انقلبت الضمة كسرة، والواو ياء، فيصير (عَرَقِي) مثل (قَاضِيٍّ وَمَرْمِيٍّ)، فحذف الياء كما يحذف من (قَاضِيٍّ) إذا أضاف إليه (٣).

قال: وقال الخليل: من قال في (يشرب) (يُشْرِبِي) ففتح مُعْجَرًا فإنه إن غيّر مثل (يَرْمِي) على هذا الحد قال: (يَرْمَوِي)، كأنه أضاف إلى (يَرْمَا) (٤).

قال أبو علي: الياءات تقلب في هذا ألفات، ثم تقلب الألفات واوات فتكسر، فإن قال: فهلا تركت الألف ولم تقلب واواً لأن الساكن المدغم

(١) قال أبو سعيد: «لو نسبت إلى منسوب فيه ياءٌ مشددة، حذف الياء المشددة، وأجريت ياءين للنسبة، وحذفت الأوليين، كرجل اسمه (يمنى) و(هجرى) على ذلك اللفظ بعد أن يقدر حذف الأولى، وإحداث ياء غيرها، وكذلك لو نسبت إلى شيء في آخره ياء مشددة، وإن لم يعرف إلى أي شيء نسب، كرجل نسبته إلى كُرْسِيٍّ أو بَرْنَمٍ، تقول: كُرْسِيٌّ، وَبَرْنَمٌ، وإن جمعت (بُخْتِيَّةً) قلت: (بُخَاتِي) غير مصروفة، لأنه تكسير (بُخْتِي) فإن سميت به رجلاً وهو غير مصروف، ثم نسبت إليه وجب أن تقول: (بُخَاتِي) مصروفة، لأنك قدوت حذف الياء الأولى، ودخول ياء أخرى للنسبة، فصار بمنزلة جمع لا ينصرف»، شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٤٢.

(٢) الكتاب ٧١/٢.

(٣) النسب إلى (عَرَقُوَّةٍ): (عَرَقِيٌّ) وذلك أنك تحذف الهاء فيبقى الواو طرفاً وقبلها ضمة فتقلبها ياء بمنزلة (برمي، وقاضي) فتقول: (عَرَقِيٌّ)، ويجوز أن ينسب إليه: (عَرَقَوِيٌّ) ... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٤٢.

(٤) الكتاب ٧١/٢ وما بين المعرفتين في المخطوطة: (مَرْمَا) هكذا بالألف.

يقع بعده في نحو (دأبَة)، فإنما قلبت واواً لأن ما قبل ياء الإضافة، يكون مكسوراً والألف لا تتحرك^(١).

* * *

هذا بابُ الإضافة إلى كل شيءٍ من بناتِ الباءِ والواوِ^(٢) [١١٦/ب]

قال: فكان منقوصاً للفتحة التي قبل اللام^(٣).
قال أبو علي: قوله: منقوصاً للفتحة أي لو لم يكن منقوصاً، وكان محدوداً لسكن ما قبل اللام ولم ينفتح، ألا ترى أن هذا لو مددته لكان ما قبل ساكناً.

قال: فإنما منعهم من الباءِ إذ كانت مبدلة استثقالاً لإظهارها أنهم لم يكونوا ليظهروها إلى ما يستحقون^(٤).

(١) قال أبو سعيد: «من قال في (يُثْرِبُ): (يُثْرِبِي)، قال فيما كان على أربعة أحرف وثانيه ساكن وأخره باءٌ قبلها كسرة مثل ذلك، ففتح الكسرة، وقلب الباء ألفاً، فقال في (يُرْمِي): (يُرْمَوِي)، كأنه صيره (يُرْمَا)، وجعله كائنسبة إلى (عَمَ): (عَمَوِي)، شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٤٢.

(٢) الكتاب ٧٢/٢ وقام العنوان عند سيبويه: «... التي الباءات والواوات لاماتهن إذا كان على ثلاثة أحرف، وكان منقوصاً للفتحة التي قبل اللام». وأبو سعيد اختصر هذا العنوان كما فعل أبو علي هنا.

(٣) الكتاب ٧٢/٢، وهذه العبارة جزء من عنوان الباب.

(٤) الكتاب ٧٢/٢.

قال : فلما كانت الباءان والكسرة فيما تَوَالَتْ^(١) حَرَكَاتُهُ
ازدادوا^(٢) استثقالا^(٣) .

قال أبو علي: يعني في مثل (رَحِيٍّ) لو قيل .

قال: كالمضاف إليه في الباب الذي فوقه^(٤) .

يعني نحو (نَاجِيَةٍ وقَاضٍ)^(٥) .

قال: فأَقْرَوا الياء وأَبْدَلُوا^(٦) .

أي لم يحذفوا الياء، لكن أَبْدَلُوا من الياء أَلْفًا ثم من الألف واوا^(٧)
لأن الألف لا تنكسر، وما قبل ياء النسب منكسر .

(١) في المخطوطة: (تولت) .

(٢) في المخطوطة: (ازدادوا) بسقوط الدال الثانية .

(٣) الكتاب ٧٢/٢ .

(٤) تمام العبارة عند سيبويه: « وإذا كانت الياء ثالثة، وكان الحرف الذي قبل الياء مكسوراً، فإن
الإضافة إلى ذلك الاسم تصير كالمضاف إليه في الباب الذي فوقه »، الكتاب ٧٢/٢ .

(٥) إشارة إلى ما روى عن الخليل في من قال في (يُتْرَب: يُتْرَبِي) وفي (تُغْلَب: تُغْلَبِي) ففتح
مغيراً . . . ونظير ذلك قول الشاعر:

وكيفَ لنا بالشُّربِ إن لم تكن لنا دَوَائِقُ عِنْدَ الحَافِيّ ولا نَقْدُ

والوجه (الحافِيّ) كما قال علقمة بن عبدة:

كأَسْ عَزَبِيٍّ مِنَ الْأَعْتَابِ عَقَقَهَا لِبَعْضِ أَرْبَابِهَا حَانِيَةٌ حَوْمُ

لأنه إنما أضاف إلى مثل (نَاجِيَةٍ وقَاضٍ) . انظر الكتاب ٧١/٢ - ٧٢ .

(٦) الكلام بتسماسه هو: « وقالوا كلهم في الشَّجِي: شَجَرِي، وذلك لأنهم رأوا (فَعَلَ) بمنزلة
(فَعَلْ) في غير المعتل، كراهية للكسرتين مع الباءين، ومع توالي الحركات، فأقروا الياء
وأبدلوا . . . »، الكتاب ٧٢/٢ .

(٧) فقالوا في (الشَّجِي: الشَّجَرِي) وهكذا .

قال: لأثها لم تَكُنْ لتثبت ولا تُبدل مع الكسرة^(١).

أي متى تثبت ألفاً أُبدلت^(٢).

قال: أقرؤا الياء على حالها^(٣).

أي لم يحذفوها كما حذفوا من (قاضي) ونحوه.

قال: والذين قالوا: (حَائِي) شَبْهُهُ (بِعَمَوِي)^(٤).

أي في أن كل واحد منهما قد قلب في الياء ألفاً، وأبدلت من الألف

الواو^(٥).

قال: لأنّ (النمر) ليس فيه حرف إلا مكسوراً إلا حرفاً واحداً^(٦).

قال أبو علي: يريد وليس (جندل) كذلك لأن فيه حرفين مفتوحين^(٧).

(١) وهذا من قام العبارة السابقة: «... وأبدلوا، وصبروا الاسم إلى (فعل) لأثها (الألف) لم تكن لتثبت ولا تُبدل مع الكسرة». الكتاب ٧٣/٢.

(٢) والسبب أنهم فتحوا عين الفعل من (فعل) في الصحيح، كقولهم في (نمر: نَمِرِي) وفي (شقرة: شَقْرِي)، فلما كان الفتح في الصحيح واجباً كان في المعتل أوجب لثلاث تنوالت كسرتان وثلاث ياءات، أو واو مكسورة ويا مان إن قلبن الياء واواً. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٤٣.

(٣) الكتاب ٧٣/٢، وقام العبارة: «فلما وجدوا الباب والقياس في (فعل) أن يكون بمنزلة (فعل) أقرؤا الياء على حالها، وأبدلوا...».

(٤) الكتاب ٧٣/٢.

(٥) أي فعلوا فيه فعلهم حين قالوا في: (الشجي: شَجَوِي).

(٦) الكتاب ٧٣/٢، وسيبويه يقول: «إِنْ أَضَفْتَ إِلَى (عَلِيٍّ) قُلْتَ: (عَلِيٌّ) و(جندل) قلت: (جندلي)، لأن ذا ليس كالنمر، لأن النمر...».

(٧) (جندل) على أربعة أحرف كلها متحرك، وههنا لا يجوز فتح الحرف المكسور الذي قبل الأخير منها، ومثلها في النسب إلى (عليٍّ): (عليٌّ)، فيقال في النسب إلى (جندل): (جندلي)، والعلّة في ذلك أنا إذا قلنا في (النمر): (نَمِرِي) لأننا لو بقينا =

قال: وسألته عن الإضافة إلى (حَيَّة) فقال: (حَبْرِي)^(١).

قال أبو علي: (حَيَّة)، وزنه (فَعْلَة)، وليست إحدى الياءين بزائدة كما كانت إحداهما زائدة في (قَصِي، وَعَدِي)، لكن هذا، (وَلِيَّة)^(٢) و(حَيَّة) مما عقد عليه الباب فقال: (وما كان في اللفظ بمنزلة لهما)^(٣)، فحَيَّة في اللفظ بمنزلة قَصِي وأَمِيَّة، في أن كل واحد منهما في آخره ياء^(٤)، كما أن في آخر (تحَيَّة) ياءين وإن كانت هاتان أصليتين والتي في (أَمِيَّة) زائدتين^(٥).

== الكسرة فقلنا: (نَمِرِي) لاجتمع كسرتان ويا، وليس في الكلمة ما يقاومها من الحروف التي ليست من جنسها إلا حرف واحد وهو النون. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٤٣.

(١) الكتاب ٧٣/٢.

(٢) ضبطها في المخطوطة: (لِيَّة) بكسر اللام في أول الكلمة، خطأ، لأن سببويه نص على أنها من (لويت يده لِيَّة).

(٣) هذه العبارة وردت في صدر العنوان، والضمير يعود إلى ما جاء بمنزلة (فَعِيلٌ أو فَعِيلٌ) من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لاماتهن. انظر الكتاب ٧٣/٢.

(٤) في المخطوطة: (يا، يين) سهر.

(٥) الإضافة في هذا الباب (فَعِيلٌ، وفَعِيلٌ) يستوي فيه ما كان في آخره هاء، وما لم يكن في آخره هاء، فالوجه في النسبة إليه حذف ياء (فَعِيلٌ)، وفتح العين منه، وحذف ياء (فَعِيلٌ) وقلب الياء واواً، تقول في (عَدِي: عَدْرِي) وفي (غَنِي: غَنْرِي) وفي (قَصِي: قَصْرِي) وفي (أَمِيَّة: أَمْرِي)، لأنهم كرهوا توالي أربع ياءات، فحذفوا الياء الزائدة، فصار الاسم على (عَدْرِي)، ففتحوا كما فتحو (عَم: عَمْر) وكذلك فعلوا بقَصِي لما حذفوا الياء الأولى فبقي (قَصِي)، فقلبوها ألفاً بمنزلة (هَدِي: هَدِي)، فقالوا: قصوي. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٤٣.

قال: وزعم يونس أن ناساً يقولون: (أَمَيُّ)، فلا يغيرون لما صار
إعرابها كإعراب ما لا يعتلّ شبهوه [به] (١).

قال أبو علي: قوله كإعراب ما لا يعتلّ، أي أن الواو والياء إذا كانتا
مشددتين أعربتا كما يُعرب الصحيح (٢).

قال: والدليل على ذلك قول العرب في حية بن بهذلة: (حَيَوِيٌّ)،
وحُرُكتْ لأنه لا تكون الواو ثابتة وقبلها ياء ساكنة (٣).

قال أبو علي: قوله: حُرُكتْ، يعني حُرُكتْ الياء (٤)، وقوله: لا تكون
الواو ساكنة يريد الواو من (حَيَوِيٍّ)، لا تثبت وأو إذا كانت قبلها ياء
ساكنة.

ألا ترى أن الياء لو سكنت قبلها ولم تفتح لوجب أن تدغم في الواو
التي كانت تقع الياء قبلها، وتنقلب الواو إذا أدغمت فيه الياء ياء،
فيصير (حَيِيٌّ)، فإذا أضاف إليه (٥) لزمه أن يقول: حَيِيٌّ، فلو لم يحرك
الياء من (حَيَوِيٍّ) عاد إلى ما كان استثقل، وتجنب (٦).

(١) الكتاب ٧٣/٢، وما بين المعرفتين زيادة منه.

(٢) الإعراب يظهر في مثل (أَمَيُّ)، وعند النسب تركوا اللفظ الأول على حاله، وشبهه
بالصحيح فقالوا: (أَمَيُّ) - انظر شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ١٤٣.

(٣) الكتاب ٧٣/٢.

(٤) يريد: الياء الأولى في (حِيَّة)، انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ١٨.

(٥) يريد: إذا نسب إليه، فجاء ياء النسبة المشددة لزمه أن يقول: حَيِيٌّ، انظر المقتضب
١٣٨/٣.

(٦) انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ١٨.

قال: [١١٧/ب] فَإِنْ أَضَفْتُ إِلَى (لَيْةٍ) قُلْتُ: (لَوَيٍّْ)^(١).

قال أبو علي: الأصل في (لَيْةٍ: لَوِيَّةٌ)، إلا أن الواو قلبت ياء، فأدغمت في الياء، والياء التي هي طرف قَلْبَتِ أَلْفًا لِمَكَانِ الإِضَافَةِ كَمَا قَلْبَتِ غَيْرَهَا مِنَ الْيَاءِاتِ الَّتِي هِيَ لَامَاتٌ لَهَا، فَلَمَّا قَلْبَتِ أَلْفًا انْفَتَحَ مَاقْبَلُهُ، فَرَجَعَتِ الْوَائِ الْأَصْلِيَّةُ الَّتِي كَانَتْ قَلْبَتِ يَاءَ لِلإِدْغَامِ فِي الْيَاءِ الَّتِي هِيَ لَامٌ قَبْلَ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ^(٢).

قال: فَإِنْ أَضَفْتُ إِلَى (عَدَوَةٍ) قُلْتُ: عَدَوِيٍّ، مِنْ أَجْلِ الْهَاءِ كَمَا قُلْتُ فِي (شَنُوَةٍ: شَنَتِيٍّ)^(٣).

قال أبو علي: حذف المدة يلزم من أجل تاء التانيث كما حذفها من (حَنِيفَةٍ وَجْهِيَّةٍ) ونحوه مما فيه تاء التانيث^(٤)، لأنك لما كُنْتَ تَغْيِرُ مِنْ أَجْلِ تَفْسِيرِ وَاحِدٍ فِي الْأَسْمِ نَحْوِ (هَذَلِيٍّ)، لَزِمَ أَنْ يَلْزِمَ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ تَغْيِيرَانِ التَغْيِيرِ وَفَتَحَتِ الدَّالُ مِنْ (عَدَوِيٍّ) إِذَا أُرِدْتَ النِّسْبَ إِلَى (عَدَوَةٍ)، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ وَائِ مَكْسُورَةٌ مَضْمُومٌ مَاقْبَلُهَا، لِأَنَّ هَذِهِ اللَّامَاتِ تَنْقَلِبُ أَلْفًا فَيَلْزِمُ لِذَلِكَ أَنْ يَنْفَتَحَ مَاقْبَلُهَا ثُمَّ تَقْلِبُ الْأَلْفُ وَائِ فَيَبْقَى مَاقْبَلُهَا عَلَى انْفِتَاحِهِ^(٥).

(١) الكتاب ٧٣/٢.

(٢) انظر المقتضب ١٣٨/٣.

(٣) الكتاب ٧٤/٢.

(٤) انظر الأصول في النحو ٧٢/٣.

(٥) النسب إلى (فَعُولَةٍ): (فَعْلِيٍّ) قِيَاسًا عَلَى (شَتْنِيٍّ) فِي النِّسْبَةِ إِلَى (شَنُوَةٍ)، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: «أَبُو الْعَبَّاسِ لَا يَرَى ذَلِكَ، وَيَقُولُ: (شَتْنِيٍّ) شَاذٌ، وَالنِّسْبَةُ إِلَى (فَعُولَةٍ) عِنْدَهُ: (فَعُولِيٍّ)، وَإِلَى (عَدَوَةٍ): عَدَوِيٍّ» شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٤٤، وعلل =

قال: وسألته عن الإضافة إلى (تَحْيِيَّة)، فقال: (تَحْوِي)، وتحذف،
أشبه ما فيها بالمحذوف من عَدِي^(١)، وكذلك كل شيء كان آخره هكذا^(٢).
قال أبو علي: (تَحْيِيَّة)، وزنه، وهو مصدر لفعلت يحيي، على ضربين:
على (تَفْعِلَة، وتَفْعِيل)، إلا أن تفعليل يرفض هاهنا كما رُفِضَ (عُطِي) في
تصغير (عطاء)، فاستعمل تَفْعِلَة، وأدغمت الياء التي هي عين في الياء
التي هي لام، وألقيت حركتها على الفاء، فإذا أضفت إليه، حذفت الياء
التي هي عين، لموافقتها الزائدة التي في (عَدِي) في السكون، فإذا حذفته
كراهة اجتماع الياءات، قلبت الياء التي هي لام ألفاً، فانفتح ما قبلها وهو
الفاء كنحو ما فعلته في سائر ما تقدم، ثم أبدلت من الألف واواً لشيوع
الحركة فيه فقلت: (تَحْوِي)، ومن قال في (أُمِيَّة: أُمِي)، فهو أجوز أن
يقول: (تَحْيِي)، لأن الياءين في (تَحْيِيَّة) أصليتان، وإحدى الياءين في
(أُمِيَّة) زائدة، أي وهي الأولى التي للتصغير^(٣).

== الرماني ذلك بأن (فَعُولَة) أشبهت (فَعِيلَة) بموقع الزايد ومناسيته الياء مع ثقله في نفسه،
وكون الهاء التي يلزمها الحذف فيه، قلما اجتمعت هذه الأسباب المترتبة من (فَعِيلَة)، ومن
شأنهم أن يجرروا الحكم للشبه القريب مع ما فيه من التخفيف، وجب أن يجري (فَعُولَة)
مجرى (فَعِيلَة) لهذا الشبه القريب، وليس كذلك (عَلَو) لأنه ليس فيه هاء تشبه من الوجه
الذي بيننا، ولا اجتماع أربع ياءات فيجب له الحكم بحق الأصل... شرح الرماني
للكتاب، جزء، ق ١٨.

(١) «وهو الياء الأولى»، انظر الكتاب ٧٤/٢.

(٢) الكتاب ٧٤/٢.

(٣) «تَحْيِيَّةٌ أصلها: تَفْعِلَةٌ، لأنها مصدر حيَاة، أصلها: تَحْيِيَّةٌ، وألقوا كسرة الياء الأولى على
الحاء، وادغموا، وصار لفظها كلفظ تَفْعِلَة، لأن ثالثها ياء ساكنة قبلها كسرة فنسبوا إليها
كما ينسبون إلى فعيلة بحذف الياء الثانية ويبقى (تَحْيَة) مثل (عَمِيَّة) في اللفظ، =

قال: وتقول في الإضافة إلى (قِسِي: قُسَوِي)، لأنها (فُعُول) فتردها إلى أصل البناء^(١).

قال أبو علي: (قَوُس) وزنه (فَعْلُ)، والعين منه معتل، وما كان على وزن فَعْلٍ فجمعه الكثير قد يكون على (فُعُول)، وكان جمع (قَوُس) إذا جمع أن يكون (قُؤُوس) إلا أن اللام قُدِّم على العين، فكانه قال: (قُسُو)، ونظير هذا في القلب أشياء قدِّم فيها اللام على الفاء^(٢)، فالياء التي قبل المدة في الطرف عين الفعل فوزنه من الفعل (لَفَعَاء)، والمدة التي فيه للتأنيث، والدليل على ذلك أنه لا ينصرف في النكرة وما كان على (فَعْلٍ) أو غيره من الأبنية وكان اللام منه واءً ثم جمع على (فُعُول)، فإنه يُقلب ياء، كقولهم في جمع (دَلُو) [أ/١١٨] (دَلِي)، (وَعَصَا: عَصِي)، هذا الأكثر، وقد تصحَّ الواو التي هي لام في (فُعُول) إذا كان جمعاً وهو قليل، نحو: (نُحُو)، فإذا قلبت الواو التي هي لام في (فُعُول) ياءً، وقعت الواو قبلها ساكنة، أعني واو (فُعُول) التي هي مدة، والواو الساكنة إذا وقعت قبل الياء قلبت ياءً وأدغمت في الياء كقولهم (رَبَّاً) في مصدر (رَوَّيْتُ)، وإذا قلبت الواو التي هي مدة ياءً وأدغمت في الياء، وجب أن ينكسر

== يقال: (عَمَوِي) كما يقال: (عَمَوِي)، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٤٤.

(١) الكتاب ٧٤/٢.

(٢) النسب إلى (قِسِي: قُسَوِي) لأنها (فُعُول) فتردها إلى الأصل وإلغا كانت ألفاً مكسورة قبل الإضافة بكسرة ما بعدها. انظر الأصول ٧٣/٣، وتقديره حذف الياء الساكنة فتصير (قِسِي) ثم يفتح السين فتصير (قِسَا)، ثم ترجع الضمة في أوله إذا ذهبت الكسرة، ثم نقلت الألف واءاً فتصير (قُسَوِي). انظر شرح الرمانى للكتاب، ج٤، ق ١٨. وانظر تفصيل ذلك في شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٤٤.

ما قبله إذ لو لم ينكسر، وقيت على ضميتها لم تنقلب ياء، وكسرت عين الفعل التي كانت مضمومة كما كسرت من (مَرَمِيٍّ) لذلك . فصار (قِسِيٍّ)، وقد تكسر فاء الفعل في (فُعُول) (وَفُعِيل) إذا وُكِيه ياء وكسرة نحو (بُيُوتٌ وَعُيَيْنَةٌ) في جمع (بَيْتٍ) وتصغير (عَيْنٍ) فعلى هذا كسرت الفاء من (قُسِيٍّ)، فصارت (قِسِيًّا)، فإذا نسبت إليه اسم رجل حذفته الحرف الأول من حرفي الاعتلال وهو ههنا الزائد الذي هو مدة كما حذفته من غير ذلك في نحو (عَدِيٍّ)، فإذا حذف حرف المد، قلبت اللام ألفاً فانفتح ما قبلها، ثم قلبتها لكان الإضافة إليه واواً وضممت الفاء، ولم يجز الكسر فيه، لأن العلة التي من أجلها كسرت زالت^(١).

قال: وتقول في الإضافة إلى عَدُوٍّ عَدُوِّيٍّ، وإلى عَدُوَّةٍ عَدُوِّيٌّ، وإلى مَرَمِيٍّ مَرَمِيٌّ، تحذف الياءين، وتثبت ياء الإضافة، ومن قال: حَانُوِيٌّ قال: مَرَمُوِيٌّ^(٢).

قال أبو علي: من قال في (قَاضٍ: قَاضِيٍّ) فحذف لام الفعل، قال في مَقْضِيٍّ وَمَرَمِيٍّ: مَقْضِيٍّ، فحذف لام الفعل من (مَفْعُول) كما حذفه من (قَاعِلٍ)، لأن هذه اللام كَتَلَك^(٣)، ولو أثبت ولم تحذف لصار فيه ما يستثقل ما كان في تلك، أعني (ياقَاضِيٍّ) فإذا حذف اللام من (مَفْعُول) وجب أن تحذف لحذفها واو (مَفْعُول) كما أنك إذا رَحَّمْتَ (منصوراً) اسم

(١) انظر المقتضب ١٣٧/٣ .

(٢) الكتاب ٧٤/٢ .

(٣) في المخطوطة: (تلك) .

رجل حذفها لحذفك اللام، فإذا حذفت واو (مَفْعُول) لما قلناه، وجب أن تنكسر العين من (مَفْعُول) لأنها تلي ياء النسب، والحرف الذي يليها لا يكون إلا مكسوراً فلذلك كسرت، وإن زال عنه ما من أجله أبدل من ضمة عين الفعل من (مَفْعُول) كسرة.

ومن قال: مَاضِيٌّ قَالَ مَرْمُويٌّ^(١)، وذلك أنك لما قلت: قَاضِيٌّ أبدلت من ياء قَاضٍ أَلْفًا، ولذلك انفتح ما قبلها، فكما أبدلت من هذه الياء التي هي لام في قاضي أَلْفًا، كذلك تبدل منها أَلْفًا في مفعول، فإذا أبدلت منها وجب أن يفتح ما قبل الألف، وما قبل الألف التي تبدلها من الياء واو مَفْعُول، وواو مفعول لا تتحرك، فلما كان يلزم تحريك شيء لا يتحرك حذف، كما حذفوا اللام الأولى من قولهم: عَلَمَاءُ بَنُو فُلانٍ^(٢).

(١) النسبة إلى مَرْمِيٍّ، لَمَّا نَحَلَفَ الْيَاءُ الْأُولَى، فَتَبَقِيَ (مَرْمِيٌّ) مِثْلَ (يَرْمِيٌّ)، وَقِيَاسُهُ مِثْلَ قِيَاسِ (تَغْلِبُ)، لَمَنْ حَيْثُ جَازَ أَنْ تَقُولَ: (تَغْلِبِي)، فَتَجْعَلَ مَكَانَ (تَغْلِبُ) (تَغْلِبِي)، جَازَ أَنْ تَجْعَلَ مَكَانَ (مَفْعُلٍ) (مَفْعَلٍ). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٤٤.

(٢) يريدون (على الماء بنو فلان)؛ قال الشاعر:
غَدَاةٌ طَلَّتْ عَلَمَاءَ بَنُوكُزْ بَنُ وَإِثْلِرِ
وَعُجْنَتَا صُدُورِ الْحَبِيلِ شَطْرَ تَمِيمِ
انظر الأمالي الشجرية ٩٧/١، ومثل هذا قول الآخر:
قَمَا أَبْقَتْ الْأَيَّامُ (مِلَالًا) عِنْدَنَا سَوَى جَيْمٍ أَذْوَادٍ مُحَدَّقَةِ النَّسْلِ
أَرَادَ: (مِنَ الْمَالِ)، وَقَوْلُ الْآخَرِ:
أَبْلَغُ أَبَا دَحْثَرَسٍ مَالِكَا شَيْءٍ الَّذِي نَدَى قَالَ (مِلْكَدِبِ)
أَرَادَ: (مِنَ الْكَذِبِ).

فإذا كان الشاعر حذف النون من قوله (مِنَ الْمَالِ)، وَمِنَ الْكَذِبِ) لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ اللَّامِ بَعْدَهَا تَشْبِيهًا لِلنُّونِ السَّاكِنَةِ بِحُرُوفِ اللَّيْنِ، فَإِنَّ الْعَرَبَ كَرِهُوا اجْتِمَاعَ الْمُثَلِّينَ فِي قَوْلِهِ (عَلَى الْمَاءِ) فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ، فَحَذَفُوا لَامَ (عَلَى) كَمَا حَذَفُوا مِنَ الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ فِي مِثْلِ =

وَيَلْعَنُ^(١) وكما حذفت التاء من قولهم: (اسْطَاعَ) فيمن جعلها (اسْتَفْعَلَ) لما أريد إدغام التاء في الطاء لقرب المخرج، ولو أدمغ لوجب أن تلقى [١١٨/ب] حركتها على السين من استفعل، فيتحرك السين، وهذه السين لا تتحرك، ولما كان يؤدي إلى تحريك ما لا يتحرك حذف الحرف الذي أريد إدغامه حذفاً^(٢). وإذا حذف المتحرك لهذا الذي ذكرت لك، فحذف واو (مَفْعُول) التي هي غير متحركة أجدر أن تحذف إذا لزم تحريكها، فإذا حذفت واو (مَفْعُول) وليت الميم التي هي عين الألف فانفتحت، لأن ما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحاً، ثم تبدل من الألف الواو لما يلزم من تحريكها لياء الإضافة فتقول: (مَرْمَوِيٍّ)، ولو لم تحذف واو (مَفْعُول) للزم أن يقال: (مَرْمَوِيٍّ)، فكان يخرج إلى ما لا أصل له^(٣).

== قولهم: (ظَلَلْتُ، وَمَسَيْتُ) فقالوا: (ظَلَلْتُ، مَسَيْتُ). انظر المصدر نفسه. قال الأثيري: «وهذا كله ليس بمطرد في القياس وإنما دعاهم إلى ذلك كثرة الاستعمال، وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه»، أسرار العربية / ٤٢٩.

(١) هم (بنو العنبر) انظر الكتاب ٤٢٨/٢، حذفوا الحرف المعتل لسكونه وسكون اللام (لم يمكنهم الإدغام لحركة النون وسكون اللام) فحذفوا النون بدلاً من الإدغام ومن ذلك قولهم: (بلعم)، يريدون: (بني العم). انظر أسرار العربية / ٤٢٨، والعرب تقول: (يَلْحَارِثُ، وَيَلْهَجِمُ، وَيَلْعَنُ) وهم يريدون: (بني الحارث، وبني الهجيم وبني العنبر). انظر الأمالي الشجرية ٩٧/١.

(٢) في قوله عز وجل: «فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا» [الكهف، الآية/٩٧]، قال أبو إسحاق الزجاج: «(اسْطَاعُوا) أصلها: (اسْتَطَاعُوا) بالطاء، ولكن التاء والطاء من مخرج واحد، فحذفت التاء لاجتماعهما ويخفّ اللفظ»، معاني القرآن وإعرابه، ٣١٢/٣، معاني القراءات ١٢٩/٢ - ١٢٧.

(٣) انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ١٨.

هذا باب الإضافة إلى كُلِّ اسمٍ كان آخره

ياءٌ، وكان الحرف الذي قبل الياء ساكنًا^(١)

قال : وأما يونس فكان يقول : في (طَبِيَّةٌ : طَبِيٌّ) ، وفي (دُمِيَّةٌ : دُمِيٌّ) ، و(فَتِيَّةٌ : فَتَوِيٌّ)^(٢) ، فقال الخليل : كأنهم شبهوها حيث دخلتها الهاء (بِفَعْلَةٍ) ، لأن اللفظ بِفَعْلَةٍ إذا أسكنت العين ، و(فَعْلَةٌ) من بنات الواو سواء^(٣) .

قال أبو علي : من قال في (طَبِيَّةٌ : طَبِيٌّ) بفتح العين قدره (فَعْلَةٌ) ، وقدر العين مسكنة كما يسكن منه نحو (عَلِمَ وَفَعَلَ) ، فإذا أضاف إليه وجب أنه يفتح العين المخففة لأن الحركة في النية . والدليل على أن هذه الحركة في النية أنك لو بنيت (فَعْلَةٌ) من بنات الواو ثم خففتها فقلت : (فَعْلَةٌ) لم ترد الواو التي قلبتها ياء لكسر ما قبلها كما لا تردّه إذا ثبتت الحركة ، فتقول إذا ثَبَّتَتْ في (فَعْلَةٌ) من (عَزَوْتُ : عَزِيَّةٌ) ، فإن خففت قلت : (عَزِيَّةٌ) ، ولم تقل : (عَزَوَةٌ)^(٤) .

(١) الكتاب ٧٤/٢ .

(٢) هكذا في الكتاب وفي شرح الرماني عليه بالفاء (فَتِيَّةٌ : فَتَوِيٌّ) ، وفي شرح السيرافي للكتاب : (فَتِيَّةٌ : فَتَوِيٌّ) بالقاف .

(٣) الكتاب ٧٤/٢ .

(٤) قال أبو سعيد : « معنى هذا أن طَبِيَّةً كأنها (طَبِيَّةٌ) ودُمِيَّةً كأنه (دُمِيَّةٌ) وقِنِيَّةً كأنها (قِنِيَّةٌ) ثم أسكنوا فقبل : طَبِيَّةً كما يقال في عَمِيَّةٍ : عَمِيَّةٌ ، وفي فَعَلٍ : فَعَلٌ ، وقالوا : دُمِيَّةٌ ، كما يقال في عَصَرٍ : عَصَرٌ ، وفي قِنِيَّةٍ : قِنِيَّةٌ ، كما يقال في إِبِلٍ : إِبِلٌ ... وفي لفظ ما كان على (فَعْلَةٍ) في الأصل ، ودُمِيَّةً إذا سكنا الميم على لفظ (فَعْلَةٍ) في الأصل ، وقِنِيَّةً على =

لأن الحركة في نَيْتِكَ فهي بمنزلة ما في اللفظ، فكما أنك لو أضفت إلى شَقْرَةٍ قلت: شَقْرِي ففتحت العين كراهة الكسرتين قبل الياءين، كذلك تقول في ظَبْيَةٍ إذا أردت بها (فَعِلَّة) فخففت (ظَبْيِي)، فتجري ما الكسرة فيه مخففة مجرى ما ثبتت الكسرة فيه في أن تبدل من عينه فتحة، كما أبدلت من عين نَمِرٍ فتحة، فإذا وجب أن يبدل من العين الفتحة لزم أن تقلب اللام واوًا لأنه لا يخلو من أن تكون اللام ياء أو واوًا، فإن كانت واوًا فالأمر فيه بَيِّن، وإن كان ياء قلبتها واوًا كما قلبت في (رَحًا) حين قلت: رَحَوِي، فظَبْيِي كَرَحَوِي لأنك إذا أبدلت من الكسرة المنوية فتحة ذهبت بفعل إلى فَعَل، وحذفت تاء التانيث، فصار ك(رَحًا) لا (فَعَل)، فهذا وجه الاستدلال بقوله، لأن اللفظ (بَفَعْلَة) إذا أسكنت العين، و(فَعْلَة) من بنات الواو سواء، يريد الحركة في النية - وإن خففت - ولذلك لم ترد الواو فكذلك هي في نَيْتِكَ إذا قلت (ظَبْيَةٍ) وأنت تريد التحريك، فيجب أن تبدل منها فتحة كما تبدل منها إذا كانت في اللفظ^(١).

قال: ولا أقول في غَزْوَةٍ إِلَّا غَزَوِي^(٢) [١١٩/أ].

قال أبو علي: كأن قائلًا قال له: أتقول في غَزْوَةٍ: غَزَوِي فستنوي (بَفَعْلَة)، فإذا نويت بها الحركة في العين كان بمنزلة ما في اللفظ، ففتحت العين كما فتحت من شَقْرَةٍ، ويكون تقديره في غَزْوَةٍ الذي هو

== لفظ (فَعْلَة) في الأصل، فإذا نسبنا إلى ذلك رددناه إلى الأصل، لأن رددناه له إلى الأصل

فائدة في الحقة: ٤٠٠، شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ١٤٥.

(١) انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٢٠.

(٢) الكتاب ٧٥/٢، وهو قول الخليل.

فَعَلَّةٍ (فَعَلَّةٌ) ، كتقدير كَظَبِيَّةِ الذي هي (فَعَلَّةٌ فَعَلَّةٌ) : فقال مجيباً : لا أقول في غَزْوَةٍ غَزَوِيٍّ كما قلت في ظَبِيَّةٍ ، ولا أقدرُ أنْ غَزَوَةٍ (فَعَلَّةٌ) ، مسكنة من (فَعَلَّةٌ) كما قدرت في ظَبِيَّةٍ إنها فَعَلَّةٌ مسكنة من (فَعَلَّةٌ) لأن التقدير بغَزْوَةٍ أنها (فَعَلَّةٌ) مسكنة من (فَعَلَّةٌ) لا يصح ، وذلك أنه لو كان كذلك لانقلب الواو ياء ، ولم تثبت واوٌ كما كانت تنقلب والحركة في اللفظ ، فهذا الذي يمنع من أن تقدر غَزْوَةٍ (فَعَلَّةٌ) ، وهو ثبات الواو ، ولم يمنع من أن تقدر (ظَبِيَّةٌ) (فَعَلَّةٌ) أمر ، لأن اللام ياء ، فهذا الفصل بينهما^(١) .

قال : ولا تقول في عُرْوَةٍ إلا عُرْوِيٌّ ، لأن (فَعَلَّةٌ) من بنات الواو إذا كانت واحدة (فُعُلٌ) لم يكن كذا^(٢) .

قال أبو علي : إذا جمع عُرْوَةٌ ، والنية بها تحريك العين ، وجب أن تقلب الواو ياء ، وذلك الجمع هو الذي بين جمعه وواحدة الهاء^(٣) ، تقول إذا جمعت هذا الجمع : عُرٌّ ، فتقلب الواو ياء والضممة كسرة ، لأنه ليس في الأسماء شيء هكذا ، والعلة الأخرى مطردة في هذا أيضاً وسائغة أن ينوي بها (فَعَلَّةٌ) كما نوي بظَبِيَّةٍ (فَعَلَّةٌ) ، إذا لم تصح الواو فيه^(٤) .

(١) قال أبو سعيد : « أما غَزْوَةٌ ، فلو كانت على (فَعَلَّةٌ) لكان حقها أن تكون : غَزِيَّةٌ ، ولو كانت عُرْوَةٌ على (فَعَلَّةٌ) لكان حقها أن تكون (عُرِيَّةٌ) ، فلذلك لم يستمر للتحليل تقديرها على (فَعَلَّةٌ) ، ولو كان على (فَعَلَّةٌ) بضم العين على من يدخل هاء التانيث على (فُعُلٌ) وفُعُلٌ مستعملٌ بغير هاء تانيث ، كما يقال : بُسْرٌ وبُسْرَةٌ ، لوجب أن تنقلب الواو ياء ... »

انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٤ ، ق ١٤٦ .

(٢) الكتاب ٧٥/٢ ، وفيه : « ... لم يكن هكذا » .

(٣) نحو : بَقَرٌ ، بقرة ، وتَمَرٌ ، تمرٌ ، ونحو ذلك .

(٤) انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٤ ، ق ٢٠ .

هذا بابُ الإضافةِ، إلى كلِّ اسمٍ لامٍ يَاءُ أو واوٌ وقبلها ألفٌ ساكنةٌ^(١)

قال في الإضافة إلى رَايَةٍ ونحوه : رَائِيْ، ومن قال : أُمِّيْ قال:
رَائِيِيْ^(٢).

قال: ولا يكونُ في مثل سِقَايَةٍ سِقَائِي^(٣).

قال أبو علي: لما أجاز في (رَايَةٍ) رَائِيْ، فكأنه قيل له: هل تجبِز
سِقَائِيْ على ذلك؟ لأن الياء بعد ألف، فقال: لا أجيزه، لأن الياء في
سِقَائِيْ بعد ألف زائدة، وهي لام تعتل إذا وقعت بعد هذه الألف، وإن
كانت ساكنة، وليس سكونها كسكون يا أُمِيَّة لو لم تكن هاء، لأن الياء
التي قبل اللام من أُمِيَّة ساكن يدغم، ويجوز أن يدغم في اللام، فإذا أدغم
فيها صح فلم يعتل ولم يقلب همزة، كما لاتعتل الياء التي هي لام من
مَرْمِيْ، فلو لم تكن في أُمِيَّة الهاء صحت اللام منها أيضاً، وليست
كسِقَايَةِ التي لو حذفَت الهاء منها أُعْلِلَت اللام^(٤).

(١) الكتاب ٧٥/٢، وفيه: «باب الإضافة إلى كل شيء...» ومثل ذلك في شرح الكتاب
للسيرافي.

(٢) الكتاب ٧٥/٢ يتصرف.

(٣) الكتاب ٧٦/٢. «... سِقَائِيْ فتكسر الياء ولا تهمز».

(٤) رَأَيْ جمع راية، كما كانت (أَيُّ) جمع آيَةٍ. وهذا الضرب إذا نسبت إليه كان لك فيه ثلاثة
أوجه:

إن شئت همزت فقلت: (رَائِيْ) كما تقول: (طَائِيْ) إذا نسبت إلى (طَائِرٍ) جمع
(طَايَةٍ). وتقول: أُنِّيْ في النسب إلى (آيَةٍ).

قال: وإذا أضفت إلى سِقَاية فكأنك أضفت إلى سِقَاءٍ، كما أنك لو أضفت إلى رَجُلٍ اسمه (ذُو جُمَّةٍ) لقلت: (ذَوَوِي)، كأنك أضفت إلى (ذَوَا) ^(١). لأن الياء تسقط قبل أن تنسب إليه، فإذا سقطت صار على التذكير ووجب انقلابها همزة ^(٢).

قال أبو علي: الواو التي قبل ياء النسب في ذَوَوِي منقلبة عن لام الفعل التي في قولك: «ذَوَاكَ أَفْتَانٍ» ^(٣) وسقوط اللام في الواحد كسقوطها من آخر في حال الإفراد، ورجوعها في التثنية [١١٩/ب]. كرجوعها في الأخ مثني ^(٤).

== وإن شئت قلبت الهمزة واوًا، فقلت: رَاوِي، وآوِي، وطَاوِي وإن شئت تركت الياء بحالها ولم تغيرها، فقلت: رَايِي، وطَايِي، وآيِي.

فأما من همز فلأن الياء وقعت بعد ألف وكان حقها أن تهمز قبل النسبة وتُحَلُّ ولكنهم صححوها وهي شاذة، فلما نسب إليها وزيدت ياء النسبة، فقلت فردوها إلى ما كان يوجهه القياس من الهمز.

وأما الوجه الثاني فلاستثقال الهمز بين الياء والألف.

وأما الوجه الثالث فإنما ثبتت الياء لأنها صحيحة تجري بوجه الإعراب قبل النسبة كياء (ظبي) و(نخري)، فلما كانت النسبة إلى ظبي: ظَبِي، من غير تفتيح الياء كان (راي) كذلك. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٤٧.

(١) الكتاب ٧٦/٢، وفي المخطوطة: «كأنك أضفت إلى سِقَاءٍ» سهر من الناسخ.

(٢) ساق الفارسي هذه العبارة بالمعنى. وهي من قام الكلام السابق.

(٣) سورة الرحمن، الآية ٤٨/.

(٤) انظر الكتاب ٨٢/٢، ١٩٠، وانظر الأصول في النحو ٧٦/٣.

قال: ولو قلت: سِقَاوِيْ جازَ فيه وفي جميع جنسه كما يجوز في سِقَاءٍ (١).

قال أبو علي: لو قلت: سِقَاوِيْ فقلبت اللام واوًا فيما هو مبني على التذكير لأن المبني على التأنيث مساوٍ في الإضافة المبني على التذكير (٢).

قال: وحَوْلَايَا، وَرَدَّرَايَا بمنزلة سِقَايَةٍ (٣).

قال أبو العباس: ألف حَلَايَا بمنزلة هاء سِقَايَةٍ.

قال أبو العباس: جاز تصحيح اللام في رائبي في الإضافة من حيث جاز أن يقال رأيٌ، فتصح ولا تُعَل، ولم يَجْزُ سِقَايِيْ من حيث لم يَجْزُ سِقَايِيْ (٤).

(١) الكتاب ٧٦/٢.

(٢) قال أبو سعيد: «جعلوا سِقَايَةً لما نزعوا الهاء بمنزلة سِقَاءٍ مفردًا، وقلبوها همزة...» شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٤٧.

(٣) الكتاب ٧٦/٢، وحَوْلَايَا: قرية كانت بنوحي النهروان، قال فيها عبيد الله بن الحر:

وَيَوْمَ بِحَوْلَايَا لَقِضَتْ جُمُوعُهُمْ
وَأَلْتَمِثَتْ ذَاكَ الْجَيْشَ بِالْقَتْلِ وَالْأَسْرِ

سئل أبو علي عن وزنهما فقال: فيها أربعة أحرف من حروف الزيادة... انظر معجم البلدان ٣٢٣/٢ وِرْدَّرَايَا: بفتح الدال والراء وبين الألفين ياء: قال عنه ياقوت: موضع أطلقه بالنهروان من أعمال بغداد. انظر معجم البلدان ٣٧٧/١.

(٤) قال ابن السراج: «ياء دِرْحَايَةٍ بمنزلة ياء سِقَايَةٍ، ولو كان مكانها واوٌ كانت بمنزلة الواو التي في شِقَاوَةٍ. وحَوْلَايَا. وِرْدَّرَايَا، تسقط الألف، لأنها كالهاء، وحكم الياء حكماً في سِقَايَةٍ». الأصول في النحو ٦٦/٣.

هذا بابُ الإضافةِ إلى كلِّ اسمٍ آخره ألفٌ

مُتَذَكِّةٌ من حرفٍ من نفسِ الكلمةِ^(١)

قاله: وسألتُ يونسَ عن مِعْزَى وذِفْرَى فيسمن تَوْنٌ. فقال: هما بمنزلة ماكان من نفس الكلمة كما صار عَلِيَاءُ^(٢).

قال أبو علي: ألف مِعْزَى وذِفْرَى للإلحاق، كما أن همزة علياء للإلحاق، وإذا ثبتت ألف حُبْلَى في النسب قُلِبَتْ وأوَّ فقيل: حُبْلَوِيٌّ، فثباتها في مَرْمَى ومِعْزَى أجدر، لأن الألف متقلبة عما هو من نفس الكلمة، وما هو بمنزلة ما هو من نفس الحرف، والألف في حُبْلَى علامة تأنيث يجب أن تحذف فيها الياء فإذا ثبتت^(٣) فيها ما حكمه أن يحذف، فثبات ما حكمه أن يثبت أولى^(٤).

قاله: كما صار عَلِيَاءُ حيث انصرف بمنزلة رِدَاءٍ في الإضافة والتثنية، ولا يكون أسوأ حالاً في ذا من حُبْلَى^(٥).

قال أبو علي: قوله في ذا أي في ثبات الألف فيه وقلبها وأوَّ إذا ثبتت الألف في حُبْلَى، فقيل: حُبْلَوِيٌّ لما قُلِبَتْ وأوَّ^(٦).

(١) الكتاب ٧٧/٢. (٢) الكتاب ٧٧/٢ «... كما صار عَلِيَاءُ حيث انصرف».

(٣) في المخطوطة: (ثبتت)

(٤) انظر الأصول في النحو ٦٧/٣، شرح الرماني للكتاب، ج ٤، ق ٢٠.

(٥) الكتاب ٦٧/٢ وهذا من تمام الكلام في الفقرة السابقة.

(٦) عَلِيَاءُ فيها ألفان زائدتان لغير التأنيث ومثلها حَرِيَاءٌ، وهما ملحقتان بمثل مِرْدَاحٍ، انظر المقتضب ٢٦٨/٢، ٨٧/٣، قال أبو العباس: «الملحقة نحو: عَلِيَاءُ، وَحَرِيَاءُ»، وقد يجوز القلب في هذا المنصرف (يريد قلب الهمزة وأوَّ) نحو: عَلِيَّاءِي، وَحَرِيَّاءِي، فهو في هذا =

قال: وسمعنا العرب يقولون في أعْيَا: أعْيَوِيَّ، ويقولون في أخْوَى: أخْوَوِيَّ^(١).

قال أبو علي: الواو في أخْوَوِيَّ، أعني التي هي لام منقلبة عن ألف منقلبة عن واو لأن أخْوَى من الخَوْءِ، فهو من مضاعف الواو، والواو في أعْيَوِيَّ منقلبة عن مضاعف الياء^(٢).

* * *

هذا باب الإضافة إلى كُلِّ اسمٍ كان آخره أَلْفًا زَائِدَةً لَا يُنَوَّنُ وكان على أربعة أحرف^(٣)

قال: فإن قلت في مَلْهُيَّ: مَلْهُيُّ لم أرَ به بأسًا كما لم أر بحَبْلَوِيَّ بِأَسًا، وكما قالوا: مَدَارَى، فجاءوا بها على مثال حَبَالَى^(٤).

قال أبو علي: مِدْرَى (مِفْعَلٌ)، واللام فيه أصل فجمع جمع ما ألفه زائد للتانيث فقبل مِدْرَاكَ، كما قيل حَبَالَى، فهذا أيضًا من التوفيق بين

== الحيز أصلح، لأن الهمزة زائدة، المنتضب ١٤٩/٣.

والنحاة على أن كُلَّ فُعْلَاءٍ، وفِعْلَاءٍ مصروف، لأنه مثال لا يكون إلا ملحقا مصروفًا

في المعرفة والنكرة، انظر المصدر نفسه.

(١) الكتاب ٧٧/٢ بتصريف واختصار.

(٢) انظر الأصول في النحو ٦٧/٣.

(٣) الكتاب ٧٧/٢.

(٤) الكتاب ٧٧/٢.

الألف الزائد والمنقلب عن الأصل^(١).

قال: وكما تستوي الزائدة غير المنونة والتي هي من نفس الحرف إذا كانت كل واحدة منهما خامسة^(٢).

قال أبو علي: هذا نحو حُبَارَى، ومُرَامَى، يريد تستوي الزيادة التي للتأنيث إذا كانت خامسة والأصل إذا كان خامساً في أن يحذف إذا أضيف إليهما، فتقول [١٢٠/أ] نسي حُبَارَى: حُبَارِيٌّ، وفي مُرَامَى: مُرَامِيٌّ، فتحذف الألفين جميعاً، فكما استويا هنا وفي مَذَارَى وَحَبَالَى، كذلك استويا إذا كانا رابعين، فأجيز في كل واحد منهما الحذف وقلبه واواً، فقول: حُبُلَوِيٌّ وَحُبَلِيٌّ، وَمَلْهَوِيٌّ وَمَلْهِيٌّ^(٣).

قال: وأما جَمَزَى فلا يكون جَمَزَوِيٌّ^(٤) ولكن جَمَزِيٌّ، لأنها ثقلت، وجاوزت زنة مَلْهَى فصارت بمنزلة حُبَارَى لتتابع الحركات^(٥).

(١) الألف في حُبَلَى تشبه بالألف في مَلْهَى، وفي هذا الباب ثلاثة أوجه: أجودها: مَلْهَوِيٌّ، ويجوز مَلْهِيٌّ، يشبهونها بحُبَلِيٍّ، كما قالوا: مَذَارَى وهو جمع مَذَرَى، فجاءوا بها على جمع حَبَالَى وهو جمع حَبَلَى، وينبغي أن يجوز أيضاً مَلْهَوِيٌّ على قياس حُبَلَارِيٍّ... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٤٨.

(٢) الكتاب ٧٧/٢، وفيه: «تستوي الزيادة...» وأظن الصواب مع ما أثبت في التعليقة.

(٣) الألف في حُبَلَى تشبه الألف في مَلْهَى، فيقال في حُبَلَى: حُبَلِيٌّ وهذا أجود الوجوه في هذا الباب، كما يقال: حُبَلَارِيٌّ وَحُبَلِيٌّ، وبالمقابل يقال في مَلْهَى: مَلْهَوِيٌّ وهو أجود الوجوه فيه، ثم مَلْهِيٌّ، ويجوز فيه: مَلْهَوِيٌّ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٤٨.

(٤) (ولا جَمَزَوِيٌّ) أورد هذا الوجه سيبويه، وهو أحد الوجوه الثلاثة المحتملة في هذا الباب.

(٥) الكتاب ٧٧/٢، وفي المخطوطة: «... لتتابع الحركات» خطأ.

قال أبو علي: الحركة في جَمَزَى عادت الحرف الخامس من حُبَارَى، ومُرَامَى فلم يجز قلب الألف واواً في جَمَزَى، كما لم يجز قلبها واواً في حُبَارَى ومُرَامَى، إذ كانت الحركة معادلة للحرف، وما عادت فيه الحركة الحرف أيضاً الحركة في قَدَمِ اسم امرأة، عادت الباء من زَيْنَبَ، فلم يصرف اسم امرأة، كما لم يصرف زَيْنَبُ اسماً لها^(١).

* * *

هذا بابُ الإضافةِ إلى كلِّ اسمٍ كان آخرُهُ ألفاً وكان على حُمُصَةٍ آخرُ^(٢)

قال: فإن لم تقل ذاك وأخذت بالعدد فقد زَعَمْتَ أنَّهما يستويان^(٣).
أي الزائد والأصلي إذا وقعا خامسين يستويان في الحذف.
قال: لأنه حين كان واقعاً في الاسم يزنة ما ألفه منه، كان الحذف منه جائزاً^(٤).

(١) لا يجوز في (جَمَزَى) إلا حذف الألف، كما حذفوا في (حُبَارَى) إذا نسبوا إليها، فيقال: جَمَزَى، ولا يقال: جَمَزَوِيٌّ، لتوالي الحركات، لأن ترالي الحركات يلحقها بحكم ما عدته أربعة أحرف سوى ألف التأنيث، وقياسه: امرأة تسمى به (قَدَمٌ) لاتصرف، لأنها بمنزلة (عَقْرَبٍ) (وَعَتَانٍ)، وزَيْنَبُ، ولو سميت به عَدِ صرفت. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٤٨.

(٢) الكتاب ٧٨/٢.

(٣) الكتاب ٧٨/٢.

(٤) الكتاب ٧٨/٢، وفيه: «لأنه حين كان واقعاً...».

قال أبو علي: يعني أن حُبْلَى بمنزلة مَرَمَى.

قال: بمنزلة سَلَامَانَ وَزَعْفَرَانَ^(١).

أي في أن آخره متحرك كما أن آخر مَعْيُورَاء ونظائره متحرك^(٢).

قال: وإنما جسروا على حذف الألف لأنها مَبْتَعَة^(٣).

قال أبو علي: يعني في مُرَامَى.

قال: ولو كانت الياءان متحركتين لم تُحذفَا^(٤).

يعني بقوله (الياءان متحركتين): الألفات في مُرَامَى وَجَبَارَى^(٥).

(١) الكتاب ٧٨/٢.

(٢) يقرر سيبويه في هذه المسألة أن الاسم الممدود مصروفًا كان أو غير مصروف، كثر عدد حروفه أو قلّ فإنه لا يحذف، فيقال في: خُفْسَاء: خُفْسَاوِي، وفي خُرمَلَاء: خُرمَلَاوِي، وفي مَعْيُورَاء: مَعْيُورَاوِي. لأن آخر الاسم لما تحرك دخله الإعراب من جرّ ونصب ورفع، فصار بمنزلة سلامان وزعفران، لفرق في ذلك بين ما كانت همزته للتأنيث أو لغير التأنيث، إذ كانت التي للتأنيث تقلب وأوًا كتولنا في خنفساء: خنفساوي، وكذلك بقية الأمثلة السابقة، وما كانت همزته لغير التأنيث فالنسبة إليه بالهمزة والواو أيضًا، نحو قولنا في جرّاء: جرّاءِي وحِرّاءِي. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٤٩.

(٣) الكتاب ٧٨/٢، من اصطلاحات سيبويه التي لا يستخدمها النحاة إلا نادرًا تسميته الحرف الذي تظهر عليه علامات الإعراب من رفع ونصب وجر بالحرف الحَيّ، والحرف الذي لا يدخله رفع ولا نصب ولا جر بالحرف الميت. فالهمزة في خنفساء: حرف حيّ، والألف في (مَرَمَى) حرف ميت. انظر الكتاب ١١٧/٢، المقتضب ٢٨٣/٢، ٢٨٦، المصطلح النحوي ١٥٩.

(٤) الكتاب ٧٨/٢.

(٥) يبدو أن أبا علي رحمه الله قد وهم ههنا، فسيبويه يعني بالياءين هنا تلك الواردة في (حَبْلَى وَجَبَارَى) عندما قال: ... فحذفوها كما حذفوا ياء ربيعة وحنيفة، ولو كانت الياءان متحركتين لم تُحذفَا، ولم يسمّ رحمه الله الألف في مثل (مرامى وجبارى) ياء - كما ترى -.

قال: وإنما جعلوا ياءِي الإضافة عوضاً^(١).
 أي من الألف في حُبَارَى إذا كانت خامسة.
 قال: وهذه الألف أضعف، تذهب مع كل حرف ساكن^(٢).
 أي: الألف من مُرَامَى، وقوله: تذهب مع كل حرف ساكن فإنه يعني
 في نحو مُرَامَى الْقَوْمِ.
 قال: وإنما هذه مُعَاقِبَةٌ^(٣).
 قال أبو علي: يعني أن ياء النسب تعاقب الألف إذا كانت
 خامسة^(٤).

قال: ولو أضفت إلى عَثِيرٍ وَحْثِيلٍ لأجريت مجرى جَمِيرٍ^(٥).
 قال أبو علي: يقول: لم تحذف الياء في عَثِيرٍ وَحْثِيلٍ كما حذفته من
 هُذَيْلٍ وَسَلِيمٍ ونحوه، لأن هذه متحركة حيّة، وتلك ساكنة ميتة، فكَذلك لا
 تحذف همزة مُعْيُورَاءٍ لتحركها وتحذف ألف حُبَارَى وَمُرَامَى لسكونهما^(٦).

(١) الكتاب ٧٩/٢.

(٢) الكتاب ٧٩/٢.

(٣) الكتاب ٧٩/٢.

(٤) للحرف المتحرك قوة تمنع من حذفه في الموضع الذي يسقط فيه الساكن، والألف ضعيفة
 تذهب مع كل حرف ساكن، فتكون معاقبة ياء النسب، كما عاقبت هاء الجعاجية ياء
 الجعاجية. انظر الكتاب ٧٩/٢.

(٥) الكتاب ٧٩/٢. قال في الكتاب: «وعَثِيرٌ وهو التراب»، والحِثِيلُ: القصير، انظر لسان
 العرب ١٤٢/١١ (حثل)، قال أبو منصور: الحِثِيلُ: من أسماء الشجر، انظر تهذيب اللغة
 ٤٨٠/٤ (حثل)، وهو اسم عند سيبويه، وقد جاء صفة، انظر الكتاب ٣٢٥/٢.

(٦) في النسبة إلى (عَثِيرٍ، وَحْثِيلٍ) لا تسقط الياء كما سقطت عند النسب إلى هُذَيْلٍ وَسَلِيمٍ
 فقيل: هُذَيْلٍ، وَسَلِيمٍ، وإنما يقال: عَثِيرِي، وَحْثِيلِي، كما يقال: جَمِيرِي، فالملود =

قال: وزعم يونس أن مُتْنَى بمنزلة مُعْطَى^(١).

قال: وينبغي له إن سُمِّيَ رجلٌ باسم مؤنَّث على زنة (مَعْدٌ) مدغم مثله أن يصرفه^(٢).

قال أبو علي: هذا لا يلزمه [١٢٠/ب] لأن (مَعْدٌ) لو كان ثلاثياً أيضاً لم ينصرف لأنه متحرك الأوسط.

* * *

هذا بابُ الإضافةِ إلى كُلِّ اسمٍ مَمْدُودٍ لا يَدْخُلُهُ التَّنْوِينُ^(٣)

قال: تبدل الواو مكان الهمزة ليُفَرَّقُوا بينه وبين الهمزة^(٤) التي هي من نفس الحرف وما جُعِلَ بمنزلته وذلك قولك في زَكْرِيَاءَ: زَكْرِيَاوِيٌّ^(٥).

قال أبو علي: وقوع علامة الفرق حكمه أن يكون في الفرع دون الأصل، والواو أولى في البدل من الهمزة من الياء، لشبه الياء بالألف، فلو أبدل ياء كأنه قد اجتمع حروف من جنس واحد^(٦).

== المتحرك كالياء في (عِثِير) المتحركة، قال أبو سعيد: وإنما أراد سيهويه بهذا أنه قد يكون للمتحرك قوة تمنع من حذفه في الموضع الذي يسقط فيه الساكن. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٤٩، وانظر الأصول في النحو ٧٥/٣ - ٧٦.

(١) الكتاب ٧٩/٢، وفيه: «... بمنزلة مِعْزَى وَمُعْطَى».

(٢) الكتاب ٧٩/٢ مع قليل من الاختلاف.

(٣) الكتاب ٧٩/٢.

(٤) في الكتاب ٧٩/٢: «... وبين المنون الذي هو...».

(٥) الكتاب ٧٩/٢.

(٦) في النسب إلى الممدود الذي لا يدخله التنوين مثل (زكرياء، ويروكاه) لا تحذف الهمزة. ==

هذا بابُ الإضافةِ إلى بَنَاتِ الحَرْفَيْنِ^(١)

قال: في الإضافةِ إلى غَدٍ وَيَدٍ: يَدَوِيٌّ وَغَدَوِيٌّ^(٢).

قال: فإن قال: فهلاً قُلْتُ: غَدَوِيٌّ^(٣) فالجواب أنهم ألحقوا ما ألحقوا وهم لا يريدون أن يُخرجوا من حرف الإعراب التَّحْرُكَ الذي كان فيه لأنهم أرادوا أن يزدوا لِجَهْدِ الاسمِ^(٤).

قال أبو علي: لو حذفت الحركة من عين (يَدَوِيٍّ وَغَدَوِيٍّ) في الإضافة إليه لَرَدَّ لأمه عليه لصارت اللام المردودة كأنها لم تُرَدَّ إذ حذفت منه لما رَدَّ إليه شيء. كان ثبت فيه وهو الحركة، والحركة قد تقوم مقام الحرف في ذا الباب، ألا ترى أنها قامت في جَمَزَى مقام ألف حَبَارَى، فلو حذفت الحركة لَرَدَّ اللام إليه لكان رَدَّ اللام كَلَّا رَدَّ^(٥).

== لأنها حرف حي قوي، بل تبدل واواً ولا يجوز ترك الإبدال للفرق بين الهمز الذي هو للتأنيث، وما هو لغير التأنيث بما يقتضيه حال كل واحدة منهما، فتقول في النسب إلى زكرياء: زَكْرِيَّائِيٌّ، وإلى بُرُوكَا: بُرُوكَائِيٌّ. انظر شرح الرمازي للكتاب، ج٤، ق ٢٢.

(١) الكتاب ٧٩/٢.

(٢) انظر الكتاب ٧٩/٢. وفي الاسم الذي ذهب لأمه وكان على حرفين نحو (غَدٍ، وَيَدٍ) إذا نسبت لك أن تقول: يَدِيٌّ، وَغَدِيٌّ، كما جاز أن تقول: يَدَوِيٌّ، وَغَدَوِيٌّ، وفي الوجه الأخير تكون نسبت إليه بعد إعادة المحذوف منه، فالأصل في (غَدٍ): (غَدَوٍ) على (فَعْلٍ). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٤٩.

(٣) الكتاب ٧٩/٢.

(٤) الكتاب ٨٠/٢.

(٥) يقول الرمازي: «النسب إلى دَمٍ يجوز فيه: دَمِيٌّ، وَدَمَوِيٌّ، وفي يَدٍ: يَدِيٌّ وَيَدَوِيٌّ، وقول =

هذا بابٌ مالا يجوزُ فيه من بَنَاتِ الحَرْفَيْنِ إِلَّا الرَّدُّ^(١)

قال أبو علي: الذي يلزم أن تردّ اللام إليه في النسبة ما ظهرت لامه في تثنية أو جمع بالتاء، وكانت فيه زائدة فحذفت منه نحو الهمزة في ابن^(٢).

قال: وإذا أَضَفْتَ إِلَى أُخْتٍ قُلْتَ: أُخْوَيٌّ هكذا ينبغي أن يكون على القياس، وإذا القياس وهو قول الخليل^(٣).

قال أبو علي: التاء التي في أُخْتٍ وإن كانت للإلحاق بفَعْلٍ^(٤) فقد أجزى مجرى ما هو لغير الإلحاق، فصار التأنيث أغلب عليه من الإلحاق إذ حذفت في الجمع بالتاء كما حذف ما ليس للإلحاق نحو: عِصَّةٍ وَعِصَوَاتٍ،

== العرب في غَدٍ: غَدَوِيٌّ دليل على جواز الردّ إلى الأصل مع تبقية الحركة في الاسم، فلذلك حرك يَدَوِيٌّ، والأصل فيه (فَعْلٌ) ٥٠٠ شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٢٣.

(١) الكتاب ٨٠/٢.

(٢) فسر أبو سعيد هذه المسألة بقوله: «اعلم أن كل ما كان على حرفين والساقط منه لام الفعل، وكانت اللام الساقطة ترجع في التثنية أو في الجمع، فإن النسبة إليه بردّ الحرف الساقط، لا يجوز غير ذلك، فأما ما يرجع في التثنية فقولك في أبٍ: أبَوَيْنِ، وفي أخٍ: أخَوَانِ، وأما ما يرجع بالألف والتاء فقولك في سَكَنٍ: سَكَنَاتُ، فإذا نسبت إلى أبٍ، أو أخٍ، أو سَكَنٍ، قلت: أبَوِيٌّ، وأخَوِيٌّ، وسَكَنَوِيٌّ، لا يجوز غير ذلك»، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٠.

(٣) الكتاب ٨١/٢.

(٤) انظر المنتصف ١٨/١.

لئلا يجتمع علامتان للتأنيث فلما حذف من قولك: أَخَوَاتُ علم أنه أُجري مجرى التي في عِصَّةٍ في الجمع بالتاء كما حذف منهن، وكما لزم أن يحذف في الجمع بالتاء كذلك يلزم أن يحذف في النسب كما حذف التي في طَلْحَةٍ حين قلت طَلْحِي ولم يَجْزُ ثباتها قبها من حيث لم يَجْزُ ثبات التي في طَلْحَةٍ في الإضافة وهذا قياس الخليل^(١).

* * *

هذا بابُ الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بَنَاتِ الْحَرْقَيْنِ^(٢)

قال: وإن شئتَ حذفَ الزيادة فقلت: بَنَوِيٌّ وَسَتَهِيٌّ^(٣) [١٢١/أ].
قال أبو علي: فُتحت الباء في بَنَوِيٍّ في النسب؛ لأن أصله (بَنَاتُ)،
يدلُّك على ذلك جمعهم إياه على (أَبْنَاءَ)^(٤).

(١) قال أبو الحسن الرماني: «النسب إلى أخت: أَخَوِيٌّ، لقولهم: أَخَوَاتُ، ولو كانت التاء قد أخلصت الإلحاق لوجب: أَخَوَاتُ؛ إذ لم يكن دليلاً على التأنيث كما يجب: عنكوبات، ويونس يقول: أَخَوِيٌّ، لأنه رأى التاء قد دخلت في الاسم دخول الملحق بالأصل، فعاملها معاملة الأصل...» شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٢٤.

(٢) الكتاب ٨١/٢.

(٣) الكتاب ٨١/٢ باختصار.

(٤) الأسماء التي جعلت الألفاظ في أولها عوضاً من المحذوف نحو (ابن، واسم، واسم) واثنان، وبُنْتُ، إذا أقررتها على حالها عند الإضافة قلت: ابْنِيٌّ، واسْمِيٌّ، واثْنِيٌّ، واسْمِيٌّ. =

قال: وتصديق ذلك أن أبا الخطاب كان يقول: إن بعضهم إذا أضاف إلى (أبتاء فارس) قال بَنَوِي^(١). وفي نسخة أخرى أبتاوي، وفيها: والصواب ابني.

قال أبرعلي: من تصديق ذلك، أي من تصديق أن لك أن تحذف الزوائد فالصواب أن يكون بَنَوِي في الكتاب، فتكون الحجة في حذف الألف في ابن وأبتاوي لاحجة فيه^(٢).

قال: وقد كُنت تردّ ماعدة حروفه حرفان ولم يُحذف منه شيء^(٣). أي لم يكن فيه زائد فتحذف.

قال: فإذا حذفتُ منه شيئاً ونقصته منه كان العوضُ لازماً^(٤). يعني بالعوض ردّ ما كان في الأصل.

قال في تاء (بنت): وذلك لأنهم شبّهوها بهاء التانيث، فلما حذفوا وكانت زيادة في الاسم كتاء سُنَيْتَةٍ^(٥).

== لأن الذاهب عوضه باق، وإذا حذفت الزوائد، وردت الأصل الذاهب، وإلغا جيء بالهاء في (سُنَيْتَةٍ) لأن لامها هاء، وجمعها أَسْنَاء. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٩.

(١) الكتاب ٨١/٢.

(٢) العرب لا تقول في (ابن) بَنِي، وإنما تقول بَنَوِي، وإبني، فلم يحملوه على الحذف إذ كانت الإضافة قوية على الحذف. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٩.

(٣) الكتاب ٨٢/٢، وفيه: «... وإن لم يحذف منه شيء».

(٤) الكتاب ٨٢/٢، وهذه العبارة متعمة لسابقتها.

(٥) الكتاب ٨٢/٢، وسُنَيْتَةٌ مزيد بالتاء، ويجمع على (سُنَيْتَات)، والدليل على زيادة التاء أنك تقول: (سُنَيْتَةٌ) كما تقول في عَفْرِيت: عَفْرٌ لأن تاء زائدة. انظر الكتاب ١١٩/٢، وضبطه الأزهري تارة بفتح السين والباء. وأخرى بكسرهما (سُنَيْتٌ) ونقل عن ابن الأعرابي أن ==

قال أبو علي: كَانَ قَائِلًا قَالَ لَهُ: هَلَا جَعَلْتَ (يَنْت) إِذَا كَانَتْ التَاءُ فِيهِ لِلتَّائِيَةِ بِمَنْزِلَةِ قُلَّةٍ (١) وَضَعَةً (٢) فَأُجِزَتْ النِّسْبُ إِلَيْهِ بِغَيْرِ رَدِّ اللَّامِ كَمَا أُجِزَتْ فِي قُلَّةٍ وَنَحْوِهِ.

قال: يدلُّكَ عَلَى ذَلِكَ سَكُونُ مَا قَبْلَهَا (٣).

قال أبو علي: يدلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ التَاءُ لِلإِلْحَاقِ أَنَّ سَكُونَ مَا قَبْلَهَا لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ (٤) لَمَا سَكَنَ، وَلَتَحْرَكَ.

== السُّنْبُتُ: السُّيُّ الْخُلُقُ. انظر تهذيب اللغة ١٣/١٥٥ (رباعي السين)، وقال: السُّنْبَاتُ وَالسُّنْبَةُ: سَوَى الْخُلُقِ وَسُرْعَةُ الْغَضَبِ، وَأَنْشَدَ:

فَدُشِبْتُ قَبْلَ الشُّبِّ مِنْ لِدَائِي
وَذَلِكَ مَا أَلْقَى مِنَ الْأَذَى
مِنْ زُوجَةٍ كَثِيرَةِ السُّنْبَاتِ

المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٤ (منب).

(١) الْقُلَّةُ وَالْمُقْلَاءُ: عُرْدَانٌ يَلْعَبُ بِهِمَا الصِّبْيَانُ، فَمَا لِقْلَاءُ: الْعُرْدُ الَّذِي يُضْرَبُ بِهِ الْقُلَّةُ، وَالْقُلَّةُ: الصَّغِيرَةُ الَّتِي تُنْصَبُ، هَذَا عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَعَنْ الْقَالِي: الَّذِي يَلْعَبُ فَيُضْرَبُ الْقُلَّةُ بِالْمُقْلَاءِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

كَانَ نَزْدُ فِرَاحِ الْهَامِ يَبْتَهُمُ
نَزْدُ الْقَلَاتِ زَهَامًا قَالَ قَالِبَتَا

قال الليث: تَجْمَعُ الْقُلَّةُ عَلَى قَلِيلٍ. انظر تهذيب اللغة ٩/٧٩٦ (قلا).

(٢) الضَّعَّةُ: كَانَتْ فِي الْأَصْلِ: ضَعْفَةٌ، تُقْصَى مِنْهَا الْوَاوُ، وَجَمْعُهَا ضَعْفَاتٌ، وَهِيَ شَجَرٌ مِثْلُ الصُّمَامِ، قَالَ جَرِيرٌ:

مُخَفِّخًا فِي ضَعْفَاتٍ تَرَجِسَا

انظر تهذيب اللغة ٣/٧٦ (ضَمَّا)، وَلَمْ أَجِدِ الْبَيْتَ فِي دِيوَانِ جَرِيرٍ، وَانْظُرِ الْأَصُولَ

فِي النُّحُو ٣/٧٧.

(٣) الْكِتَابُ ٢/٨٢.

(٤) أَيُّ لِلإِلْحَاقِ.

قال: جَعَلْنَاهَا بِمَنْزِلَةِ ابْنٍ^(١).

أي في أَنَا إذا حذفنا الزيادة منه في الإضافة، فرددنا إليه فيها الساقط منه، فالحذوف من (ابْن) الهمزة والمحذوف من (بَنَتْ) التاء والمردود فيها اللام^(٢).

قال: فإن قلت: بَنِيَ كما قلت بَنَاتُ فَإِنَّهُ ينبغي له أن يقول: بَنِيَ في (ابْن) كما قلت في (بَنُونَ)^(٣).

قال أبو علي: قوله: بَنِيَ أي إن قلت في الإضافة إلى بَنَتْ: بَنِيَ فلم تردّ اللام في الإضافة لقولك بَنَاتُ، أي لأنك تجمع بالتاء فلا تردّ اللام، لزمك أن تقول في ابن: بَنِيَ قال تردّ اللام لقولك في جمعه: بَنُونَ، فلا تردّ اللام في الواحد إذا أضفْتَ إليه، كما لم تردّه في الجمع، فقد ذلك قولك في ابن: بَنَوِي، وإن لم تردّ اللام في جمعه أنه يلزم أن تقول في بَنَتْ: بَنَوِي وإن لم تردّ اللام في جمعه بَنَات. وإنما رددت اللام فيهما جميعاً لأنك قد حذفْتَ من كل واحد منهما زيادة تثبت فيهما، فإذا حذفْتَ الزيادة وجب الرُدُّ، إذ قد يرد فيما لازيادة ثابتة فيه، مثل دَمَوِي، فهذا المعتبر فيه في هذا^(٤).

(١) الكتاب ٨٢/٢، وهذه العبارة من تمام سابقتيها.

(٢) انظر مزيداً من التوضيح لهذا في الأصول في النحو ٧٧/٣.

(٣) الكتاب ٨٢/٢، مع قليل من التصرف.

(٤) قال أبو العباس المبرد: «واعلم أن كل ما كان من بنات الحرفين فحلفت منه حرفاً مزيداً يجعل عدته ثلاثة، فلا بُدَّ من الرُدِّ؛ لأنك لما حذفْتَ ما ليس منه لزمك أن تردّ ما هو منه؛ إذ كنت قد تردّ فيما لا تحذف منه شيئاً؛ لأنه له في الحقيقة، وذلك في النسب إلى ابن: ابْنِي إذا اتبعت اللفظ، فإن حذفْتَ ألف الوصل رددت موضع اللام فقلت: بَنَوِي».

قال: فَإِنَّمَا أَلْزَمُوا هَذِهِ الرَّدَّ فِي الْإِضَافَةِ لِقَوْتِهَا عَلَى الرَّدِّ لِأَنَّهَا قَدْ
تَرَدَّ وَلَا تَحْذِفُ^(١).

قال أبو علي: قوله هذه الأسماء يعني ابْنُ واسم، وقوله: «لأنها ترَدَّ
ولا تحذف»^(٢) أي ترَدَّ اللام فيما لا تحذف منه شيئاً نحو يَلْوِي وَدَمَوِي.
وقوله: [١٢١/ب] «فالتاء تعوضُ منها»^(٣) أي ترَدَّ لحذفها
اللام.

وقوله: «كما يعوضُ من غيرها»^(٤) نحو الهمزة في (ابْن) والميم في
(ابْنَم) ونحو هذا.

وقوله: وكذلك كِلْتَا وَثِنْتَانِ^(٥).

أي إذا أضفت إلى (كِلْتَا) رددت اللام لحذفك اليا، كما ترَدَّ اللام
في (بِثْتِ)^(٦) لحذفك التاء منها والألف في كِلْتَا ألف تأنيث، فتحذفها

== ولا تقول في أُخْتٍ إِلَّا أُخْوِي، لأن التاء تحذف كما تحذف الهاء في النسب؛ لأنها تلك في
الحقيقة. وذلك قولك: في طلحة: طَلْحِي، وفي عمرة: عَمْرِي، فإذا حذفت التاء من أخت لم
تقل إِلَّا أُخْوِي، وكذلك بِثْتٍ: بَثْوِي، لأن التاء تذهب. ومن قال: ابنة قال: ابْنِي، على
قولك: ابْنِي في ابْنٍ. ومن قال في ابْنٍ: بَثْوِي، قال في مؤنثه: بَثْوِي، وذلك أن النسب إلى
كل مؤنث كالنسب إلى ذكره. المقتضب ١٥٥/٣.

(١) الكتاب ٨٢/٢، مع اختلاف يسير.

(٢) هكذا نص الكتاب «ولا تحذف».

(٣) الكتاب ٨٢/٢.

(٤) الكتاب ٨٢/٢ «من قوله: «فإنما أَلْزَمُوا...» إلى قوله: «... من غيرها»، هي عبارة
واحدة في الكتاب، ضمَّتها أبو علي تعليقاته.

(٥) الكتاب ٨٢/٢.

(٦) النسب إلى كِلْتَا: كَلْوِي، وَثِنْتَانِ: ثَنَوِي، كما أن النسب إلى بِثْتٍ: بَثْوِي، وسبأني تعليل
ذلك.

كما تحذف علامات التأنيث في النسب، وثنتان مثله يلزم ردّ اللام فيها في الإضافة لحذف التاء لأن التاء فيها مثل بنت، لأن ما قبلها ساكن كما أن ما قبلها ساكن^(١).

قال أبو علي: قال أبو بكر: قال أبو العباس: يقول سيبويه في التاء التي في كَلْتَا: إنه بدلٌ من الألف في كَلَا مثل التاء التي هي عوضٌ من الواو، فلذلك حذفت ألف التأنيث وردّ ما التاء بدل منه وهو الواو^(٢).

قال: ^(٣) وكان أبو عمر^(٤) يقول: كَلْتَا فِعْتَل، التاء زائدة والألف من الأصل فتقول: كَلْتَوِي.

قال: وليس أحد من النحويين يقول بقول أبي عمر^(٥) إلا على من قال حَبْلَوِي لا على أنه لام.

(١) يقول أبو سعيد: «من قال: رأيتُ كَلْتَا أختيك، فإنه يجعل الألف ألف تأنيث، فإن سمي بها شيئاً لم يصرفه في معرفة ولا نكرة، وهذه التاء بمنزلة التاء في بنت، غير أنها لما صارت للإلحاق جاز أن يلحقها ألف التأنيث؛ فمن حيث يجب ردّ بنت في النسبة إلى الأصل وحذف التاء منها، وجب ردّ كَلْتَا إلى الأصل، وحذف التاء، ثم تحذف ألف التأنيث، فيقال: كَلْتَوِي». شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٢، وهذا الكلام منقول عن ابن السراج، وسيأتي.

(٢) الأصل في النحو ٧٨/٣.

(٣) القائل: هو أبو علي الفارسي، هنا في الفقرة التالية.

(٤) هو أبو عمر الجرمي، والقول بهذا اللفظ منقول عنه في شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٢، وشرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٢٦، التكت في تفسير كتاب سيبويه ٨٩٦/٢، شرح المفصل ٦/٦.

(٥) كما خالفه الفارسي هنا فالسيرافي أيضاً قال عن رأي الجرمي هنا: «وليس ذلك بقول مختار، لأن زيادة التاء في مثل هذا الموضع غير موجود، لأنها زيادة تاء قبل لام الفعل، ولا أعلم له في الكلام نظيراً»، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٢، ووصفه =

قال في كلتا: وصارت التاء بمنزلة الواو في شَرَوَى^(١).
 قال أبو علي: يقول: صارت التاء التي هي بدل من اللام بمنزلة الواو
 التي هي لام في شَرَوَى والألف بعدها بمنزلة الألف بعد واو شَرَوَى^(٢).
 قال: ولو جاء شَيْءٌ مثل (بَنْتٍ) واستَبَيَّانَ لَكَ أَنْ أصله (فِعْل)
 لكان في الإضافة متحرك العين^(٣).

قال أبو علي: يقول: قد قامت لك الدلالة في أن عينات (بَنْتٍ،
 وَأُخْتٍ) وسائر هذه الأسماء التي قدمها أو أكثرها متحركات العين، فإن
 جاء شيء مثل بَنْتٍ فقامت لك الدلالة على أنه فَعْلٌ أو فُعْلٌ أو على غير
 ذلك من الأبنية التي تسكن عيناتها فحركته في الإضافة إليه، لأنك إذا
 رَدَدْتَ هذه اللامات على هذه النواقص في الإضافة حركت العين عنده وإن

== الرمانى بأنه رأى لا وجه له، لأن التاء ليس من مواضع زيادتها إلا أن تقع في أول الاسم أو
 آخره. انظر شرح الرمانى للكتاب، ج٤، ق ٢٦.

(١) قال ابن السراج: «من قال: رأيتُ كَلْتًا أَطَقْتُكَ، فإنه جعل الألف ألف تأنث، فإن سمي بها
 شيئاً لم يصرفه في معرفة ولا نكرة، وصارت التاء بمنزلة الواو في (شَرَوَى)»، الأصول في
 النحو ٧٨/٣.

(٢) الواو في (شَرَوَى) بدل من الياء التي كانت في (شَرَيْتُ)، ولا يجوز أن يكون الألف
 للإحاق، لأن الإحاق يقتضي إظهار الأصل، إذ الغرض في الألف التقريب من الأصل، قال
 الشاعر:

... وهل شَرَوَى أبى حَسَانَ في الأُنسِ

فكلتا بمنزلة شروى، ووزنه (فعلَى). انظر شرح الرمانى للكتاب، ج٤، ق ٢٦.

(٣) الكتاب ٨٣/٢، ويبدو أن في العبارة تكراراً في الكتاب وأن رواية أبي علي خلت منه،
 فكانت أصح وأقوم.

كان أصله السكون كما قلت في غَدٍ: غَدَوِيٌّ، وحجته في ذلك ما تقدم^(١).
قال: فكانتْ أَلْحَقَّتْ ياء الإضافة اسمًا لم يكن فيه شيء مما
حُذِفَ^(٢).

قال أبو علي: يعني بقوله مما حذف الزوائد التي تلحق فتحذف إذا ردَّ
إلى الاسم ما كان أصلًا فيه ثم تُسب.

قال: وأما قَمْ فقد ذهب من أصله حرفان، لأنه كان أصله قَوْه^(٣).
قال أبو علي: حذف الهاء التي هي لام من قَوْه كما تحذف اللامات
إذا كُنَّ ياءات أو واوات، وإنما وافقت الهاء حروف اللين في هذا لما فيها
من الخفاء، ومما يدل على خفاء الهاءات وموافقتها حروف اللين أنهم
لا يستجيدون قول من قال: عَلَيْهِ، ويقولون: كأنه جمع بين ساكتين، لأن
الهاء خفيٌّ، فلما حُذِفَت الهاء التي هي لام كما حُذِفَ من شَقَّةٍ واستَبَقِي
الاسم على حرفين، أحدهما حرف لين فأبدلوا منه الميم في الأفراد لتلا بقاء
الاسم على حرفين أحدهما حرف لين [١٢٢/أ] فإذا أُضِيف لم يبدل لأن
التنوين لا يعلق، فلا يبقى الاسم على حرف^(٤).

(١) إذا كان الاسم منقوصًا، ويأن أنه على (لعل) تحركت عينه إذا أُضِيف إليه نحو: غَدٍ:
غَدَوِيٌّ. ونم: فَمِي. لأنهم قالوا في تنشئة (قَمْ): فَمَوَان. ولو لم يقولوه لم يجوز... انظر
الأصول في النحو ٧٨/٣، وانظر مناقشة ابن جني له في الخصائص ١٤٧/٣.

(٢) الكتاب ٨٣/٢، وفيه: (... ياتي الإضافة...) .

(٣) الكتاب ٨٣/٢.

(٤) أصل (قَمْ): (قَوْه) وجمعه: (أقواء)، وأجاز سيبويه في النسب إليه: فَمِي وفَمَوِي. كما
قيل في (دَر): دَمِي ودَمَوِي، ومن قال: فَمَوَان. فلا يجوز فيه إلا فَمَوِي، كما يقال في أخ:
أَخَوَان. وأخَوِي.

قال أبو العباس: وإنما أبدلوا الميم من الواو لأنهما جميعاً من الشفة مع الباء^(١).

وكانت الميم أولى من الباء^(١) لأن الميم من الشفة ثم تهوي إلى الفم حتى تتصل بالحناسيم لما فيها من الغنة، والباء^(١) لازمة لموضعها^(٢).
قال أبو علي: فالميم يوافق الواو في أنهما يهويان في الفم. أنشد:
هُمَا نَفَقًا فِي فِيٍّ مِّنْ قَمَوَيْهِمَا^(٣).

== ونقل أبو سعيد عن أبي العباس المبرد أن من لم يقل: فَمِيٍّ، فحقه أن يَرُدَّهُ إلى الأصل، والأصل (فَوْه) فيقول: فَوْهِيٍّ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٥٢، وانظر المقتضب ١٥٨/٣ - ١٥٩.

قال ابن السراج: «الذي زَيْنَ لهم عندي أن قالوا: «قَمَوَان» أن هنا يُعَدُّ محذوفاً وهي الهاء، بذلك عليه قولك: تَقَوُّهُتْ، وَأَقَوُّهُ... فإن أضفت إلى رجل اسمه (قَوَزَيْد)، قال سيويه: فكانت إنا تضيف إلى قم»، انظر الأصول في النحو ٧٨/٣ - ٧٩.

(١) في المخطوطة: (الباء) خطأ.

(٢) النص في المقتضب ١٥٨/٣ مع قليل من الاختلاف.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، للفرزدق، وعجزه:

... على النَّابِجِ الْعَارِي أَشَدَّ رِجَامٍ

أنشده ميبويه منسوباً إليه، وفيه شاهد على جمعه الواو والميم التي هي بدل منها في (قم) فقال (قمويهما)، فجمع بين العرض والمعرض. ونسبه الشنكري إلى الغلط، انظر الكتاب ٨٣/٢ وهامشه، ووجه بعضهم كلام الفرزدق هذا بأكثر من وجه، ولعل ألصقها به قول بعضهم: إن الميم بدل من الهاء، وأن الساقط من (قم) هو الواو، فكذلك ردّها. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٥٢.

انظر الشاهد في المقتضب ١٥٨/٣، وهو آخر أبيات قصيدة طويلة في ذم إبليس، مطلعها:

إِذَا شِئْتُ هَاجَتْ بِي دِيَارٌ مُّحِلَّةٌ وَمَرِيضٌ أَفْلَاحٌ أَمَامَ خِيَامٍ

وفي الديوان ٢١٥/٢ «هما نَفَقًا» - انظر البيت في النكت في ==

قال أبو علي: قوله: قَمَوَيْهَما . الميم يدل من الواو، لأنهما جميعاً من الشقّة (١).

والواو يدل من الهاء، فحفاء الواو للينها، ولأن الميم خفية مثلها، ألا ترى أن النحويين يستقبحون عليّ مَالٌ، لحفاء الهاء، ومن قال: (قَمَانٌ)، قال في النسب: قَمِيٌّ، وله أن يقول: قَمَوِيٌّ كما كان له في يَدِي يَدَوِيٌّ، ومن قال: قَمَوَانٌ لم يَجُزْ له أن يقول إلا قَمَوِيٌّ، كما أنه ليس له أن يقول في ابْنٍ وأخْتٍ إلا بَنَوِيٌّ وأَخَوِيٌّ، فبرَدَ اللام من أجل الزيادة إذ كان له الردّ فيما لازيادة فيه وهذا قياس صحيح (٢).

قال: وكذلك الإضافة إلى ذَات: (٣) ذَوَوِيٌّ، لأنك إذا حذف الهاء فكانت تضيف إلى (إِذَا) (٤).

== تفسير كتاب سيبويه ٨٩٧/٢، وقد أنشد أبو علي في المسائل الحليبات ٣٤٦/، كما أنشده في المسائل العسكرية ٩٧/، والمسائل المشكّلة ١٥٨/، وقال: «أبدل من العين الذي ههـ واو الميم، كما تبدل منه في الأفراد، ثم أبدل من الهاء التي هي لام الواو، وبَدَلْ الواو من الهاء غير بعيد»، انظر البيت في مجالس العلماء ٢٥١/، سر صناعة الإعراب ٤١٧/١، خزائن الأدب ٢٦٩/٢.

(١) انظر المسائل المشكّلة ١٥٨/، والمسائل العسكرية ٩٧/.

(٢) انظر شرح المفصل ٦/٥ - ٦.

(٣) في الكتاب ٨٣/٢: «... الإضافة إلى (إِذَا)»، ويبدو أنها سقطت من الكتاب، لأن الفارسي نص عليها في تعليقه، كما جاء بالتي للمذكر، وهي التي ذكرت في الكتاب، والنسب إليهما معاً: (ذَوَوِيٌّ)، كأنك نسبت إلى (ذَوِيٌّ). انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٤، ق ٢٦.

(٤) الكتاب ٨٣/٢.

قال أبو علي : يعني بقوله ذاتُ التي إذا وُصِلَتْ قلت : فُلَانَةُ ذاتُ كَذَا .

وتقول للمذكر ذُو كَذَا ، فذاتُ هذه كذُو في أن اللام فيها محذوفة ومخالفة في أن (ذُو) تكون حركة فائه من جنس ما تنقلب إليه عينه إن أُلْفًا ففتحة وإن ياءً فكسرة، وإن واوًا فضمة، فإذا أَضِفْتَ إلى (ذات) وجب أن محذف اللام، كما أنك إذا أضفت إلى سائر ما فيه تاء التانيث حذفت. وصفة (ذو) في الكلام، إنها هي لأن تضاف إلى الجواهر فيوصف بها إذا أُضيف إليها (ذُو) ^(١).

قال: إلا أن الهاء جاءت بالألف والفتحة كما جاءت بالفتحتين في امرأة، فالأصل أولى به إلا أن تُغَيَّر ^(٢).

قال أبو علي: كان (ذُو) قبل أن تدخل عليه علامة التانيث بحرفي فاؤه بحسب الحرف الذي ينقلب إليه عينه، فلما أدخل عليه علامة التانيث التي هي الهاء، وجب أن يتحرك الحرف الذي قبله كما يتحرك ما قبل هاءات التانيث بالفتح فانقلبت أُلْفًا، فلما انقلبت أُلْفًا لأنه في موضع حركة لزم فاءًا الفتح؛ وسبب لزوم الفاء الفتح وانقلاب العين أُلْفًا من

(١) يقول أبو سعيد: إذا أضفت إلى رجل اسمه (ذُو مَالٍ) قلت: ذُوِيٌّ، لأنك نَرَدُ الناهب، لأن (ذُو) اسم على حرفين الثاني من حروف المد واللين، ولا يقوم بنفسه منفردًا، فرددنا الناهب، وعين الفعل منه وأَوْ مَفْتَحَةٌ، فتقول: ذُوِيٌّ، و(ذُو) قُلٌّ، والدليل على ذلك قوله تعالى: «ذَوَاتَا أَثْنَانٍ» (سورة الرحمن، الآية/٤٨)، وكذلك إذا نسبت إلى (ذاتِ مَالٍ)، لأنك تحذف هاء التانيث، فيستوي الذكر والأنثى. شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٢.

(٢) الكتاب ٨٤/٢، وهذه العبارة هي مقام سابقتها.

(ذو) لحاق علامة التانيث به إذا أَرَدَتِ المؤنث، وتنزيلة أن الراء^(١) تتبع حركته حركة الهمزة التي هي لام، فإذا ألحقت علامة التانيث انفتحت الهمزة، وإذا انفتحت الهمزة انفتح الراء، وثقيل (ذات) هذا التمثيل^(٢).
قال: وأما الإضافة إلى شَاءٍ فُشَاوِيٌّ، كذلك يتكلمون به^(٣).
قال: (لا يَنْفَعُ الشَّوَاوِي) ^(٤)، وإذا سميت رجلاً به أجريته على القياس فقلت: شَائِيٌّ.

قال: وإن شئت قلت: شَاوِيٌّ كما قلت: عَطَاوِيٌّ^(٥) [١٢٢/ب].
قال أبو علي: إبدال الواو من هذه الهمزة ليس بالقياس^(٦)؛ لأنها أصلية، فلذلك. قال: كذلك يتكلمون.

(١) يريد: التي هي (امراة).

(٢) انظر المسائل البغداديات/١٥٥، قال ابن السراج: «إن أضفت إلى رجل اسمه (ذو مال) قلت: (ذَوَوِيٌّ)، وكذلك (ذَاتُ مَالٍ)، لأنك إذا أضفت حذف الهمزة؛ فكانك تضيف إلى (ذو)». الأصول في النحو ٧٩/٣.

(٣) الكتاب ٨٤/٧، وفي المخطوطة: (شَاوِي) من غير فاء.

(٤) هكذا وضع أبو علي هذه الجملة، ولم أتبين مقصده منها، ولعله يرمي بها إلى البيت الذي أنشده سيبويه في هذا الموضع وهو قول الشاعر:

فَلَمَسْتُ بِشَاوِيٍّ عَلَيْهِ دَعَامَةً إِذَا مَاغَدَا يَغْدُو بِقَوْسٍ وَأَسْهُمٍ

انظر الكتاب ٨٤/٧.

(٥) الكتوب ٨٤/٧.

(٦) هناك فرق بين شَائِيٍّ وَعَطَائِيٍّ، فالهمزة في عَطَاٍ بعد ألف زائدة، وليست في شَاءٍ كذلك.

انظر الأصول في النحو ٧٩/٣.

والأجود في شَاءٍ: شَائِيٌّ، ويجوز شَاوِيٌّ، وقياسه أنك تريد به صاحب شَاءٍ، فبان أضفت إلى شَاءٍ قلت: شَائِيٌّ، لأن الذاهب منه ها؛ لأنك تقول في التحقير: شويهة، وفي الجمع: شيأة. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٢.

قال أبو علي: شَاءٌ وزنه (فَعَلٌ)، والألف متقلبة عن واو، يدلك على ذلك^(١) قولهم: شَوِيٌّ، فاشتقوا منه ماصحت الواو فيه، ولو كانت متقلبة عن ياء لقلت شَيٌّ، فأما الهمزة في شَاء، وقولهم في الإضافة إليه: شَاوِيٌّ فاللام عندي همزة، والواو في الإضافة إليه بدل منها، وليست الهمزة متقلبة عن ياء ولا واو، لأنك لو جعلته متقلباً من أحدهما، جمعت على الكلمة الاعتلال من عينها ولاهما، وذلك قليل، ولذلك قال سيبويه: وإن سُمِّيَتْ به رجلاً قلت شَانِيٌّ، أجريته على القياس.

فإن قلت: فقد جاء شَوِيٌّ على (فَعِيلٍ)، وجاءت اللام منها غير همزة فإنه كالنَّبِيِّ والْبَرِيَّةِ والذَّرِيَّةِ، كل ذلك لاماتها همزات، وقد أجمع على تخفيفها فكذلك شَوِيٌّ لاهمزة وقد خفف. وكان أبو بكر يقول: يمكن أن تكون الهمزة فيه بدلاً من الهاء، كما أن الهمزة من مَاءٍ بدل من الهاء^(٢)، فكأنه ذهب إلى شَاءٍ من لفظ شَاء، ولو كان كذلك لكانت الهاء جديراً أن ترجع في قولهم شَوِيٌّ فيقال: شَوِيَّةٌ، فإن لم ترجع الهاء دليل على أن اللام من شَاءٍ ليست بها، وأن الهمزة أصل فيه، ومنزلة شَاءٍ من شاةٍ بمنزلة آل^(٣) من أولئ^(٤) فيه بعض حروفه وليس من بنائه^(٥).

(١) ما بين المعرفتين زيادة يقتضيهما السياق.

(٢) الأصول في النحو ٧٩/٣.

(٣) في المخطوطة: (آل).

(٤) قال أبو الحسن الرماني: النسب إلى شَاء: شَاوِيٌّ، ولا يجوز غيره، لأنه مهمل في هذا المعنى، ولكن إذا سميت رجلاً بشاءٍ جاز شَانِيٌّ، وشَاوِيٌّ على القياس، ولا يقيس على المهمل، =

هذه فصول تلحق بما تقدم من الباب

تأخرت عن مواضعها

قال أبو العباس في (اسم): يحتمل أن يكون وزنه (فعل) كقولهم^(١) سِمْءٌ، ويحتمل أن يكون (فعل) لقوله في كل سورة سِمْءٌ^(٢).

قال أبو علي: ولو قال قائل: إن الفاء من (اسم) متحرك بالفتح لقولهم: سَمَوِيٌّ، وإن وزنه فعَل لقولهم في جمعه: (أَسْمَاءٌ)، لأن حكم (فعل) أن يكون على (أفعال) في الجمع القليل، كما أن حكم (فعل) أن يكون في الجمع القليل على (أفعل)، فكما حكم على (يَدٍ) أنه (فعل) بقولهم (أَيْدٍ)، كذلك يحكم لقولهم: (أَسْمَاءٌ) بأنه (فعل)، ولفتحه^(٣).

== لأن إعماله نادر، والتادر لا يقاس عليه، والنسب إلى شاة: شاهيٌّ، لأن الأصل الهاء، ودليله شويهة وشيأه، وليس الشاء من لفظ شاة بدليل تصغيره على شويٌّ، وتصغيره شاة على شويهة. « شرح الرمانى للكتاب، ج ٤، ق ٢٦ ».

(١) في المخطوطة: لقولهم.

(٢) انظر المختضب ٢٢٩/١، وقد تضمن النص الإشارة إلى بيت من الرجز أنشد أبو العباس، وهو قول الراجز: باسم الذي في كل سورة سِمْءٌ

وقد أنشده أبو زيد في نوادره ٤٦١/١، وقبله قوله:

أُرْسِلَ فيها بازلاً يقرئ

وهو بها ينحو طريقاً يعلو

انظر بيت الشاهد في النصف ٦٠/١، ومع أبيات أخرى في الباب، الصاحبي ١٩٥/١،

الإنصاف في مسائل الخلاف ١٦/١، وقد عقد ابن الأثيري المسألة الخلافية الأولى للقول

في اشتقاق الاسم، وبحث الموضوع نفسه في أسرار العربية وروى البيت ص ٨، عندما ذكر

أن في الاسم خمس لغات، وانظر الأمالي الشجرية ٦٦/٢.

(٣) في المخطوطة: (فلفتح).

الفاء في سَمَوِيٍّ يُحَكِّمُ بَأْنَ الفاء مفتوحة ، و (لأَفْعَالِ) بَأْنَ العين مفتوحة^(١) .

قال أبو علي: الدليل على أَنَّ ذِيَّةً أَصْلَهُ ذَيْتٌ، أَنَّ ذِيَّةً بِمَعْنَى ذَيْتٍ فيعلم بذلك أَنَّ ذَيْتَ حَذَفِ اللام منها كما حَذَفَ مِنْ أُخْتٍ وَبْنَتٍ، وجعل التاء فيه للإلحاق، كما جعل فيهما له، فإذا أَضِفْتَ إِلَيْهِ حَذَفْتَ التاء وَرَدَدْتَ اللام كما أَنَّكَ إِذَا أَضِفْتَ إِلَى بِنْتٍ وَأَخَوَاتِهَا حَذَفْتَ التاء وَرَدَدْتَ اللام وَتَحَرَّكَ الْعَيْنُ فِي الْإِضَافَةِ إِلَيْهِ، فَتَقُولُ: ذَيَّوِيٌّ، وَإِنْ كَانَتْ فِي ذَيْتٍ سَاكِنًا كَمَا حَرَكْتَهُ مِنْ غَدَوِيٍّ، وَإِنْ رَدَدْتَ اللام فِيهِ قَلِبْتَ الْيَاءَ أَلْفًا، وَقَلِبْتَهَا وَاوًا فَقُلْتَ: [أ/١٢٣] ذَيَّوِيٌّ^(٢) .

قال أبو العباس : التاء فِي بِنْتٍ وَأُخْتٍ وَنَحْوَهُمَا^(٣) ، وَإِنْ كَانَتْ لِلإِلْحَاقِ بِمَنْزِلَةِ التاء فِي سَنَبَةِ وَعِفْرِتٍ فَقَدْ خَالَفَتْهُمَا فِي أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا بَدَلًا مِنَ الْهَاءِ ، يَعْنِي وَإِنْ كَانَ لِلإِلْحَاقِ فَقَدْ وَقَعَ مَوْقِعُ الْهَاءِ فِي أَخِيهِ، وَيَنْبَغِي لَأَنَّهَا إِنَّمَا تَلْحَقُ الْمُؤَنَّثَ الَّذِي لَهُ ذَكَرٌ لِلْفَصْلِ بَيْنَهُمَا ، فَلِذَلِكَ حَذَفْتَ فِي الْإِضَافَةِ، وَثَبَّتَ التاء فِي سَنَبَةِ وَعِفْرِتٍ .

قال أبو علي: الدليل على أَنَّ (هَنْتَ) (فَعَلَ) محرك العين أَنَّ حَرَكَةَ فَائِهِ بِالْفَتْحِ قَدْ عَلِمَ مِنْ (هَنْوَكُ، وَهَنْتَ) ، فَأَمَّا حَرَكَةُ عَيْنِهِ فَتَعْلَمُهُ مِنْ أَخَوَاتِهَا الَّتِي تَتَّبِعُ حَرَكَاتَ عَيْنِهَا لِأَمَاتِهَا أَكْثَرُهَا عَلَى (فَعَلَ) ، كَقَوْلِكَ:

(١) اسم: محذوف اللام، فهو من السَّوْ، ويجمع على (أَسْمَاءَ) ، والمحذوف منه الواو، وإن قبل فيه: سَمِيْتُ، ويذكر فيه خمس لغات هي: اسْمٌ، وَاسْمٌ، وَأَسْمٌ، وَاسْمٌ، وَاسْمٌ .

(٢) انظر هذه الجزئية في الكتاب ٨٢/٢ - ٨٣ .

(٣) انظر الكتاب ٨٢/٢، والمقتضب ١٥٤/٣ - ١٥٥ .

(أَخْرُكْ وَأَبُوكْ وَذُو مَالٍ وَحُمُوكْ)، فتحمله على أخواتها هذه، فأما من حركة النون من (هَتُّوكْ وَهَنَّاكَ) فلا نعلم أنه (فَعَلَّ) ولا يحكم بحركة النون في (هَتُّوكْ) بالفتح أن أصله (فَعَلَّ)، لأنه لو كان (فَعَلًا) أيضًا، فرددت اللام إليه في الجمع لحركت ولم تسكُن، ألا ترى أننا نعلم أن (غَدًا) (فَعَلَّ)^(١). لقولهم:

... وَغَدُوا بَلَّاقِعُ^(٢) ...

وَيُجْمَعُ عَلَى غَدَوَاتٍ.

(١) يقول أبو علي: «يجوز أن تكون الهاء من قولهم: (ياغَدًا) بدلًا من الواو التي هي لام في (غَدَوَاتٍ)، لأن الهاء قد تشابه حروف اللين في الخفاء، وفي كونها من مخرج إحداهن، وفي حذفهما لها كحذفهم لهن في (سَنَّةٍ، وَشَقَّةٍ، وَشَاةٍ) ... ويحتمل وجهًا آخر، وهو أن تكون الكلمة لامها تارة هاء، وأخرى واو، ونظير قولهم: عَصَّةٌ، وَسَنَةٌ، ألا تراهم قالوا: عضوات ... وقالوا في جمعه: عَصَاهُ، وقالوا من السَّنة: سَنُهَا، وقالوا: مُسَنَانَةٌ، ومُسَانَهة، فيكون (هَنَّا) على (فَعَلَّ)، واللام فيه كاللام فيهن ... المسائل المشككة / ٥٠٤ - ٥٥٥.

ويرى سيبويه أن التاء في (هَنَّتْ) إنما تكون في الوصل وأنها (هَنَّتْ) مثل (هَنَّتْ) (وَمَنَّتْ)، انظر الكتاب ٣٤٨/٢، كما شبه التاء في (هَنَّتْ) و(أَحَّتْ) بالتاء في (بَنَّتْ) إذا كان اسمًا لرجل، فيجمع على (بنات) من قبل أن هذه التاء للتأنيث، وهي لا تثبت مع تاء الجمع كما لا تثبت الهاء، فمن ثم صيروها مثلها، فقالوا في رجل اسمه (هَنَّتْ): هَنَاتٌ. انظر الكتاب ١٠٢/٢.

(٢) هذا بعض بيت من الطويل أنشده سيبويه في باب الإضافة إلى الحرفين، دون نسبة، وهو قوله: وما الناس إلا كالذيَّار وأهلها يَهَيَّاءَ يَوْمَ حُلُومها، وَغَدُوا بَلَّاقِعُ والشاهد فيه قوله: (غَدُوا) ويتاوه على الأصل، على أن (غَدًا) أصله (غَدُو) بإسكان اللساني، فإذا نسب إليه وردة المحذوف منه قيل: (غَدُوِي)، فلم تسلب البدل الحركة ... انظر الكتاب ٨٠/٢، والبيت للبيد وهو في ديوانه / ١٦٩، من قصيدة مطلعها:

بَلَيْنَا وَمَاتَلَى النُّجُومُ الطُّرُقُوعُ وَتَبَيَّنَ الْجِبَالُ بَعْدَنَا وَالْمَصَاتِعُ

قال: الطوسي: غَدُوا: معنى غَدًا، انظر البيت في الموشح / ١٣٥، النصف / ١٦٤ =

قال: وأما الإضافة إلى (الآت) ^(١) من ألآت والعزى، فإنك تمدها كما تمّد (لا) إذا كانت اسماً ^(٢).

أخبرنا أبو بكر بن دُرَيْد أن بعض القراء قرأ «أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتُ وَالْعُزَّى» ^(٣) فيقول على هذا: لَأَتِيُّ مثل رَأْيِي ^(٤).

== حيث أنشد قول الراجز:

لَا تَقْلُوبَا وَأَدْلُواهَا دَلُورًا

إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَا غَدَا

وقال: ألا ترى أنه قد ردّ اللام في (غَد) وحذف حركة العين؟ ... وانظر أيضاً الأصول في النحو ٣/٣٢٧، المتصف ٢/١٤٩، أمالي ابن الشجري ٢/٣٥، الشعر والشعراء ١/٢٨٤، شرح المفصل ٦/٤، خزنة الأدب ٣/٣٤٨، لسان العرب ١٩/٣٥٢ (غَد).

(١) في المخطوطة: (الآت).

(٢) الكتاب ٢/٨٤.

(٣) سورة النجم، الآية / ١٩ - (يعني بتشديد التاء من اللات).

(٤) يقول ابن دُرَيْد: زعم قوم من أهل اللغة أن اللَّاتَ التي كانت تعبد في الجاهلية صخرة كان عندها رجل يَلْتُ السويق وغيره للحاج، فلما مات عُبدت، ولا أدري ما صحتها ذلك، لأنه لو كان كذلك كان يكون: (اللآت) بتشديد التاء، لأنها تاءان. وقد قرئ في التنزيل: «أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتُ وَالْعُزَّى» بالتشديد والتخفيف، ولم يجر في الشعر (اللآت) إلا بالتخفيف، قال زيد بن عمرو بن نفيل:

تَرَكْتُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى جَمِيعًا كَذَلِكَ يَفْعَلُ الْجَلْدُ الصَّبِيرُ

انظر جوهرة اللغة ١/ ٨٠ (لت).

وروى ابن النحاس عن الكسائي قوله: «الوقوف عليه (الله)، وقال غيره: الوقوف عليه: (اللآت)» اشتقوه من اسم الله جلّ وعزّ، وهو مكتوب في الصحف بالتاء. انظر إعراب القرآن ٤/ ٢٧٢، وروى الزجاج وقوف الكسائي عليه بالها، وامتدحه بأنه قياس، إلا أنه قال: الأجود في هذا اتباع المصحف، والوقوف عليها بالتاء. انظر معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٧٣، وقراءة التشديد عن ابن عباس ومجاهد وغيرهما انظر البحر المحيط ٨/ ٦٠، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٤٠٢.

قال: وَأَمَّا الإِضافة إلى (مَاءٍ) فَمَاني تَدْعُهُ على حاله، ومن قال: عَطَاويُّ قال: مَويُّ، يجعلُ الواو مكانَ الهمزة، وشَاويُّ يَقويُّ ذا^(١). قال أبوعلِي: كَأَنَّ في قوله: وشَاويُّ يَقويُّ ذَا، إشارة إلى أن الهمزة في (شَاءٍ) عنده أصل ليس يبدل من شَيِّ، كما أن همزة (مَاءٍ) بَدَل من الهاء، ولو كانت همزة (شَاءٍ) مبدلة من الهاء عنده لم يكن للاحتجاج به على مَويُّ وجه، ولكن هو محتاجاً إلى الاحتجاج كاحتجاج مَويُّ إليه^(٢). قال في امرئيه - وأَلِفُهُ لِلْوَصْلِ - : وليس الألفُ هاهنا بِعَوَضٍ^(٣). قال أبوعلِي: يقول: ليس الألف في امرئيه بعوض من اللام كما كان عَوَضاً في اسمِ وابْنٍ من اللامِ الذاهب^(٤).

== قال أبو سعيد في النسب إلى (اللات): «فَمَنا كما تَدْعُ (لَا)، يعني أنك تقول: (لَائيُّ) وذلك أنك تحذف التاء، لأن من الناس من يقف عليه فيقول: (لَا)، ويصلها بالتاء، فصار كهاء التانيث، ويحذف في النسبة فتبقى (لا)، ولا يُدْرِي ما الذاهب منه على قوله، فزِيدَ عليه حرف آخر من جنس الحرف الثاني منه وهو الألف، كما يقال في (لَوْ)، وكَيُّ، ولَا؛ لَوْ، وكَيُّ، ولَا». ومن الناس من يقول: إن الذاهب منه هاء، وإن أصله (لَاهُة) لأن القوم الذين سَمَوْا بذلك هم الذين عبدوها واتخذوها آلهة، ولا أحب استقصاء هذا والمغوص فيه والنسبة إليه». شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٤٣.

(١) الكتاب ٨٤/٧.

(٢) الإضافة إلى شَاءٍ: شَاوي، وقد نص عليه سيبويه آنفاً، والنسب إلى ماء: مَانيُّ ومَوايُّ، ولا يردُّ الأصل: لأنه ليس فيه نقص، انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٢٧. وقال أبو بكر ابن السراج: شَاءٌ مثلُ مَاءٍ، وإن الهمزة تصلح أن تكون فيهما جميعاً مبدلةً من هاءٍ، لقولهم: مَوِيَّةٌ، وشَوِيهة. الأصول في النحو ٧٩/٣.

(٣) الكتاب ٨٤/٧.

(٤) يقول أبو سعيد: «لم يخبر سيبويه فيه (أي في امرئيه) كما خبر في اسمِ وابْنٍ واست، فأجاز فيه: بَنَوِيٌّ، وابْنِي، وكذلك ما يشبه الابن بما بعد ألف وصله حرفان، وجعل القياس في =

هذا بابُ الإضافةِ إلى ما ذهبتُ فأوه من بناتِ الحرفينِ وذلكِ عددٌ وزنةٌ^(١)

قال: فلو ردّوا في الإضافة الفاء لجاء بعضه مردوداً في الجميع
بالتاء^(٢).

قال أبو علي: يقول: لو قلت في النسب: وعديُّ فرددتُ فاءهُ لقلتُ
في الجميع بالتاء: (وعَدَاتُ)، كما أنك لما ردّدتُ بعض اللامات بالجمع
بالتاء والتثنية ردّدتُ بالإضافة، فإن لم تردّ الفاء في الجمع والتثنية لم
تردّ في النسب أيضاً^(٣).

== (أمرئى): أمرئى، وقرئَ بينهما، لأن ابنِ واسمٍ واسمٌ قد حذفتُ أو آخرها فصارت ككلمات
الحرفين نحو (ذم، ويز) وأمرؤ لم يذهب من حروف أصله شيء، فكانت ألف الوصل فيه
كألف الوصل في (الانطلاق)، وأنت إذا نسبت إلى (انطلاق) لم تغيّر منه شيئاً.
وكسرت الراء في أمرئى في كل حال، لأن الهمزة مكسورة لأجل ياء النسبة فتبعتهما
الراء. وقد قالوا: (مرئى) في النسبة إلى أمرئى القيس، وهذا عنده من الشاذّ الخارج عن
القياس... ولا يحصر (أمرئى) ولكنه أتى على القياس، والمعروف في كلام العرب:
(مرئى) قال ذو الرمة:

وتنقّبُ بينها المرئى لثوفاً كما ألقيت في الدية الحوارة

ونقل عن محمد بن حبيب قوله: «كلٌّ من اسمه (أمرؤ القيس) من العرب، فالنسب
إليه: مرئى، إلا أمرؤ القيس في كفة فإنه يقال له: مرّ قسي»، شرح السيرافي للكتاب،
ج ٤، ق ١٥٣.

(١) الكتاب ٨٥/٢.

(٢) الكتاب ٨٥/٢، وفيه: «... في الجميع بالتاءات».

(٣) هذا الباب يدور حول قسمين: أحدهما: ما كانت الفاء وحدها من حروف اللين، وحذفت، نحو:
عديّ، وزنة، وهذا عند النسب لا تردّ فاهُ لبعدها من حروف الإضافة فتقول في: عديّ: =

قال : وتقول في الإضافة إلى شَيْعٍ : وشَوِيٍّ لم تُسكن العين كما لم [١٢٣/ب] تسكن الميم إذا قال: دَمَوِيٍّ، فلما تركت الكسرة على حالها جرت مجرى شَجَوِيٍّ^(١).

قال أبو علي: قوله: (فلما تركت الكسرة على حالها)، يريد الكسرة في العين من شَيْعٍ يقول: تركتها ولم تحذفها مع ردك الفاء، فصار مثل (شَجَا) في أن عينه كانت مكسورة، فلما أضفت إليه فتحة انقلبت الياء ألفاً، ولما انقلبت ألفاً أبدلته في الإضافة واواً فقلت: وشَوِيٍّ.

قال أبو علي: الشين جرت متحركة قبل أن تردّ الفاء عليها، كما أن العين من (عَدٍ) جرت متحركة قبل أن تردّ اللام إليه فوجب أن تحرك كما حُرك العين من (عَدَوِيٍّ) إذ جرت متحركة قبل ردّ اللام عليه، فإن لم تَقْرَ الحركة مع ردك الفاء، فكأنك لم تردّ الفاء، إذ حذفت منه لردك إيّاه حركة كانت لازمة له، والحركة في هذا الباب تقوم مقام الحرف، فإذا حذفت الحركة فكأنك لم تردّ الفاء إذ حذفت ما هو مساوٍ له وهو الحركة التي كانت لزمت العين قبل ردّ الفاء، وقد ذكرنا هذا في عَدَوِيٍّ وما أشبهه^(٢).

== عِدِيٍّ، وفي زَيْعٍ: زَيْيٍّ، فلو صغر هذا الباب ردّ الحرف الفاعل فيقال: وَغَيْعٌ، وَوُزَيْعٌ. والثاني: ما اجتمع فيه حرفا لين، فتكون قارؤه ولاحه معتلين، نحو: دَيْعٍ، وَشَيْعٍ، والضرورة تجب ردّ الفاعل عند النسبة، وأصل هذين: دَوَيْعٌ، وَوَشَيْعٌ، فيقال في النسب إليهما: وشَوِيٍّ، وِدَوِيٍّ. وقد ألقيت كسرة الواو على ما بعدهما وحذفت لأن الفعل قد اعتل، فحذفت منه الواو في (يَعُدُّ، وَيَزِيدُ). . . انظر تفصيل هذا الباب في: الأصول في النحو ٨٠/٣، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٣.

(١) الكتاب ٨٥/٢.

(٢) النسب إلى (شَيْعٍ) : وشَوِيٍّ على قول سيبويه، فلا تسكن مثل: شَجَوِيٍّ، وقال ==

هذا بابُ الإضافةِ إلى كُلِّ اسمٍ وكَيْ آخرُهُ

بَيَّاتِنٌ مُدْغَمَةٌ إِحْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى^(١)

قال: حذفَت المتحركة لتقارب الياءات مع الكسرة^(٢).

قال أبو علي: قوله لتقارب: يريد أن الياءين وإن لم يَلِيَا ياءِي النسب، فقد قُرُبَا منهما ووصلت الكسرة بينهما كسرة الحاجز الذي بينهما، ولأن الحاجز منكسر فكأنه لاحاجز، إذ الكسرة من جنس الياء^(٣).

— الأخفش: القياس: إسكان العين، فتقول فيه: وشييٌ كما ينسب إلى طيبة: طَيِّبِي، انظر الأصول في النحر ٨٠/٣، قال أبو سعيد السيرافي: وقول سيبويه أولى، لأن الشين متحركة، ولم يُحتج إلى تَفْجِيرِ البناء كما يُحتج في (عِدَّةٍ)، وإنما احتجنا إلى حرف آخر، فرددنا الحرف. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٣. وقال الرماني: وكلا المذهبين صواب، لأن (وَشْيِي) على الطلب لصحة الاسم وتقويته على قياس (دَمْيِي) و(يَمْيِي)، وأما (وَشْيِي) فعلى طلب صحة الاسم، إذ لا يجوز أن يكون اسم ظاهر على حرفين الثاني منهما حرف مدولين في شيء من الكلام، فإنما يقع الردُّ لضرورة الاسم فقط حتى يصير بمنزلة (دَمِي)، وهو على قياس (دَمْيِي) . . . وكلا المذهبين صواب، إلا أن أحدهما على قياس (دَمْيِي)، والآخر على قياس (دَمْيِي) « شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٢٧.

(١) الكتاب ٨٥/٢.

(٢) الكتاب ٨٥/٢، وهو يريد: حذف الياء المتحركة من مثل (أَسِيدٌ، وَحُمَيْرٌ، وَلَيْثٌ) عندما تضيف إليها، فعقبى الياء الأولى الساكنة، وتحذف الثانية المتحركة، فتقول: (أَسِيدِي، وَحُمَيْرِي، وَلَيْثِي)، انظر تيسيط هذا الباب في المختضب ١٣٥/٣.

(٣) يهمل أبو سعيد السيرافي حذف الياء المتحركة دون الساكنة بأن الذي أوجب توالي الكسرات اجتماع الياءات، فإذا حذفتا المتحركة، فقد نقصت كسرة ياء، وقد رأيناهم خففوا على هذا المنهاج في غير النسبة، فقالوا: سَيْدٌ، وَهَيْنٌ، وَمَيْتٌ، وَطَيِّبٌ . . . ولو حذفوا الساكن لبقيت كسرة الياء، فكان ذلك يشغل لتوالي الكسرات، مع قلة مثل ذلك في كلامهم. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٤.

قال: لأنهم لو حذفوا الساكن لكان مايتوالى من الحركات التي لا يكون حرف عليها^(١).

قال أبو علي: يعني أنه لا يكون اسم على أسودي على أن تحذف من إحدى الياءين الياء الساكنة فيبقى الاسم على أفعلِي وهذا لا يكون^(٢).
قال: وإذا أضفت إلى مُهَيِّم (تصغير مُهَوِّم) قلت: مُهَيِّمِي لأنك إن حذفت الياء التي تلي الميم صرّتها إلى مثال أُسَيْدِي فتقول: مُهَيِّمِي^(٣).

قال أبو العباس: مُهَيِّم تصغير مُهَوِّم.
قال أبو علي: مُهَوِّم إذا حقرته حذفت الواو الأولى منه الساكنة، حتى ترده إلى مثال ما تصغر عليه الأسماء، ولو كان حرف اللين الواقع رابعا غير متحرك لم يحذف لأنه لو كان ساكنا لكان الأول متحركا، وكان مثل دِنَار وما أشبهه مما يقع على مثال (فُعَيْلِيل)، لكنه لما كان متحركا، حذفت الواو فوقعت ياءً وأدغمت ياء التصغير فيها وعوضت من المحذوف ثالثة الياء فصار (مُهَيِّم) وما يحذف في التصغير غير رابعة، لك أن تعوض منه الياء ولك ألا تُعَوِّض في التصغير فعلى هذا يجوز في تصغير

(١) الكتاب ٨٥/٢.

(٢) حذف الياء الساكنة يصير إلى التثقل، لأنه يصير ياءً متحركة قبلها حركة، وهذا ثقيل في سائر الكلام حتى تغلب الياء على حركة ما قبلها. انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٢٨.

(٣) الكتاب ٨٦/٢، وما بين المعقوفتين زيادة من تعليقات أبي علي رحمه الله، وفي الكتاب: (مثل) مكان (مثال) هنا.

مُهَوِّمٌ: مُهَيِّمٌ، فإن أضفت إليه ولم تعوض في التصغير جاز [١٢٤/أ] أن تقول مُهَيِّمِي، لأن (مُهَوِّمٌ) إذا لم تعوض تحذف في الإضافة حرفاً واحداً، فلا يجحف، وإلما يقع الإجحاف في الإضافة إذا عوضت في التصغير، لأنك تحذف حرفين، فإن لم تعوض فإنما تحذف حرفاً واحداً، كما تحذف من (أُسَيْدٍ) حرفاً واحداً^(١).

قوله: صرّت إلى مثل: (٢) أُسَيْدِي.

قال أبو العباس: أي إذا صار مثل أُسَيْدِي وجب التخفيف كما تقول:

أُسَيْدِي فتجحف بالحرف.

قال أبو العباس: لو حذفت الياء الثالثة من مُهَيِّمِي، لبقى مُهَيِّمِي،

وإذا صار مُهَيِّمِي كأُسَيْدِي يلزم أن تحذف الثانية، فإذا حذفت صار

(١) يقال: حَمَّ الرَّجُلُ الْحَبَّ، يَهَيِّمُهُ، وَالْحَبُّ مُهَيِّمٌ، فإذا نسبنا إليه وجب التخفيف، فتقول: مُهَيِّمِي. وتقول: حَرَمَ الرَّجُلُ، إذا نَامَ، فهو مُهَوِّمٌ، فإذا صغرنا وجب حذف أحد الواوين ثم نُصَفِّرُ، فيصير: مُهَيِّوِمٌ، ثم قلب الواو ياءً، فتصير: مُهَيِّمٌ، وعوض عن المحذوف للتصغير فيصير: مُهَيِّمٌ كما تقول: سَفِيرِيحٌ، انظر شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ١٥٤.

والإضافة إلى (مُهَيِّمِي) تجعل التكلم بجمع ياءات مفصلاً بينها بحرف واحد عندما يقول: مُهَيِّمِي، وهذا سائغ.

أما الإضافة إلى (أُسَيْدٍ) فهي: أُسَيْدِي، ولم يجمعوا أربع ياءات بينها حرف صحيح حتى حلقوا الياء الثانية التي تسبق الحرف الصحيح.

ويفسر ابن جني جمعهم في (مُهَيِّمِي) بين خمس ياءات، وكراهيتهم في (أُسَيْدٍ) أربعة، فلأن الثانية من (أُسَيْدٍ) لما كانت متحركة وبعدها حرف متحرك قلقت لذلك وجّدت، ولما تبعته في (مُهَيِّمِي) ياء المدّ لانت وتُعْمَت. انظر الخصائص ٢/٢٣٢-٢٣٣، انظر أسرار العربية/ ٣٧٦، شرح الشافية ٢/٣٢-٣٤.

(٢) سبق إيراد هذه العبارة، والنص هنا يوافق ما في الكتاب.

مُهَيِّمٍ كَأَسِيدِيٍّ يلزم أن تحذف الثانية، فإذا حذفت صار (مُهَيِّمِيٌّ) فاختلف لحذفك حرفين منه^(١).

قال: فلم يكونوا ليجمعوا على الحرف هذا الحذف، كما أنهم إذا حَقَرُوا (عَيَّضُمُوا) [لم يحذفوا الواو، لأنهم لو حذفوا الواو]^(٢). لاحتاجوا أن يحذفوا الياء أيضاً^(٣).

قال: فكروها أن يجمعوا عليه هذا، أي حذف الواو^(٤).

قال: فكان ترك هذه الياء، (أي الثالثة من مُهَيِّمٍ) إذ لم تكن متحركة^(٥).

يعني أنها ليست كياء مَيَّتٍ^(٦).

قال: كياء تَمِيمٍ، (أي في أنها تثبت في الإضافة)، وفصلت بين آخر الكلمة والياء المشددة، (أي الياء الساكنة الثالثة)^(٧).

(١) لم أجد هذا القول في المقتضب.

(٢) ما بين المعرفتين ساقط من المخطوطة، وبه يترابط المعنى.

(٣) الكتاب ٨٦/٢، والمعجم: الناقة الضخمة والمجزز، والصخرة الطويلة العظيمة.

(٤) في نقل هذه العبارة تشريش واضطراب، والذي في الكتاب ٨٦/٢ قوله: «كما أنهم إذا حَقَرُوا (عَيَّضُمُوا) لم يحذفوا الواو، لأنهم لو حذفوا الواو، واحتاجوا أن يحذفوا حرفاً آخر حتى يصير إلى مثال التحقير، (فكروها أن يحملوا عليه هذا وحذف الياء)».

(٥) الكتاب ٨٦/٢، وبين القوسين من تعليقات أبي علي، وفي المخطوطة: (إذا) مكان (إذ) هنا.

(٦) انظر المقتضب ١٣٥/٣.

(٧) الكتاب ٨٦/٢، وما بين الأقواس هو تعليقات أبي علي.

قال: فكان أحب إليهم عما ذكرت لك^(١)، أي من حذف حرفين^(٢).

* * *

هذا باب ما لحقته الزيادتان^(٣)

وذلك مُسَلَّمُونَ^(٤).

قال: فإن كان من هذا اسم رجل فأضفت إليه، حذفت الزائدين الواو والنون والألف والنون والياء والنون^(٥).

قال أبو علي: لو لم تحذف الزيادتين اللتين تلحقان التثنية أو الجمع، لجمعت في الاسم رفعين أو نصبين، أمّا الرفع الأول فالألف من (زَيْدَان)، والواو من (زَيْدُونَ) والثاني الضمة التي تلحق ياء ي النسب، فلما كان إثبات هذه الزيادة الملحقة للجمع تؤدي إلى ما لامشال له ولا تنظير حذفت^(٦).

(١) الكتاب ٨٦/٢.

(٢) انظر شرح الرمازي للكتاب، ج٤، ق ٢٨.

(٣) الكتاب ٨٦/٢ وقام العنوان: «هذا باب ما لحقته الزائدتان للجمع والتثنية».

(٤) هذا مثال واحد على أحد اللذين لحقتهما الزائدتان، وفي الكتاب: «وذلك مُسَلَّمُونَ وَزَيْلَان»، ليدل المثال الأول على الجمع، والثاني على التثنية.

(٥) الكتاب ٨٦/٢، وقوله: (... والنون) الأخيرة لم يظهر في طبعة بولاق، وأثبتها المرحوم عبدالسلام هارون في طبعته.

(٦) انظر تمثيل هذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٤.

هذا بابُ الإِضافةِ إلى كُلِّ اسمٍ لحِقْتُهُ

التاءُ للجمع^(١)

قال: وتقول فيه مُسْلِمِي، وتحذف كما حذفت الهاء وصارت في المعرفة حين قلت: رأيت مسلمات، ولا يجوز أن تصرف التاء بالنصب في ذا الموضع^(٢).

قال أبو علي: قوله: وصارت كالهاء أي صارت الألف والتاء في أن حُذِفَا من الاسم الذي يضاف إليه وهما فيه كالهاء في أنها تُحذف كما تُحذف وكما صارتا هنا بمنزلة الاء، وذلك في أن حُذِفَتْها في الإِضافة كما حذفت، كذلك صارتا في المعرفة بمنزلتها، وذلك إذا صارتا في اسم علم فقد لا تُصَرَّف ولا تُنَوَّن، كما لا ينون الاسم الذي فيه الهاء إذا صار علماً، فصيرورة الألف والباء في الإِضافة بمنزلة الهاء، كصيورتها بمنزلتها في المعرفة^(٣) [١٢٤/ب].

(١) الكتاب ٨٦/٢.

(٢) الكتاب ٨٦/٢ والاختلاف كبير بين الروایتين، لما ذهب إليه الفارسي من اختصار، وأنا أسوق لفظ الكتاب وهو يوافق ما جاء عند السيرافي في شرحه للكتاب، ج٤، ق ١٥٥، قال: «وذلك مُسْلِمَاتٌ وقُرَّاتٌ ونحوهما، فإذا سميت شيئاً بهذا النحو، ثم أضفت إليه قلت: مُسْلِمِي ونُحْرِي، وتحذف كما حذفتُ الهاء، وصارت كالهاء في الإِضافة، كما صارت في المعرفة حين قلت: رأيت مُسْلِمَاتٍ، وقُرَّاتٍ قبل، ولا يكون أن تُصرف التاء بالنصب في هذا الموضع».

(٣) إذا نسبت إلى ما في التاء للجمع، حذفت الألف والتاء، لأنهما زُيِّدا معاً، فحقهما الحذف معاً، كما زُيِّدا معاً، ولا يجوز ثبوت التاء في النسب لأنها بمنزلة هاء التانيث. والهاء =

هذ بابُ الإضافة إلى الاسمين اللذين ضم

أحدهما إلى الآخر فجُعِلَا اسماً واحداً^(١)

قال: فمن ذلك خمسة عشر ومَعْدٍ يَكْرِبُ في قول مَنْ لم يُضِفْ^(٢).
أي لم يصف (مَعْدِي) إلى (كَرْبٍ) لكن جعلهما اسماً واحداً. وَمَنْ
أضاف (مَعْدِي) إلى (كَرْبٍ)، فلم يصرف (كَرْبٍ) فلفظ الإضافة كلفظ
البناء، والوجه فيه الإضافة^(٣).

— لا ثبت فيه أصلاً، وهذه العاء أشبه شي. بالها. فلا بد من حذفها في النسب، فتقول في
مُسَلَّمَاتٍ إذا نسبت: مُسَلَّمِي، وفي رجل اسمه: تَمَرَاتٍ: تَمَرِي، لأنك تردّه إلى الواحد، لأن
العرب قالت في النسب إلى أَذْرِعَاتٍ: أَذْرِعِي، وفي عَائِشَاتٍ: عَائِشِي. انظر شرح الرساني
للكتاب، ج٤، ق ٢٩. فجعل الألف والتاء كالحاء في باب الجمع، لأنه لو أثبتتها لقال:
عائشاتي جاز له أن يقول في النسب: عَائِشِيَّة، فيكون قد جمع بين الألف والتاء وبين الهاء،
ولو جاز ذلك لجاز أن يقول: تَمَرَاتِي، ومُسَلَّمَاتِي، وذلك باطل. انظر شرح السيرافي
للكتاب، ج٤، ق ١٥٥.

(١) الكتاب ٨٧/٢.

(٢) الكتاب ٨٧/٢ وقام قول سيبويه: «... فإذا أضفت قلت: مَعْدِي، وخمسيني».

(٣) كان التحليل ينسب إلى الأول من المركب، لأنه جعل الثاني كالحاء، فكان يقول في النسب
إلى حضرموت: حَضْرِي، وفي مَعْدِي كَرْبٍ: مَعْدِي، ولم يكن اجتماع الاسمين موجباً أنهما
قد صيرا اسماً واحداً في التحقيق، كما لم يكن المضاف إليه زيادة في المضاف. انظر شرح
السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٥. قال المبرد: «إذا نسبت إلى اسمين قد جعلنا اسماً واحداً
فإنما النسب إلى المصدر منهما، وذلك مثل قولك في النسب إلى بَعْلِكَ: بَعْلِي، وإلى
حَضْرَمُوتٍ: حَضْرِي. وقد يجوز أن تشتق منهما اسماً يكون فيه من حروف الاسمين كما
فعلت ذلك في الإضافة، والوجه ما بدأت به لك، وذلك قولك: في النسب إلى حضرموت:
حَضْرَمِي». المقتضب ١٤٣/٣.

قال: وليس بزيادة في الأول كما أنَّ المضاف إليه ليس بزيادة في الأول المضاف إليه^(١).

قال أبو علي: يقول: ليس الاسم الثاني المضاف إليه من بناء المضاف، ولا الاسم الثاني المضموم إلى الأول من بناء الأول، ولو كان الثاني من نفس البناء كما أنَّ الياء والسين من (عَنْتَرَيْسٍ) من بناء الاسم لما خرج الاسمان المضموم أحدهما إلى الآخر ولا المضاف والمضاف إليه من الأبنية التي تكون عليها الآحاد^(٢)، ولم يجيء فيها مثل (شَفَرٍ بَغْرٍ) و(قَدَمٌ عِلْمٍ)^(٣)، فإن جاء في النوعين^(٤) مثل هذا، (فهو)^(٥) دليل على أنهما ليسا بمنزلة الأسماء الثلاثية والرباعية والخماسية بما يلحقها من

(١) الكتاب ٨٧/٢.

(٢) النسب إلى رجل اسمه: خمسة عشر: حَسْبِي، يحذف الاسم الثاني لأنه بمنزلة الهاء في المؤنث المفرد، وهذا يلزم في كل مركَّب، وعندئذ تحذف الهاء من (خمس) لأنه لا يجوز ثبوتها في النسب أصلاً، ومثل ذلك في النسب إلى معدي كرب وعضرموت، يحذف المضاف إليه وينسب للاسم الأول. انظر شرح الرماضي للكتاب، ج٤، ق ٢٩ - ٣٠. وانظر مزيداً من التفصيل في الأصول في النحو ٦٩/٣.

(٣) يريد: لا يجيء اسم واحد عدته ثمانية أحرف إلا في المركب نحو (أَيَّادِي سَبَا)، كما لا يجيء اسم واحد تواتت فيه المتحركات بعدد حروفه نحو (شَفَرٍ بَغْرٍ)، و(قَدَمٌ عِلْمٌ)، فنحو هذا لا يكون الواحد على مثاله. انظر الكتاب ٨٧/٢.

قال أبو سعيد: «ألا ترى أنه قد قيل: (أَيَّادِي سَبَا) وليس في الكلام اسم على ثمانية، وقالوا: (شَفَرٍ بَغْرٍ) وليس في الأسماء اسم تواتت فيه ست حركات»، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٥.

(٤) يريد: في المركب المضاف، والاسم الذي جاء على ثمانية حروف أو كان على حروف ستة كلها متحرك.

(٥) زيادة يقتضيها المعنى.

الأسماء.

قال: ولم يكن اسمٌ تَوَالَتْ فيه ولا يَعدُّه من المتحرّكات ما في هذا^(١).

قال أبو علي: يعني توالّت فيه الحركات التي لا يتوالى مثلها في الأبنية الأصلية ولا يكون أيضاً بناءً أصلٍ على هذه العدة يجتمع فيه ستة أحرف لا زائد فيهن^(٢).

قال: وقالوا حَضَرَمِيٌّ كما قالوا عَبْدَرِيٌّ، وفَعَلُوا به كما فَعَلُوا بالمضاف^(٣).

قال أبو علي: حَضَرَمَوْتُ اسمان جعلنا اسماً واحداً وعبدُ الدّار مضاف ومضاف إليه فبني من الاسمين اللّذين جعلنا اسماً واحداً على وزن (جَعْفَرُ)، فأضيف إليه كما بني من المضاف والمضاف إليه اسم على ذلك نحو (عَبْدَرِيٌّ)، وأضيفَ إليه فهذا مما وافق فيه الاسمان المضموم أحدهما إلى الآخر المضاف والمضاف إليه^(٤).

(١) الكتاب ٨٧/٢، وفي المخطوطة: (ولا تَعَدُّهُ) مضبوطة هكذا.

(٢) إذا جاز أن يجيء في المركب مثل (أَيَادِي سَيَا) وهو على ثمانية أحرف، ليس في الواحد مثله، أو جاز مجيء مثل (شَفَرَبَقَر) حروفه كلها متحركة، فليس يجوز في الواحد مثل هذين، لأن الاسم المركب يختلف عن الواحد، في جواز انفصال المضاف من المركب عن المضاف إليه، ولا يجوز فصل شيء من حروف الاسم المفرد عن بقية الحروف، ولا يكون اسم على ستة حروف خالية من الزائد إلا أن يكون مركباً.

(٣) الكتاب ٨٧/٢.

(٤) هذا هو الوجه الثاني في النسب إلى الاسم المركب، وهو الذي وصفه الجُرد بأنك تشتق من الاسمين المركبين اسماً يكون فيه من حروف الاسمين، فتضيف إليه كأن تقول: حَضَرَمِيٌّ =

قال: وسألته عن الإضافة إلى رجل اسمه اثنا عشر فقال: اثني^١
وثنوي وتحذف عشر كما تحذف نون عشرين^(١).

قال أبو علي: قوله تحذف (عشر) كما تحذف نون عشرين أي يلزم أن
نحذف الألف من (اثنا) التي هي حرف الإعراب كما حذفته من (رجلان)
إذا نسبت إليه اسم رجل وتحذف (عشر) كما تحذف النون من رجّان ومن
عشرين، لأن عشرين بمنزلة رجّان في أن الياء منه حرف الإعراب، والنون
لحقت بعده، كما أن ألف رجّان حرف الإعراب، فالنون لحقت بعده، وشبهه
عشر من (اثنا عشر) بالنون في رجّان؛ لأن النون لا تجتمع مع عشر كما
لا يجتمع الشيء والعوض منه في موضع، وأما اثنا عشر التي للعدد فإنما
لم تُصَفْ، فيقال: اثنا عشر زيد من حيث لم يجر رجّان زيد حتى تحذف
النون، لأن عشر بمنزلة النون وعوض منه، فإن حذفته كما تحذف النون زال
معنى [١٢٥/أ] العدد، فلها لم تجز إضافته^(٢).

فأما قوله: ولا يُضاف إليها فالمعنى أنه لا ينسب إليها وهي عدّة،
كما جاز أن ينسب إليها وهو اسم رجل، لأنه إن أُضيف إليها وهو عدد لزم
أن يحذف الألف (وعشر) كما يلزم أن يحذف الألف والنون من رجّان،

== وغنّدي، وغنّبي في النسب إلى حضرموت، وعبدالدار، وعبد شمس. انظر المختضب
١٤٣/٣.

ودوى أبو سعيد أن الجرمي كان يجيز النسبة إلى أي الجزين من هذه المركبات شئت،
فتقول في بعلبك: بعلكي، وإن شئت: بكي، وفي حضرموت: حضري، وإن شئت: مومي.
انظر شرح السيرالي للكتاب، ج ٤، ق ١٥٥.

(١) الكتاب ٨٧/٢ بتصرف.

(٢) (اثنا عشر) التي للعدد لا يضاف إليها ولا تنضاف. انظر الأصول في النحر ٦٩/٣.

فإذا حُذفتا للنسب زال معنى العدد، والتيسر اثنا عشر باثنين.
فأما الإضافة التي بمعنى الملك فجائز أن يقع إليها، ولو قلت: هذا
غُلامُ اثنا عشر كان جيداً، كقولك: هذا غلام رجلين^(١).

* * *

هذا بابُ الإضافةِ إلى المضافِ من الأسماء^(٢)

قال: وإنما تُريد أن تضيف إلى الاسم الأول، وذلك المعنى، تريد،
فإذا لم تحذف الآخر صار الأول يضاف إلى مضاف إليه^(٣).
قال أبو علي: يقول: لو لم تحذف الاسم الآخر الذي هو مضاف إليه،
صار الأول يضاف إضافةً للملك إلى منسوبٍ إليه نحو قولك: غُلامُ زَيْدٍ
إذا نسبت إلى (غُلام) المضاف إلى (زَيْد)^(٤).

(١) قال أبو سعيد: «عَشَرَ» موقع النون من (اثنان، واثنتان) إذا نسبت إليها وجب حذف
الألف والنون، كما يحذف في النسب إلى (رَجُلان)، فلذلك قلت: اثني، وثلاثي... انظر
شرح السراfi، ج٤، ق ١٥٥-١٥٦، وانظر شرح الشافية ٧٣/٧-٧٤.

(٢) الكتاب ٨٧/٢.

(٣) الكتاب ٨٧/٢ يتصرف يسير.

(٤) بين سيبويه أنه عند النسب إلى الاسم المركب تركيباً إضافياً فلابد من حذف أحد
المقتضيين، والسبب في حذف أحدهما أنهما اسمان قد عمل أحدهما في الآخر.
وأبو سعيد - رحمه الله - يرى أن القياس في هذا الباب الإضافة إلى الاسم الأول
منهما لأن الاسم الثاني بمنزلة تمام الأول، وواقع موقع الثنوين منه، ولا يجوز النسبة إليهما
جميعاً، فتلحق علامة النسبة الاسم الثاني، والأول مضاف إليه؛ لأنه إذا فُعل ذلك بقينا
بالإضافة على حالها، وأعرنا الاسم الأول بما يستحقه من الإعراب، وخففنا الثاني على كل
حال بالإضافة، فلو نسبنا إلى رجل يقال له: (غُلامُ زَيْدٍ) قلنا: (هذا غلامُ زَيْدٍ). =

وقوله: لأنه لا يكون هو والآخر اسماً واحداً^(١).

أي لا يكون الأول والآخر اللذان هما المضاف والمضاف إليه اسماً واحداً فيكون نسبته إلى الاسم الثاني كنسبته إلى الاسم الأول^(٢).
قال: الإضافة تُفرد الاسم^(٣).

قال أبو علي: النسب يكون إلى اسم مفرد لامضاف^(٤).

قال: ولا يخرج الأول من أن يكون المضاف إليه وله^(٥).

قال أبو علي: قوله: لا يخرج الأول من أن يكون المضافون إليه، أي المنسوبون فإن وقعت النسبة إلى الثاني وإليه في موضع نصب، لأنه خبر يكون، وله، عطف على الخبر، والمعنى أنه لا يخرج الأول، وإن كان محذوفاً

== فكانا نسبنا إلى (زيد) وحده، وليس ذلك المقصد في النسبة. . . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٦.
(١) الكتاب ٨٧/٢.

(٢) لو نسبت إلى رجل يقال له: (غلام زيد) قلت: هذا غلام زيدي ورأيت غلاماً زيدياً، ومررت بغلام زيدي، وفي هذه الحال كأنما تنسب إلى (زيد) وحده، ثم تضيف (غلام) إليه، تماماً كما تضيف إلى (بصري) إذا قلت: هذا غلام بصري، ورأيت غلاماً بصرياً، وليس هنا هو المقصد من النسبة إلى المضاف.

ولو نسبت إلى الأول ثم أضفت لتفسير المعنى، فلو قلت: غلامي زيد نسبت إلى (غلام) وأضفت المنسوب إلى (زيد)، والمنسوب إلى الغلام غير الغلام، فتكون قد أضفت غير الغلام إلى (زيد)، وليس ذلك معنى الكلام. انظر تفصيل هذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٦.

(٣) الكتاب ٨٧/٢.

(٤) أي أنه لا يجوز أن نقول: (هذا أبو عمرين) وأنت تريد أن تثني الأول (الأب)، وهو جائز إن أردت تشيئة الثاني (عمرو) إذا أردته أي لعمرين اثنين.

(٥) الكتاب ٨٧/٢.

وقعت النسبة إلى الثاني في اللفظ من أن يكون المنسوبون إليه تُسبوا إلا إلى الآخر في المعنى^(١).

قال: غير أنه لا يكون غالباً^(٢).

قال أبو علي: يقول: غير أن الابن والأب وما أشبه ذلك من الصفات المضافة لا يكون غالباً^(٣).

أي لا يكون وصفاً غالباً بمنزلة الاسم العلم حتى يصير كزيد وعمرو في أنه تعرف بالوصف كما يُعرف بالاسم نحو زيد وعمرو.

قال: كما صار (ابن كراع) وصفاً غالباً^(٤).

قال أبو علي: يعني أن قولهم: ابن كراع وصف غالب صار بغيره كزيد وعمرو في أنه تعرف بهذا الوصف كما تعرف باسمه الذي هو زيد أو

(١) مما يضاف إلى الثاني من أجل اللبس ما كان يعرف من الأسماء بابن فلان، وأبي فلان، من نحو النسب إلى (ابن كراع: كراعبي) و(ابن الزبير: زبيربي) و(أبي مسلم: مسلمبي). وإنما صار في النسب إلى (ابن فلان، وأبي فلان) هكذا، لأن الكسبي كلها والأبناء متشابهة في الاسم المضاف، ومختلفة في المضاف إليه، واختلاف المضاف إليه يتميز بعض من بعض. . . فلو كان النسب إلى الأول لصارت فيه كله: (أبوي)، أو (أبني) فلم يعرف بعض من بعض، فيقع اللبس، ومن أجل ذلك عدلوا إلى الثاني. يقول أبو العباس المبرد: إن ما كان من المضاف يعرف بالثاني وكان الثاني معروفاً فالقياس إضافته إلى الثاني نحو (ابن الزبير، وابن كراع) وما كان الثاني منه غير معروف فالقياس الإضافة إلى الأول مثل: (عبد القيس وأمريء القيس)، لأن (القيس) ليس بشيء معروف معين يضاف إليه (عبد، وأمريء). . . انظر شرح السيراني للكتاب، ج ٤، ق ١٥٧.

(٢) الكتاب ٨٨/٢.

(٣) الاسم الغالب أحد اصطلاحات الكتاب وهو يعني (العلم). انظر الكتاب ٦٨/٢، ٨٩. والعلم إما مرجل وإما منقول، والمنقول من الصفة يسمى أيضاً وصفاً غالباً.

(٤) الكتاب ٨٨/٢.

عَمُرُو.

قال: وأما ما يُحذف منه الآخرُ فهو الذي لا يُعرَفُ بالمضاف إليه، ولكنه صار معرفة^(١)، وليس بوصف غالب كالأول.

قال: فمن ذلك عبدُ القيس، وامرؤ^(٢) القيس فهذه الأسماء علامات كزَيْدٍ وعَمُرُو،^(٣) أي ليس بأوصاف غالبية كالأول، نحو ابن كراع، لكنها [١٢٥/ب] - أعلام مختصة^(٤).

قال: وسألت الخليل عن قولهم في (عبد) مَنَافٍ: منافي، فقال: أما القياس فكما ذكرت لك إلا أنهم قالوا: منافي مَخَافَةُ الالتباس، ولو فُعل ذلك بما جُعِلَ اسماً من شيئين جاز لكراهية الالتباس^(٥).

قال أبو علي: يقول: لو نُسب إلى الاسم الثاني من الاسمين اللذين جعلنا اسماً واحداً إذا خيف الالتباس في إضافته إلى الصدر لجاز أيضاً نحو مَعْدِي كَرِبٍ في جعله اسماً واحداً مؤلفاً من اسمين لو خيف الالتباس في النسب إلى معدي ل قيل: كَرِيي^(٦).

* * *

(١) الكتاب ٨٨/٢ ينصرف.

(٢) في المخطوطة: (وامرؤ. القيس).

(٣) الكتاب ٨٨/٢.

(٤) انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٧.

(٥) الكتاب، وما بين المعرفتين ساقط من المخطوطة.

(٦) انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٧، شرح الرمانى للكتاب، ج٤، ق ٣٢، شرح الشافعية ٧٥/٢.

هذا بابُ الإضافةِ إلى الحكايةِ^(١)

قال : وسمعنا من العرب من يقول : كُوْنِي حيثُ أضافوا إلى كُنْتُ^(٢).

قال أبو علي : الواو التي هي عين من (كُنْتُ) سقطت لالتقاء الساكنين فإذا تحركت اللام رَجَعَتْ^(٣).

* * *

(١) الكتاب ٨٨/٢.

(٢) الكتاب ٨٨/٢، وقد ضبط في شرح السيرافي يسكون الواو في (كُوْنِي).

(٣) في النسب إلى (كُنْتُ) يقال: كُوْنِي، وذلك لأنه بحذف التاء التي هي للمفاعل، وينسب إلى (كُنْ)، وكانت الواو سقطت لالتقاء الساكنين النون والواو، ولما احتيج إلى كسر النون لدخول ياء النسبة، رد الواو. وروي عن أبي عمر الجرمي أن قوماً يقولون في النسب إلى (كُنْتُ): كُنْتِي، والذي يقال هنا إنما يشبهه باسم واحد لما اختلط الفاعل بالفعل، وربما قالوا: (كُنْتِي) فزادوا النون والياء ليسلم لفظ (كُنْتُ). أنشد الرمازي عن ثعلب: وكُنْتُ بِكُنْتِي وَلَسْتُ بِعَاجِزٍ وَشَرُّ الرِّجَالِ الْكُنْتِي وَعَاجِزٌ
انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٧.

وعلى الرمازي خروج (كُنْتِي) عن الأصل الذي عليه مثل (تَأَبَّطُ شراً) من الحكاية بالعلّة التي عرضت من تمييز الفعل الذي ركّب مع التاء حتى صار بمنزلة كلمة واحدة، والمسموع عن العرب في النسب إلى (كُنْتُ): كُوْنِي، والقياس عليه، وأما (كُنْتِي) ففساد لأنه لا يقوله أحد. انظر شرح الرمازي للكتاب، ج٤، ق ١٣٣.

هذا باب الإضافة إلى الجمع^(١)

قال أبو علي: يقول: قلت في النسب إلى (مَسَاجِدَ) وأنت تريد جمع مَسْجِدٍ مَسْجِدِي لتفصل بينه إذا كان اسم واحد، وبينه إذا كان جمعاً، وذلك أنه إذا كان اسم واحد نسبت إليه على لفظه قلت في رجل اسمه مَسَاجِدَ: مَسَاجِدِي، كقولك: مَدَائِنِي وَمَعَاوِرِي^(٢).
قال: وتقول في الأعراب: أَعْرَابِي، لأنه ليس له واحد على هذا المعنى^(٣).

قال أبو علي: حكم الجمع أن يكون أعم من واحد، ولا يكون واحده أعم منه، لأن الأعراب مَنْ سَكَنَ البادية دون الحاضرة، والعرب يقع على من بُدَا منهم ومن حَضَرَ^(٤).

(١) الكتاب ٨٨/٧.

(٢) يطلق أبو سعيد النسب إلى الواحد دون الجميع، بأن المنسوب إلى الواحد ملائس لكل واحد من الجماعة، ولفظ الواحد أخف، ولذلك نسبوا إليه، فقالوا في رجل من القبائل: قَبِيلِي، وللمرأة: قَبِيلَتِي، لأنك تروده إلى واحد القبائل (قبيلة)، وتنسب إلى الفرائض: قُرَاضِي، تروده إلى فريضة، كما تنسب إلى مَسَاجِدَ: مَسْجِدِي، وإلى الجمع: جُمُعِي. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٧-١٥٨.

(٣) الكتاب ٨٩/٢.

(٤) لفظ (الرَّحْبُ) يطلق على هذا الجنس من الحاضرة والبادية، ولفظ (الأعراب) إذا يطلق على الذين يسكنون البدو من قبائل العرب، وليس معنى الأعراب معنى العرب، وليس جمعاً له، ولذلك نسب إلى الجمع إذا جاء لفظ الجمع المكسر اسماً نسب على لفظه. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٨.

وخص الرماضي الأعراب بالبادية منهم، وأن العرب هم الحاضرة. انظر شرح الرماضي للكتاب، ج٤، ق ٣٤.

قال: ولو سَمِيتَ رجُلًا ضَرَبَاتٍ لقلت: ضَرَبِي، لا تُغَيِّرُ المتحرك، لأنك لا تريد أن توقع الإضافة على الواحد^(١).

قال أبو علي: لم ترد قولك: (ضَرَبِي) في النسبة إلى الواحد، لأنه وإن كان جمعًا كاسم واحد، ولو رددته إلى واحد لقلت: ضَرَبِي فأسكنت العين^(٢).

قال: وسألته عن قولهم: مَدَانِي، فقال: صار هذا البناءُ عندهم اسمًا للبلد، وهو واحدٌ يقع على الجميع. كما يقع المؤنث على المذكر في مَسَاجِدَ^(٣).

قال أبو علي: حكم الواحد أن يقع على الواحد، والجمع أن يقع على الجمع، فإذا وقع الجمع على الواحد فهو كوقوع المؤنث على المذكر في أنه خارج عن متهاجه^(٤).

(١) الكتاب ٨٩/٢.

(٢) أي أنه لو سمي رجل (ضَرَبَاتٍ)، فإنه لا يرد إلى الواحد، لأنه جمع قد سمي به واحد، فلا يراهي واحد ذلك الجمع، بل يضاف إلى لفظه بعد حذف الألف والتاء، والراء مفتوحة فتشبه إليه، انظر شرح السيراني للكتاب، ج ٤، ق ١٥٨.

(٣) الكتاب ٨٩/٢ يتصرف واختصار.

(٤) يقول أبو البركات الأنباري: «إن قيل: فلمَ وجب الردُّ إلى الواحد في النسب إلى الجميع، نحو قولهم في النسب إلى (الفراتين: قَرْصِي) ونحو ذلك؟ قيل: لأن نسبته إلى الواحد تدل على كثرة نظره فيها، وحكم الواحد من الفرائض كحكم الجميع فإذا كان حكم الواحد كحكم الجميع وجب الردُّ إلى الواحد، لأنه أخف في اللفظ مع أنه الأصل، فأما قولهم: (أَنْمَارِي، وَمَدَانِي) فلأنما نسبوا إلى الجمع لأنه صار اسم شيء، بعينه، وليس المقصود منه أن يدل على ما يقتضيه اللفظ من الجمع، فلما صار اسمًا للواحد، تنزل منزلة الواحد». أسرار العربية/ ٣٧٨، وانظر تفصيل هذه المسألة في الأصول في النحو ٧١/٣ - ٧٢.

قال: وفي مَعَاوِرٍ مَعَاوِرٍ^(١).

قال أبو علي: (مَعَاوِرٍ) وإن كان اسم واحد^(٢) فهو اسم منقول من الجمع يُسمى به واحد بعينه، وليس يقع على أمة لها الآحاد، فيلزم إذا سميت رجلاً مَسَاجِدَ أن تصرفه، لأنك وجدت في الآحاد له نظيراً، فقول النحويين: ليس في الأسماء الآحاد على مفاعل، لا يعنون به أسماء الأشخاص، ولكنهم يعنون به أسماء الأنواع الحاوية^(٣) للأشخاص، كرجل و فرس وضرب^(٤) [١٢٦/أ].

* * *

(١) الكتاب ٨٩/٢.

(٢) قال عنه سيبويه: إنه مَعَاوِرٍ بين مَرٍّ آخر تميم بين مَرٍّ - فيما يزعمون - انظر الكتاب، الموضع نفسه.

(٣) الأسماء الحاوية للأشخاص هي أسماء الأجناس، وهو ما يسميه سيبويه الاسم الغالب.

(٤) قال أبو الهيثم المبرد: وإذا نسبت إلى جماعة فإنما توقع النسب على واحدها، . . . وإنما فعل ذلك ليفصل بينها وهي جمع وبينها إذا كانت اسماً لشيء واحد، لأنها إذا سمي واحد بشيء منها كان النسب على اللفظ، لأنه قد صار واحداً . . . تقول: رجلٌ مَعَاوِرٍ (ومعافر ابن مَرٍّ آخر تميم)، وتقول في النسب إلى (أكلب) من خثعم: أكلبي . . . ونظير ذلك قولك في النسب إلى (المدائن): مدائني، لأنها اسم لبلد واحد. انظر المقتضب ١٥٠/٣ - ١٥١.

هذا بابُ التثنية^(١)

قال: فإذا كان المنقوص من بنات الواو ظَهَرَتْ الواو في التثنية،
لأنَّك إذا حرَّكتَ فلا بُدَّ من ياء أو واو^(٢).

قال أبو علي: انقلبت الألامات إذا كانت ياءات أو واوات ألفاً من بنات الثلاثة^(٣) لتحركها وتحرك ما قبلها، وسقطت الألامات في الدَّرَجِ لالتقاء الساكنين، أحدهما الألف والآخر التنوين، فبُني الاسم، وقد لزم الألف في الواحد الانقلاب، ولا يخلو من أن تُرجع لامه التي انقلبت الألف عنها في التثنية أو تدعَّه على انقلابه، فإذا تركته على انقلابه لوجب أن يسقط لالتقاء الساكنين، لأنَّ حرف التثنية لا يخلو من أن يكون ألفاً أو ياء^(٤). فكلّا الحرفين ساكن، فلو لم تقلب لسقط لالتقاء الساكنين، وإذا سقط لالتقاء الساكنين أدَّى إلى الالتباس، فإذا لم يجرز هذا وجب أن يردَّ إلى أصله كما ردَّت هذه الألامات في التثنية لما ذكرنا، كذلك ردت إلى الأصل في الجمع بالألف والتاء، لأنه لو لم تردَّ فيه أيضاً لسقطت لالتقاء

(١) الكتاب ٩٢/٢. ولم يعلق الفارسي بشيء على هذا الباب، كما أنه لم يعلق أيضاً على أي من موضوعاته، وكأنما اكتفى بذكر العنوان ليدرج تحته بعض القضايا الواردة في الباب التالي.

(٢) الكتاب ٩٢/٢. وفيه (أظهرت) مكان (ظهرت) هنا، وهذه الجزئية من الباب التالي السابق، ولكن المَسْوَغ لذلك فيما يبدو اتحاد الموضوع في البابين.

(٣) نحو: (عَصَا، رَجَى، وَفَى).

(٤) يريد: الألف في المثني في حال الرفع، والياء في حائتي النصب والجر.

الساكين وذلك قولك: (رَحِيَاتٌ، وَقَطَوَاتٌ)، وما أشبه ذلك^(١).

قال: وليس شيء من بنات الياء لا يجوز فيه إمالة الألف^(٢).

قال أبو علي: معناه كل شيء من بنات الياء يجوز فيه إمالة

الألف^(٣)، وليس في هذا إخبار بأن بنات الواو لا تكون فيه الإمالة^(٤).

قال: وأما مَرَضِيٌّ فبمنزلة مَسْنِيَّة^(٥)، أي لأن حكمه أن يكون

مَرَضُوكًا، فأبدل من الواو الياء، كما قيل: مَسْنِيَّةٌ وحكمها مَسْنُوءَةٌ، لأنه من

يسنوها المطر^(٦).

(١) إذا تقي الاسم الثلاثي المقصور أبدل من الألف ما كان أصلها، فتظهر الواو أو الياء لأنها في

موضع حركة، تقول في ثنية (ثَنًا: ثَنَانًا)، وفي ثنية (رَحَى: رَحِيَانًا) كما كنت قائلاً

في الفصل: غَزَا إذا ثَنِيَتْ؛ لأنه من غَزَوْتُ، وَرَمَيَْا؛ لأنه من رَمَيْتُ. انظر المستطاب

٢٥٨/١ - ٢٥٩.

ويبين أبو العباس هنا أن المقصور من الأسماء ما كان آخره ألفًا أو ياء، وأن الألف

لا تدخلها الحركات، ولا تكون أصلًا، إنما هي منقلبة من ياء أو واو، أو تكون زائدة.

فالمنقلبة في الثلاثي، وتكون منقلبة عن واو كما في (عَصَا) أو منقلبة عن ياء كما في

(رَحَى).

(٢) الكتاب ٩٢/٢.

(٣) في المخطوطة: (لا يجوز فيه إمالة الإمالة الألف) ولعله سهو من الناسخ.

(٤) أي: «ليس شيء من بنات الياء تمتنع فيه الإمالة، وذلك نحو (لَدَى، وَإِلَى، وَعَلَى) إذا

سميت بشيء، منه أن ثبت بالواو لاغير، فقلت: لَدَوَانٌ، وَالْوَانُ، وَعَلَوَانُ، ولو سميت بمتى،

أو بلى، ثم ثبت جعلته بالياء، لأنهما ممالان فقلت: مَتَبَانُ، وَيَلَبَانُ، ...» انظر تفصيل

ذلك في شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٦٢.

(٥) الكتاب ٩٢/٢.

(٦) يقول الروماني في تفسير هذا: رَضَا، وَرَضَوَانٌ، ودليله: الرَضَوَانُ، وسنن البرق: سَنَوَانٌ، ودليله

ترك الإمالة، وأنه من سنوت، لأنه ارتفاع البرق كارتفاع ما يخرج بالسانية، ويتوجه في سنا

المجد مثل هذا؛ لأنه رفعة. انظر شرح الروماني للكتاب، ج٤، ق ٣٩.

قال: وكذلك الجمع بالتاء في جميع ذا لأنه تحرك^(١).
 قال أبو علي: يريد أنك رجعت اللام فيهما كان مجموعاً بالألف
 والتاء، من حيث رجعته في التثنية، لأنه يلتقي فيه ساكنان في الجمع
 كالمبتقى في التثنية^(٢).
 قال: وإنما صارت الياء أولى حيث كانت الإمالة في بنات الواو
 وبنات الياء أن الياء أغلب على الواو حتى يصيرها ياء من الواو على
 الياء حتى يصيرها واو^(٣).
 قال أبو بكر: يعني أن الياء أغلب على الواو في هذا الباب، باب ما
 اعتلت لامه^(٤).

* * *

-
- (١) الكتاب ٩٣/٢، وهو يعني تحرك الواو في المؤنث الثلاثي المقصور إذا جمعته بالألف والتاء نحو (قنوت، وأدوات، وقطرات) في (قناة، وأداة، وقطاة)، وفي الكتاب: (وكذلك الجميع بالتاء) ولعل اختيار التعليقة أدقّ تعبيراً. وفي المخطوطة: (في جمع ذا) وما أثبتته هو الراجع وهو من الكتاب.
- (٢) يستوي المثنى والجمع بالألف والتاء فيما كان مقصوراً على ثلاثة أحرف وألفه متقلبة من واو، وكما أن الواو تعود إليه في التثنية، كذلك الحال في الجمع بالألف والتاء نحو: قناة، تقول فيها - قنوتات، وفي أداة: أدوات، وفي قطاة: قطرات، ونحو ذلك. انظر شرح الرمانى للكتاب، ج٤، ق ٤٠.
- قال المبرد: وإن كان المثنى مقصوراً فكان على ثلاثة أحرف نظرت في أصله، فإن كان من الواو أظهرت الواو، وإن كان من الياء أظهرت الياء... انظر المختضب ٤٠/٣.
- (٣) الكتاب ٩٣/٢، وعبارة الفارسي (يُصيرها) أي المتكلم، وفي الكتاب (تصيرها) للمقاطب.
- (٤) انظر الأصول في النحو ٤١٨/٢.

قال: وذكر في تصغير ما اعتلت عينه ولم يعلم مم انقلبت ألفه، أن الواو أولى به، وأن الألف وحدها هناك تنقلب عن الواو أكثر^(١).

قال: وسترى ذلك في أفعل، وفي تثنيته ما كان على أربعة أحرف يصير لامه في التثنية ياءً من بنات الواو، كان أو من بنات الياء. فالياء أغلب في ذا الباب^(٢).

قال: لأن الياء أقوى وأكثر وذلك نحو (مَتَى) إذا صارتُ اسماً، (وَيْلَى)، وكذلك [١٢٦/ب] الجمع بالياء^(٣).

قال أبو علي: يعني أن (مَتَى) مما لامه الألف، فإذا سُميت به جعلته من بنات الياء، فأظهرت الياء في التثنية، وكذلك الجمع بالياء^(٤).

* * *

(١) يقرر سيبويه أن ما جاء من المنقوص وليس له فعل تثبت فيه الواو، أو اسم تثبت فيه الواو، ولم تُملأ ألفه فهو بنات الواو، لأنه ليس شيء من بنات الياء، فتنع فيه الإمالة، انظر الكتاب ٩٣/٢، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٦٢.

(٢) الكتاب ٩٣/٢ يتصرف.

(٣) الكتاب ٩٣/٢ وفيه: (وكذلك نحو مَتَى).

(٤) أي لو سمي رجلٌ (مَتَى، أو وَيْلَى) ثم ثُنِيَ، جعل بالياء لأنهما مالا، فيقان في التثنية: مَتَيَان، وَيْلَيَان، وفي جمعهما: مَتَيَات، وَيْلَيَات. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٦٢.

هذا بابُ تَفْنِيَةِ مَا كَانَ مَنقُوصًا وَكَانَ عِدَّةً

حُرُوفِهِ أَرْبَعَةٌ أَحْرَفٍ فَرَايِدًا^(١)

قال في مَرَمَى ونحوه: يُشْنَى ما كان من ذا من بنات الواو، كتثنية ما كان من بنات الياء، لأنَّ أَعَشَى ونحوه لو كان (فَعْلًا) لتحول إلى الياء^(٢).

قال أبو علي: يعني أن (أَعَشَى) لو كان فَعْلًا لصار إلى الياء في مثل (يَعَشَى) وهما (يَعَشَيَانِ)، والأسماء في باب الإعلال تردُّ إلى الأفعال، لأنَّ الإعلال حكمه أن يكون فيما دون الأسماء، وإنَّما يُعَلَّ من الأسماء ما كان مناسبًا للأفعال، بأن يكون جاريًا عليه أو مأخوذًا من المصدر الذي أخذت منه الأفعال أو كان من بناء من أبنية الأفعال، فهذه جُمِلَ من الإعلال في الأسماء، فإنَّما كان حكمه أن يكون في الأفعال هي التي تتغير أبنيتها، وتبنى على أقسام الأزمنة الثلاث، وليس حكم الأسماء كذلك، والذي يُعَلَّ منها ما كان مناسبًا لما ذكرنا من الجاري على الفعل، فنحو: قاتِلٌ ومَبِيعٌ والمأخوذ من المصدر مثال مُقَالٍ، وأما ما كان على بناء من أبنية الفعل فنحو يابٍ ودَارٍ^(٣).

(١) الكتاب ٩٣/٢.

(٢) الكتاب ٩٣/٢، والأمثلة التي ذكرها سيبويه هي: (أَعَشَى، وَمَفَرَى، وَمَلْهَى، وَمُفْتَرَى، وَمَفَرَى، وَمَجَرَى).

(٣) ما جاء منقوصًا على أربعة أحرف فصاعدًا يشن بالياء من الواو وكان أصله، أو من الياء، أو كانت ألفًا لا أصل لها في ياء ولا واو. فما كان من الواو نحو: مَفَرَى، ومَلْهَى، =

قال: في حُبْلَى ونحوه لا تكون تثنيته إلا بالياء لأنك لو جئت بالفعل من هذه الأسماء بالزيادة لم يكن إلا من الياء^(١).
 قال أبو علي: لو جئت بالفعل من (حُبْلَى وَمِعْزَى) لم يكن إلا بالياء كقولك: حُبْلَيْتُ، كما لو جرى ما كان على (مِفْعَل) فِعْلاً لكان يظهر فيه الياء فثَنَيْتَ حُبْلَى بالياء كما ثَنَيْتَ ذاك به^(٢).

* * *

وأعشَى، وأصله: من الغزو، والهُسْر. تقول في تثنيته: أعشيان، ومُعْشيان، ومِعْزَيان، وما كان من الياء فنحو: مَرَمَى، وَمِعْزَى، تقول فيهما: مَرَمَيان، ومِعْزَيان، وأصله من رَمَيْتُ، وَجَرَيْتُ. وما كان ألفاً في الأصل فنحو: حُبْلَى، وَذَكْرَى، فإذا ثبت قلت: حُبْلَيان، وَذَكْرَيان.

وإنما وجب الياء فيما زاد على ثلاثة أحرف، لأننا إذا صرغنا من فعلاً انقلب الواو ياء ضرورة في بعض تصاريقه، تقول في الثلاثي مثلاً: غَزَا: يغزوا، وغزوت، فإذا لحقت زيادة قلت: أغزَى: يُغْزِي، وَغَزَايَ: يُغَاذِي وهكذا... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٦٢-١٦٣.

(١) الكتاب ٩٤/٧.

(٢) قال في القمص ٤٥/٣: «أعلم أن ما كانت ألفه من ذلك (ما كان على أربعة أحرف أصلية أو زائدة) فالإمالة فيه جائزة، وهي التي نختار...» ثم أورد الوجوه في ذلك مبيناً أنه كلما ازدادت الحروف كثرة كانت من الواو أبعد، وأن حق الزوائد أن تحمل على الأصول، فإذا كانت ذوات الواو ترجع إلى الياء، فالزوائد أولى في مثل (حُبْلَى) حُبْلَيان، وَحُبْلَيَاتُ، ومثلها الملحقة نحو: أُرْطَيان، ومِعْزَيان، فكل ذلك يرجع إلى الياء، وكذلك كل ما كانت ألفه رابعة مقصورة أو على أكثر من ذلك، اسماً كان أو فعلاً.

هذا بابُ جَمْعِ المنقوصِ بالواو والثَّوْنِ^(١)

قال: وإِنَّمَا حَذَفْتُ لِأَنَّهُ لَا يَلْتَقِي سَاكِنَانِ^(٢).

لأنَّكَ إِذَا حَذَفْتَ لَا يَلْتَقِي سَاكِنَانِ^(٣).

قال: ولم يُحَرِّكُوا كِرَاهَةَ الْيَاءِ بِنِ مَعَ الْكَسْرِ وَالْيَاءِ مَعَ الضَّمَّةِ وَالْوَاوِ،

حَيْثُ كَانَتْ مَعْتَلَةً^(٤).

قال أبو علي: من حيث حذف تاء التانيث في النسب^(٥)، وجب إبدال

الهمزة التي للتانيث، وجب إبدالها أيضاً في الجمع بالتاء من حيث حذف

فيه تاء التانيث، فأما إبدالها في التثنية فلأن الجمع بالياء على حذفها

يكون. وإنما أبدلت من هذه الهمزة الواو دون الياء، لأنها لو أبدلت منها

الياء لاجتمعت حروف متجانسة، والواو بعد مخرج الألف والياء أقرب

(١) الكتاب ٩٤/٢، وهو يعني المقصور، وقام العنوان: «... بالواو والثَّوْنِ في الرفع،

وبالثَّوْنِ والياء في الجر والنصب».

(٢) الكتاب ٩٤/٢. والحذف الذي يشير إليه هو حذف الألف في المقصور.

(٣) الذي يجوز في جمع المقصور جمع مذكر سالماً: حذف ألفه لالتقاء الساكنين وهما ألف

المقصور المفرد قبل وقوع التثنية، والواو أو الياء الساكنين عند جمعه، ولا بد من الحذف أو

التحريك بالرد إلى حرف يصلح فيه الحركة، فلم يجز أن يرد إلى واو قبلها بياء مضمومة لما

يلزم في ذلك من النقل؛ فكان الحذف أحق به، فتقول في جمع (فَقًا) اسم رجل: فَقَوْنٌ، وفي

(مُصْطَفَى): مُصْطَفَوْنٌ، وفي (حَنْطَلَى): حَنْطَلَوْنٌ، والقياس مستمر في كل ما آخره ألف،

انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٤٣.

(٤) الكتاب ٩٤/٢، وفيه (كراهية) مكان (كراهة) هنا.

(٥) يريد تاء التانيث في المفرد. تحذف عند النسب إليه، فتقول في فاطمة مثلاً: فاطمِيّ، وفي

خُزَاعَة: خُزَاعِيّ.

منها^(١١).

قال في إبدال الواو من الهمزة في حمراء وعلباء ونحوه: وكانت الواو أخفَ عليهم حيث [١٢٧/أ] وَجِدَ لها شبيهة من الهمزة^(١٢). قال أبو علي: يريد: أَنَّ (ثَنَائِيْنِ وَمِذْرَوِيْنِ) مَبْنِيَّانِ عَلَى الثَّنِيَّةِ، لم يفرد لهما واحد، فيلزم انقلاب الواو والياء فيهما همزتين كما انقلبا في (عَطَاءٍ وَسِقَاءٍ) فهذا مبني على الثَّنِيَّةِ، كما أَنَّ (السَّمَاوَةَ) مبنية على التَّائِيَّةِ، ولذلك لم تنقلب الواو فيه همزة، ولو كانت (السَّمَاوَةُ) مبنية على التذكير لانقلبت الواو فيه همزة، لأنها كانت تقع طرفًا، فيلزم انقلابها كما انقلبت فيما ذكرنا^(١٣).

(١١) قال أبو العباس المبرد في جمع المقصور جمع سلامة: «فإذا أردت الجمع على جهة الثنية - وذلك لا يكون إلا لما يعقل - تقول: مُسْلِمَانِ وَمُسْلِمُونَ، وصالحان، وصالحون، فعلى هذا تقول في جمع مصطفى: مصطفىون... فإذا كان الجمع لحقت الواو هذه الألف التي في معزَى ومصطفى، والواو ساكنة، وكذلك هذه الألف، فحذفت الألف لاتساق الساكنين، فبقيت واو الجمع، وما قبل كل واحد مفتوح، لأنه كان مفتوحًا قبل الألف، فحذفت الألف، وبقي الشيء على حاله». انظر المختضب ٢٥٩/١ - ٢٦٠.

(١٢) الكتاب ٩٤/٢، وفيه (شَبَّهَ) مكان (شَبَّهَ) هنا.

(١٣) لم يعلق أبو علي على الفقرة السابقة التي أوردها، وهنا علق على جزئية دون أن يروي نصها، وهذا الأسلوب فاش في التعليق، وهو أحد الأسباب التي جعلت أسلوبها صعبًا، بل إنه في كثير من المواضع لتبدو عبارة سيبويه أقرب مثالاً من عبارة أبي علي في تعليقته.

وهنا يعلق أبو علي رحمه الله على مسألة كان سيبويه سألها الخليل وهي قوله: «وسألت الخليل عن قول: عَقَلْتُهُ بِثَنَائِيْنِ وَهَنَائِيْنِ، لم لم يهمزوا؟ فقال: تركوا ذلك حيث لم يفرد الواحد، ثم يبنوا عليه، فهذا بمنزلة السَّمَاوَةَ لَمْ يَكُنْ لها جمع كالعَطَاءِ والعَبَاءِ. يجيء عليه جاء على الأصل». الكتاب ٩٥/٢. قال أبو سعيد: «وقد جاء حرف نادر =

قال: فَذَا بِمَنْزِلَةِ السَّمَاءِ لَمْ يَكُنْ لَهَا جَمْعُ كَالْعِظَاءِ^(١)؛ ولذلك صَحَّتِ الْوَاقِفُ فِيهِ وَلَوْ جُمِعَتْ كَمَا يُجْمَعُ (تَمَرَّة) عَلَى (تَمَرٍ) لَقُلْتُ: (سَمَاءً)، فَأَعْلَلْتُ الْوَاقِفُ لَوُقُوعِهَا طَرَفًا، وَزَوَالَ الْبِنَاءِ عَلَى التَّأْنِيثِ، فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ وَأَبُو الْعَبَّاسِ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: «ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ»: (٢) إِنَّهُ جَمْعُ سَمَاءٍ، وَكَذَلِكَ أَظْنَهُمَا قَالَا فِي قَوْلِهِ «السَّمَاءُ مُنْقَطِرٌ بِهِ»: (٣) إِنَّهُ عَلَى جَمْعِ سَمَاءٍ، فَأَمَّا الْخَلِيلُ فَحَمَلَهُ عَلَى قَوْلِهِمْ: قَطَاةٌ مُطَرِّقٌ^(٤).

* * *

== في هذا الباب، قالوا: مَذْرُوعٌ لَطَرَفِي الْأَكْبَتَيْنِ، وَرَأَيْتِ الْمَذْرُوعَيْنِ، وَكَانَ الْقِيَاسُ: مَذْرُوعًا، وَمَذْرُوعَيْنِ، لِأَنَّ تَقْدِيرَ الْوَاحِدِ (مَذْرُوعٌ)، غَيْرُ أَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَعْمِلُوا الْوَاحِدَ مُتَفَرِّدًا، فَجَبَّ قَلْبُ آخَرِهِ يَاءً، وَجَعَلُوا حُرُوفَ الثَّانِيَةِ فِيهِ كَالثَّانِيَةِ الَّتِي يَلْحَقُ آخِرَ الْأِسْمِ فَيُغَيِّرُ حَكْمَهُ، تَقُولُ: شَقَاؤُهُ، وَغَطَاؤُهُ، وَصَلَاؤُهُ، فَسَوَّيْتُ الْوَاقِفُ وَالْيَاءَ طَرَفَيْنِ وَقَبَلَهُمَا أَلْفٌ، ثُمَّ قَالَوا: شَقَاؤُهُ، وَعِظَاؤُهُ... وَكَذَلِكَ (مَذْرُوعًا) لَمْ يَلَمْ تَفَارِقْهَا عَلَامَةُ الثَّانِيَةِ، قَالَ الشَّاعِرُ:
أَخَوِي تَنْقُضُ اسْتَلَانَ مَذْرُوعَهَا لِيَتَقَتَّلَنِي، فَمَا أَنَا ذَا عَمَارَا
ومثل (مَذْرُوعَيْنِ): (عَقَلْتُهُ بِثَنَائَيْنِ) لَمْ لَزِمَتْهُ الثَّانِيَةُ، جَعَلَ بِمَنْزِلَةِ عِظَايَةٍ وَلَمْ تَقْلِبِ الْيَاءُ الَّتِي بَعْدَ الْأَلْفِ هَمْزَةً. شرح السِّيرَافِي لِلْكِتَابِ، ج ٤، ق ١٦٣. وَنَقَلَ الْأَزْهَرِيُّ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ: الْمَذْرُوعَانِ: طَرَفُ الْأَكْبَتَيْنِ، وَلَيْسَ لِهَذَا وَاحِدٌ. قَالَ: وَهَذَا أَجْرَدُ الْقَوْلَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لِهَذَا وَاحِدٌ قَبْلُ: (مَذْرُوعٌ) لَغَلَبَ فِي الثَّانِيَةِ: (مَذْرُوعَانِ). انظر تهذيب اللغة ٧/١٥-٨ (ذرا).

(١) الكتاب ٩٥/٢.

(٢) سورة البقرة / الآية ٢٩، ومثله في سورة فصحت، الآية ١١.

(٣) سورة الملك، الآية ١٨.

(٤) يقال: طَرَقَتْ الْقَطَاةُ: إِذَا عَسَرَ عَلَيْهَا بِيضُهَا، فَفَحَصَتْ الْأَرْضَ بِجَوْجِثِهَا، انظر مجمل اللغة

==

٧ / ٥٩٦ (طرق) قَالَ الْمَرْقِيُّ الْعَبْدِيُّ :

هذا بابٌ لا تجوزُ فيه التثنيةُ والجمعُ بالواوِ والياءِ

والنون، وذلك نحو عشرين وثلاثين^(١)

قال: لو سُميت رجلًا بمُسْلِمِينَ، قلت: هذا مُسْلِمُونَ، أو بِرَجُلَيْنِ
قلت: هذا رَجُلَانِ، لم تُثَنِّه أبداً ولم تجمعهُ كما وصفتُ لك^(٢).

أي كما وصفتُ لك في حدِّ النسب أنه لا يجوز الإضافة إلى رجل
اسمه (رَجُلَانِ) حتى تحذف، لأنه لا يجتمع رَفْعَان ولا جَرَّان في الاسم
الواحد^(٣)؛ فكذلك لا يجوز أن تثني هذا الاسم المثنى ولا تجمعهُ، لأن
الأمريين سواه^(٤).

قال في قولهم في اسم اليوم الاثنان: ولكنه صار بمنزلة الثلاثاء
والأربعاء اسماً غالباً فلا تجوز تثنيته^(٥).

قال أبو علي: إنما امتنع الاسم الغالب والاسم العلم من أن يُثَنَّى، لأنَّ

== وقد تَخَلَّتْ رَجُلِي لَنِي جَنبَ غُرُزَا نَسَبًا كَأَنَّهُ رَصُ الْقَطَاةِ الْمَطْرِقِ

انظر الأسمعيات / ١٦٥ (شاذر و هارون).

(١) الكتاب ٩٥/٢.

(٢) الكتاب ٩٥/٢ مختصراً.

(٣) الرفعان والجران اللذان يشير إليهما: هما أولاً وضع الاسم المفرد على هيئة المثنى، والثاني
الرفع الناتج للتثنية وزيادة ألف وتون أو ياء وتون على المفرد.

(٤) قال أبو سعيد: «لو سمينا رجلاً بعشرين، أو مسلمين، أو مائتين، أو اثنتين لم يجوز أن نقول
إذا فئنا: عشرونان، ولا مائتانان». ولا اثنتان، لأن هذا لو قُبل لاجتمع في الاسم الواحد
رفعان ونصبان»، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٦٥.

(٥) الكتاب ٩٥/٢.

الذي يُثْنِي هو الاسم المنكور، فمضى ثُنِّي الاسم وقع التنكير، ولذلك يدخل الألف واللام نحو: الزيدان وما أشبهه، إلا أن الفصل بين التنكير في الأعلام والأسماء الغالبة إذا ثُبِتَ وبين أسماء الأنواع نحو (رجُلان) أن التنكير في الأعلام عارضٌ ليس بقصد، ألا ترى أن المسمى ابنه (يزيد) يقصد بتسميته إياه بهذا الاسم أن يعرف به بين عشيرته وحِبه، وإنما يعرض التنكير في اسمه إذا سُمِّي آخر ابنه بذلك الاسم فليس تنكيره عن قصد، وأما (رجُلان) فعلى الإشاعة وأصل التنكير^(١).

قال: وبعضُ العرب يقول: اليومُ الثُّنِّي^(٢).

قال أبو علي: حذف من (اثنين) علامة التثنية فبقي (اثن) ثم صغر فقبل: ثُنِّي [١٢٧/ب] (٣).

* * *

(١) علق الفارسي على امتناع الاسم الغالب من التثنية، واستطرد في البرهان ولم يُعر (الاثنين) ولا بقية الأيام اهتماماً فبعلق عليها.

وقد نقل سيبويه عن بعض العرب قولهم: (اليومُ الثُّنِّي)، وهو قولٌ، مثل قولنا: (الثُّنِّي)، وقد قال به ابن السراج. وعند مبرمان: (الثُّنِّي) على لفظ التصغير، وكأنه تصغير اليوم. وروى الجرمي عن الأصمعي عن بعض الأعراب أنه قال: (نحن نصومُ الثُّنِّي)، فيحتمل أن يكون على لفظ الجمع، كأنه قال: (أيام الاثنين) . . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٦٥.

(٢) الكتاب ٩٥/٢.

(٣) قول بعض العرب: (اليومُ الثُّنِّي)، إنما ردُّ اللفظ إلى الواحد في التصغير، وكان جاء على تثنية (الاثن) - وإن لم يتكلم به - . انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٤٥.

هذا بابُ جَمْعِ الاسمِ الَّذِي آخِرُهُ هَاءُ التَّانِيثِ^(١)

قال: في طَلْعَةٍ جمعهم إياه اسم رجل طلحات، فهذا الجمع على الأصل، لا يتغير عن ذلك، كما أنه إذا صار وصفاً للمذكور لم تذهب الهاء^(٢).

قال أبو علي: يعني في مثل قولك: هذا رَجُلٌ رَيْعَةٌ^(٣).

قال أبو علي: إذا سميت رجلاً بطلْعَةٍ قلت: طَلْحَات، فجمعته بالأنف والتاء، وإنما جمعته بهما، لأنك لو جمعته بالواو والنون لم يخلُ من أحد أمرين: إما أن تحذف علامة^(٤) التأنيث فتقول: (طَلْحُونُ) وهذا لا يجوز لزوال علامة التأنيث، فإنه خلاف ما قالت العرب من قولهم: طَلْعَةُ الطَّلْحَات^(٥)، ورجال رَيْعَات، وإما أن تُثبت علامة التأنيث فتقول: طَلْحَتُونُ، وهذا أيضاً في الامتناع من الجواز كالأول وأشد، لأنك تجمع علامتين للتأنيث والتذكير، فتذكر الاسم بعد تأنيث، ولا يجوز أن تجتمع

(١) الكتاب ٩٥/٢.

(٢) الكتاب ٩٥/٢ بتصرف.

(٣) قوله: (هذا رجلٌ رَيْعَةٌ) مثال ساقه سيبويه على جواز وصف العرب المذكر بالمؤنث وهو دليل على أنهم إذا سموا الرجل (طلعة) مثلاً، أو (امرأة) أو (سَكَمَةً) أو (جَبَلَةً)، وأرادوا أن يجمعوه، جمعوه بالتاء على الأصل. كما كانوا يجمعونه به قيل أن يطلقوه على الرجل أو المرأة.

(٤) في المخطوطة: (عامة).

(٥) قال عبيد الله بن قيس الرقيات في مدح طلحة بن عبد الله:

نَضَّرَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُهَا يَسِجِسْتَانِ طَلْعَةُ الطَّلْحَاتِ

انظر ديوانه ٢٠/٢، والمقتضب ١٨٨/٢.

هاتان العلامتان، فإذا لم يجوزاً، قلت طَلَحَاتٌ، فحذفت ماكان في الاسم من علامة التأنيث للحاق علامة أُخْرِي به له^(١).

فإن سُمِّيت رجلاً بِحُبْلَى أو حَمْرَاء، جمعتهما بالواو والنون ولم تجمعهما بالألف والتاء كما جمعت حَمْرَةٌ وطلحة^(٢)، وإنما جمعتهما بالواو والنون من حيث لم تحذف علامتي التأنيث إذا جمعت بالألف والتاء، ألا ترى أنك تقول: حُبْلِيَّات، وحَمْرَاوَات فلا تحذف كما تحذف التاء من طَلْحَةٍ، وإنما لم تحذف منها وإن حذفت من طَلْحَةٍ؛ لأنك إنما حذفت من طَلْحَةٍ لئلا تجتمع علامتان للتأنيث، وفي قولك: حَمْرَاوَات وحُبْلِيَّات لم تجتمع العلامتان، فيلزم الحذف، ألا ترى أن العلامتين هما الألف والمدة، وقد أبدلت من الألف ياء، ومن الهمزة واوًا، فلم يجتمع في الجمع علامتان فيبدالك هاتين العلامتين مثل حذفك تاء التأنيث من حَمْرَات، فكما جاز اجتماع هاتين العلامتين المبدلة مع الألف والتاء في الجمع، جاز أن يجتمعا مع الواو في الجمع، فجاز حَمْرَاوُونَ وحُبْلَوْنَ، لأنه لم يجتمع في الجمع علامة تأنيث وعلامة تذكير، أو كانت علامة التأنيث قد أزيلت بأن قُلبت، ومن

(١) الذي عليه النحاة عدم جمع الاسم المختوم بالتاء مثل طلحة، وريئة ونحوهما بالواو والنون، وأجاز الكسائي والفراء جمعه بالواو والنون، فيسكن عنقذ اللام من (طلحة)، لأنهم يقدرون جمع (طلح) فلا يحركون اللام. وكان أبو الحسن بن كيسان يذهب إلى جواز ذلك وتحركه اللام، فتقول: الطلحون، فتفتحها كما فتحوا الراء من (أرضون) حملاً على (أرضات) إذا جمع بالألف والتاء، لأنه بمنزلة (فترات)، ورجع أبو سعيد عدم الجمع بالواو والنون لأنه قول العرب الذي لم يسمع عنهم غيره، ولأنه القياس. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٦٦.

(٢) انظر الكتاب ٩٥/٢ - ٩٦.

حيث لم يجر أن يجتمع علامتا التأنيث في طلعة مع الألف والتاء، لم يجر جمعه بالواو والنون^(١).

قال: وإذا جَمَعَتْ وَرَقَاءُ اسمَ رَجُلٍ بالواو والنون وبالياء والنون، جثت بالواو ولم تَهْمَزْ كما فَعَلَتْ ذلك بالتثنية والجمع بالتاء فقلت: وَرَقَاوُونَ^(٢).

قال أبو عثمَان: لا أرى يهمز جمع (وَرَقَاءَ) بأَسًا إن شئت؛ لانضمام الواو^(٣).

قال أبو علي: ليس يهمز أبو عثمَان الواو، لأنه ليس يقلب [أ/١٢٨] الهزمة من وَرَقَاءَ وأَوَّاءَ، هذا محال، ولكنه يهمز من حيث يهمز الواو المضموه في نحو (أَذْوَرُ)، والذي يريد سببويه عندي بقوله: جثت بالواو والنون ولم

(١) المؤنث إما أن يكون بالهاء كحَمْدَة وطلعة، وإما مقصور مثل: حُبْلَى وسَكْرَى، وإما ممدود نحو حمراء وصحراء.

لما كان فيه هاء التأنيث فسميت به امرأة أدخلت عليه في الجمع الألف والتاء، فتقول: حَمَدَات، وَطَلَعَات.

وما كان بألف التأنيث فسميت به رجلاً وأردت جمعه، فإنه يجمع بالواو والنون فتقول في المقصور منه في نحو: حُبْلَى، حُبْلَوْنَ، وفي سَكْرَى: سَكْرَوْنَ، وتقول في الممدود منه في نحو: حَمْرَاءَ: حَمْرَاوُونَ، وفي صحراء: صَحْرَاوُونَ. ولو سمي به امرأة، فالمقصور والممدود في الجمع بالألف والتاء سواء، تقول في حُبْلَى: حُبْلِيَّات، وفي سَكْرَى: سَكْرِيَّات، كما تقول في حَمْرَاءَ: حَمْرَاوَات، وفي صَحْرَاءَ: صَحْرَاوَات. انظر المقضب ٦/٦-٧، وانظر الأصول في النحو ٤٢٠/٢.

(٢) الكتاب ٩٦/٢.

(٣) هذا الرأي أورده عن المازني أبو سعيد السيرافي، ووصفه بأنه سهو منه، لأن انضمامها الواو الجمع بهما وهي بمنزلة ضمة الواو للإعراب أو الالتقاء الساكنين، كقولك: ذَلَوْنَ، وَمُصْطَفَوْنَ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٦٦.

تهمزه: أن تقلب الهمزة التي للتأنيث لجمعك الاسم بالواو والنون، ولا تدعها همزة فتكون قد جمعت بين التأنيث والتذكير في اسم واحد، فأما همزه من حيث قال أبو عثمان فلم يمنع على أنه لو قال قائل: إن همزة قببح، لأنه كان يجتمع علامتا التأنيث والتذكير في اسم واحد قال قولاً (١).

قال: ألا تراهم قالوا: زَكْرِيَّاوُنَ فيمن مدَّ زَكْرِيَّا، وزَكْرِيَّوُنَ فيمن قصر (٢).

قال أبو علي: استدلل بجمعهم زَكْرِيَّا زَكْرِيَّاوُنَ، وجمع زَكْرِيَّا زَكْرِيَّوُنَ (٣) على أنك إذا سميت رجلاً حُبْلَى أو حَمْرَاء قلت في جمعه حَمْرَآوُنَ وَحُبْلَوُنَ، فجمعتهما بالواو والنون وإن كان فيهما علامتا تأنيث؛ لأن علامتي التأنيث قد أبدل من كل واحد منهما حرف ليس من علامات التأنيث اللاحقة للأسماء في أواخرها، فجاز جمعهما بالواو والنون وإن لم يجر جمع (حَمْرَاء) بهما للفصل الذي تقدم ذكرنا له (٤).

(١) قال الرماني: وأما جمع (زَكْرِيَّا) اسم رجل فتقول فيه: زَكْرَآوُنَ، بترك الهمز، ولا يجوز أن يُهمز، لأن الضمة عارضة مثلها في قوله: (الدُّكُو) إذ كانت تذهب في (زَكْرَآوُنَ) كما تذهب الضمة في قوله: رأيت الدُّكُو وأبو عثمان يجيز الهمز؛ لأن الواو مضمومة، وليس بوجه الكلام. - شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٤٦.

(٢) الكتاب ٩٦/٢.

(٣) من مدَّ فقال: (زَكْرِيَّاوُنَ) فإذا جعله بمنزلة (زَكْرَآوُنَ). قالذي يده فقد أثبت الواو كما فعل في (حمرآوات، وخففساوات) ثم يلحقها علامة الجمع للمذكر. ومن قصر فقال في الجمع: (زَكْرِيَّوُنَ) جعله بمنزلة: (عَيْسَوُنَ، ومُوسَوُنَ).

(٤) انظر الأصول في النحو ٤٢٠/٢.

هذا بابُ جَمْعِ الرِّجَالِ والنِّسَاءِ^(١)

قال: وقولهم أَرْضَاتُ دليل على ذلك^(٢).

قال أبو علي: جمع التكسير ما غيّر له بناء الواحد عما كان عليه، فأما ما لم يغيّر له بناء الواحد، فإنه وإن لم يجمع بالواو والنون فإنه ليس بجمع تكسير^(٣).

قال: وقد قالوا: فَوَارِسُ في الصِّفَةِ، فهذا أجدر أن يكون^(٤).

قال أبو علي: حكم الصفة أن تكون مسئلة غير مكسرة، لأنها مشابهة للأفعال، وفيها ضمير موصوفاتها كما أن في الأفعال فاعليها؛ فوجب أن تسلم ولا تكسر، وحكم التكسير أن يكون في الأسماء، ألا ترى أن كل اسم يجمع مسلماً يجوز فيه التكسير، وليس كل اسم يجمع مكسراً يجوز فيه التسليم؟ فالتكسير في الأسماء أعم وأكثر، فقله: وقد قالوا فوارس أي كسروا الصِّفَةَ، فتكسر الاسم أولى وأجدر^(٥).

(١) الكتاب ٩٦/٢، وفيه: «... جمع أسماء الرجال...» والذي جاء في التلميقة موافق لما عند السيرافي والرماني في شرحيهما.

(٢) الكتاب ٩٧/٢، وهو يسوقه دليلاً على أن جمع (فعل) بالياء نحو (دَعْدُ) يشكّل كما تشكّل (أَرْضَاتُ)، فيكون بمنزلة جمع (فعلّة) من الأسماء، وما قصد من التشكيل هنا هو تحريك عينه لاتسكينها.

(٣) قد ينسبهم أحد أن هذه التلميقة هنا ذات صلة بنص سيبويه السابق لها، والواقع فإنها مختصة بأحكام جمع التكسير، وهو ما شرع سيبويه في بيانه بعد هذا.

(٤) الكتاب ٩٨/٢.

(٥) أورد سيبويه (فوارس) جمعاً للمفرد (فارس)، وهو صفة، دليلاً على أن من كسر الاسم نحو (خالد) فقال: (خوالد) كان مصيباً، لأن الاسم أجدر بالتكسير من الصفة. =

قال: ولو سَيِّئَ رجُلًا أو امرأةً يَسْتَنِّ لَكُنْتُ بالخيار، إن شِئْتُ قلتُ = سَنَوَاتٍ، وإن شِئْتُ قلتُ سِنُونُ^(١).

قال أبو علي: سَنَّةٌ وَزَنُّهُ: (فَعْلَةٌ) على ما لفظ به، ووزنه في الأصل يشبه أن يكون (فَعْلَةٌ)، أما حركة الفاء بالفتح،، فعلمتاه من قولهم: سَنَّةٌ والكسرة في فائه إذا جُمع عارضة؛ إنما هي مثل الفتحة في (أَرْضَيْنِ) غَيْرُ تَغْيِيرٍ ما لما جُمع بالواو والنون، وحكم هذا الجمع أن يكون مُسَلِّمًا لما يعقل، فلما جمع به ما لا يعقل لم يسلم بناؤه كما سلم بناء اسم ما يعقل، فسَنَّةٌ وإن جُمع جَمَعَ الأتاسي بالواو والنون فقد [١٢٨/ب] خالف جَمَعَهُمْ في أنه غَيْرٌ، فكأنه بهذا التغير يُعَدُّ مكسراً^(٢).

وكذلك القول في فتحة (أَرْضَيْنِ) فيمن جمعه بالواو والنون، وأما من قال: (أَرْضَاتٍ) فعلى القياس، لأنه اسم مؤنث كَفَعْلَةٍ وإن لم يكن فيه علامة تأنيث في اللفظ، فالفاء من سَنَّةٍ أصلها الفتحة، والكسرة عارضةٌ لما قلت، فأما العين فهي ساكنة لأنه لم يقم دليل على تحركه، ولا يحكم بالحركة إلا بدليل، فإن قلت: فقد تحركت في سَنَوَاتٍ فإنما تحركت العين هنا كما تحركت في يَدَوِيَّ وَغَدَوِيَّ، فلا يحكم بحركتها هذه أنها فَعْلَةٌ لأنك إن

== والقياس في (فَاعِلٌ): فَوَاعِلٌ، لأنه على أربعة أحرف، وعلامة الجمع تتنظم فيه على طريقة انتظام علامة التصغير فيه لأنك تقول: حُوَيْلِدٌ، وَحُوَيْتِمٌ، فتدخل ياء التصغير ثالثة ويكسر ما بعدها، وكذلك تدخل ألف الجمع ثالثة، ويكسر ما بعدها. انظر شرح السبرافي للكتاب، ج٤، ق ١٦٨.

(١) الكتاب ٩٨/٢.

(٢) في المخطوطة: (مكسر).

حكمت بحركتها لهذا لَزِمَكَ أَنْ تَحْكُمَ فِي (عَدٍ) مِنْ أَجْلِ (عَدَاتٍ) أَنُهَا (فَعَلٌ) وَقَدْ ثَبِتَ أَنَّهُ (فَعَلٌ) ، فَلَيْسَتْ فَتْحَةُ الْعَيْنِ فِي الْجَمْعِ بِالْيَاءِ دَلِيلًا يَعْتَمِدُ عَلَى تَحْرُكِ الْعَيْنِ ، وَاللَّامِ مِنْ (سَنَّةٍ) سَاقِطَةٌ وَهِيَ وَאו لِقَوْلِهِمْ (سَنَوَاتٌ) ، وَهَاءٌ فِي قَوْلٍ مِنْ قَالَ: سَأَنُتُ^(١) .

قَالَ: وَإِذَا سُمِّيَتْ رَجُلًا بِـ(اسْمٍ) فَعَلَتْ بِهِ مَا فَعَلَتْ بِـ(ابْنٍ) إِلَّا أَنْكَ لَا تَحْذِفُ الْأَلْفَ^(٢) .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: يَقُولُ: إِذَا سُمِّيَتْ رَجُلًا بِاسْمٍ لَمْ تَحْذِفْ أَلْفَ الْوَصْلِ مِنْهُ فِي الْجَمْعِ عَلَى حَدِّ الثَّنِيَّةِ فَقُلْتُ: (اسْمُونَ) ، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ تَثْبُتَ فِي (ابْنٍ) أَيْضًا كَمَا ثَبِتَ^(٣) فِي ثَنِيَّةٍ وَاحِدَةٍ ، لَكِنْ حُذِفَتْ لِكثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ فَقِيلَ: يَثْنُونَ ، فَصَارَ بَعْدَ حَذْفِ الْأَلْفِ كَمَثْنَيْنِ ، وَهَنَيْنِ^(٤) لَمْ يُحْذَفْ مِنْهُ شَيْءٌ ، فَوَافَقَ (ابْنٍ) مَجْمُوعًا بَعْدَ حَذْفِ أَلْفِ الْوَصْلِ مِنْهُ (مَثْنَيْنِ) فِي الْلَفْظِ وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ اللَّامُ إِذْ قَدْ وَجَدَ مَا هُوَ عَلَى حَرْفَيْنِ قَدْ جَمَعَ هَذَا الْجَمْعَ وَهُوَ (مَثْنُونَ)^(٥) .

(١) لَا يَعْنِي جِسْمَهُمْ (سَنَّةٌ) هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ: (سَنَوَاتٌ) ، وَيَثْنُونَ وَذَلِكَ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ ، وَهُوَ عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ دُونَ غَيْرِهِمَا بَعْدَ التَّسْمِيَةِ ، لِأَنَّهُ نَقْلٌ مِنْ اسْمٍ يَجْرِي مَجْرَى الْجِنْسِ إِلَى الْاسْمِ الْعِلْمِ ، فَجُمِعَ عَلَى ذَلِكَ الْهَدَفِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَوَّلُ فِي الْمَرْتَبَةِ عَلَى خِلَافِ الصِّفَةِ . انْظُرْ شَرْحَ الرَّمَانِيِّ لِلْكِتَابِ ، ج ٤ ، ق ٤٩ .

(٢) الْكِتَابُ ٩٩/٢ .

(٣) فِي الْمَخْطُوطَةِ: (ثَبِتَ) .

(٤) فِي الْمَخْطُوطَةِ: (كَمَثْنَيْنِ ، وَهَنَيْنِ) ، وَمَا أَثْبَتَهُ مِنَ الْكِتَابِ .

(٥) أَلْفُ (اسْمٍ) لِلْوَصْلِ ، فَلَوْ سُمِّيَ بِهِ ، وَجُمِعَ الْلَفْظُ جَمْعَ السَّلَامَةِ ، فَإِنَّ أَلْفَ الْوَصْلِ تَبْقَى فِيهِ فَيَقَالُ: (اسْمُونَ) ، وَإِنْ جُمِعَ مَكْسَرًا قِيلَ فِيهِ: أَسْمَاءٌ . وَكَانَ الْقِيَاسُ فِي (ابْنٍ) أَنْ —

قال في عِبَلَةٍ: إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ عِبَلَاتٌ^(١).

قال أبو علي: تثقيب العين هنا نظير تكسير أَحْمَرٍ على أَحَامِرٍ^(٢).

قال: ولو سميت رجلاً بِشَاةٍ لَمْ تُجْمَعْ بِالتَّاءِ وَلَمْ تُقَلَّ إِلَّا شِيَاءٌ؛ لِأَنَّ

هذا الاسم قد جَمَعَتْهُ الْعَرَبُ فَلَمْ يَجْمَعْهُ بِالتَّاءِ^(٣).

قال أبو علي: لو جُمِعَ شَاءٌ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ لَمْ يَخْلُ مِنْ أَحَدٍ أَمْرَيْنِ:

أَمَّا أَنْ تَرُدَّ فِيهِ اللَّامُ أَوْ لَا تُرَدَّ. فَإِنْ لَمْ تَرُدَّ اللَّامُ قُلْتُ: شَوَاتٌ، فَتَرُدُّ

الْوَاوُ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ، وَإِنْ تَرُدَّ اللَّامُ الَّتِي هِيَ هَاءٌ قِيلَ: شَوَاهَاتٌ، فَلَمْ يَجْمَعْ

هَذَا الْجَمْعُ، لَكِنَّهُ جَمَعَ مَكْسَرًا فَقِيلَ: شِيَاءٌ^(٤).

== يقال: (ابْتُونُ)، غير أنهم جمعوه قبل التسمية على (بنين) وحذفوا الألف: لكثرة استعمالهم إياء، وحركوا الياء، مثلما فعلوا في (مَتِينٌ، وَهَيْتِنٌ) انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٦٨، (وَمَتُونٌ) هنا جمع (مَنْ)، وهي غير مسموعة في نظم ولا نثر إلا ما جاء من قول الشاعر:

أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَتُونٌ أَنْتُمْ فَقَالُوا الْجَنُّ، قُلْتُ: عَمُوا ظِلَامًا

انظر الكتاب ٤٠٧/٢، المقتضب ٣٠٧/٢ - ٣٠٨.

(١) الكتاب ٩٨/٢ بتصرف.

(٢) المقصود بتثقيب العين هنا فتح عين الكلمة وهي الباء، فيقال فيها: (عِبَلَات) بالتحريك لا السكون مثلما يحدث في جمع تَمَرَةٍ، إذ يقال: (تَمَرَات).

(٣) الكتاب ٩٩/٢.

(٤) لو سمي رجلاً بِشَاةٍ، لَمْ تُجْمَعْ بِالتَّاءِ، وَلَمْ يَجْزْ فِيهِ إِلَّا (شِيَاءٌ)، لِأَنَّ هَذَا الْاسْمَ مِمَّا جَمَعَتْهُ الْعَرَبُ مَكْسَرًا، وَكَسَرَتْهُ عَلَى (شِيَاتٍ)، وَلَمْ يَجْمَعْهُ جَمْعَ سَلَامَةٍ، وَهُوَ لَا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ لَوْ حُذِفَ الْهَاءُ، بَقِيَ الْاسْمُ عَلَى حَرْفَيْنِ الثَّانِي مِنْهُمَا مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا هَاءٌ. أَمَا قَوْلُهُمْ: (شَاءٌ، وَشَوِيٌّ) فَإِنَّهُمَا اسْمَانِ لِلْجَمْعِ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا يَجْرِي مَجْرَى الْوَاحِدِ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٦٩.

قال: وأما عِدَّةٌ فلا تُجمعُ إلا عِدَاتٌ^(١).

قال أبو علي: يقول: (عِدَّةٌ) وما أشبهها لم يُكسر للجمع لأنه على حرفين، ولو رددت إليه الساقط فكسرت لأزلت الاسم عما كان عليه^(٢).

قال: ولو سُمِّيتَ رجلاً شَقَّةً أو أُمَّةً^(٣).

قال أبو علي: (أُمُّ)، وزنه أَفْعُل، ونظيره من الصحيح أَكْمَةٌ، وأَكْمٌ^(٤).

والذي عَلِمْتُ به^(٥) أن وزن أُمَّةٍ فَعْلَةٌ: هو أنك قِسْتَهُ ورددته على نظيره من الصحيح لا من تحرك العين بالفتح، وقد قلنا: إن تحرك هذه العَيْنَات بالفتح ليس تغييره في الحكم على تحرك العينات [١٢٩/أ] بالفتح إذا رَدَّ البناء على أصله، فأُمَّةٌ وزنه فَعْلَةٌ، رداً على أَكْمَةٍ وفاء الفعل همزة، فإذا زدت عليه همزة (أَفْعُل) اجتمعت همزتان، الأولى همزة أَفْعُل الزائدة، والثانية فاء الفعل، فوجب قلبها أَلْفاً، كما وجب قلبها في (أُذْمُ) و(أُخْرُ) أَلْفاً، وهكذا سبيل كل همزتين يجتمعان في كلمة واحدة

(١) الكتاب ٩٩/٢، وفيه: (فلا تجمعه).

(٢) (عِدَّةٌ) ربابها من الناقص تجميع بالالف والتاء، كما تجمع بالواو والنون، فتقول في: عِدَّةٌ؛ عِدَاتٌ، وإن شئت قلت: عِدَوْنٌ - إذا صيرتها اسماً، كما تقول في ثَبَّةٍ: ثَبَاتٌ، وثَبُونٌ، وفي عِرَّةٍ: عِرَوْنٌ وعِرَاتٌ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٦٩.

(٣) الكتاب ٩٩/٢.

(٤) من العلامة لا العلم.

(٥) شَقَّةٌ تجمع على شَقَاءٍ، ولا يقال: شَقَاتٌ، وأُمَّةٌ تكسر على أُمٍّ قليل العدد من الثلاثة إلى العشرة، وأما الكثير فإِمَاءٌ، ولو سمي به امرأة لقليل في الجمع: أُمٌّ، وإِمَاءٌ، ولا يقال: أَمَاتٌ، لأنه لمسميات قد جمن، ولم يسم فیهن هذا. انظر الكتاب ٩٩/٢.

وحكم الثانية أن تبدل بحسب الحركة التي على الأولى، فأما العين من (أُمِّ)، فأصلها الضمة، لكنها كُسِرَتْ من حيث كُسِرَ عَيْنُ (أَظْبِ)، و(أَدْلِ)، وأبدلت من الواو ياء، كما أبدل منهما، وسقط اللام لالتقاء الساكنين^(١).

قال : وربما قالوا : الأفعلاء في الأسماء نحو الأَنْصِيَاءُ ، وذلك الكثير^(٢).

أي نحو فُعْلان، وفِعْلان في أنه جمع لَفَعِيل كما كان (ذاتُ) جمعاً له وإن كان (ذاتُ) أكثر^(٣).

(١) يقول الرماني: «وجمع (أُمّة): اسم رجل: أُمّ وإمّاء وإمّوآن، ولا يجوز بالألف والتاء، ولا الواو والنون، لأنه يجب أن يكون على قياس جمعه قبل، وقد ترك ذلك قبل النقل إلى الاسم العلم؛ لأنه منقوص قد جمع على ثلاثة أوجه من جمع التكسير، فاستوفى حقه وزاد... ففي هذا الباب خمسة أسماء عللها مشكلة، وأحكامها خارجة عن قياس نظائرها وهي: (طَبْءٌ، وَثَبٌ، وشاةٌ، وشَفَةٌ، وأُمّةٌ)... وأبو العباس يخالف في جميعها، فيجوز الجمع بالألف والتاء في ذلك، لأنه يجريها على القياس الأكثر فيما فيه الهاء، ولا أعلم أحداً أجاز فيها الواو والنون».

انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٥٠، وانظره مفصلاً في الأصول في النحو ٤٤٦/٢ - ٤٤٧.

(٢) الكتاب ١٠٠/٢ يتصرف. ولعله نهاية الرواية: «... وذلك ليس بالكثير» كما جاءت عند أبي سعيد السيرافي.

(٣) الكثير الوارد هنا، لعله إشارة إلى ما قرره سيبويه من قولهم: سَيِّلٌ وَسَيِّلٌ وَأَمِيلٌ وَأَمَلٌ فهذا هو الكثير فيه، وربما قالوا: الأفعلاء في الأسماء كالأنصِيَاءِ، والأخمساء، وليس بالكثير.

وإنما جمع على أفعلاء وهو قليل لأن العرب قد جمعته وهو صفة على ذلك، وهو من جمع بعض الأسماء، كتَصَبَّبٍ وَأَنْصِيَاءٍ، فلم يُغَيَّر. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٦٩.

قال: كما أن الذين قالوا حَارِثُ، قالوا: حَوَارِثُ^(١).
 قال أبو علي: إذا سمعت (حَوَارِثَ) علمت أنه تكسير اسم (حَارِثَ)
 إذا كان علماً، وإن كان (حَارِثَ) صفة قلت: حَارِثُونَ^(٢).
 قال: ومن أراد أن يجعل (الحارث) صفةً كما جعلوه^(٣).
 قال أبو علي: لأن الذين أدخلوا في (الحارث) الألف واللام وهو اسمٌ
 علمٌ أنما قصصوا الصفة ثم غلبوها.
 قال: وأما عُثْمَانُ ونحوه فلا يجوز فيه أن تُكسَّرَ^(٤).
 قال أبو علي: لو حاز تكسيره على (عَثَامَيْنِ) لجاز تصغيره على
 (عَثْمَيْنِ) لأن التكسير نحو التصغير^(٥).
 قال: إلا أن تُكسَّرَ العربُ^(٦).
 قال أبو علي: حكم الألف والنون في آخر الاسم ألا يكونا للإلحاق،
 وإنما يكون للإلحاق ما كسر فيه على (قَعَالِيلِ) نحو سِرْحَانٍ وسَرَّاحِينَ،

(١) نكتب ١١٢.

(٢) قال أبو محمد، ولو جمع إسماً (الحارث) على ما توجبه الصفة، فقال: (الحارث) لجاز، لأنه
 صفة عشت. ومن قال (الحوارث) فعلى ما ذكرنا من جمع الأسماء، انظر شرح السيرافي

نكتب، ج ١، ق ١٦٩ - ١٧

(٣) نكتب ١١٢، وقام العبارة: جعلوه الذي يحتر، جمعوه كما جمعوه صفة، إلا
 أنه عشت كريد

(٤) نكتب ١١٢.

(٥) تصغر عُثْمَانُ، إنه هو عُثْمَانُ لا عُثْمَيْنِ وجمعه: (عُثْمَانُونَ).

(٦) نكتب ١١٢، وهو يريد كسباً صابغة يقوله عن (عثمان) بأنه يقلب عليه باب
 'عثمان'، إلا أن تكسر العرب شئ منه على مثال قَعَالِيلِ فيجيء التحقير عليه.

وَعَتَبَانُ لَا يُكْسَرُ عَلَى (فَعَالِيل) ، لكن يكسر على فَعْلَى وفعالي نحو
سَكْرَى وَسَكَرَى^(١).

قال: ولو سُمِّيَتْ رَجُلًا مُصْرَان^(٢).

قال أبو علي: لو سُميت رجلاً مُصْرَانٍ لقلت: مُصْرَانٌ فِي التَّحْقِيرِ،
كَمَا أَنَّكَ لَوْ سُمِّيْتَ عُثْمَانُ لقلت عُثْمَانُ، لِأَنَّ الْأَلْفَ وَالنُّونَ لِيَسْتَأْذِنَ لِلْإِلْحَاقِ
كَمَا أَنَّهُ فِي عُثْمَانَ لَيْسَ لَهُ، فَلَا يُلْزَمُ أَنْ يَصْغُرَ هَذَا تَصْغِيرَ الْمُلْحَقِ لِأَنَّ
الْأَلْفَ وَالنُّونَ فِيهِ لِلْجَمْعِ لَيْسَ لِلْإِلْحَاقِ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا صَغُرْتَ أُبَيَّاتًا قُلْتَ:
(أُبَيَّاتٌ) وَلَمْ تَقُلْ: أُبَيَّاتٌ لِقَوْلِكَ: (٣) أُبَيَّاتٌ، فَكَذَلِكَ لَا تَقُولُ فِي تَحْقِيرِ
مُصْرَانٍ: مُصَيَّرِينَ لِقَوْلِكَ: مُصَارِينَ، فَأُبَيَّاتٌ نَظِيرُ مُصْرَانٍ لَمْ يُعْتَبَرِ جَمْعُ
جَمْعِهِ، كَمَا لَمْ يُعْتَبَرِ مُصْرَانٌ^(٤).

* * *

(١) مَا كَانَ فِي آخِرِهِ أَلْفٌ وَنُونٌ زَائِدَتَانِ فَالْعَرَبُ تَصْغُرُهُ بِقَلْبِ الْأَلْفِ يَاءً، فَتَكْسَرُ وَتَقْلَبُ، وَرَبْعًا
جَمْعُهُ جَمْعُ سَلَامَةٍ، وَمَا كَانَ مِنْ هَذَا فَالْعَرَبُ أَيْضًا تَصْغُرُ الصِّدْرَ مِنْهُ، وَتَبْقَى الْأَلْفُ
وَالنُّونُ، لَا تَحْجِيزُ فِي جَمْعِهِ التَّكْسِيرَ، وَتَجْمَعُهُ جَمْعُ سَلَامَةٍ، فَتَقُولُ فِي نَحْوِ (سِرْخَانٍ،
وَضِبْعَانٍ) وَنَحْوَهُمَا إِذَا سَمِيتَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ رَجُلًا: سِرْخَانُونَ، وَضِبْعَانُونَ فَتَجْمَعُهُ جَمْعُ
سَلَامَةٍ، وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: سَرَاجِينَ، وَضِبَاعِينَ مَكْتَرًا.

أَمَّا (عَتَبَانٌ) فَلَا يَكْسَرُ عَلَى هَذَا، وَلَكِنَّهُ يَلْحَقُ بِهَبَابِ فَعْلَى الَّذِي جَمَعَهُ فَعَالِي،
سَكْرَى وَسَكَرَى. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٧٩.

(٢) الْكِتَابُ ١٠٢/٢، وَفِيهِ الْكَلَامُ: «... ثُمَّ حَقَّرْتَهُ قُلْتَ: مُصْرَانٌ، وَلَا تَلْتَفِتْ إِلَى
مُصَارِينَ».

(٣) فِي الْمَخْطُوطَةِ: كَقَوْلِكَ.

(٤) (مُصْرَانٌ) اسْمُ رَجُلٍ، يَجْمَعُ كَمَا يَجْمَعُ (عُثْمَانُ)، فَلَا يَجُوزُ فِيهِ (مُصَارِينَ)، وَيُقَالُ فِي
تَحْقِيرِهِ: مُصَيَّرَانٌ، كَمَا تَقُولُ: عُثْمَانُ، وَيُقَالُ فِي جَمْعِهِ: مُصْرَانُونَ كَمَا قَبْلَ فِي ==

هَذَا بَابٌ يُجْمَعُ الْاسْمُ فِيهِ إِنْ كَانَ مُلَاكِرًا أَوْ لِمَوْنَتٍ بِالتَّاءِ^(١)

فَمِنْ ذَلِكَ بِنْتُ^(٢).

قال أبو علي: لا يجوز (بِنْتُون) في اسم رجل كل واحد منهم (بِنْتُ)،
من حيث لم يجز (حَمْدَتُون) ولا (بُنُون)^(٣)، من حيث لم يجز (طَلْحُون)،
فبقي أن يجمع على (بَنَاتٍ) إذ ليس قسم رابع^(٤).

* * *

عشمان: عُمَانُون. انظر شرح الرمانى للكتاب، ج٤، ق ٥١.

(١) الكتاب ١٠٢/٢، مع اختلاف يسير في الألفاظ.

(٢) الكتاب ١٠٢/٢.

(٣) لا يجوز في جمع (بِنْتُ) اسم رجل: (بنون).

(٤) أراد: ليس ثمة قسم رابع، هذا وتاء - (بِنْتُ، وَأَخْتُ، وَهَنْتُ) إنما هي للتأنيث في الأصل، ثم جعلت للإلحاق، فإذا جُمِعَتْ أو صُفِّرَتْ جعلوا حكمها حكم هاء التأنيث، فاستطروها، ثم جمعوا بالآلف والتاء، فيقولون: بنات، وأخوات، وهنات. وأجاز ابن كيسان فيها التكسير، فتقول: أبناء في بِنْتُ، وفي أَخْتُ: أخاء، وهو قول تفرّد به. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٧١، وانظر تفصيلاً أكثر في هذا الموضوع في شرح الرمانى للكتاب، ج٤، ق ٥١.

هَذَا بَابُ مَا يُكْسَرُ مِمَّا ^(١) كُسِرَ لِلْجَمْعِ وَمَالَا يُكْسَرُ مِنْ أَتْيَةِ الْجَمْعِ ^(٢) [١٧٩/ب]

قال: لأن هذا المثال لا يُشبه الواحد، ولم يُشبه به فيكسر على ^(٣).
قال أبو علي: ما كان على ثلاثة في التكسير مثل ما كان على أربعة،
فَسَوَاءُ ذَكَرَ الثَّلَاثَةَ هُنَا أَوِ الْأَرْبَعَةَ، أَوْ ذَكَرَهُمَا جَمِيعًا ^(٤).
قال: لأنَّ (فُعُولًا) قد يكون الواحد على مثاله كالأَتِيَّ
والسُدُوسِ ^(٥).

قال أبو علي: يقول: قد جاء (فُعُول) بناءً للواحد اسمًا كالأَتِيَّ
والسُدُوسِ ^(٦)، ولم يجيء بناءً للواحد يكسر كما كسر (فُعُول)، إذا كان

(١) في المخطوطة: (كما)، ورواية السيرافي توافق ما في الكتاب.

(٢) الكتاب ١٠٢/٧.

(٣) الكتاب ١٠٢/٧، وقام العبارة: «... فيكسر على ما كُسِرَ عليه الواحد الذي على ثلاثة أحرف».

(٤) يبحث هذا الباب من سمي بجمع من الرجال وكيفية جمعه، والضابط فيه: أن ما كان منه ثلثه ألف، وبعد الألف حرفان أو ثلاثة، أو حرف مُشَدَّدٌ، فلا يجوز تكسيه، فلو سمي رجل (مَسَاجِدَ، أو مَفَاتِيحَ، أو دَوَابَّ) ونحو ذلك، فإننا نلحقه وَاوًا وَنُونًا، فيقال: مَسَاجِدُونَ، ومَفَاتِيحُونَ، ولو سميت بذلك امرأة لقل في جمع الإناث: مَسَاجِدَاتُ، ومَفَاتِيحَاتُ وهكذا - انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٧١-١٧٧.

(٥) الكتاب ١١٢/٢.

(٦) الأتي: كل جدول ماء فهو أتي، وروي ذلك عن الأصمعي، ويقال: للمسبل الذي يأتي من بلد قد مطر فيه إلى بلد لم يطر فيه: أتي، كما يقال: (أتي) للرجل يكون في القوم ليس منهم - انظر تهذيب اللغة ١٤/٣٥٠-٣٥١.

والسُدُوسُ: عن ابن الأعرابي: هو الثَّلَاثُج، وهو يضم السين، قال امرؤ القيس:

مَنَابِتُهُ مِثْلُ السُّدُوسِ وَلَوْثُهُ كَلَوْنِ السِّيَالِ وَهُوَ عَذْبٌ يَفِيضُ

فُعُول على وزن (فُعُول) كما يكسر (أفْعَال) التي للجمع لأنه على وزن (إفْعَال) الذي هو للواحد^(١).

* * *

هَذَا بَابُ جَمْعِ الْأَسْمَاءِ الْمَصَافَةِ^(٢)

قال: لَأَنَّ ذَا بَنْزَلَةِ ابْنِ كُرَاعٍ^(٣).

أي: صارت الكُنَى في أنها في التعريف كالأعلام كابن كراع في أن صار في التعريف، وأنه علمُ كالعلم^(٤).

== وعن أبي عبيد عن الأصمعي: السُّدُوسُ: الطَّيْلَسَانُ بالفتح، واسم الرجل: سُدُوسٌ. انظر تهذيب اللغة ٢٨٧/١٢ (ص٢).

(١) يقول أبو سعيد: «ذهب سبويه إلى أن (فُعُول) قد يكون في الواحد، ثم جاء بالأنثى والسُّدُوسُ، والأنثى هو السَّيْلُ، وأصله: أُنْثَى، وقلبت الواو ياء ثم قال: ولو لم يكن له نظير في الواحد، لكان أيضاً يجمع على أقرب الأنثى إليه وهو (فُعُول)، كما أن (أفْعَال) وهو جمع حين قالوا: أُنْصَامٌ وَأُنْصَاعِيْمٌ، وَأَنْبِيَاءٌ وَأَنْبِيَاءَتٌ كما يجمع الواحد الذي على (أفْعَال) كقولهم: أُنْكَالٌ وَأُنْكَالِيْلٌ، وَاجْلِيَّةٌ وَاجْلِيَّاتٌ فمحل (فُعُول) الذي هو جمع من (فُعُول) الذي هو واحد، كمحل (أفْعَال) الذي هو جمع من (إفْعَال) الذي هو واحد...» شرح السيرافي للمكتاب، ج٤، ق ١٧٤.

(٢) الكتاب ١٠٣/٧.

(٣) الكتاب ١٠٣/٧، وهو يرمي إلى طريقة جمع الأسماء المركبة تركيباً إضافياً، فتقول في جمع (أبازيد): آبَاءُ زَيْدٍ، ولا تقول: أبُو زَيْدٍ، لأنه بمنزلة (ابن كراع) فيجمع على (أبناء كراع).

(٤) لا خلاف بين النحويين في جمع الأول من الاسم المركب تركيباً إضافياً إذا كان مثل جماعة لكل واحد منهم ابن يقال له: زيد، فإن جمعهم: (آباء زيد)، وإذا كان الذي أضيف إليه كل واحد منهم هو الذي أضيف إليه الآخر فلا خلاف أيضاً في توحيدهم كقولنا: عبدُ الله، =

هَذَا بَابٌ مِّنَ الْجَمْعِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ وَتَكْسِيرِ الْأَسْمِ (١)

سألت الخليل عن قولهم: الْأَشْعُرُونَ (٢).

قال أبو علي: قوله: أَلْحَقُوا الْوَاوَ وَالنُّونَ كَمَا كَسَرُوا (٣)، يريد أن كل واحد منهم اسمه أَشْعَرِيٌّ، وَمُسْمِعِيٌّ، ليس بأشعر ولا مسمّع فكسر، فقليل: الْأَشَاعِرَةُ وَالْمَسَامِعَةُ، فنزل أن كل واحد مسمّع وأشعر وإن كان في الحقيقة مسمّعياً وأشعرياً فمن حيث كسر على أن كل واحد منهم مسمّع، كذلك جمع بالواو والنون فقليل: أَشْعُرُونَ على تنزيل أن كل واحد منهم (أشعر) كما كان في التكمير كذلك (٤).

== وعباد الله، وعبيد الله وعبدوا الله في الجمع على تقدير: عبّدون، وإذا كان الاسم المضاف كنية فالاسم الثاني ليس باسم معروف، والاختيار عند سيبويه أن يوحّد ولا يجمع، فيقال في (أبي زيد): هؤلاء أباؤه زيد، وذكر أنه قول يونس، وأنه أحسن من (أباة الزيدين...
انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٧٥.

(١) الكتاب ١٠٣/٢.

(٢) الكتاب ١٠٣/٢.

(٣) هذا صدر جواب الخليل عن سؤال سيبويه حول سبب جمعهم (الأشعرين) بالواو والنون.
انظر الكتاب ١٠٣/٢.

(٤) القياس في (الأشعرين) أن يقال: الأشعريون؛ لأنه جمع أشعري، ولا يقال للواحد (أشعر)، وإنا هم بنو أشعر، ينسب إليه الواحد: (أشعري)، والجمع (أشعريون) كما يقال: يمتني، ويمتنيون، والذي يقول (الأشعرين)، جعل كل واحد منهم (أشعراً)، فسماه باسم أبيه، ثم جمعه، وهذا ليس بقياس... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٧٥.

قال الرماني: «الذي يجوز في الجمع الذي فيه معنى النسب: إجراؤه على ذلك وإن كان الاسم الواحد لاثنائي له، ولا يجوز أن يُحمل على أصل الجمع، لأنه يستحيل ما لاثنائي له، ولكن بحمل على المفهوم في معناه الراجع إلى معنى النسب، فيجوز: الْأَشْعُرُونَ على معنى بني أشعر، ولو كان على أصل الجمع لقليل: أَشْعَرِيُونَ، وكذلك الْأَشَاعِرُ، =

قال: وإن شئت قلت هو بمنزلة مَذْرُوءٍ^(١).

قال أبو علي: يقول: إن شئت قلت في تصحيح الواو في (مُقْتَرِنَ) أنه مبني على الجمع فصحت فيه الواو كما صحت في (مَذْرُوءٍ) لما كان مبنياً على التثنية.

قال أبو العباس: حق مَهْرَةٌ ألا تجمع على مَهَارَى، لأن الباءين ياء النسب وليس بمنزلة بُخْتِية، لأن بُخْتِية فُعْلِيَّةٌ هذا بناؤها، ولكن لما كثر استعمالهم مَهْرَةٌ حتى شهر فصار بمنزلة الاسم لها، حتى إنا قلنا هذا مَهْرِيٌّ وهذه مَهْرَةٌ، فإنما يعني الشخص جُمع كما جمعت بُخْتِية^(٢).

قال أبو علي: قوله: هذا مَهْرِيٌّ، وهذه مَهْرَةٌ، يريد أنه وإن كان في الأصل صفة فقد صار بمنزلة الاسم، لأنه ليس يجري على موصوفه ألا ترى أنك لا تكاد تقول: هذا جملٌ مَهْرِيٌّ ولا ناقةٌ مَهْرِيَّةٌ^(٣)، إنما هو هذا مَهْرِيٌّ وهذه مَهْرَةٌ، والمَهْرِيٌّ مَفْصُوبٌ، فـجَرى هذا مجرى عَبْدٍ؛ تقول: هذا عَبْدٌ ولا تقول: رجلٌ عَبْدٌ، فلما صار بمنزلة كسر كما كسر (عَبْدٌ) وما أشبهه تكسير الأسماء، فلما صار بمنزلة الأسماء صارت الباءان فيه بمنزلة ما هو [١٣٠/أ] في الاسم بغير معنى النسب، وحكم مَهْرَةٌ إذا أُجريت

= والأشعث، والمسامعة، والمهالبة، كل ذلك على معنى النسب... شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٥٢.

(١) الكتاب ١٠٣/٢.

(٢) انظر المقتضب ١٣٨/٤، ٣٢٨.

(٣) الإبل المَهْرَةُ منسوبة إلى مَهْرَةَ بن حيدان، والجمع: مَهَارِيٌّ، ومَهَارٌ، ومَهَارَى مخففة الباء.

انظر لسان العرب ١٨٦/٥ (مَهْرٌ).

مجرى الاسم في أن كسرٌ كما كسرٌ مهاريٌّ مثل يَحَاتِي لكن تحذف إحدى الياءين فيصير مهاريٌّ، فأبدلوا من الياء ألفًا كإبدالهم من (مَدَارِيٍّ).

هَذَا بَابُ تَفْنِيَةِ الْمُبْهَمَةِ الَّتِي أَوَّخِرُهَا مُعْتَلَّةٌ^(١)

قال: وإنما حذفَت الياءَ والألفَ لَتَفَرَّقَ بينها وبين^(٢).

أي: يعتَلَّ ذِيًّا بفتح أوائله وأوائل ما يُصَغَّرُ^(٣).

قال: وأعلم أن هذه الأسماء^(٤).

قال أبو علي: المعنى الذي تعرَّفَ به المبهم قائم أبداً فيه، فلذلك

لا يجوز أن يتنكر فإذا لم يتنكر لم يجز أن يضاف^(٥).

(١) الكتاب ١٠٤/٢ وغيره: «... تفتية الأسماء المبهمة...» ورواية الرمانى توافق ما جاء عند أبي علي، أما السيرافى فلم يعلق على هذا الباب.

(٢) الكتاب ١٠٤/٢ وقام العبارة: «... لتفرق بينها وبين ما سواها من الأسماء المتمكنة غير المبهمة، كما فرقوا بينها وبين ما سواها في التحقير»، وهو يشير إلى تفتية المبهمات نحو (ذا وتا) اللذين للإشارة، (والذي والتي) الموصولين، فتشتية (ذا)، ذان، وتفتية (تا)، تان، وإن تفتيت (الذي والتي) قلت: اللذان، واللذان، وإن جمعت (الذي) بالواو والنون قلت: اللنون.

(٣) الذي يجوز في تفتية المبهمة المعتلة الآخر: حذف حرف العلة، ولا يجوز الإجماع لنقصانها عن منزلة المتمكنة فيما تقتضي التفتية، إذ معناها يقتضي منع التفتية لشبهها بالحروف من جهة أنها مبنية فلم توف حق التفتية، ولحقها النقص لهذه العلة، انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٤، ق ٥٢.

(٤) الكتاب ١٠٤/٢، وقام لفظه: «وأعلم أن هذه الأسماء لا تضاف إلى الأسماء كما تقول: هذا زيدك، لأنها لا تكون نكرة، قصارت لا تضاف، كما لا يضاف ما في الألف واللام».

(٥) لا يجوز في شيء من هذه الأسماء (ذا، وتا، والذي، والتي) أن تضاف، لأنها بمنزلة ما فيه الألف واللام، وما فيه الألف واللام لا يضاف إضافة حقيقية كقولك: غلامك، ولا نحو: =

هَذَا بَابُ مَا يَتَغَيَّرُ فِي الْإِضَافَةِ إِلَى الْاسْمِ^(١)

قال: فقو: لم يُغَيَّرْ له فَمُ في الإضافة^(٢).

قال أبو علي: لم تُحذف الميم من (فم) لترد الواو، وإنما حذفت الميم في الإضافة لما أَمِنَ من التنوين وأن يبقى الاسم للحاق التنوين به على حرف واحد (ف)^(٣)، فإذا أضفت لم يلحقه التنوين للإضافة، وصار بمنزلة (ذو) في قولك: (ذو مال)، في أن الفاء تكون على الحركة المجانسة للحرف الذي تنقلب إليه العين. فكما أنك لو سميت رجلاً (ذو)، قلت: (ذو)، فإذا أضفته قلت: (ذوأك) ولم تقل: ذوك، كذلك تقول: فَمَكْ ولا تقول: فوك، لأن الميم هنا بمنزلة ردّ العين واللام في (ذو)^(٤).

— الفلامك. وليس تعريف هذه الأسماء كتعريف العلم من نحو زيد وعمر. وإنما هي معارف لما يصحبها من الإشارة والصلة التي تقوم كل منها مقام الألف واللام. انظر شرح الرמاني للكتاب، ج٤، ق ٥٢.

(١) الكتاب ١٠٤/٢ وقد جاء مختصراً.

(٢) الكتاب ١٠٤/٢.

(٣) في المخطوطة: (في).

(٤) ترجمة الباب تشير إلى ما يتغير في الإضافة إلى الاسم إذا جعلته اسم رجل أو امرأة، وما لا يتغير، فما لا يتغير إذا كان اسم رجل أو امرأة فتحو أب، وأخ إذا سميت بهما، تقول: هذا أبوك وأخوك كإضافتهما قبل أن يكونا اسمين، كما قلت في التثنية: أبوان، وكذلك إذا سميت رجلاً بغير ثم أضفته قلت: هذا فَمَكْ، والذين قالوا: فوك قبل التسمية لم يضيفوا (فمًا) المفرد، وإنما تكلموا بفوك على حدّ قولك: (ذو مال)، وليس بمنقول عن (فم)، وإذا سميت رجلاً (ذو) قلت: (ذوأك)، فإن أضفته لم تقل: ذوك، وإنما تقول: (ذوأك) كما قلت: (فمأك) - انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٧٦.

قال: وسألت الخليل عمن قال: رأيتُ كلاً أخويك^(١).

قال أبو علي: جعلوه بمنزلة (عليك ولديك) في أن قلبوا ألفه ياء إذا أضيف إلى المضمر، وقلب ألف (كلاً) ياء في الجر والنصب كما أن ألف (لدي وعلى) تُقلب ياء وهو في موضع جر أو نصب^(٢).

قال: ولا يفرد كلاً إنما يكون للمثنى أبداً^(٣).

قال أبو علي: قد جاء في شعر قديم: كلاً ذلك^(٤).

فإنما أضيف إلى ذلك من حيث أضيف (بين) إليه في قوله عز وجل: «عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ»^(٥)، (وبين) لا يقع إلا لاثنتين، كقولك: المال بينهما وبين زيد وعمر، وإنما أضيف إلى (ذلك) لأن المراد به مافوق الواحد، وجاز هذا فيه، لما فيه من الإبهام، لأن الأسماء المبهمة تقع على لفظ الآحاد والمراد بها أكثر من الواحد، فلو أضيفت (كلاً) إلى مخصوص

(١) الكتاب ١٠٤/٢.

(٢) هذا هو القسم الثاني الذي يتغير إذا سُميت به فأضفته، فلو سمي رجل أو امرأة (بلغى، أو على، أو إلى) قلت: هذا لذلك، وإلاّك، وعلاّك، وقد كان قبل التسمية يقال: لذيّك، وعليّك، وإليّك، وإنما قلبوها في الإضافة إلى مكثي عند سبويه فرقاً بينها وبين الأسماء المتمكنة إذا قلت: هوّاك، وعصّاك، ورجّاك ونحو ذلك. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٧٦.

(٣) الكتاب ١٠٥/٢، وفيه: (تُفرد، تكون) مكان (يفرد، ويكون) هنا.

(٤) لعله يشير إلى بيت عبد الله بن الزمري:

إنّ للخير وللشرّ منى
وكلاً ذلك وجهه وقبّل

انظر مغني اللبيب / ٢٦٨، الفصل ٤٦، وشرح الفصل ٣/٣، وقد نسبته في البحر

المحيط ٢٥١/١ إلى لبيد.

(٥) سورة البقرة، الآية / ٦٨.

واحد غير مبهم لم يجز، كما أنك لو أضفت (بَيْنَ) إلى مخصوص كزيد ونحوه ولم تكن لم يجز، فأما رواية من روى «بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلٍ»^(١) فإنه ذهب بحَوْمَلٍ مذهب المبهم لما كان يقع على أماكن شتى، فكأنه قال: بين هذه الأماكن، كقوله عز وجل [١٣٠/ب] «عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ» وهو إشارة إلى ألوان وأوصاف.

ورواية الأصمعي: «بَيْنَ الدُّخُولِ وَحَوْمَلٍ» فيمَا سمعت من أبي بكر^(٢)، وهذا بَيْنٌ لَاعْمَلٍ^(٣) فيه، فأما قوله تعالى: «أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ»^(٤) فلأن (بَيْنَ) مضاف إلى ضمير السحاب جمع سحابة كما كان قولك: ذاك، إشارة إلى جمعه؛ فأما قولهم: بَيْنَ نَحْنُ كَذَا إِذْ لِحِقْنَا الْعَدُوَّ، فقال أبو العباس: المعنى: بَيْنَ الأمر الذي تعرف والأمر الذي لا تعرف إِذْ كَانَ كَذَا.

(١) إشارة إلى قول امريء القيس:

قِفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلٍ
ورواية الديوان: (وَحَوْمَلٍ) بالواو. انظر ديوانه / ٨، وهي الرواية التي يوميء إليها أبو علي هنا، والدُّخُولُ وَحَوْمَلٍ بِلَمَانٍ، وروى الفارسي البيت في المسائل المنشورة / ١١٧ وفيه الواو لا الفاء (بين الدخول وحومل).

(٢) يعني أستاذه ابن السراج.

(٣) يريد: لا عناء فيه، يقال: لا تَعْمَلُ في أمرك ذا، كقولك: لا تَتَعَمَّنْ، وقال مزاحم العقيلي:
تَكَادُ مَقَانِيَهُ تَقُولُ مِنَ الْبَلَى لَسَاتِلَهَا عَنْ أَهْلِهَا لَا تَعْمَلُ
أي لا تَتَعَمَّنْ، فليس لك في السؤال فرج، وقال أبو سعيد: سوف أتعمل في حاجتك، أي أتعنى. - نظر تهذيب اللغة ٤٢١/٢ (عمل).

(٤) سورة النور، الآية / ٤٣.

قال: كما شَبَّهَ أُمْسِي بِقَانٍ، وكما قالوا: مِنَ الْقَوْمِ فَشَبَّهُوهُ بِأَيْنٍ^(١).
 قال أبو علي: شَبَّهَ (مِنَ الْقَوْمِ)^(٢) (بِأَيْنٍ) في أن فتحت النون منهما
 لالتقاء الساكنين كما فُتِحت من (أَيْنٍ)، فكان حكمها أن تكسر لالتقاء
 الساكنين، لأن الساكنين إذا اجتمعا من كلمتين حُرِّك الأول بالكسر، إلا أن
 الساكن من (مِنْ) تحرك بالفتح من أجل الكسرة التي قبله، كما فتح من
 (أَيْنٍ) للياء^(٣) قبلها، فشَبَّهت الكسرة بالياء وإن لم تكن مثله.

* * *

هَذَا بَابُ إِضَافَةِ الْمُتَقَوِّصِ إِلَى الْيَاءِ الَّتِي هِيَ عَلَامَةُ الْمَجْرُورِ الْمُضْمَرِ^(٤)

قال: ونَاسٌ يَقْسِلُون: يُشْرَى، وَهْدِي، لأن الألف خَفِيَّةٌ والياء خَفِيَّةٌ
 فكانهم تكلموا بواحدة^(٥).

(١) الكتاب ١٠٥/٢، وفيه: «شَبَّهَ أُمْسِي بِقَانٍ وليس مثله ٥٠٠»، وذكر سيبويه أن (غانٍ)

صوت الغراب، انظر الكتاب ٥٣/٢، ٦٣، وأما الشبه بينهما فبالياء.

(٢) قوله: (مِنَ الْقَوْمِ) ضربه سيبويه مثلاً مشَبَّهًا (بِأَيْنٍ)، وقد جاءت هذه العبارة في قول

الشاعر - وهو أحد شواهد النعجة المتأخرين:

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولَ اللَّهُ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعْدُ

(٣) في المخطوطة: (الياء).

(٤) الكتاب ١٠٥/٢.

(٥) الكتاب ١٠٥/٢.

قال أبو علي: يقول: إذا قيل: هُدَايَ فكانهم تكلموا بحرف واحدة^(١).
 قاله: ومنهم من يقول: أُنْعِي في الوقف والوصل فيجعلها ياء
 ثانية^(٢).

قال أبو علي: لأن الياء أقلّ خفاء من الألف، فكما أبدلها من ألف
 أُنْعِي لخفاء الألف كذلك أبدلها من ألف بُشْرَى وأدغمها في ياء
 الإضافة^(٣).

* * *

(١) العرب الذين أشار إليهم سيبويه هم هذيل، يقولون: هُدَي، وبُشْرَى ونحوهما، قال أبو ذؤيب
 الهذلي:

سَبَّحُوا هُرَيَّ وَأَعْتَقُوا لِهَوَاهُمْ قَتَّحَرَّمُوا، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ

وذلك لأن الألف خفيفة والياء خفية أيضاً، فقلبت الألف إلى حرف مناسب بغيبة
 التسيين، فكان الياء أنسب، فصاروا حرفاً مشدداً يصلح في مثله أن يتصرف بوجوه
 الإعراب. انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٥٤، وانظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق
 ١٧٦.

(٢) الكتاب ١٠٥/٢، ولفظه: وكما أن بعض العرب يقول: أُنْعِي لخفاء الألف في الوقف، فإذا
 وصل لم يفعل، ومنهم من يقول: أُنْعِي في الوقف والوصل، فيجعلها ياء ثابتة. ويبدو
 أن رواية التعليقة وهي قوله: «فيجعلها ياء ثانية» أصح مما في الكتاب لأنه إما أراد إبدال
 الألف ياء من مثل (هذاي، وبشري)، وإدغامها في ياء الإضافة لأنهما متماثلان فيصيران
 حرفاً واحداً مشدداً.

(٣) قال أبو سعيد: «وإنما لم يحركوا الألف والياء التي قبلها، لأن الألف لا يملك تحريكها إلا بأن
 تُثقل، فحركوا قبلها، وحركوا ياء الإضافة لأنها متحركة في الأصل، وجعلوها كالكاف،
 وبقوا الألف على لفظها، فصار: (هَوَايَ وَعَصَايَ)، كهواك، وعصاك. » شرح السيرافي
 للكتاب، ج٤، ق ١٧٦.

هذا بابُ إضافة كُلِّ اسمٍ آخره ياءٌ

تلي حرفًا مكسورًا^(١)

قال: وذلك قولك: هذا قاضي^(٢).

قال أبو علي: الياء التي هي لام من (قاضي) لا تحرك بالكسرة كما لا تحرك بالضمة، فإذا أضيف (قاضي) إلى ياء المتكلم وجب أن تسكن الياء التي هي لام، فإذا أسكن أدغم في ياء الإضافة، ولو لم تسكن لوجب أن تحرك بالكسرة؛ لأن هذه الياء تكسر ما يليها إذا كان الحرف الذي يليها متحركًا، ولم يجر في الياء التي هي لام أن تحذف لأن ياء الإضافة بعدها متحرك فلم يجتمع ساكنان كان يجب حذفها من أجلهما، ومع ذلك فلو حذف لأدّى إلى الإلباس بالمفرد غير المضاف.

قال أبو علي: لما وقعت الواو ساكنة قبل الياء قلبتها ياءً وأدغمتها في الياء^(٣)، ولما قلبتها ياءً لزمك أن تبدل من الضمة كسرة، لأنك لو لم تبدل لم تنقلب الواو ياء، وقد لزم انقلابه لما قلت، فنظير قلب الضمة هنا كسرة قلبها كسرة في مَرْمِيٍّ، فلذلك قلت: مُسَلِّمِيٍّ وصَالِحِيٍّ^(٤).

(١) الكتاب ١٠٥/٢، وقام ترجمة الباب: «... حرفًا مكسورًا إلى هذه الياء».

(٢) الكتاب ١٠٥/٢.

(٣) يشير إلى ما جاء عند سيبويه وهو قوله: «وإن كانت (يعني ياء الإضافة) بعد واو ساكنة قبلها حرف مضحوم تلبه، قلبتها ياءً، وصارت مدغمة فيها، وذلك قولك: هؤلاء مُسَلِّمِيٍّ، وصَالِحِيٍّ، وكذلك أشباه هذا» - الكتاب ١٠٥/٢.

(٤) عرض أبو سعيد لتفسير المقترح في هذا الباب نحو: (رَأَيْتُ غُلَامِيٍّ، وَمُسَلِّمِيٍّ) وما أشبه ذلك وأشار إلى سقوط التثنية للإضافة، فتبقى ياء التثنية ساكنة، وبعدها ياء الإضافة، فتدغم استثناءً للكسرة عليها، ويقولون في المرفوع الثنتى: (هذان غُلَامَايَ وصَالِحَايَ)، ولا =

قال: ويصير الحرف الذي كانت تليه [١٣١/أ] مضمومًا مع الواو لأنه حرف الرفع^(١).

قال أبو علي: قوله: لأنه حرف الرفع فلا بُدَّ منه، يريد أن الكسرة التي كانت في عين (فاعل)، أبدلت منها ضمة لتثبت الواو التي هي للرفع، إذ لو تركت الكسرة لم تثبت الواو التي هي للرفع، لأن الكسرة كانت تقلبها ياء كما قلبها ياء في (مِيزَانٍ)، فلما كان كذلك أبدل من الكسرة ضمة، لتصبح الياء المبدلة من واو (مَفْعُول)؛ فلهذا أبدل من كسرة العين من (قاضٍ) ضمة، لأن الحركة من الياء حوكت إليها، لأن هذه الياء تُحرَّك، ولم تُستعمل متحركة، فيكون له حركة تنقل إلى غيره، ولكن القول فيه ما ذكرنا^(٢).

* * *

== يستعملون فيها لغة من يقول: (بُشْرِي، وَهْدِي، وَغَصِي) كراهة أن يلتبس المرفوع بالمنصوب والمجرور، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٧٧.

(١) الكتاب ١٠٥/٢.

(٢) يقول أبو سعيد: وإذا جمعت ما آخره ياء مكسورة ما قبلها بالواو والنون، حذفت الياء التي في آخره، كقولك: (قاضون، وراؤون، ورأيت قاضين ورايين)، فوجب تسكين الياء، لأنها مضمومة أو مكسورة وقبلها كسرة، ثم يجمع ساكتان، وإد الجمع أو ياء الجمع وهي، فتسقط، ثم تضم الحرف المكسور الذي قبلها في حال الرفع لتسلم الواو، وذلك اقاضون، وراؤون، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٧٧.

هَذَا بَابُ التَّصْفِيرِ^(١) هَذَا بَابُ تَصْفِيرِ الْمُضَاعَفِ^(٢)

قال: وجاز أن يكون الحرف المدغم بعد الياء الساكنة كما كان ذلك بعد الألف التي للجمع^(٣).

قال أبو علي: إنما جاز اجتماع الساكنين إذ كان الحرف الساكن الأول من حروف اللين والثاني مدغماً، لأن ما في حروف اللين من المدِّ يصيرُ عوضاً من الحركة فيها، ويرتفع اللسان عن المدغم فيه ارتفاعاً واحدة، سواء كانت الحركة التي قبل حرف اللين مجانسة له أو غير مجانسة لا يُعْرَى الحرف من المدِّ، ولذلك أدغمت مثل (جَبَّ بُكْرٌ، وَتَوَّبَ بُكْرٌ)، كما أدغمت (المالَ لَكَ، وَهُمْ يَظْلُمُونِي)، إلا أنه بين أن الحركة التي قبل الحرف اللين إذا كانت مُجانسة للحرف اللين كان المدُّ فيه أكثر، وقد أجري ما ذكرت لك مجراه^(٤).

قال: وَجَرَتْ فِي التَّحْقِيرِ هَذِهِ الْأَلْفُ مَجْرَى أَلْفِ مَرَمَى^(٥).

(١) الكتاب ١٠٥/٢.

(٢) الكتاب ١٠٧/٢، تمام ترجمة الباب: «... المضاعف الذي قد أدم أحد الحرفين منه في الآخر».

(٣) الكتاب ١٠٧/٢، وفيه: «التي في الجمع» مكان «التي للجمع» هنا.

(٤) انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٥٧.

(٥) الكتاب ١٠٧/٢ يقتصر.

قال أبو علي: يقول: إن ألف (معزى) إذا كانت ملحقة مثل نون
(وعشَن) إذا كانت ملحقة ومعزى على وزن دَرَهَم^(١).
قال: في حذف ألف قَرَقَرَى في التحقير: وإنما صارت هذه الألف
إذا كانت خامسة عندهم بمنزلة ألف جُوكَلِيٍّ ومُبَارَكِ^(٢).
قال أبو علي: ألف (مُبَارَك) تحذف في التصغير والجمع، لأنه لو لم
تحذف لخرج عن مثال الجمع والتصغير إلى ما لا يكونان عليه، فحذف
الألف ليصير في الموضعين على مثالين يكون عليهما الجمع والتصغير،
فكما حذفت هذه الألف، كذلك حذفت ألف (قَرَقَرَى) وكانت أجدر، لأنها
طرف، والحذف إلى ما كان طرفاً أسرع، ألا ترى أن ما كان على خمسة
أحرف آخره ألف منقلبة عن الأصل يحذف في باب الإضافة لسكونه، وأنه
طرف كقولك في مُرَامَى: مُرَامِي، فكذلك حذفت هذه الألفات التي للتأنيث

(١) عقد سبويه الباب للبحث في تصغير ما كان على ثلاثة أحرف، ولفقه الزيادة للتأنيث،
نحو: حَبَلِيٍّ، وَشَتَرِيٍّ، وَأُخْرِيٍّ، فيصغر الاسم دون حاجة إلى كسر الحرف بعد ياء التصغير،
لأن هذه الألف التي للتأنيث بمنزلة هاء التأنيث في مثل طَلْحَةٍ وَسَكَمَةٍ، فكما يقال التصغير
هنا: طَلْحِيَّةٌ، وَسَكَمِيَّةٌ يقال في تصغير ما علامة تأنيثه الألف: حَبَلِيٍّ، وَشَتَرِيٍّ، وَأُخْرِيٍّ.
أما إن جاءت الألف بعد الحرف الثالث لغير التأنيث، فإن الحرف الذي يقع بعد ياء
التصغير يُكسَرُ، نحو: (مِعْزَى: مُعْزَرٌ، وَأَرْطَى: أَرْطَلٌ) كما يقال في (رُعَشَن: رُعِشَنٌ)،
ورُعَشَنُ ألحقت بها النون رابعة مثل ضَيْفَنٍ، وعِلْجَنٍ. انظر الكتاب ٢/٣٢٧، المختضب
٥٩/١، وهذه النون بحسب الألف في (حَبَلِيٍّ، وَشَتَرِيٍّ) ونحوهما. انظر المختضب
٣٣٧/٣، ٢١٩/١.

(٢) الكتاب ٢/١٠٧.

والإلحاق في [١٣١/ب] التصغير^(١).

قال: وكذلك هذه الألف إذا كانت خامسة فصاعداً^(٢).

قال أبو علي: إنما ذكر هذا ليفرق بينه وبين خُنُفَسَاءَ، لأن تحقير خُنُفَسَاءَ: خُنُفَسَاءَ، فالألف فيها متحركة، وفي قَرَقَرَى ساكنة، وإنما لم تحذف ألف خُنُفَسَاءَ ونظائرها كما حذفت ألف قَرَقَرَى لسكون ألف قَرَقَرَى، وتحرك ألف خُنُفَسَاءَ^(٣).

* * *

(١) يقول أبو سعيد: «إذا كانت الألف خامسة للتأنيث وهي مقصورة، أو لغير التأنيث وقبلها أربعة أحرف أصول، حذفتها، فأما التي للتأنيث فقولهم في حَرَمِي: حَبِيرُكَ، وإنما حذفوا هذه الألف لأن المصغر إذا كان على خمسة أحرف، ولم يكن الحرف الرابع حرف مدّ ولين حذفت منها حرف، والحرف الأخير في المؤنث وبغير المؤنث هو أولى بالحذف، لأنه زائد. . . » انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٧٩.

(٢) الكتاب ١٠٧/٢.

(٣) قال أبو سعيد: «فإن قال قائل: فلم لا يحذفون الألف الممدودة للتأنيث وهاء التأنيث إذا كان قبلها أربعة أحرف كقولهم في خُنُفَسَاءَ: خُنُفَسَاءَ، وفي سَلْهَبَةٍ: سَلْهَبَةٍ؟ قيل له: هاء التأنيث والألف الممدودة متحركة فصار لهما بالحركة مَرَبَّةٌ، وصارا مع الأول كاسم ضمّ إلى اسم، ومثلها ياء النسبة، والألف والنون الزائدتان كقولك في زَعْفَرَانٍ: زَعْفَرَانُ، وفي سَلْهَبِي: سَلْهَبِي، والمصورة هي حرف ميت للسكون الذي يلزمها، فحذفت لم تشبه الاسم الذي يضم إلى اسم»، شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٨١.

هَذَا بَابُ تَصْغِيرِ مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ

وَلِحَقَّقَهُ أَلْفُ التَّانِيثِ^(١)

قال: ألا تراهم أَجَرُوا على هذه النون ما كانوا يُجَرُّون على الألف^(٢).

قال أبو علي: النون في (فَعْلَان) بدل من ألف التانِيث^(٣)، لأن ألف التانِيث لم تدخل عليه، كما لا تدخل علامة التانِيث على ما فيه علامته، فلما امتنع علامة التانِيث من دخولها عليه كما يمتنع من الدخول مما فيه له علامة، عُلِمَ أن النون بمنزلة الهمزة إذ لم يجتمعا معاً كما لا يجتمع الحرفان اللذان كل واحد منهما بمعنى الآخر أو عوض منه^(٤).

قال: تقول عَلَيَّيْ^٥ وَحُرَيْبِي^٦ كما تقول في سِقَاءٍ سُقَيْي^(٥).

قال أبو علي: الياءان في سُقَيْي الثانية منهما لام الفعل، وهي التي كانت انقلبت همزة لوقوعها بعد الألف طرفاً، والأولى منقلبة عن الألف الزائدة انقلبت ياء لكسرة ما قبلها، وكذلك في مُعَيْلِي ونظائره^(٦).

(١) الكتاب ١٠٧/٢. وقام العنوان: «ألف التانِيث بعد ألف فصار مع الألفين خمسة أحرف».

(٢) الكتاب ١٠٨/٢.

(٣) يريد: (فَعْلَى) مؤنث (فَعْلَان).

(٤) الألف والنون في (فَعْلَان) كالألفي (حَمْرَاء)، فتقول في (غَضْبَان) غَضْبَان وفي سَكْرَان: سَكْرَان لأنه يجري مجرى (حَمْرَاء) وصَفْرَاء، وعدة حروفهما ونظم الحركات فيهما، فإن جاء بعد ذلك ما كان فيه ألف ونون، - وقبلهما ثلاثة أحرف غير (فَعْلَان) الذي له (فَعْلَى)، فإنك تعتبر جمعه، فإن كانت الألف فيه تنقلب ياء في الجمع، قلبتها في التصغير ياءً، وإن كانت لا تنقلب ياءً وذلك قولك في (سُرْحَان: سُرْحَان، وفي ضَبْعَان: ضَبْعَيْن) ... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٨٠.

(٥) الكتاب ١٠٨/٢.

(٦) الأصل في عَلَيَّيْ: عَلَيَّيْ، وفي حُرَيْبِي: حُرَيْبِي، مُلحقين بِسِرْيَالٍ وَكَرْبَاسٍ.

قال في سَفَيْتِيَّةٍ، وَدُرَّيْحِيَّةٍ: وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا هَكَذَا لِأَن زَوَائِدَهُ لَمْ تَحْجِءَ
لِلتَّأْنِيثِ^(١).

قال أبو علي: يقول: لأن زوائد الملحق نحو عَلِيَّاءَ، وَدُرَّيْحَايَةَ لَمْ تَلْحَقْ
لِلتَّأْنِيثِ، وَلَوْ أَلْحَقْتَ لِلتَّأْنِيثِ لَصُغِرَ كَمَا يُصْغَرُ مَا أَلْحَقَ الزِّيَادَةُ فِيهِ
لِلتَّأْنِيثِ وَكَانَ يَقُولُ: عَلِيَّاءَ كَمَا يَقُولُ: حُمَيْرَاءَ، وَفِي دُرَّيْحَايَةَ: دُرَّيْحَاءَ،
فَكَانَ يَفْتَحُ مَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ^(٢).

قال: واعلم أن كل اسم آخره ألف ونون زائدتان وعدة حروفه كعدة
حروف فُعْلَانِ^(٣).

قال أبو علي: لأن باب ما كان في آخره ألف ونون زائدتان أن يجعل
بمنزلة (فُعْلَانِ)، الذي له (فُعْلَى)، وتحْقِيرُهُ تحْقِيرُهُ، وَإِنَّمَا يَجْعَلُهُ كَفُعْلَيْلٍ
إِذَا سَمِعْتَ فِيهِ ذَلِكَ مِنَ الْعَرَبِ، وَلَوْ سَمِعْتَ ذَلِكَ مِنَ الْعَرَبِ، وَلَوْ سَمِعْتَ
اسْمًا فِي آخِرِهِ أَلْفٌ وَنُونٌ وَلَمْ تَسْمَعْ لَهُ تَحْقِيرًا وَلَا تَكْسِيرًا، فَلَمْ يُدْرَ أَمِنْ
بَابِ (عُثْمَانِ) وَغُضْبَانِ هُوَ، أَمْ مِنْ بَابِ (سِرْحَانِ) جَعَلْتَهُ مِنْ بَابِ (غُضْبَانِ)
دُونَ بَابِ (سِرْحَانِ) وَحَمَلْتَهُ عَلَى الْأَكْثَرِ.

(١) الكتاب ١٠٨/٢.

(٢) «تحْقِيرُ عَلِيَّاءَ وَحُمَيْرَاءَ: عَلِيَّيْنِ وَحُمَيْرَيْنِ، لِأَن الْأَلْفَ فِيهِ لِلْإِلْحَاقِ، وَتَحْقِيرُ سَبَاءَ: سَفَيْتِيَّةٌ،
لِأَن الْأَلْفَ بَدَلٌ مِنْ يَاءٍ أَصْلِيَّةٍ، وَتَصْغِيرُ دُرَّيْحَايَةَ: دُرَّيْحِيَّةٌ، لِأَن هَذَا أُبَيِّنُ فِي أَنَّهُ لَا يُشَبَّهُ
أَلْفِي التَّأْنِيثِ، فَيَجْرِي مَجْرَى شَقَايَةَ وَشَقَيْتِيَّةٍ، مِمَّا أَلْفَهُ بَدَلٌ مِنْ يَاءٍ أَصْلِيَّةٍ...» شرح
الرماني للكتاب، ج ٤، ق ٥٨.

(٣) الكتاب ١٠٨/٢. وقام العبارة: «... كعدة حروف (فُعْلَانِ) كُثِرَ لِلْجَمْعِ عَلَى مِثَالِ
(مُفَاعِيلِ)، فَإِنَّ تَحْقِيرَهُ كَتَحْقِيرِ (سِرِّيَّالِ)، شَبَّهَهُ بِهِ».

قال: ويقولون في فِرْزَان: فُرْزَيْن، لأنهم يقولون: فَرَازَيْن في جمعه، ومن قال: فَرَازَنَهُ، قال أيضاً: فُرْزَيْن^(١).

قال أبو علي: يقول: لو سَمِعْتَ شيئاً في آخره أَلْفٌ وَنُونٌ، وقد جُمع على (فَعَالِيَةٍ)، ثم صغرت له قلت فيه: (فُعْبَلَيْن)، لأن (سَمَاعِلَ) بِفَعَالِيَةٍ بمنزلة (سَمَاعِلَ فُعَالَيْن) إذ الهاء [١٣٢/أ] عوض من الياء، والعوض بمنزلة المعوض منه، فالهاء إذن بمنزلة الياء، والدليل على أن الهاء عوض من الياء أنهما لا يجتمعان، لا يقال: زَنَادِيْقَةٌ^(٢).

قال: وأما ظَرَبَانٌ فتحقيقه على ظَرَبَانٍ، كأنك كسرتَه على ظَرَبَاءَ^(٣).

قال أبو علي: الألف والنون في (ظَرَبَان) بمنزلة الألف والهمزة في صَلَفَاءَ - وليست كالألف والنون في سِرْحَانٍ، لأنه لو كان مثله لكُسِرَ على (فُعَالَيْن) فظهرت فيه النون - لكنه لما كانت الألف والنون بمنزلة الألف والهمزة في صَلَفَاءَ، كُسِرَ تكسيره، ف قيل: ظَرَابِيٌّ كما قيل: صَلَافِيٌّ، فهذا أيضاً مما يوفق بين نون (فُعَلَان) وهمزة (فُعَلَاءَ)؛ ألا ترى أن (فُعَلَان) أبدلت نونه ياءً في التكسير كما أبدلت همزة (فُعَلَاءَ) فيه ياءً، ف قيل: ظَرَابِيٌّ، وأناسيٌّ كما قيل: صَلَافِيٌّ، فأما (صَحَارَى) فتقدير جمعه تقدير (صَلَافِيٍّ) كأنه مثل صَحَارِيٍّ ثم أبدل من الياء أَلْفًا ومن الفتحة كسرة كما أبدل في (مَدَارًا) وكان في (صَحَارٍ) أجدر إذ كان جمع مؤنث ليكون آخره كأواخر

(١) الكتاب ١٠٨/٢ - ١٠٩.

(٢) الهاء في (فِرْزَانَةٌ) بدل من الياء في (فَرَازَيْن).

(٣) الكتاب ١٠٩/٢.

ما فيه علامات التأنيث^(١).

قال: فالذي هو مثله في الزيادتين والذي يصير مثله في المعرفة بمنزلة أولى به حتى تعلم^(٢).

قال أبو علي: لو سميت رجلاً باسم في آخره ألف ونون ينصرف في النكرة ولم ينصرف في المعرفة ، كما لم ينصرف (فَعْلان) الذي هو (فَعْلَى)^(٣).

قال: ولو قلت سُرَيْحانَ، لقلت في رجل يُسمى عَلْقَى: عَلِيقاً، وفي مِعْزَى: مَعْزَاءً أو امرأة اسمها سُرَيْيَالُ: سُرَيْيَالُ^(٤).

قال أبو علي: يقول: لو قلت: سُرَيْحانَ فصغرته كما تصغر ما لا ينصرف في النكرة لأنه لا ينصرف في المعرفة لِلزِمَكِ أن تقول: سُرَيْيَال في تحقيرك (سُرَيْيَال) - اسم امرأة، لأن سُرَيْيَالاً إذا كان اسم امرأة لا ينصرف وإن كان ينصرف غير اسم امرأة ، كما أن سُرَيْحاناً لا ينصرف اسم رجل وإن

(١) يقول أبو سعيد: و(ظُرَيْبان) لا يجوز أن يكون ملحقاً، لأنه ليس في الكلام (أفعلان)، فلما جمعته العرب على (ظُرَيْبَيْ) علمنا أنهم لم يجعلوا الجمع ملحقاً بالجمع، كما لم يجعلوا الواحد ملحقاً بواحد... - وجب أن يقال (في تصغيره): (ظُرَيْبان)، وكان جمعهم إياه على ظُرَيْبَيْ، لأنهم جعلوا النون كالبديل من ألف... شرح السبrawي للكتاب، ج٤، ق ١٨١.

(٢) الكتاب ١٠٩/٢.

(٣) يقول الرماني: وأما الاعتبار فيما لا ينصرف عليه من هنا فهو من جهة امتناع هاء التأنيث من الدخول عليه مع التعريف الذي فيه، وتحقير (عَلْقَى ومِعْزَى - اسم رجل - عَلِيقٌ ومِعْزَى، لأنه يتنكر في الجمع ويجري على قياسه قبل في حال النكرة... شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٥٩.

(٤) الكتاب ١٠٩/٢.

كان ينصرف نكرة، فإنما تجري هذه المعارف في التحقير على ما كنت تجري عليه منكوراً به إذا كنْ منصرفات .

* * *

هَذَا بَابُ مَا كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ
تَلَحُّقُهُ أَلْفَ التَّانِيثِ بَعْدَ أَلْفٍ، أَوْ لَحِقَتْ أَلْفُ
وَنُونٌ كَمَا لَحِقَتْ عُثْمَانُ نَحْوَ خُتَيْمَاءَ (١)

قال: ولا تحذف، يعني المدَّة، كما تحذف ألف التانِيث، أي كما تحذف ألف التانِيث الساكنة إذا كانت خامسة نحو: قَرَقَرَى، تقول: قُرِّيْقَر (٢).

قال: فالهاء بمنزلة اسم ضمُّ إلى اسم فجُعلا اسماً واحداً، فالآخر لا يحذف أبداً لأنه بمنزلة مضاف (٣).

قال أبو علي : [١٣٢/ب] : قد ذكرنا شبهه بالمضاف إليه في باب

(١) الكتاب ١٠٩/٢، وفيه: ... فلحقته ألف التانِيث... وما جاء في التعليقة برفاق الذي عند السيرافي: وأظنهما أقرب للصراب، لأن للتانِيث علامة واحدة في الاسم لا علامتين، إلا إن قصد النوع، فلا اعتراض عليه.

وفي تصغير ما لحق في آخره من ألف ونون نحو (عثمان) أو ألف مبدوءة للتانِيث نحو خُتَيْمَاءَ، يقال: عُثْمَانُ، وَخُتَيْمَاءُ، إذ يقع التصغير على الصدر، وكأنه لازائد في آخره، لأن الألف المبدوءة للتانِيث لما لحقتها الحركة صارت بمنزلة الهاء، وكذلك الألف والنون لتحركها. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٨١.

(٢) الكتاب ١٠٩/٢، وقد مزج الفارسي تعليقاته بكلام سيبويه.

(٣) الكتاب ١٠٩/٢.

النسب .

قال: ولا تُغَيِّر الحركة التي في آخر الأول^(١) .

قال أبو علي: يريد من الاسمين اللذين جعلنا اسماً واحداً كحَضَرَمَوْت .

قال: وأما ما لحقته ألف ونون فَعُقْرَيَانُ وَزَعْفَرَانُ، تقول: عُقَيْرَيَانُ {وَزُعَيْرَانُ}^(٢) تُحَقِّرُهُ كما تُحَقِّرُ ما في آخره ألف التأنيث ولا تحذف لِتَحْرِيكِ النون^(٣) .

قال أبو علي: يقول: لا يُحذف النون من (عُقْرَيَان) إذا حَقَّرْتَهُ، لأنها متحركة، كما لا تحذف الهمزة من (حُنُفْسَاء) لتحركها، فليست نون (زَعْفَرَان) وهمزة (حُنُفْسَاء) بمنزلة ألف (قَرَقْرَى) لسكون هذه وحركة تينك .

قال: ويقول في أَقْحَوَانَةٍ وَعُنْظَوَانَةٍ: أَقْبَحِيَانَةٍ وَعُنْظِيَانَةٍ^(٤)، كأنك حَقَّرْتَ عُنْظَوَانًا، وإذا حَقَّرْتَ عُنْظَوَانًا فكانك حَقَّرْتَ عُنْظَوَةً، وفي نسخته: ^(٥) فكانك حَقَّرْتَ عُنْظَوَاءً، وأقحواءً، وإذا حَقَّرْتَ عُنْظَوَاءً وأقحواءً فكانك حَقَّرْتَ عُنْظَوَةً وهو الأجود^(٦) .

قال أبو علي: عُنْظَوَانَةٌ مثل عُنْظَوَاءً، لأن الهمزة متحركة كما أن النون متحركة وجميعاً يشبان في التحقير لتحركهما، ولا يحذفان كما حذف ألف

(١) الكتاب ١٠٩/٢ .

(٢) ما بين المعرفتين ساقط من المخطوطة، ثابتة في الكتاب .

(٣) الكتاب ١٠٩/٢، وفيه «لتحرك» مكان «لتحريك» هنا .

(٤) في المخطوطة: عنظوانة .

(٥) الضمير هنا يعود إلى المبرد كما سيأتي .

(٦) الكتاب ١١٠/٢، وقد تداخلت تعليقات أبي علي بنص الكتاب .

قرقرى، فكلتا النسختين صواب^(١).

فأما ما في نسخة أبي العباس: إذا حقرت عُنْظُوا فكَأَنَّكَ حَقَرْتَ
عُنْظُوَةً فتشبيه صحيح، لأن الهمزة تثبت لتحركها كما تثبت الياء لذلك،
ولهذا جاء ممثلاً بعُنْظُوَةٍ، وتشبيه النون بالياء صحيح أيضاً لمثل هذه
العلة^(٢).

قال: لأنك تُجْري هاتين الزيادتين مجرى تحقير مافيه الهاء^(٣).
قال أبو علي: يعني أن الألف والنون يشبتان كما تثبت الهاء
لتحركاتها.

قال: وأما أسْطُوَانَةٌ فتحقيرُها أَسْطِيطِيْنَةٌ لقولهم: أَسَاطِينُ^(٤).
قال أبو علي: أسْطُوَانَةٌ أَفْعُولَةٌ، النون لام، لقولهم: مُتَسَطِّنُ^(٥).

(١) يبدو أنه عنى نسخته الخاصة مقارنة بنسخة أبي العباس المبردة من الكتاب.

(٢) يقول أبو سعيد: «تقول في أَفْعُولَانَةٍ وَعُنْظُوَانَةٍ: أَفْطِيَانَةٍ، وَعَنْطِيَانَةٍ، كأنك حَقَرْتَ أَفْعُولَانًا
وعُنْظُوَانًا بضمير هاء، وإذا حقرت عُنْظُوَانًا وَأَفْعُولَانًا فكَأَنَّكَ حَقَرْتَ عُنْظُوَةً، وَأَفْعُولَةً، لأنك
تجْري الألف والنون مجرى هاء التانيث فتصغر ما قبل هاء التانيث فتصغير: عُنْطِي،
وَأَفْطِي، ثم تدخل الألف والنون فتصغير: عُنْطِيَان، وَأَفْطِيَان» شرح السيرافي للكتاب،
ج٤، ق ١٨١.

(٣) الكتاب ٢/ ١١٠، وفي المخطوطة: «... تحقير مافيه الياء».

(٤) الكتاب ٢/ ١١٠.

(٥) يقول أبو سعيد: «تقول في أسْطُوَانَةٍ إذا حقرتها: أَسْطِيطِيْنَةٌ، لقولهم أَسَاطِينُ، كما قلت:
سَرَطِينُ، حيث قالوا: سَرَاتِينُ، فلما كسروا ذا الاسم بحذف الزيادة وثبت النون حقرته
عليه». شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٨١. وبين الرمانى أن وزن (أسطوانة):
فُعْلُوَانة مثل أَفْعُولَانة لا تجمع على أَفَاحِين، بل على أَفَاحِي، وأَفَاحٍ، وأَسَاطِينُ يقتضي ذلك
فيكون على زنة (فُعَالِين) ينزلة سَرَاتِين. انظر شرح الرمانى، ج٤، ق ٦٠.

فالمحذوف من الججمع الألف، لأنك إذا قَدَرْتَ (أَفْعُولًا) لم تلتحق الألف والنون معًا فيلزم حذفهما معًا، لأن النون لام، فتحذف على هذا التقدير في الججمع والتصغير الألف، وتدع الواوَ لأنها رابعة، وهي أولى ألا تُحذف، لتحركها وسكون الألف ومن قدره (فَعْلَوَانَة) فكسره أو صفره، لزمه أن يحذف الواو دون الألف؛ لأن الألف والنون يلحقان معًا، فإذا حُذِف أحدهما وجب حذف الآخر.

* * *

هَذَا بَابُ مَا يُحَقَّرُ عَلَى تَكْسِيرِكَ إِيَّاهُ لَوْ كَسَرْتَهُ لِلْجَمْعِ
عَلَى الْقِيَاسِ لَا عَلَى التَّكْسِيرِ لِلْجَمْعِ عَلَى غَيْرِهِ^(١)
أي غير القياس وذلك قولك في خَاتَمٍ: خُوَيْتِمٌ^(٢).

قال: وسمعنا من يقول مَن يوثق به من العرب خُوَيْتِمٌ، فإذا جمع

(١) الكتاب ١١٠/٢.

(٢) قياس الججمع في (خَاتَمٍ) أن يكون على (خَوَاتِمٍ)، و(دَانِقٍ: دَوَانِقٍ)، و(طَابِقٍ: طَوَابِقٍ)، لأنك إذا جمعت جنت بألف الججمع ثالثة، فتقع بعد ألف (خَاتَمٍ) وبقية هذه الأسماء، فتقلب الألف فيهنَّ وَاوًا، كما يقال في (فارس: فَوَارِس) وتكسر ما بعد ألف الججمع وهو التاء في (خَاتَمٍ)، والنون في (دَانِقٍ)، ولم يكن بعد هذه الحروف ألف ولا ياء ولا واوٌ، فلم محتج إلى الباء التي في خواتيم وطوابيق ودوانيق، فلما تكلمت العرب بذلك صار بمنزلة جمع على غير الواحد، وقدر النحويون أن (خواتيم) جمع (خَاتَامٍ)، و(طوابيق) جمع (طَابِقَانٍ)، وإن لم يستعمل ذلك، غير أنه قد جاء (خَاتَام) عن بعض العرب، وحكاها سيبويه عن أبي الحطاب، وروي فيه قول الشاعر:

فَقُلْ لِدَاثِ الْجَوْرِبِ الشَّنَقُ أَخْلَتِ خَاتَمِي بِغَيْرِ حَقٍّ

انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٨٣.

قال: خَوَاتِيمٌ^(١).

قال أبو علي: يستدل بهذا أن خواتيم يقوله [١٣٣/أ] من يقول: (خَاتَمٌ) في واحد، ولا يقول: (خَاتَامٌ)، إنما تلحق الزيادة في الجمع لا من حيث كانت بعد حرف لين يلزم العوض منه في الجمع، ولو كان كذلك لألزمه إِيَّاهَا في التصغير كما ألزمه إِيَّاهَا في التكسير.

قال: ولو قلت خَوَاتِيمٌ، ودُونِيْقٌ لِقَوْلِكَ: خَوَاتِيمٌ ودَوَانِيْقٌ لقلت في أَثْنَيْتَيْ: أَثْنَيْتَيْ، لَأَنَّكَ تقول أَثْنَا^(٢).

قال أبو علي: يقول: لا يَزِيدُ في التصغير حرفَ الزيادة حرفٌ في الجمع، كما لم ينقص في التصغير حرفَ النقصان حرفٌ من الجمع، فلا تقول: دُونِيْقٌ كما تقول: مُعْطِيٌّ وَأَثْنَيْتَيْ، فكما لا تحذف في التصغير من الجمع، كذلك لا تزيد في التصغير لزيادتك في الجمع^(٣).

(١) الكتاب ١١٠/٢، وفي المخطوطة: (خَوَاتِيمٌ) مكان (خَوَاتِيمٌ)، انظر المنتضب ٢/٢٥٧.

(٢) الكتاب ١١٠/٢، بتصرف، وفي المخطوطة: (أَثْنَيْتَيْ) بتشديد الياء الثانية. وسيبويه يصرح بالتخفيف.

(٣) يوضح أبو سعيد هذا بقوله: «لو قلت: خَوَاتِيمٌ، ودُونِيْقٌ على قياس خواتيم ودوانيق وتركزت القياس فيه من أجل ذلك، لوجب أن تقول في (أَثْنَيْتَيْ) لأن العرب قد قالت: (أَثْنَا)، وكذلك في (مُعْطِيٌّ) لأن العرب قد قالت: (مُعَاطُ)، وفي (مُهَيَّرِيٌّ: مُهَيَّرِيٌّ)، لقولهم: (مَهَارِيٌّ) حين حذفوا إحدى الياءين، والذي يقال في التصغير: أَثْنَيْتَيْ، وَمُعْطِيٌّ، ومُهَيَّرِيٌّ على ما يوجب القياس، ولم يعمل في التصغير على الجمع، لأن الذي لحق الجمع في بعضه شاذٌ وهو (أَثْنَا، وَمُعَاطُ، وَمَهَارِيٌّ) تخفيف لكثرة استعمالهم الجمع وهم إلى تخفيفه أحوج...» شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٨٤.

هذا باب ما يحذف في التحقير من ثنات الثلاثة من الزوائد لأنك لو كسرتها للجمع لحذفتها^(١)

قال: وتقول في مُحَمَّرٍ مُحَيَّرٍ كما حَقَرْتَ مُدَّعًا^(٢).
قال أبو علي: ليس في الكلام (مُفَاعِلٌ) كما لم يكن فيه (مُفَاعِلٌ)
مثل (مُقَادِمٌ)^(٣).

قال: وتقول في مُحَمَّارٍ مُحَيَّرٍ ولا تقولُ مُحَيَّرٌ^(٤).
قال أبو علي: ليس لك في تصغير (مُحَمَّارٍ) الخيار في تعويض
الياء وتركها كما كان لك في مُحَمَّرٍ، لأن حرف اللين في (مُحَمَّارٍ) رابعة،
ولما كان سائر مواضع الزوائد يُعْوَضُ منه هنا وجب التعويض منه^(٥).

قال: وتقول في تحقير حَمَارَةٍ^(٦) حميرة، كأنك حَقَرْتَ حَمْرَةً، لأنك

(١) الكتاب ١١٠/٢.

(٢) الكتاب ١١١/٢، وفي المخطوطة: «... مُدَّعٍ».

(٣) يقول أبو سعيد: «إذا صَغُرَتِ الْقُدَمُ وَالْمُؤَخَّرُ قلت: مُتَيْبِمٌ وَمُتَيْبِرٌ، لأن إحدى النالين زائدة،
وموقعها موقع الناء في (مُتَيْبِلِم) فهي أولى بالحذف من الميم، وإن شئت عوضت فقلت:
مُتَيْبِدِيمٌ، وَمُتَيْبِيرٌ، كما قالوا: مُقَادِمٌ وَمُقَادِيمٌ، ولا يجوز أن تدع النال مشددة والميم مبهمة
فتقول: مُتَيْبِدِيمٌ، كما لا تقول في الجمع: مُقَادِمٌ لأنهم يحذفون من الأصل إذا كان على خمسة
أحرف حرفاً، فكيف يُقَرَّبُ ما هو زائد؟» - شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٨٣.

(٤) الكتاب ١١١/٢.

(٥) يقول المبرد: «تقول في تصغير (مُحَمَّارٍ): مُحَيَّرٌ: تحذف إحدى الرايين، ولا تحذف الألف
لأنها رابعة، ولو حذفتها لم يكن يدُ من حذف إحدى الرايين ليكون على مثال التصغير،
والجمع على ذلك، تقول: مُحَمَّارٍ في مُحَمَّرٍ، وَمُحَمَّارٍ في مُحَمَّارٍ» - المختضب ٢٥٢/٢.

(٦) في المخطوطة: (حَمَارٌ).

لو كسرت حَمَارَةٌ للجمع لم تقل: حَمَائِرٌ^(١).

قال أبو علي: لو لم تحذف الألف من (حَمَرَةٍ) في التفسير للزمك أن تقول: (حَمَائِرٌ) فتبدل منها في التفسير همزة، كما أبدلت منها همزة في (رَسَائِلٍ) جمع رِسَالَةٍ لكنك حذفته لأنك لو أبقيتها لصار على (فَعَائِلٌ)، وهو وزن ليس في الكلام^(٢).

قال أبو العباس: سألت أبا عثمان المازني عن (حَمَارٍ) جمع حَمَارَةٍ، فقال: إن جمعته على حد قولك: تَمْرَةٌ وَتَمَرٌ صَرَفْتَهُ، لأن الألف ليست ألف تكسير، إنما هي التي كانت في (حَمَارَةٍ)، فإن جمعت مُكْسَرًا قلت: (حَمَارٌ) فلم تصرف كما لا تصرف (ذَوَابٌ) وما أشبهه، لأن الألف فيه للجمع، والتي كانت في (حَمَارَةٍ) حذفت لما أريد تكسير الاسم كما تحذف من مُبَارَكٍ، وَجَوَالِقٍ وما أشبههما.

قال: وإذا حَفَرْتَ (غُدُودَن) فبتلك المنزلة^(٣).

يعني: مثل خُفَيْدٍ وَجَوَالِقٍ في أن الزيادة الثالثة، لك أن تعوض منها ولك ألا تعوض^(٤).

(١) الكتاب ١١١/٢.

(٢) قال أبو سعيد: «تقول في تحقير (حَمَارَةٍ): حُمَيْرَةٌ، كأنك حَفَرْتَ (حَمَرَةً)، لأنك لو كسرت (حَمَارَةً) للجمع قلت: حَمَارٌ، لأن في حَمَارَةٍ زائدتين: الألف وإحدى الراءين، فحذف الألف لأن موقعها موقع ما لا يكون إلا زائداً، وصوقع الراء الزائدة موقع ما يكون أصلياً... ولم تقل: حَمَائِرٌ كما لا تقول: سفارِجِلٌ ٥٠٠، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٨٣.

(٣) الكتاب ١١١/٢.

(٤) تحقير (غُدُودَن): غُدِيدَن، وكانت الواو أولى بالحذف لوقوعها ذلك الموقع، ولأن الدال من الحروف الأصلية فلها قوة في التثنية.

قال أبو علي: إنما تستقط واو (غَدَوْدَن) إذا جمعت أو حُفرت، كما تستقط ألف (مُبَارَك) ليصير على مثال التكسير والتحقيق، وحذف الواو أولى، لأنه أشبه بحروف الزيادة من حرف الدال^(١).

قال: ألا ترى أن من لفته [١٣٣/ب] ذُرْخَرُ يقول: ذَرَارِحُ^(٢).

قال أبو علي: يقول: من قال: (ذَرَارِحُ)^(٣) في الجمع فقد حذفَ الحاء الأولى في التكسير ولو حذفَ الثانية لكان (ذَرَارِحِرُ)، فكما حذفَ الأولى في التكسير كذلك يحذفُ الأولى في التصغير، وجُلِّعُ^(٤) ونحوه مثل هذا والقول فيه كالقول في هذا^(٥).

== وتحقير (خَفِيدٌ): خَفِيدٌ وخَفِيدٌ، إذا عَوَّضت، وألباء أولى بالخلف من إحدى الدالين، لأنها موضع الألف من غُدَّافٍ وجُرَّاقٍ، والدال للإلحاق، فتصغير بمنزلة (قَرْدَدٍ) انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٨٤.

(١) انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٦٤.

(٢) الكتاب ١١٣/٢.

(٣) الذَّرْخَرَةُ: واحدة الذَّرَارِيعِ، وهي أعظم من الذهب شيئاً، مُجَزَّعٌ مَرَرَقَشٌ بَعْرَةٌ وسواد وصفرة، لها جناحان تطير بهما، وهو سَمٌ قاتل. انظر تهذيب اللغة ٤/٤٦٣ (ذرح)، لسان العرب ٢/٢٦٦ (ذرح).

(٤) الجُلِّعُ من الإبل: الحديد النفس، والجُلِّعَةُ: الخنفساء، وأصل الجُلِّع من الكشف، يقال: جَلَّعت المرأة خَنَارًا إذا كشفت عن رأسها. قال الأصمعي: الجِلْع الشيء، إذا انكشف، قال الحكم بن مَعِيَّة:

وَسَمَّتْ أَسَاذَ عَرْنٍ فَالْجِلْعُ عُمُورُهَا عَنْ نَاصِلَاتٍ لَمْ تَدْعُ

انظر تهذيب اللغة ١/٣٧٥ - ٣٧٦ (جلع).

(٥) يقول أبو سعيد: «تقول في تحقير (ذُرْخَرُ) و(جُلِّعُ) و(صَمَحَتُ) و(مَلَمَكُ) وما جرى مجراه مما أعيد فيه عين الفعل ولامه: ذُرْخَرُ، جُلِّعُ، صَمَحَتُ، ومَمَلَكُ، وفي جمعه: ذَرَارِحُ، وجَلَالُ ... وحذفوا في التصغير اللام الأولى من لام الفعل، وهو من ==

قال: وكروها ذَرَّاحِيحٌ، وذُرِّيْحٌ، للتضعيف في التقاء الحرفين من موضع واحد، وجاء العَوَضُ فلم يُغَيَّرْ ماكان من ذلك قبل أن يجيء (١).
 قال أبو علي: كأنه قيل: فهل أجمعت بين الحرفين إذا أدخلت الياء للعوَض فقلت: ذَرَّاحِيحٌ؟ فأجاب بما قال (٢).
 قال في تحقير مَرَمِيسٍ: مَرِيسٌ. قال: ولو قلت: مَرَمِيسٌ لصار كأنه من باب سَرْحُوبٍ (٣).
 قال أبو علي: لأنه لو قيل مَرَمِيسٌ، لظنُّ أن الميم أصل، لأنها قد فصل بينها وبين الميم براءً، والراء إذا ضوعفتْ عُلِمَ أنَّ العين قد ضوعفتْ

== (ذَرَّح) الحاء الأولى، ومن (جَلَعَلَع) العين الأولى... وإذا حذفوا لام الفعل الأولى؛ لأنه لا بد من حذف حرف وفيه زائدتان إحدى اللامين، وإحدى العينين، فلو حذفوا الأخير من الكلمة وهو اللام الثانية بقي آخر الكلمة عين من الفعل، فإذا صغرنا أو جمعنا قلنا في ذَرَّحَرَّح: ذَرَّاحِرٌ، وجَلَعَلَع: جَلَّاعِلٌ، وهو فعَالِعٌ، وليس ذلك في الكلام، وكذلك ذا في التحقير، يقال: ذُرِّيْحِرٌ، وجَلَّيْعِلٌ (فَعْيِلَع) وليس في الكلام ذلك... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٨٥.

(١) الكتاب ١١٣/٢، وفيه: «للتضعيف والتقاء الحرفين... قلم يُغَيَّرُوا...»
 (٢) الجواب هو قوله: «لم يقولوا في العوض: ذَرَّاحِيحٌ، فيكون في العَوَض على ضَرْبٍ وفي غيره على ضَرْبٍ، ومع ذا أن فصاعِبٌ أكثر وأعرف من فعَالِلٍ، وفعَالِلٌ» الكتاب ١١٣/٢.

ويقول السيرافي: «لو حذفنا الحرف الذي قبل الأخير وهو عين الفعل الثانية لقُلنا: ذُرِّيْحٌ وجَلَّيْعٌ، فيجمع حرفان من جنس واحد وهما لامين، فيشغل اجتماعهما»، شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٨٦.

(٣) الكتاب ١١٣/٢، والسَرْحُوبُ، هو الطويل، وتصغيره سَرْيَعِيْبٌ، وسَرْيَعِيْبٌ، لأن الراو فيه زائدة، انظر المقتضب ٢٩٣/٢، ١١٩/١.

والمرميس: الأملس، انظر تهذيب اللغة ١٥٣/١٣ (رباعي السين)، وقيل: هو الشديد، وهو الداهية.

وهو ثلاثي (١١).

قال: فكل شيء ضَوْعُ الحرفان من أوله وآخره (١٢).

قال أبو علي: ما ضَوْعُ الحرفان من أوله مثل: (مَرَمَرِس)، وما ضَوْعُ الحرفان من آخره مثل: (ذَرْخَرَح)، وما ضَوْعُ الثاني من أوله مثل: (فَعَلْ)، وما ضَوْعُ الآخر منه نحو (فَعِلْ) مثل (خَدَبْ)، وما كان على خمسة أحرف رابعة حرف لين والعين فيه مضاعف مثل (فَعِيل) نحو (صَدِيق)، وهذا كله معلوم أنه ثلاثي (١٣).

قال: فالواو المتحركة بمنزلة ما هو من نفس الحرف، لأنه ألحق الثلاثة ببنيات الأربعة (١٤).

(١١) إذا حُقِرَت (مرمريس) احتجت إلى حلف إحدى الزائنتين، إما الميم الثانية وإما الراء الثانية، وحذف الميم أولى، لأننا إذا حذفنا الميم قلنا: مَرَمَرِس، فهو فَعِيلٌ كما تقول في مَرَمَس: مَرَمَرِس، وفي خَمَال: خَمِيمِل - انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٨٦.

(١٢) الكتاب ١١٣/٢، وفيه: «أو آخره»، ورواية التعليقة توافق ما عند السيرافي.

(١٣) قال أبو سعيد: «كل شيء ضَوْعُ الحرفان من أوله وآخره فأصله الثلاثة فالذي ضَوْعُ من أوله: (مَرَمَرِس)، والذي في آخره - وهو الكثير - (ذَرْخَرَح) و(جَلْعَلْع) و(صَمَخَمَج)، و(دَمَكَلَك)».

وقال أيضاً: «إن الحرفين إذا لم يكثرًا ملتقيين في موضع العين ولا م الفعل بعدهما، فأحدهما زائد لامحالة، ولو حذفنا الراء وبقيتا الميم (أي من مرمريس) قلنا: مَرَمَرِس صار كأنه من الرباعي من باب سَرَّوَب، وسَرْدَاح، تقول: سَرْدِيح، وسَرَّعِيب، فكان الأولى حذف الميم لما ذكرته لك» - شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٨٦.

(١٤) الكتاب ١١٥/٢.

قال أبو علي: قوله: فالواو المتحركة بمنزلة ماهو من نفس الحرف أي
 الواو في علواطٍ للإلحاق بِسِرْدَاحٍ^(١).
 قال: في حَبَارَى: حُبَيْرٌ وَحُبَيْرَى^(٢).
 قال أبو علي: لو لم يقلب الألف الأولى من (حَبَارَى) في التصغير
 ياءً لانفتح ياء التصغير^(٣).
 قال: إذ لم يصل إلى أن يُثَبَّتَ^(٤).
 قال أبو علي: في الألف التي للتأنيث، وإنما لم يصل إليه لخروجه من
 بناء التحقير والتكسير^(٥).
 قال: وقال بعضهم: عَقِيرَةٌ وَثُمَيْنَةٌ، شَبَّهَا بِألف حَبَارَى^(٦).

-
- (١) تحقير (عَلَوَاطُ): عَكِيطٌ، لأنك تحذف ألف الوصل، فيبقى (عِلَوَاطُ) فتحذف إحدى
 الواوين، ٠٠ فإذا صغرت صار (عَلِيُونُط) وقلبت الواو ياءً للياء الساكنة التي قبلها. انظر
 شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٨٧.
- (٢) الكتاب ١١٥/٢، وفي المخطوطة: (حُبَيْرَا) الثانية.
- (٣) إذا صغرت مثل حَبَارَى وَسَمَانَى وساجرى مجراء عما ثالثه ألف زائدة في آخره ألف للتأنيث
 مقصورة، فأنت مخير في حذف أيهما شئت، فإن حذف الألف الأولى قلت: (حُبَيْرَى)، كما
 تقول: حُبَيْلَى، وإن حذف ألف التأنيث قلت: (حُبَيْرَا)، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق
 ١٨٧.
- (٤) الكتاب ١١٥/٢، وفيه (تَثَبَّتَ) بالتاء.
- (٥) مذهب أبي عمرو في التمرض هنا من ألف التأنيث إذا حذفها بالهاء. فيقول: (حُبَيْرَةٌ)،
 لأن الألف كانت علامة، وجاز حذفها لأنها بمنزلة ماهو من نفس الحرف فيما كان على خمسة
 أحرف. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٨٧.
- قال المبرد: الألف في (حَبَارَى) لاتكون للجمع، لأن الجمع من هذا الحيز لا يكون إلا
 مفتوح الأول، ولاتكون ألفه إلا ثلاثة في موضع ياء التصغير، المقتضب ٢٦٢/٢.
- (٦) الكتاب ١١٦/٢.

قال أبو علي: لكن الألف من (جُبَارِي) الأخيرة زائدة للتأنيث، وباء
(عُقَارِيَّة) مثل راء (عُدَاْفِرَة) ^(١١)، فحذف الألف من (عُقَارِيَّة) ^(١٢) أحسن
من حذف الباء ^(١٣).

قال: وكذلك صَحَارِي وَعَذَارِي وأشباه ذلك ^(١٤).

قال أبو علي: يقول: وكذلك حذف الألف من صَحَارِي الثالثة
أحسن من حذف الألف الخامسة، فقولك (صُحَيْرَاء) أحسن من قولك:
(صُحَيْر) ^(١٥).

قال: عَقْرَنِي وَعَقْرَنَاء: عَقِيرُنْ وَعَقِيرَنَة ^(١٦).

قال أبو علي: في عَقْرَنِي ^(١٧) زائدان، النون والألف، وكلتاها
للإلحاق، وحذف كل واحد منهما حَسَنٌ، وليست الزيادتان كزيادة (عُقَارِيَّة)،

(١) في المخطوطة: (عُدَاْفِر) .

(٢) في المخطوطة: (عُقَار) .

(٣) قال الرُّمَانِي: «تحقير (عُقَارِيَّة): عَقِيرَنَة، لأن الباء ملحقة بباء عُدَاْفِرَة، وقال بعضهم:
عَقِيرَنَة، وهو ضعيف، إلا أن وجه جوازه تقدم الألف، فلما وقعت متقدمة في موضع تقوى
فيه قاربت حال الملحق في القوة»، شرح الرُّمَانِي للكتاب، ج٤، ق ٦٨ .

(٤) الكتاب ١١٦/٢ .

(٥) (صُحَيْرَاء) أحسن من (صُحَيْر) في تفسير الموثق، لكنه لو سمي رجلٌ بـ(صَحْرَاء)
فالأحسن في تصغيره (صُحَيْر)، لأن هذه الألف الأخيرة مجيء للتأنيث، وعندما جمعوها
إنما أرادوا (صَحَارِي) فحذفوا إحدى البابين، وأبدلوا فيها هو من نفس الحرف، وسيجوز
يختار حذف الألف الثالثة في صَحَارِي وصَحَارِي. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق
١٨٨ .

(٦) الكتاب ١١٦/٢، وفي المخطوطة: (عَقْرَنًا) بالألف هكذا .

(٧) في المخطوطة: (عَقْرَنًا)، وكذلك هو في جميع أحوال ورودها في هذا الباب .

لأن إحدى [١٣٤/أ] الزيادتين في (عَفَارِيَّة) للإلحاق، والأخرى للمدِّ دون الإلحاق، فحذف المدة في التحقير أحسنُّ من حذف الملحق، وحذف كل واحد من (عَفَرْنِي) في الحسن كحذف الأخرى، إلا أن نقول إن الياء، لأنها طرفٌ حذفها أحسنُّ من حذف النون^(١).

قال: وإذا حَقُرْتُ رَجُلًا أسَمه قبائل^(٢).

قال أبو علي: الهمزة والألف في قبائل زيادتان^(٣)، أمَّا الألف فللجمع، والهمزة بدَلٌ من الياء في قبيلة، إلا أن الهمزة وإن كانت زائدة فقد وقعت موقع الأصلي نحو جيم مَسَاجِدَ، وتحركت، والألف لم تقع موقع أصلي ولم تتحرك، والحذف فيهما لم يتحرك وعليه أغلبُ، ألا ترى أنك تحذف الألف إذا كانت خامسة من قرقرى ونحوه لسكونه، ولا تحذف همزة حمراء لحركته، فكذلك يحذف الألف ولا تحذف الهمزة فتقول: قُبَيْبِيلٌ لما ذكرنا من مشابهة الأصلي لحركته ووقوعه موقع الأصلي الذي لا يجوز حذفه، فإن حذفت الهمزة على قول يونس فليس في الحُسْنِ كحذفك الألف،

(١) أنت هنا بالخيار إن شئت قلت في عَفَرْنَا وعَفَرْنِي: عَفَرْنُو وعَفَرْنُو، وإن شئت قلت: عَفَرُو وعَفَرْنُو، لأن الألف والثون جميعاً زائدتان، وليس الثون في (عَفَرْنِي) بأضعف من الثون في (حَبَطِي). ومعنى (عَفَرْنِي وعَفَرْنَا) كمعنى (العَفَر والعَفَرَات)، قال الشاعر:

فَلَمْ أَجِدْ بِالْمَصْرِ مِنْ حَاجَاتِي غَيْرَ عَفَارَاتٍ عَفَرَاتٍ

وعَفَرَاتٍ جمع عَفَرْنَا، وهي صفة (عَفَارَات)، والمعنى فيها واحد. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق١٦٨.

(٢) الكتاب ١١٧/٢، وقام العبارة: «... قلت: قُبَيْبِيلٌ، وإن شئت قلت: قُبَيْبِيلٌ» عوضاً عما حذف، والألف أولى بالطرح من الهمزة لأنها كلمة حيَّةٌ.

(٣) يريد: زائدتان، وقد صححه فيما بعد.

لأنه قد أُجيز ذلك لما اجتمعوا في أنهما زائدان وإن كان أحدهما أشبه بالأصلي، وشبهه بالأصلي لا يمنع أن يُحذف، لأنه في الأصلي زائد، وهو مع ذلك أقرب إلى الطرف كما جاز حذف الياء من (عُقَارِيَّة) لما كان زائداً في الأصل وإن كان كالأصلي، وواقعاً موقعه^(١).

قال : وإذا حَقُرْتُ لُغَيْزِي قُلْتُ : لُغَيْزِي ، تحذف الألف ولا تحذف الياء^(٢).

قال أبو علي: يقول: لو حذفت الياء دون الألف لزمك أن تحذف الألف أيضاً، لأن التصغير كان يتم دون الألف كما أن الجمع يتم دونه، فلو حذفت الياء للزمك أن تقول: لُغَيْزِي، إذ لم يكن سبيلاً إلى أن تقول لُغَيْزِيَّاء كما لا تقول: لُغَاغِيَّاء في الجمع لخروجه عن بناء التصغير والجمع،

(١) في المقتضب ٢٨٦/٧ يقول أبو العباس: «إن سُمِّيَتْ (قَبَائِلُ أَوْ رَسَائِلُ) قلت: قُبَيْلٌ، ورُسَيْلٌ، في قول جميع النحويين، إلا يونس بن حبيب، فإنه كان يقول: قُبَيْلٌ، ورُسَيْلٌ، وذلك رديءٌ في القياس».

أما النحويون فأقروا الهمزة وحذفوا الألف، لأن الهمزة متحركة والألف ساكنة، والمتحرك حرف حي، وهو في مواضع الملحقة بالأصول... أما يونس فكان يقول: لما كانتا زائدتين كانت التي هي أقرب إلى الطرف أولى بالحذف، وليس هذا القول بشيء، فأما تحقير هذا الضرب وهو الجمع فلا يجوز فيه إلا قُبَيْلَات، ورُسَيْلَات لأنك إنما حذرت الواحد نحو: قبيلة ورسالة، ثم جمعت جمع أدنى العدد... ولزيد من التعليل في هذا، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٨٨، وشرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٦٨.

(٢) الكتاب ١١٧/٢، وقام الكلام: «... ولا تحذف الياء الرابعة».

واللُّغَيْزِي والإلفاز: حفرة يحفرها اليربوع في جحره تحت الأرض، يقال: ألغز اليربوع إلفازاً، حتى إذا طلبه البديوي بعصاه من جانب نفق من الجانب الآخر، ومن أمثالهم: قُلَانُ أَنْعَمَ مِنْ ابْنِ الْقَرَى. انظر تهذيب اللغة ٥١/٨ (لغز).

فإذا حذفت الألف بقيت الياء رابعة فثبتت في التصغير في قولك: لَغَيْغِيْزٌ، كما ثبتت في الجمع في قولك: لَغَاغِيْزٌ^(١).

قال: وكذلك فَعَلَتْ في اقْعِنْسَاس، حذفت النون وتركت الألف^(٢). قال أبو علي: يقول: لو حذفت الألف احتجت أن تحذف النون أيضاً، إذ لا سبيل إلى أن تقول: فَعَيْنَسِسُ، كما لا تقول: فَعَانَسِسُ؛ لخروجهما عن مثال التكسير والتصغير وتماهما بغير النون، فلما كان كذلك حذفت النون وتركت الألف في الجمع والتصغير لمجيئهما إذا حذفت النون على مثاليهما اللذين يكونان عليهما فقلت: فَعَيْنَسِسُ وَقَعَانَسِسُ كما أنك إذا حذفت الألف من (لَغِيْزِي) جاء في الجمع والتصغير على ما يكونان عليه، ولا محتاج إلى حذف الياء [١٣٤/ب] إذا حذفتهما، وإن حذفت الياء احتجت إلى حذف الألف. فحذفك النون من اقْعِنْسَاس نظير حذفك الألف من (لَغِيْزِي)^(٣).

(١) قال المبرد: «من قال في حَبَارِي: حُبَيْرٌ، قال في تحقير (لَغِيْزِي)، لَغَيْغَزٌ على مذهب أبي عمرو. وقول جميع النحويين يشنون الياء في (لَغِيْزِي).

واعلم أن ياء لَغِيْزِي ليست ياء التحقير؛ لأن ياء التحقير لا تكون إلا ثالثة، وهذه رابعة، كما أن الألف في (حَبَارِي) لا تكون للجمع، لأن الجمع من هذا الحيز لا يكون إلا مفتوح الأول، ولا تكون ألفه إلا ثالثة في موضع ياء التصغير. - المقتضب ٢/٢٦٢، وهذه الياء في (لَغِيْزِي) ليست للتحقير، بل هي بمنزلة ألف (حُقَارِي)، وواو (جِلْوَد)، ومثله (جَمِيْزِي). انظر شرح السيراني للكتاب، ج٢، ق ١٨٨.

(٢) الكتاب ٢/١١٧.

(٣) انظر المقتضب ٢/٢٥٣، وقد تعرض سبويه لهذا اللفظ. انظر الكتاب ٢/١١٢، وخطأ المبرد في ذلك في المقتضب ٢/٢٥٣ - ٢٥٤، وأعاد تقدمه فيها في مسائل الغلط، وقد رد ذلك ابن ولاد في الانتصار ق ٢٥٣ - ٢٥٥.

قال أبو علي: ثَبِتَتِ الجِيمُ فِي (عَفَنْجِجٍ) ^(١) مُكْسِرًا وَلَمْ تُدْغَمْ، لِأَنَّهُ مَلْحَقٌ بِسَفَرْجَلٍ، فَلَوْ أَدْغَمْتَ وَلَمْ تُبَيِّنْ لَعَدَلْتَ عَمَالَهُ قَصَدْتَ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُبَيِّنْ لَمْ يَكُنْ بِزِنَةِ (سَفَرْجَلٍ)؟ وَإِنَّمَا زِدْتَ الْحَرْفَ لِيَكُونَ بِهِ عَلَى زَنْتِهِ، فَلِهَذَا يُبَيِّنُ الْحَرْفَانِ الْمُثْلَانِ إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا لِلِإِلْحَاقِ وَلَمْ يُبَيِّنْ إِذَا كَانَ لغيرِهِ، (فَمَهْدَدٌ) ^(٢)، بَيِّنُ الدَّالِ الْأُولَى فِيهِ لِلِإِلْحَاقِ بِجَعْفَرٍ، وَمَرْدٌ، وَمِسْفَرٌ، وَنَحْوُ [هـ] ^(٣)، لَمْ يُبَيِّنْ فِيهِ الْحَرْفَ الْأَوَّلَ ^(٤)، لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلِإِلْحَاقِ، فَأَمَّا عَيْدٌ، فَلَيْسَتْ الدَّالُ فِيهِ لِلِإِلْحَاقِ.

قال الرمانى: «وتحقيق (العفنجج) : فَعَبَسِيْسُ، كَأَنَّكَ حَقَرْتَ تَعَبَسَ لِأَنَّ الْأَلْفَ يَقَعُ رَابِعَةً فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى حَذْفِ شَيْءٍ آخَرَ، وَلَوْ حَذَفْتَ السِّينَ لاحتجتُ إِلَى حَذْفِ الْأَلْفِ مَعَ أَنَّهُ أَدَلٌّ عَلَى الْمَضَاعِفِ، وَمَعَ أَنَّ السِّينَ لَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ إِلَّا فِي (اسْتَفْطَلْ) فَقَطْ» شرح الرمانى للكتاب، ج ٤، ق ٦٨.

(١) الجيم الثانية في عَفَنْجِجٍ زائدة وهي ليست من حروف الزيادة، ولكنه شبهها بالدال الثانية من (عَيْدِي) التي نزلت بمنزلة ما هو من نفس الحرف فلم يحذف. انظر الكتاب ١١٧/٢.

والعفنجج: الأحمق، وعن ابن الأعرابي: العفنجج: الجاني الخلق، وأنشد:

وإذ لم أعطل قوسٍ ودي، ولم أضغ
سَهَامَ الصَّبَا لِلْمُسْتَحْيَةِ الْعَفَنْجِجِ

انظر لسان العرب ٣٧٦/٢ (عنج).

- (٢) مَهْدَدٌ: اسم امرأة، الميم أصل في الكلمة، وهي على (فَعْلَلْ) بدل ليل فك الإدغام، انظر الكتاب ٣٤٤/٢، ٣٤٦.
- (٣) ما بين المعقوفين زيادة لعلها سقطت سهواً من الناسخ.
- (٤) أدغمت الدال الأولى في الثانية في قوله: مَرْدٌ، كما أدغمت الراء الأولى في الثانية في (مَرْدٌ)، وهذا فرق بين هذين، وبين (مَهْدَدٌ) التي فيه زيادة الدال للإلحاق، والملاحق لا يدغم.

قال: وإذا حُفِرَتْ بُرُوكَاءُ^(١) وجُلُولَاءُ^(٢) قُلْتُ: بُرَيْكَاءُ وجُلَيْلَاءُ،
[لا] تحذف هذه الزوائد^(٣).

قال أبو علي: ليست الهمزة كهاء التانيث، لأن الهاء جعلت مع الاسم التي هي فيه بمنزلة اسم ضم إلى اسم، ألا ترى أنه قد يُكسر الاسم الذي فيه الهمزة للتانيث، نحو قولهم في صلفاء: صلافي، فتجري هذه الهمزة مجرى ما هو من أصل الكلمة فتقلب ياء، كما تنقلب الهمزة في تكسير مِعْطَاءٍ إذا قُلْتُ: مَعَاطٍ والهاء تُحذف حذفاً من الاسم، فلما خالفت الهمزة تاء التانيث في أن صارت في الاسم الذي هي فيه بمنزلة ما هو من نفس الحرف، لزم أن تُحذف الزيادة الأولى، ولم تكن بُرُوكَاءُ كَبُرُوكَةٍ، لكن الهمزة بمنزلة الكاف في (مُبَارَك) لأن الهمزة يُكسر الاسم عليها، فتثبت في التكسير كما أُرِينَا، وهاه التانيث ليست كذلك، فلهذا فُصل بين همزة التانيث وتائه، فجعل الهمزة بمنزلة الزيادة اللازمة للاسم، والياء بمنزلة المنفصل منه، فقال في بُرَاكَاءَ: بُرَيْكَاءَ، كما تقول في تصغير مُبَارَكٍ:

(١) البُرُوكَاءُ والْبَرَاكَاءُ: الثبات في الحرب والجِدَّةُ، وأصله من البروك، قال بشر بن أبي خازم:

ولا يُنْجِي من الغَمَرَاتِ إِلَّا
بِرَاكَاءُ الْقِتَالِ، أو الْفِرَارِ
والْبَرَاكَاءُ: ساحة القتال. ويقال في الحرب: بَرَاكَ بَرَاكٌ، أي ابْرُكُوا.
انظر لسان العرب ٣٩٨/١٠ (برك).

(٢) جُلُولَاءُ بالمد: قرية بناحية فارس، والنسبة إليها: جُلُولِيٌّ على غير قياس. مثل: حُرُورِيٌّ في النسبة إلى حُرُورَاءَ. انظر لسان العرب ١٢١/١١ (جلل).

(٣) الكتاب ١١٧/٢، وقام المصباح: «لأنها بمنزلة الهاء». وهي زيادة من نفس الحرف كآلف التانيث». وما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة، وبه يستقيم المعنى.

مُبَيَّرِكُ، لأن الهمزة بمنزلة الكاف من مُبَارِكٍ^(١). لأن الاسم يكسر عليه، فلا يحذف منه، كما لا يحذف الكاف من مُبَارِك.

قال : ألا ترى أنك كُنْتَ لَا تحذفها لو كان آخر الاسم ألف التانيث^(٢).

قال أبو علي: يقول: لا تحذف الواو من (فَعُولَاء) لو كان آخر الاسم ألف التانيث المقصورة، لكنك كنت تحذف ألف التانيث المقصورة دون الواو، فتقول: (فُعَيْلٌ)، (وَفُعَيْوَلٌ) في تحقير (فَعُولِي)، ولا تحذف الواو منها كما لا تحذف القاف الثالثة^(٣) من (قَرَقَرِي) . «ومن قال في أسود: أَسِيدٌ وفي جدول: جُدَيْلٌ قال في فَعُولَاءٍ إن جاءت: فُعَيْلَاء، يحذف لآخرها صارت بمنزلة السواكن»^(٤).

قال أبو علي: كأنه قيل له: لم تحذف الياء التي انقلبت عن واو (فَعُولَاء) وهي متحركة، وشرطك في هذا الباب حذف الساكن، نحو واو (جَلُولَاء)، فقال لأنه لما غيروا وافق بالتغيير السكون فحذف كما

(١) قال الرماني: «تحقير بُرُوكَاء، وجَلُولَاء، بُرَيْكَاء، وجَلِيلَاء، لأن ألفي التانيث لما كان يكسر عليهما الاسم اقتضى لهما ذلك حذف الزائد الضعيف كما تحذف مع الأصلي الذي يبنى عليه الاسم . . . وأبو العباس يخالف في ذلك ويقول في تحقيره: بُرَيْكَاء وجَلِيلَاء، فيجبره مجرى حُنَيْفِيَاء، لأن ألفي التانيث تثبت كشبت هاء التانيث كما في دُجَيْجَةٍ ونحوها»، انظر شرح الرماني للكتاب ج٤، ق٦٩.

(٢) الكتاب ١١٨/٢.

(٣) يريد أنها ثالث الحروف في الكلمة، وإلا فهي القاف الثانية.

(٤) الكلام المحصور بين الأتواس في الكتاب ١١٨/٢، وفيه (يخلف) مكان (يحذف) هنا.

حذف [١٣٥/أ] الساكن^(١).

قال: لأنها تغيّرُها وهي في مواضعها^(٢).

قال أبو علي: قوله: لأنها تُغيّرُها^(٣)، أي لأن ياء التصغير تغيّرُ
الواو من فعولاً فتقلبُ ياء.

وقوله: وهي في مواضعها: أي الواو التي تنقلبُ ياء من فعولاً في
موضع الألف والياء السواكن، فلما وقعت هذه متحركة وتلك سواكن،
لأنها بالتغيير شابهت السكون، إذ كان التغيير إعلالاً، والسكون كذلك،
فقد وافق التغيير السكون، فحذف المغيّرُ كما يحذف الساكن.

قال: وإذا حُقِرَتْ ظَرِيفَتَيْنِ غيّرَ اسم رجل، أو ظَرِيفَاتٍ أو دَجَاجَاتٍ
قُلْتُ: ظَرِيفُونَ، وظَرِيفَاتٌ، ودَجِيجَاتٌ من قَبْلِ أَنَّ الواو والياء لم يُكسَّر
الواحد عليهنَّ كما كسر على ألقي جَلُولاً^(٤).

(١) يقول أبو سعيد: واحتج سيبويه للفرق بين الواو في (بُرُوكاء) والواو في (فَعُولاء) بأن واو
(فَعُولاء) بالحركة قد صار بمنزلة الواو الأصلية، ألا ترى أننا نقول في تصغير (جدول):
جُدُول، كما نقول في (أُسُود): أُسَيُود، ولا يجوز أن نقول في (عَجُوز): عَجَيُوز، لأنها
واو ميتة غير متحركة، وليست للإلحاق، وهذا الذي قاله سيبويه أنه لا يحذف واو (فَعُولاء)
إنما هو على قول من يقول في تصغير أُسُودِ وجُدُولِ: أُسَيُود، وجُدَيُول، ومن قال: أُسَيُودِ
وجُدَيُولِ لزمه أن يحذف الواو في (فَعُولاء)، فيقول: فَعَيُلاء، لأنه إذا قلب الواو صارت
كواو عَجُوزِ وبُرُوكِ وجُلُولِ، فوجب حذفها، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٨٩.

(٢) الكتاب ١١٨/٢.

(٣) في المخطوطة: (تغييرها).

(٤) الكتاب ١١٨/٢، وفيه: «... من قبل أن الياء والواو والنون...».

قال أبو علي: قوله: لم يُكسر الواحد عليهن، يعني أنك لم تكسر الاسم للتصغير وفيه الواو والنون إذا كان جمعاً، إنما محقر واحد، ثم تلحقه الواو النون للجميع، فليست زيادة الجمع كهمزة جُلُولاً، لأن الهمزة والألف لازمتان جُلُولاً، وقد كسرت الاسم للتصغير وفيه هاتان الزادتان^(١)، فقلت: جُلُولاً.

وقال أبو علي: لأن ألفي جُلُولاً لا يُفارقان الاسم والألف والنون والواو والنون والألف والتاء إذا كن في اسم لغير واحد بعينه يفارقه^(٢). قال: ولكنك إنما تُلحق هذه الزوائد بعد ما يُكسر الاسم في التحقير للجمع، وتخرجهن إلى الزوائد^(٣).

قال أبو علي: قوله للجمع الذي ليس على حدّ التثنية تكسيماً، لأن التكسير تغيير وأنت تُغيّر الاسم في التصغير كما تغيّره في هذا النوع من الجمع.

قال في الزياتين: وتخرجهما إذا لم ترد معنى الجمع، كما تفعل ذلك بياءي الإضافة^(٤).

(١) في المخطوطة: (الزيادتين).

(٢) «إذا صغرت جمعاً سالماً أو جمعاً غير قليل صغرت الواحد، ثم أدخلت علامة الجمع، فكأنك صغرت: ظريف، وظريفة، ودجاجة، وليس ذلك بمنزلة جُلُولاً، ويُرْوَا، لأن ألفي التانيث لم تدخل على (جُلُول) بعد أن استعمل اسماً» - شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ١٨٩.

(٣) الكتاب ١١٨/٢، والجملة الأخيرة زيادة عند أبي علي.

(٤) الكتاب ١١٨/٢.

قال أبو علي: يقول: تُلْحَقُ علامتي الجمع بعد تسلمك الاسم على صيغته غير محذوف منه شيء، كما تلحق ياء النسب^(١) الاسم بعد تسليمك إياه غير مُغَيَّرٍ منه شيء.

قال: وكذلك هما، يعني الواو والنون فلما كان ذلك كذلك شبهوه بهاء التانيث وكذلك التثنية^(٢).

قال أبو علي: يقول: فلما كان الاسم تلحقه^(٣) علامة الجمع بعد التسليم وأن لا يغير منه شيء شبهوه إذا كان في اسم مصغر بهاء التانيث، في أنه لم يحذف من الاسم اللاحقته علامة الجمع شيء، كما لم يحذف من الاسم اللاحقته تاء التانيث وياء النسبة وعلامة التثنية في التصغير شيء، فتقول: ظُرَيْقُونَ ولا تخفّف، كما تقول: ظُرَيْقَةٌ وظُرَيْفِيٌّ وظُرَيْقَان، ولو كان كل ما ذكرنا اسم رجل لخففه كله، لأن الزيادة الثانية تلزم من أجل التسمية، ولا تلحق الاسم بعد أن يمضي التصغير [١٣٥/ب] في أول، لكن الزيادتان كلتاهما لازمة له^(٤).

وقال عن يونس في تحقير ثلاثين: ولو كانت إنما تلحق هذه الزيادة الثلاث التي تستعملها مفردة لكُنْتُ إنما تعني تسعة^(٥).

(١) في المخطوطة: (ياء النسب).

(٢) الكتاب ١١٨/٢.

(٣) في المخطوطة: (تلحق).

(٤) تصغير الاسم المجموع بالواو والنون، أو الباء والنون يكون على أدنى العدد، لأن ذلك على منهاج التثنية. انظر تفصيل ذلك في المقتضب ١٥٦/٢ - ١٥٧، ٢٧٩/٢، وانظر الأصول في النحو ٤٩/٣.

(٥) الكتاب ١١٨/٢.

قال أبو علي: لو كان الواو والنون في (ثلاثون) للجمع لوجب أن تكون تسعة لأن الجمع بالواو والنون، والألف والتاء قد يكون لأدنى العدد، وأدنى العدد من الثلاثة إلى العشرة^(١).

قال: وإن سميت رجلاً بدجاجةٍ أو دجاجةٍ ثقلت في التحقير، لأنه حينئذ بمنزلة درابجرد^(٢)، والهاء بمنزلة جرد، والاسم بمنزلة دراب^(٣).

قال أبو علي: من شرطه في هذا الباب أنه إذا سمي باسم ثلاثي يلزمه زيادتان، أن تحذف الأولى كقوله في تحقير (ظريفان) اسم رجل: ظريفان (دجاجة) فيها زيادتان، إحداهما الألف، والأخرى تاء التأنيث، فيقول القائل: هل تقول على هذا الشرط: دجيجة فتحذف^(٤)، لأن فيه

(١) يقول الرماني: وتحقير (ثلاثين): ثلثون بالتحفيف، لأنه ليس على ثلاث، وإنما هو اسم نُسِرَ على هذه العلامة للجمع الذي على هذه العدة. شرح الرماني للكتاب، ج ٤، ق ٦٩، وانظر الأصول في النحو ٤٩/٣.

(٢) درابجرد: كورة بفارس نفيسة، عمرها (دراب بن فارس)، معناه: دراب كرد، ودواب: اسم رجل، وكرد: معناه عمل، فعرب بنقل الكاف إلى الجيم. قال الاصطخري: ومن من كورة (درايجرد): منسأ، وهي أكبر من (درايجرد)، غير أن الكورة منسوبة إلى دار الملك ومدينته التي اثبتناها لهذه الكورة (درايجرد) فلذلك تنسب الكورة إليها. قال أبو الهيثم الإبادي وكان من أصحاب المهلب في قتال الحوارج:

نُقَاتِلُ عَنْ نُصُورِ دَرَابْجَرْدٍ وَنُحْمَى لِلْمُشِيرَةِ وَالرَّقَادِ

المغيرة: ابن المهلب، والرقاد: هو ابن عبيد العلي، صاحب شرطة المهلب... انظر معجم البلدان ٤٤٦/٢، ووسمت في الكتاب هكذا (دراب جرد)، ومثل ذلك في الأصول في النحو ٤٩/٣، ولكنها في المقتضب ٢٦٥/٢ جاءت مرافقة لما في التعليقة رسماً وضبطاً، وبذلك يستقيم وزن الشعر.

(٣) الكتاب ١١٨/٢.

(٤) يبدو أن (الحذف) مسارٍ (للتخفيف) في نظر أبي علي، ولذلك استخدمه في المكان ==

زيادتين كما تخفف سائر هذا الباب، وكما خُفِّت جمع هذا الواحد اسم رجل
 فقلت: دُجِيجَاتُ؟ فقال: لا أقول في دَجَاجَةٍ اسم رجل: دُجِيجَةٌ على قولي
 في ظَرِيقَيْنِ، اسم رجل: ظَرِيقَانِ، لأن الهاء في دَجَاجَةٍ بمنزلة اسم ضم إلى
 اسم نحو (دَرَابَ جَرَدًا)، فأنت تصغر الاسم الأول ثم تضم الثاني إليه^(١).
 وقد صغرت الأول، فكذلك تصغر الاسم الذي فيه الهاء قبل أن تضم الهاء
 إليها^(٢)، فالاسم الذي فيه الهاء بمنزلة الاسم المضموم إلى الاسم تُصغره
 ثم تضم الهاء إليه، فكما أنك لو صغرت (دَرَابَ) قلت: (دُرُيبَ) فلم
 تحذف منه شيئاً؛ لأنه ليس في الاسم زيادتان، فيلزم حذف إحدهما، كذلك
 لا يصغر دَجَاجٌ ثم تضم الهاء إليه، وقد مضى التصغير في الأول، ولم يلزم
 أن تحذف منه شيئاً، لأنه ليس فيه زيادتان، فيلزم حذف إحدهما كما لم
 يكن في (دَرَابَ) ذلك، فإذا حُفِّرت وجب أن تثقل^(٣)، وإذا ثقلت ضمنت
 إليه الهاء كما ضمنت إليه الاسم الأول وقد مضى التثقيب فيه ولم يلزم
 فيه حذف، وكما لم يلزم في واحدٍ دَجَاجَةٍ الحذف لما ذكرنا، كذلك لم يلزم
 الحذف في التثنية لأن الياء وما بعده من دَجَاجَتَيْنِ بمنزلة جَرَدَيْنِ من (دَرَابَ
 جَرَدَيْنِ)، وليست الألف والتاء في الجمع كذلك^(٤)، ألا ترى أن دَجَاجَاتٍ

== الذي استعمله فيه سيبويه، انظر قبله.

(١) شأنه في ذلك شأن التصغير في المركبات الإضافية.

(٢) كأن تقول في (فاطمة): فُطَيْمَةٌ، وفي وُرْدَةٍ: وُرْدَةٌ. وهكذا.

(٣) أي تقول في تصغير رجل اسمه دَجَاجَةٌ: دَجِيجَةٌ.

(٤) تقول في تحقير (دجاجتين) اسم رجل: (دُجِيجَتَانِ) ثَقُلَتْ، ولم تحذف من أجل هاء التانيث،

لأن تحقير ما كان من شيئين كتحقير المضاف، فيكون على ذلك تحقير (دجاجتين) مثل

تحقير (دَرَابَ جَرَدَيْنِ)، كما أن تحقير (دجاجة) مثل تحقير (دَرَابَجَرَدٍ) والقياس في ==

ليست كَدَرَاكَبٍ جَرَدَاتٍ لیس ماقبلها مفتوحاً، كما أن الياء من درابٍ مفتوحٍ، والجيم من دَجَاجٍ مفتوح فإن قلت: أفلئس قد أُجريت الألف والياء في الجمع مجرى التاء فلم تصرف الاسم إذا كانتا فيه كما لم تصرف مافيه هاء التانيث، وذلك في قول من قال: هذه أذَرَعَاتٌ، فلم يُنَوَّنْ تشبيهاً بِطَلْحَةٍ، فهل يجوز على هذا أن تقول: دُجِجَاتٌ، فثَقُلَ اسم رجلٍ، كما قلت: دُجِجَةٌ فتقلب؟.

فالجواب في ذلك أنه لا يجوز دُجِجَاتٌ [١٣٦/١] على قولك: دُجِجَةٌ. وعلى أن تحجري الألف والياء مجرى التاء، وتجعل الألف والتاء بمنزلة الهاء في أنه اسم ضم إلى اسم، لأن ماقبل التاء مفتوح، وليس ماقبل التاء في الجمع مفتوحاً إنما هو ساكن فليس مثله. ومع ذلك إن من شبه الألف والتاء بالهاء فكانه شبهه به في حذف التنوين منه فقط، فأما في غيره فلم يجره مجراه، ألا ترى أن من قال: هذه أذَرَعَاتٌ فلم يُنَوَّنْ تشبيهاً بِطَلْحَةٍ، ولم يقل: رأيتُ أذَرَعَاتَ فاعلُكم، كما تقول: رأيتُ طَلْحَةَ فاعلُكم، لكنه يكسر التاء وإن لم ينون كما كان يكسره من لم ينون، فقد بان لك من هذا أن من شبهه بِطَلْحَةٍ لم يشبهه بها إلا من حيث ذُكِّرْنَا، فلا يجوز على هذا إذا سمي بَدَجَاجَاتٍ أن يقول: دُجِجَاتٌ، فيثقل كما يشقل دُجِجَةٌ، لأن الألف والتاء لا يشبهان الهاء، وإذا لم يشبهاها لم يكن الألف والتاء في الاسم بمنزلة الاسم المضموم إلى الاسم كما كان التاء في طَلْحَةٍ كذلك^(١).

== هذا كله واحد. انظر المقتضب ٢/٢٦٥، الأصول في النحو ٣/٤٩.

(١) يقول أبو سعيد: «إن سميت رجلاً بدجاجة، أو دجاجتين لم تحذف، فقلت: دُجِجَةٌ» ==

هَذَا بَابُ تَحْقِيرِ مَا تَثَبَّتْ زِيَادَتُهُ

مِنْ بَقَاةِ الْفَلَائَةِ فِي التَّحْقِيرِ^(١)

قال: وإذا حَقَرْتَ بَرْدَرَايَا وَحَوْلَايَا، قلت: بُرْدَرٌ وَحَوْلِي^(٢).

قال أبو علي: بَرْدَرَايَا رَبَاعِيٌّ، ولذلك كرر ذكره في الباب الذي بعد هذا، والألف الأولى فيه زائدة، والياء للإلحاق، كأنه رباعيٌّ ملحقٌ بخماسيٍّ فيه زيادةٌ كما أن دِرْحَايَةً^(٣) ثلاثيٌّ ملحقٌ برباعيٍّ فيه زيادةٌ والألف للتأنيث، فإذا حَقَرْتَهُ لزمك أن تحذف الألف والياء وعلامة التأنيث، أما علامة التأنيث فإنك تحذفها كما حذفتها من قُرْقُرِي إذا قلت: قُرْقُرٌ، وحذفها من هذا أجدر لأنه أكثر من أربعة أحرف، وأما الألف والياء فتحذفهما لتمام التصغير دونهما لأنك لو أثبتتهما جميعاً أو أثبت إحداهما خرج الاسم عما عليه التصغير والتكسير، ألا ترى أنك لو قلت: بُرْدَرَاءُ،

== وَدُجِجَتَانِ، لأن هاء التأنيث ثابتة، وهي بمنزلة (دَرَاكِ بَرْدٍ) والاسم بمنزلة (دَرَابٍ)، وإنما تحقير ما كان من شيئين كتحقير المضاف، فدجاجة كدَرَابٍ بَرْدٍ، ودجاجة كدَرَابٍ بَرْدَيْنِ، شرح السيراني للكتاب، ج ٤، ق ١٩٠، وانظر مثله في شرح الرمانى للكتاب، ج ٤، ق ٦٩.

(١) الكتاب ١١٨/٢، وفيه: (ماتبت) مكان (ماتبت) هنا، وروايته السيراني والرمانى توافقان ما عند أبي علي.

(٢) الكتاب ١١٩/٢.

(٣) الدُّرْحَايَةُ: الرجل القصير كثير الشحم، أنشد لدلم أبي زغب العشمي:

إِذَا قَرَيْتَنِي رَجُلًا دُرْحَايَةً

عَكْرُوكًا إِذَا مَشَى دُرْحَايَةً

انظر تهذيب اللغة ٤/ ٤١٦ (درج)، لسان العرب ٣/ ٢٥٩ (درج وعكك)

٣٥٧/١٢

أو قلت بُرَيْدِيٍّ، لم يكن ذلك، لأنه ليس في أمثلة التصغير مثل فُعَيْلِيٍّ ولا مثل فُعَيْعِلٍ، فإن قلت: أحذف الألفَ والزائدة وأدع الياء التي للإلحاق لم يجز أيضاً، لأنه بصير على مثال فُعَيْعِلٍ ولا يكون فُعَيْعِلٌ، كما لا يكون في التفسير فَعَاعِلٌ، فإذا لم يحجز فيه هذه الوجوه الثلاثة يبقى (بُرَيْدِرٌ) في التصغير كما يكون في التفسير (برادرٌ)، فإن عرّضت قلت: (بُرَيْدِيرٌ)، والعوض غير لازم، لأن الزيادة غير رابعة.

وأما حَوْلَايَا، فكأنه ثلاثي، والياء فيه للإلحاق أيضاً بقصّاض^(١). وإن كان يكون^(٢) (حَوْلَايَا) مضعفاً فأصل الكلمة كأنها حَوْلٌ، فالألف الأولى زائدة، والياء للإلحاق، وصحت كما صحت في بَرْدَرَايَا وفي دِرْحَايَةِ [١٣٦/ب] لأن جميعها مبني^(٣) على التانيث، فإذا صغرت حذفت الألف كما تحذف من الرباعي وما أشبهه، أعني ألف التانيث، فإذا حذفتها بقي (حَوْلَايَا) فقلبت الألف ياءً وأدغمته في ياء الإلحاق، ولم تحذفها كما حذفت الألف من (بَرْدَرَايَا) الأولى لأنها رابعة وتلك خامسة، وحروف المد إذا وقعت رابعة لم تحذف في التفسير ولا في التصغير، فحووّلني كحووّلني لم يلزم حذف الألف منه كما لم يلزم حذف

(١) القصاض : الأسد الذي يحطم كل شيء . ويقضض ليرسسه . قال رؤية :

كَمْ جَاوَزَتْ مِنْ حَيَّةٍ نَضَّاضٍ

وَأَسَدٍ لَيْسَ غَيْلُهُ قَصَّاضٍ

انظر تهذيب اللغة ٨ / ٢٥٣ (قصّض).

(٢) في المخطوطة : (يكن).

(٣) لا يريد البناء الذي هو تقيض الإعراب، ولكنه يعني أن هذه الأسماء وضعت في البدء على هذه الصورة.

الألف من (غَوْغَاء) في تصغيره وتكسيه^(١).

قال: لأنَّ هذه ليست حرف تأنيث وإنما هي كياء درحاية^(٢).

قال أبو علي: يريد: أن الياء فيهما للإلحاق ليس للتأنيث فيلزم حذفهما من الاسمين في التصغير، لكن علامة التأنيث فيهما الألف التي بعدهما^(٣).

قال: فكأنك إذا حذفْتَ أَلْفًا إِنَّمَا تُحَقِّرُ قُوَيًّا أَوْ غَوْغَاءً فَيَسْمَنُ صرف^(٤).

قال أبو علي: قوله: فكأنك إذا حذفْتَ أَلْفًا يريد ألف التأنيث وتشبيهه هذا يقع على حَوَلَايَا، دُون بَرْدَرَايَا، لأن الذي على زنة (قُوَيًّا)

(١) قال أبو سعيد: «إذا حَقَرْتَ (بَرْدَرَايَا، أَوْ حَوَلَايَا) حذفت الألف الأخيرة؛ لأنها ألف تأنيث مقصورة، فلم تحذف من (حَوَلَايَا) غيرها، فبقي (حَوَلَايَا) على خمسة أحرف، والرابع منها ألف، فلا تسقط، وتقلبها ياءً لاتكسار اللام بعد ياء التصغير فتقول: (حَوَلَايَا)». وأما (بَرْدَرَايَا) فإذا حذفت الألف الأخيرة منها بقي ستة أحرف وهو (بَرْدَرَايَا)، والألف والياء زائدتان، فتحذفهما جميعاً فبقي (بَرْدَرَايَا)، فقلت: «بَرْدَرَايَا» شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٩٠.

(٢) الكتاب ١١٩/٢.

(٣) الضمير في قوله: (الياء فيهما) يعود على قوله قبل قليل: (بَرْدَرَايَا وَحَوَلَايَا)، وأنه عند تحقيرهما تحذف الألف الأخيرة فيهما لأنها للتأنيث، ولا تحذف الياء منهما لأنها ليست للتأنيث ولكنها للإلحاق.

(٤) الكتاب ١١٩/٢، وغَوْغَاء تذكر فتكون منصرفة، تصغر على (غَوْغِيَّيَا)، وتؤنث فلا تنصرف، وتحقر على (غَوْغِيَّيَا). انظر الكتاب ١٠/٧، ١٠٨. وبين سببويه أن الغوغاء بمعنى الجراد، ورعاع الناس، انظر الكتاب ٣٨٩/١. والقويا: مرض جلدي، وهي تذكر وتؤنث، فمن ذكر صرف وقال في التصغير: قُوَيِّيَّيَا، ومن أنث لم يصرف في معرفة ولا تكرة، وإذا حقر قال: قُوَيَّيَا. انظر المقتضب ٢٩٨/٢.

وَعَوْغَاءَ) من هاتين الكلمتين إنما هو (حَوْلَايَا)، دون (بَرْدَرَايَا). ألا ترى أن رابع (حَوْلَايَا) الألف الزائدة، كما أن رابع (قُوتَاءَ وَعَوْغَاءَ) الألف الزائدة، وخامسها ياء الإلحاق، كما أن خامس (قُوتَاءَ) ياء الإلحاق التي انقلبت الهمزة عنها، وليس رابع (بَرْدَرَايَا) الألف الزائدة، إنما رابعه الراء التي هي اللام الأخيرة من الرباعي، فبين أن التشبيه بعَوْغَاءَ وقُوتَاءَ إنما هو لحولَايَا دون بَرْدَرَايَا، لأن حولَايَا مثل عَوْغَاءَ في حركته وسكونه، وزيادته اللتين إحداهما للإلحاق والأخرى لغير الإلحاق^(١).

* * *

هَذَا بَابُ مَا يُعْلَفُ فِي التَّحْقِيرِ مِنْ زَوَائِدَ بَنَاتِ

الْأَرْبَعَةِ، لِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ لَتَقْبَتَ لَوْ كَسَرَتْهَا لِلْجَمْعِ^(٢)

قال في تحقير خَنْشَلِيلٍ^(٣): خَنْشَلِيلٌ، قال: لأنها، يعني النون من الثنونات التي تكون عندي من نفس الحرف إلا أن يجيء شاهد^(٤).

(١) يقول الرماني: «وتحقير بَرْدَرَايَا: يُرْدَرُّ، وَيُرْدَرُّ عَلَى حُفِّ الزَوَائِدِ الثَّلَاثَةِ؛ لِأَنَّهَا زِيدَتْ عَلَى بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ فِي آخِرِ الْأَسْمَاءِ».

وتحقير حَوْلَايَا: حَوْلِي؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ رَابِعَةً، وَالْيَاءَ بِمَنْزِلَةِ الْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ؛ لِأَنَّهَا مَشْحُوكَةٌ بِمَنْزِلَتِهَا فِي (دِرْخَانَةٍ)، فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ تَحْقِيرِ: قُوتَاءَ، وَعَوْغَاءَ، فَيَمْنُ صَرْفٌ، تَقُولُ فِيهِ: قُوتَيْي، وَعَوْغَيْي، شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٧٠.

(٢) الكتاب ١١٩/٢.

(٣) الخَنْشَلِيلُ: الرَّجُلُ الْمُسِنُ الْقَوِيُّ. قَالَ الشَّاعِرُ:

قَدْ ضَلِمْتُ جَارِيَةَ عَطِيُولٍ

أَنِّي بِتَصَلِّ السَّيْفِ خَنْشَلِيلُ

انظر تهذيب اللغة ٦٤٨/٧ (خنشل).

(٤) الكتاب ١٢٠/٢، وقام العبارة: «...» إلا أن يجيء شاهد من لفظ في معنى بذلك ==

قال أبو علي: قوله: إنها وقعت ثانية وهي إذا وقعت أولاً وثانية في الأسماء حكم بأنها أصل حتى يقوم الدليل على أنها زائدة كما قام في نحو (جُنْدَبٍ) ^(١) أنها زائدة، لمجيئته على ما ليس في أبنية الأصول مثله عند سيبويه، والموضع الذي يحكم فيه بزيادتها وإذا لحقت بعد الألف في آخر الاسم نحو (فَعْلَان) ^(٢).

قال: وكذلك مَنَجْنُونٌ، تقول: مُنَجِّجٌ وهو من الفعل: فَعَيْلِلُ ^(٣).

== على زيادتها .

(١) الجُنْدَبُ: ذكر الجراد، وقيل: هو الصغير من الجراد، قال الشاعر:

يُقَالِبْنَ فِيهَا الْجُرَّةَ لَوْلَا هَوَاجِرُ جُنَادِهَا صَرَغَى لَهُنَّ فَصْبِصُ

انظر تهذيب اللغة ٢٥٢/١١ (جندب).

ونون جندب زائدة وهي مما تلحق ثانية في مثله ومثل (منجنيق)، انظر المقتضب

٥٩/١.

(٢) يقرر سيبويه أن النون في (جُنْدَبٍ وَعَنْطَبٍ) زائدة، وينص على ذلك بقوله: «وأما جندب فالنون فيه زائدة، لأنك تقول (جذب) فكان هذا بمنزلة اشتقاقك منه ما لا نون فيه»، الكتاب ٣٥٠/٢. والنون تزداد ثانية، وثالثة، ورابعة، وما زيدت فيه ثانية (جُنْدَبٍ وَعَنْطَبٍ) وهذا في موضع زيادة حرف اللين نحو (كُوْثَرٌ، وَيَبْطَرٌ، وضارِبٌ) ونحو ذلك. انظر المقتضب ٢١٩/١.

قال أبو سعيد: «إذا حَقَرْتَ (خَنْشَلِيل) قلت: خَنْشَلِيل، وذلك لأن إحدى اللامين زائدة،

فحذفنا الأولى منهما فبقي خَنْشَلِيل، قلنا: خَنْشَلِيلٌ، ولو حذفنا الأخيرة من اللامين لاحتجنا

إلى حذف الياء أيضاً، فلم نحذف إلا الأولى.» شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٩١.

(٣) الكتاب ١٢٠/٧، والمنجئون هي: أداة السانية التي تدور، قال الشاعر:

كَأَنَّ عَيْنِي وَقَدْ بَأْتُونِي غَرِيانَ فِي مَنَحَةٍ مَنَجْنُونِ

قال أبو الفضل: هي الدواب، وأنشد:

وَمَنَجْنُونٌ كَالْأَتَانِ الْفَارِقِ

وعا أنها تدور فقد كني بها عن الدهر. قال ابن أحمر:

==

قال أبو علي: النون الثانية في مَنْجُون أصل وليست بزيادة، كما كانت التي في منجنيق^(١) زائدة، فمنجنيق رباعيٌّ وَمَنْجُونُ خماسيٌّ بمنزلة عَرَطْلِيلِ^(٢) إلا أن الزيادة هنا واء، وتَمَّ ياءٌ، والذي عُلِمَ منه أن النون الثانية من منجنون أصل أنها [أ/١٣٧] تثبت في التفسير في قولك: مَنَاجِي، وَمَنَاجِيْن، ولو كان النون زائداً أعني الثانية لقلت في تكسيـره مَجَانِيْن كما قلت: مَجَانِيْقُ فحذفتها، فالمحذوف من النونات من (مَنْجُون)^(٣) الثالثة التي بعد الواو، حذفت هي مع الواو لتـمَامِ التـصغـير دونهما فلزم أن يقال: مُنِجْنٌ كما تقول: عُرِطِلُ، فإِن عَوَضْتُ قلت: مُنِجِيْنٌ، وأنت في التعويض وتركه بالخيار، لأن الرابعة ليست برابعة^(٤).

تَمْلُ رَمَتَهُ الْمَنْجُونُ بِسَهْمَيْهَا وَرَمَى بِسَهْمٍ جَرِيْمَةً لَمْ يَصْطِدْ
انظر تهذيب اللغة ٢٥٨/١١ (منجنون).

(١) في المخطوطة: (منجنون) ولعله سهو من الناسخ.

والمَنْجُونِيْقُ: يفتح الميم وكسرهما: القذف الذي ترمى به الحجارة، وقد نصب الحجاج على البيت منجنيقاً بالحجارة. ومنجنيق على (فَتَعْلِيل) الميم من نفس الكلمة، وجمعه مجانيق وتصغيره: مُجْنِيْق. والنون الأولى فيه زائدة. انظر الكتاب ٣٣٧/٢، ٣٤٤، وانظر المقضب ٥٩/١، والنصف ١٤٦/١، كذلك: انظر لسان العرب ٣٣٨/١٠ (مجنق).

(٢) العَرَطْلِيلُ: الطويل، وقيل: الفليظ، انظر لسان العرب ٤٣٩/١١ (عرطل).

(٣) في المخطوطة: (منجنيق)، وهو وهم من الناسخ ظنها جمعاً نجرها بالياء.

(٤) يقول أبو سعيد: «تقول في (مَنْجُون): مُنِجِيْنٌ، لأن إحدى التونين الأخيرتين زائدة، لحذفت الأولى منها لئلا تحذف الواو، فبقي (منجون)، فقال: منجنيق، على نحو ما نعلل في (خَتْنَبِيل)» شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٩١.

وروى ابن جني تنازع اللغويين في هذه اللفظة، فابن دريد يرى أن الميم فيها زائدة، ويرى آخرون أنها أصلية، وقال: الميم عندي من نفس الحرف والنون زائدة لقولهم: مجانيق وسقوط النون في الجمع، ثم ذكر أن العرب إذا اشتقوا من الأعجمي خلطوا فيه، لأنه

قال: وإذا حُقرت الطمأنينة والقشعريرة قلت: طَمِئِنَّهُ تحذف إحدى النونين^(١).

قال أبو علي: تحذف النون الثانية من طمأنينة، لأن مثال التصغير يتم دونه، وأنت في العوض وتركه بالخيار^(٢).

قال: وإذا حُقرت قنْدَاوُ^(٣)، حذفت الواو لأنها زائدة كزيادة ألف حَبْرَمَكِي^(٤).

قال أبو علي: حُقرت (قنْدَاوُ) فحذفت الواو، قلت: قُنْدِي، وإن عَوَّضْتَ قلت: قُنْدِي، وإن حذفت النون من (قنْدَاوُ) قلت: قُدَيْمِي، مثل قُدَيْمٍ ورأيت قُدَيْمِيًّا، وإن عوضت قلت: قُدَيْمِيٍّ مثل: قُدَيْمِيٍّ، وإن كسرت

ليس من كلامهم، وهو يشير إلى قولهم: «تارة نُجِتُّ، وأخرى نُرْشَقُ»، وقولهم: «جنقوم بالمجانيق» وقياس الأول: «نُجِتُّ»، كما أن قياس الثانية «مُجْتَنُّوم»، انظر المنصف ١٤٧/١، قلت: الوجه المحتملة في (مجنيق ومجنون) مفصلة في شرح الشافية ٣٥٢/٢ - ٣٥٥.

- (١) الكتاب ١٢٠/٢ ولم يذكر أبو علي (قشعريرة) تصغير (قشعريرة).
 (٢) طمأنينة، وقشعريرة على ستة أحرف عدا الهاء، والزائد في طمأنينة الياء، وإحدى النونين، وفي قشعريرة الياء، وإحدى الراءين، فحذفت النون الأولى والراء الأولى. انظر شرح الكتاب للسرياني، ج٤، ق ١٩١. وانظر مثل ذلك في شرح الرمانى للكتاب، ج٤، ق ٧١.
 (٣) القنْدَاوُ: السَّيُّءُ الخَلْقُ والغذاء، وأنشد:

فَجَاءَ بِهِ يَسْوَغُهُ، وَرَحْنَا بِهِ فِي الزَّهْمِ قنْدَاوُ بَطِيْنَا

وقيل: رجل قنْدَاوُ، أي سريع، والقنْدَاوَةُ من النوق: السرعة، قاله الفراء. انظر لسان العرب، ٣٦٩/٣ (قند).

- (٤) الكتاب ١٢٠/٢، وفي المخطوطة: (حَبْرَمَكِي). والحَبْرَمَكِي هو: الطويل الظهر، القصير الرجلين. انظر تهذيب اللغة ٣٠٦/٥ (ح، ك)، وألف (حَبْرَمَكِي) زائدة للإلحاق بسفرجل، وتصغيره (حَبْرَمَكِي)، وإن عوضت قلت: (حَبْرَمَكِي): انظر المقضب ٢٦١/٢.

على حذف النون قلت: قُدَانِيْ مثل قُدَاعِيْ، وإن كسرت على حذف الواو قلت: قَنَانِدْ، وإن عوضت قلت: قَنَانِدْ^(١).

قلت: وإذا حُفِرَ إبراهيم واسماعيل قلت: بُرَيْهِمَ، وَسُمَيْعِيلَ^(٢).
قال أبو العباس: قال أبو عثمان: الهمزة لاتزاد في الأربعة ولا في الخمسة، وأنا أقول: أُبَيْرِيْهَ، لأن الألف رابعة^(٣).

قال أبو علي: لو لم يحذف الميم من مُجَرَّسٍ^(٤) ومُكْرَدَسٍ لاحتجج إلى حذف حرف أصلي^(٥).

(١) أي إذا حُفِرَتْ (قُدَانُو) فبإتلاف مخبر بين حذف الواو، وحذف النون منهن، فإن حذف الواو قلت: قُنَانِدِيْ، وإن حذف النون قلت: قُدُنِيْ، ورأيت قُدُنِيْاً، لأنهما زائدان على الثلاثة. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٩١.

(٢) الكتاب ٢/ ١٢٠.

(٣) لم ترد هذه المسألة في المقتضب، ولكنها روت ضمن مسائل الفلوط فجات في الانتصار ق ٢٦٤ حيث روي عنه أنه قال: «زعم أنه إذا حُفِرَ إبراهيم واسماعيل قال: بُرَيْهِمَ وَسُمَيْعِيلَ؛ يذهب إلى أن الألف زائدة وهذا خطأ وتقض لقوله، لأنه قال: إن الألف لا تخلق بنات الأربعة زائدة أولاً، وهذا صواب، ثم أدخلها عليهن في دعواه هذه، ولكن القول: أُبَيْرِيْهَ، وأسميخ (في المخطوطة: أبيره، وأسميخ) وإذا قول أبي عثمان»، انتهى كلام أبي العباس. لكن ابن ولاد نقض وصحح كلام سيبويه. انظر الانتصار ق ٢٦٤ - ٢٦٦. قال السيرافي: والذي قاله سيبويه هو الصواب، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٨١.

(٤) في المخطوطة: (مُجَرَّس) وما أثبتته من الكتاب ومن شرح السيرافي.

(٥) يشير إلى ما جاء في الكتاب ٢/ ١٢٠ من قوله: «وإذا حُفِرَ مُجَرَّسٌ، ومُكْرَدَسٌ قلت: جُرَيْسٌ، ومُكْرَدَسٌ، وإن شئت عوضت فقلت: جُرَيْسٌ، ومُكْرَدَسٌ».

والجوازي من الرجال: الضخم الشديد، والجمل المجرفس: المشدود وثاقه، لأن الجرسة: شدة الوثاق، أنشد ابن الأعرابي:

كَأَنَّ كَبْشًا سَاجِبًا أَرْسَا

بَيْنَ صَيْبِي لَحْيِهِ مُجَرَّسَا

هَذَا بَابُ بَنَاتِ الْخَمْسَةِ^(١)

قال: لأن ما يشبه الزوائد هاهنا بمنزلة مالا يشبه الزوائد^(٢).

قال أبو علي: ذلك لأنه ليس بزيادة وإن كان من مخرج حرف زائد وكان هذا في النون أسهل، لأنه نفسه حرف زيادة، وإن كان في خَدَرْتُ^(٣) أصلياً، لأنه لم يَقم على زيادته هنا دليل من اشتقاق ولا من مخالفة بنائه بناء الأصلي^(٤).

== انظر تهذيب اللغة ٧٤١/١١ (جرفس).

والْمَكْرَدَسُ: الموقر رباطه، وعن المفضل: كَرَدَسَه إذا أوثقه، وأنشد:

بَنَاتٌ عَلَى خَدَرٍ أَمَّ وَتَكَبَّرَ
وَضِجْمَتُهُ مِثْلُ الْأَسِيرِ الْمَكْرَدَسِ

انظر تهذيب اللغة ٤٢٣/١٠.

(١) الكتاب ٧٢١/٢، وفيه: (هذا باب تحقير بنات الخمسة)، وفي شرح السيراني مثل ما في التعليقة.

(٢) الكتاب ١٧١/٢.

(٣) الْخَدَرْتُ: وَالْخَدَرْتُ - بالذال والذال - : العنكبوت الضخمة، وقيل: هي العنكبوت الذكر وأنشد:

وَمُتَّهَلٌّ طَامٍ عَلَيْهِ الْفَلْلَقُ

يُنِيرُ أَوْ يُسْنِدِي بِهِ الْخَدَرْتُ

انظر تهذيب اللغة ٦٣٤/٧، ٦٩٤.

(٤) يقول أبو سعيد: «الباب فيه أن تحذف فتقول: عُضْبِرْتُ، وفي قَدْغَمِيلَ: قَدْغَمِيلَ، وفي خُزْعَيْلَ: خُزْعَيْبُ، ويجوز التصويص في كل ذلك، كقولنا: سَفِيرِيحٌ وَجَحْمِيرٌ، وقَدْغَمِيلَ». شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ١٩٢، قال الرماني: «الذي يجوز في تحقير بنات الخمسة حذف حرف حتى يصير إلى بنات الأربعة، وتجري على مثال التحقير من (فُعْبَعِيلَ أَوْ فُعْبَعِيلَ)، ولا يجوز حذف حرف من بنات الأربعة لثلاث يخرج عن مثال التحقير في الأسماء المتكئة، وحذف آخر الاسم أولى لأنه منتهى العدة التي يحتملها التحقير، مع أن آخر الاسم موضع التغير بتعاقب العلامات للمعاني، وتحقير (سَفَرَجَلٍ: سفيرج ، ==

هَذَا بَابُ مَا ذَهَبَ لَامُهُ (١)

قاله: ومثل ذلك في : ذَهْ : ذِيَّةٌ لو كانت امرأة ، لأن الهاء بدلٌ من الياء (٢) .

قال أبو علي : الهاء بدلٌ من الياء التي هي عين ، كما أنميم (فم) بدلٌ من الواو التي هي عين .

قال أبو علي : لأن الهاء ليس مما يؤنث به والياء يؤنث بـ ، تقول : أنتِ تفعلين ، فأما قولك : هذِهِ ، وَهِي ، فالياء زائدة ، زيدت لخفض الهاء كما تزداد بعد الهاء التي هي علامة الضمير (٣) .

* * *

== وسفيرج بالمعوض ، وكذلك (شَمَرْدَل : شُمَيْرِد ، وشُمَيْرِدُ) ... وتحقير (خُدْرَتَق : خُدَيْرِق ، وخُدَيْر وخُدَيْرِن) ، لأن النون من حروف الزيادة ولا يجوز في (جَحْمَرِش) مثل ذلك ، لأن الميم بعدت من آخر الاسم فلم تجاوز الحرف الذي هو أحق بالخفض ... شرح الرماني للكتاب ، ج ٤ ، ق ٧٢ . وانظر المقتضب ٢/٢٤٩ - ٢٥٠ .

(١) الكتاب ١٢٢/٢ .

(٢) الكتاب ١٢٣/٢ .

(٣) قال أبو سعيد : « تقول في تصغير (قُر) : قُورِيَّةٌ ؛ لأنك تقول في جمعه : أَقْرَاءُ ، وأصله : قُرَّة ، والهاء ذاهبة كما تذهب من (شَقَّة) ، وأبدلت الواو ميماً لأنها من مخرجها ، فلما جمعوه وصغروه رُدَّوه إلى الأصل ، كما قالوا في جمع (مَاء) : أَمْوَاءٌ وَمِيَاءٌ ، وفي تصغيره : مُوِيَّةٌ ، لأن الهمزة في (ماء) منقلبة من هاء ، وأصله : (مَوَّة) .

ولو صغرت (ذه) من قولهم : (هذه) المرأة ، وقد جعلته اسماً للمرأة لقلت : (ذِيَّةٌ) ؛ لأن هذه الهاء بدلٌ من ياء ، فيقال : (ذِي) ، في معنى (ذُو) ، و(هَذِي) في معنى (هَذِهِ) والهاء بدل ، وأصله ياءان ، ألا ترى أننا نقول في تصغير (ذا) المذكر : ذِيَّيَا ، ولا هاء فيه ، ولو جاز أن تبقى الهاء في التصغير لثبت الميم في تصغير (فم) وجمعه . شرح السيرافي للكتاب ، ج ٤ ، ق ١٩٣ ، وانظر مزيداً من التفصيل والتعليل في المقتضب ٣/٢٨٨ .

هَذَا بَابٌ تَحْقِيرِ مَا كَانَتْ فِيهِ تَاءُ التَّائِيثِ^(١) [١٣٧/ب]

قال: وليس يبدل لازم كياء (عِيْدٍ)^(٢).

قال أبو العباس: ياء (عِيْدٍ) عنده مبدلة من الواو بدلاً لازماً، والدليل على ذلك قولهم: أَعْيَادٌ، وليس في أَعْيَادٍ ما تقلب له الواو ياء.

قال أبو العباس: قيل: أعياد ليفرق بين جمع عُوْدٍ وعِيْدٍ.

قال: وإنما يجمع الاسم الذي هي فيه، أي التاء، كما يجمع ما فيه الهاء^(٣).

قال أبو علي: يقول: إِنَّ (بَنَتْ) ونحوه يجمع بالالف والتاء فتحذف منه التاء كما أن (تُبَّةً) ونحوه مما فيه الهاء للتأنيث^(٤) إذا جمع بالالف والتاء حذف منه الهاء^(٥).

قال: وإنما لحقت بعد ما بُنِيَ الاسم ثم بُنِيَ بها بناءً بنات الثلاثة بعد، فلما كانت كذلك لم يحتمل أن تُثَبِّتَ مع الحرفين، يعني الهاء والعين، حتى يصير معها في التحقير على مثال (فُعَيْلٍ)، كما لم يجوز ذلك

(١) الكتاب ١٢٤/٢.

(٢) الكتاب ١٢٤/٢، وانظر أيضاً ما سبأني فيه بعد قليل.

(٣) الكتاب ١٢٤/٢.

(٤) في المخطوطة: «... الهاء التأنيث».

(٥) يقول الرماني: «الذي يجوز في تحقير ما فيه تاء التأنيث حذف التاء، ودُحِرَ حرف الأصل ولا يجوز قول التاء في التحقير وإن كان الاسم قد بُنِيَ بها بناءً الملحق، لأنه لم يخلص له الإلحاق من أجل أنها تدل على التأنيث باختصاصها به وسقوطها في المذكر، كما تسقط هاء التأنيث، وعلى ذلك جرى الجمع في كلام العرب فحذفوها كما يحذفون ما فيه الهاء في الجمع...» شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٧٥.

للهاء (١).

قال أبو علي: يقول: لو ضُمَّتْ هذه التاء إلى ماسقط لأمه كما ضم إليه الهاء سقط في التصغير، ولم يثبت في الاسم إذا كسر للتصغير ثبات ما هو أصل.

وقال أبو علي أيضاً: يعني أن هذه التاء في (أُخْتُ) لم يُكسر الاسم في التصغير عليها فتقول: أُخِيْتُ، كما لم تكسره للتحقير على الهاء التي في (ثُبَّةٍ)، فتقول (ثُبِّيَّةٌ)، ولكنك تردّ اللام في (أُخْتُ) كما رددته في (ثُبَّةٍ) فتقول: (ثُبِّيَّةٌ) (٢).

قال: فإذا جثت بما ذهب من الحرف حذفته، وجثت بالهاء لأنها العلامة التي تلزم لو كان (٣).

قال أبو علي: الحرف الذي يلحق للتأنيث في مثل حَمْدَةٍ وما أشبهه هو تاءٌ وإنما تقلب في الوقف هاء ، والدليل على ذلك أن من الناس من

(١) الكتاب ١٢٤/٢ مع اختلاف يسير.

(٢) يفسر أبو سعيد ذلك فيقول: «اعلم أن سبويه أراد بتاء التأنيث ها هنا ما كان من الأسماء قبله تاء في الوصل والوقف من المؤنث، وهي أسماء بسيرة نحو: أُخْتُ، وبنتٌ، وقُنتٌ، ومُنتٌ، وذُنْتُ، ولم يقع في غير ذلك، فهذه التاء وإن كان قبلها ساكن فهي للتأنيث كالهاء في عَمَلَةٍ، وقَمَرَةٍ، وما أشبه ذلك ولكنهم جعلوها بدلاً من التاء في الوقف، وألقوا بها الاسم الذي حذف لام الفعل منه... وأصل (أُخْتُ): أُخَوْتُ، وأصل بنتٌ: بَنَوْتُ، أو بَنَيْتُ، والدليل على ذلك أنهم يقولون: أخوات، وبَنَاتٌ، وجعلوا تغيير أوائلها دلالة على ذلك، فإذا صغرت رددتها إلى أصلها لأنها في الأصل مزيدة بعد ما بني الاسم على حرفين للتأنيث، وعلامة التأنيث لا يعتد بها في تصغير ولا جمع، فقالوا: بَنِيَّةٌ، وأخِيَّةٌ، ثم ردّوا الهاء وأبطلوا التاء التي كان يستوي وصلها ووقفها...» شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٩٣ - ١٩٤.

(٣) الكتاب ١٢٤/٢ وقام الكلام: «... لو كان الحرف على أصله».

يجعله في الوصل والوقف تاء، فأما تاء أخت فإنها للتأنيث، كما أن هذه التاء له. يدل ذلك على أنها للتأنيث أنها لا تلتحق إلا حيث لو كان الاسم غير ناقص كان هاء، فالتاء التي في أخت هي التي في حمدة إلا أن الفصل بينهما أن هذه تقلب في الوقف هاء، والتي في أخت في الوصل والوقف سواء، لأنه لما جعل للإلحاق صار بمنزلة ما هو من نفس الكلمة^(١).

قال: ومن العرب من يقول في هنت: هنيهة، وفي هن هنيهة^(٢) يجعلها بدلاً من الياء^(٣).

قال أبو علي: يعني أنه يجعل الهاء من هنيهة بدلاً من الياء التي هي لام محذوفة في هن^(٤).

(١) انظر المقتضب ٢٧٠/٢، الأصول في النحو ٥٦/٣.

(٢) في المخطوطة: «... وفي هن: هنيهة» وفي المقتضب ٢٧٠/ (هنيهة).

(٣) الكتاب ١٢٤/٢.

(٤) الهم: كلمة يكتن بها عن اسم الإنسان، يقال: أتاني هن، وأنتني هنة، قال الشاعر:

وَقَدْ رَأَيْتَنِي قَوْلَهَا يَا هَنَاءَ وَيَحْلَنُ أَلْحَلَّتْ شَرًّا بِشَرِّ

و(هن) اسم على حرفين، والمحذوف منه الواو، كان أصله: هَنَو، وتصغيره: هُني. قال أبو منصور: لما صغرت حركت ثانية ففتحت، وجعلت من حروفه ياء التصغير، ثم رددت الواو المحذوفة، فقلت: هُني، ثم أدغمت ياء التصغير في الواو، فجعلتها ياء مشددة (أي فقلت: هُني). كما أن الهم: كناية عن الشيء، يستغشح ذكره، تقول: لها هن، تريد: لها جر. انظر تهذيب اللغة ٣٧٣/٥ (هن).

وهنت مفرد جمعه هنوات، وهو بمعنى الأفعال القبيحة، قال الشاعر:

أَرَى ابْنَ نَزَارٍ قَدْ جَفَّائِي وَمَلَّيْنِي عَلَى هَنَوَاتٍ كُلِّهَا مَتَابِعُ

انظر الكتاب ٨١/٢، المقتضب ٢٧٠/٢، قال ابن جني: «والتاء في (هنت) بدل من الواو» انظر المنصف ١٣٩/٣.

وقد عرض أبو علي وتلميذه ابن جني لهذه المسألة، وقال ابن جني في تحقيقه =

قال: ولأنهم لا يؤثثون بالتاء شيئاً إلا شيئاً علامته في الوصل الهاء^(١).
 قال أبو العباس: قوله في الأصل الهاء، أي يوقف عليه بالهاء^(٢).
 قال: كما لا تكون علامة مايجيء على أصله من الأسماء التاء كذا
 قول الخليل^(٣).

قال أبو علي: يعني أن التاء لا تكون علامة لما يجيء على أصله من
 الأسماء لأنها إذا جاءت على الأصل انقلبت في الوقف هاء^(٤).

* * *

== (هتت) : اللفظة الجيدة فيها : (هتتة) ، فيجوز أن تكون الهاء في (هتتة) بدلاً من الواو
 أو الياء التي أبدلت من الواو لوقوع ياء التحقير قبلها ، فكأنها كانت (هتتوة) ، فأما أن
 يكون أبدلها من الواو كما أبدلها في (هتاء) ، وإما أن يكون أبدل الواو ياء فصارت
 (هتتة) ، ثم أبدل الياء المدللة هاء ، كما قالوا : (ذة) في (ذي) انظر المصنف
 ١٤٠ / ٣ .

(١) الكتاب ١٢٤ / ٢ ، وفي (الكتاب) : . . . في الأصل الهاء ، ورواية السيرافي توافق
 ما جاء في التعليقة .

(٢) انظر المقتضب ٧٤٠ / ٣ ، وفسر السيرافي ذلك بقوله :

يقول: الهاء في الوصل تاء ، لأن العرب لا تؤثث بالتاء شيئاً إلا شيئاً علامته في
 الوصل الهاء ، أي أن الأسماء التي تثبت فيها التاء في الوقف هي أسماء مرتبطة بالأصل في
 علاماتها لأن الأصل فيه: أَهْوَةٌ، وَتَوَةٌ، وَهَوَةٌ، وَذِيَّةٌ، وأهل ذلك كله الهاء ، انظر شرح
 السيرافي للكتاب، ج ٤ ، ق ١٩٤ . وقال الرماني: وإنما جرى في الاسم على مخالفة الوصل
 للوقف، ليدل على زيادة التأنيث كما جرى ذلك في التنوين، ولم يحتج إلى مثل ذلك في
 الفعل لأن في تصرفه بالماضي والحاضر والمستقبل ما يدل على الزيادة للمعنى . انظر شرح
 الرماني للكتاب، ج ٤ ، ق ٧٥ .

(٣) الكتاب ١٢٤ / ٢ مع اختلال يسير .

(٤) أي أنك لو سميت امرأة بـ(هتتت) ثم حقرت لقلت: هتتتة . فتجعل الهاء بدلاً من التاء .
 انظر الأصول في النحو ٥٦ / ٣ .

هَذَا بَابُ تَحْقِيرِ مَا حُذِفَ مِنْهُ وَلَا يُرَدُّ فِي التَّحْقِيرِ ^(١) [١٣٨/أ]

قال: فمن ذلك قولك في مَيْتٍ مَبِيَّتٌ ^(٢)، وإنما الأصل مَيْتٌ، غير أنَّك حذفت العين ^(٣).

قال أبو علي: الدليل على أن العين المحذوفة ظهور الياء التي في فَيْعَلٍ، ولو كانت ياء فَيَعْلٍ المحذوفة دون الياء المنقلبة عن العين التي هي واوٌ نُقِلَتْ: (مَاتٌ) ولم تُقَلْ: (مَيْتٌ)، فأظهرت الواو دون الياء، وقلبتها ألقاً لأن العلة التي لها انقلبت الواو مرتفعة. وهي وقوع الياء الساكنة قبلها، وإذا حذفت ياء (فَيَعْلٍ) لم يجب أن تنقلب الواو ياء ولم يوجب انقلابه شيئاً، فيعلم بقولك: مَيْتٌ وَهَيْنٌ أَنَّ المحذوف من بنات الياء أيضاً هو العين، فليس يعلم أن المحذوف منه هو العين، والياء ياء فَيَعْلٍ كما كان المحذوف في نظيره من بنات الواو العين، فمَيْتٌ: قِيلَ، وتصغيره: فَيَيْلٌ ^(٤).

(١) الكتاب ١٢٤/٢ مختصراً.

(٢) في المخطوطة: (مَبِيَّتٌ).

(٣) الكتاب ١٢٤/٢.

(٤) الأصل في (مَيْتٍ): مَبِيَّتٌ، إلا أنهم حلقوا العين، وقالوا في: (هَابٌ): هَوِيٌّ والأصل: هَائِرٌ، هذا كله قول سيبويه في هذه الأسماء، قال أبو سعيد: وقد خولف في بعضها، واعتماد سيبويه على الحذف لما وقع في هذه الأسماء على جهة التخفيف لا على علة توجب حذفها، وتزول العلة في التصغير... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٩٤.

ويبين ابن السراج أن ما بقي من هذه الأسماء بعد الحذف لا يخرج عن أسئلة التحقير.

انظر الأصول في النحو ٥٦/٣، وانظر شرح الرامني للكتاب، ج٤، ق ٧٥.

قال: غير أنهم حذفوا الهمزة كما حذفوا ياء مَيَّتٍ وكلاهما بدل من العين^(١).

قال أبو العباس: قوله كلاهما بدل من العين، يعني أن الياء في مَيَّتٍ الثانية بدل من الواو والهمزة في (هائر) بدل من واو، ولأنك تقول: هَارَ يَهُورُ، ومَاتَ يَمُوتُ، فكلما المحذوفين عينٌ.

قال أبو علي: هَارَ: قَالَ، لأن عينه محذوفة، وهذا أَلِفٌ فاعِلٌ، وتحقييره: هُوَيْرٌ عَلَى (قَوِيلٍ)، الواو منقلبة عن أَلِف (قَاعِلٍ) كما تنقلب عنها في (قَوِيلِ) وفي التكسير (قَوَاعِلٍ).

قال: ومن قال هُوَيْرٌ فإنه لا ينبغي لك^(٢) أن تقيس عليه، كما لا تقيس على من قال: أَبَيْتُونَ، وَأَنْيَسَانُ، إلا أن تسمع من العرب شيئاً فتؤدِّيه، وتجيء بنظائره مما ليس على القياس^(٣).

قال أبو علي: كان قياس تصغير (أَبْنَى) أن يكون أَبَيْنَا، والأشبه أن يكون لما جمع (ابن) على (أَفْعَالٍ) حذفت الألف الزائدة كما تحذف من الممدودات فيقصرن في الشغل وضروب الجمع وكما يقصر سائر المجموع، فتُحذف منها حروف المد نحو: أَسَدٌ وَقُلٌّ، لأن عندهم أنه كان (أَسَدًا) جُمع على (قُعُولٍ)، ثم قصرت المدة فصار (قُعُلٌ)، ثم خُفِّفَ كما يخفف (رُسُلٌ)، فكذاك (أَبْنَاء) كأنه قصرت مدته فصار (أَبْنَى)، ثم انقلبت ألفًا

(١) الكتاب ١٢٥/٢.

(٢) في الكتاب: له، وكلاهما له وجه.

(٣) الكتاب ١٢٥/٢ وفيه: (يقيس) مكان (تقيس) هنا.

(٤) في المخطوطة: (أبنا)، والصواب من الكتاب، وهو مثل (أعنى).

لزوال العلة التي لها كانت انقلبت اللام همزة وهي وقوعها طرفاً بعد ألف زائدة، فصار (أبنا)، ثم صغرت فقلبت الألف المنقلبة عن الواو التي هي لام ياءً لاتكسار ما قبله، فصار (أبئني)، على وزن (أفعليل)، فزالت دلالة الجمع عنه، فألحق به الواو والنون دليلاً للجمع، لأن الواو والنون قد تكون للجمع القليل، كما أن أفعالاً للجمع القليل، ولما ألحقت الواو والنون سقطت الألف التي قدرناها منقلبة عن اللام لالتقاء الساكنين [١٣٨/ب] فصار أبئنون في التصغير وهو خارج عن القياس، وهذا وجهٌ يخرج به وردّه إلى القياس^(١).

قال: ومثل ذلك رجلٌ يُسمى بـ(يَضَعُ)، تقول: يَضِيعُ،^(٢) أي لا تقول: يُؤَضِعُ إلا على قول من قال: هوثير في تصغير هَارٍ^(٣).

(١) قال أبو سميعة: «تفسير هذا أن العرب إذا صغروا (أبنا) جمع، أن يقولوا: أبئنون، وليس ذلك تصغير (أبنا) في لفظه، لأن تصغيره: أبئنا، كما تقول: أخيمال، ولا هو تصغير (بنون) لأن تصغير (بنون): بنئون، لأنك تصغر الواحد (بنئاً) ثم تجمعهم فهصير: بنئون، فكان قولهم: (أبئنون) على تقدير شيء غير (أبئنا) ولا (بنئون)، ولا هم صغروا (أبنا) وجمعه بعد ذلك، فقدر الذي يستوي تقديره فيه أنه (أفعل مثلاً)، فكانه (أبئني)، ثم صغر (أبئني) فهصير: (أبئني) ثم جمع فقال: (أبئنون) كما يهصير: (أعئنون)، ولا يستعمل، كما لا يستعمل راجلٌ في معنى رجلٍ، وإن كان صغره على ذلك». شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٩٤.

(٢) الكتاب ١٧٥/٢.

(٣) روى السيرافي أن أبا العباس المبرد حكى من قوله وقول أبي عثمان المازني أنه يقول في (يَضَعُ): يُوَضِيعُ، وفي (هَارٍ): هُوَيْثَرٌ، لأنه من وَضَعَ: يَضَعُ، وتردّه إلى الأصل... قال أبو سعيد: ويلزم هؤلاء أيضاً أن يقولوا في (خير منك) وشر منك: أخير منك، وأشبر منك؛ لأن أصله: (أخبر منك، وأشر منك). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٩٥.

هَذَا بَابُ تَحْقِيرِ كُلِّ حَرْفٍ كَانَ فِيهِ هَذَلٌ
فَإِنَّكَ تَحذفُ ذَلِكَ الْهَذَلُ وَيردُّ الَّذِي مِنْ
أَصْلِ الْحَرْفِ إِذَا حَقَّرْتَهُ^(١)

قال في قولم عَيْدٌ وَأَعْيَادٌ: فصار بمنزلة همزة (قائِل) ^(٢)
أي لزم الياء المبدلة في (عَيْد) من الواو في التصغير كما تلزم
الهمزة المبدلة من واو (قائِل) في التصغير في قولك: (قَوَيْلٌ)، ولا ترد
واحدًا منهما إلى أصله ^(٣).

قال: وَإِذَا حَقَّرْتَ قِيَّ^(٤).

قال أبو علي: (قِيَّ) اجتمع فيه شيثان يَقْلِبَانِ الواو ياءً:
أحدهما: أنها ساكن وماقبلها مكسور.
والآخر: أنها ساكن قبل ياءً.

(١) الكتاب ١٢٥/٢.

(٢) انظر الكتاب ١٢٥/٢.

(٣) (عَيْدٌ) بصفر على (عَيْدٍ) ويجمع على (أَعْيَادٍ)، فلم ترد الياء فيه إلى الواو وهو شاذ،
انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٩٥، وقد تقدم قبل قليل قول أبي العباس فيه.

(٤) الكتاب ١٢٥/٢، وقام كلامه: «... قلت: قِيَّ، لأنه من القَوَاءِ». وأرض قَوَاءً: لا أهل
فيها، والفعل: أَقْوَتْ الأرض والدار، أي خلت من أهلها، و(قِيَّ) مشتق من (القَوَاءِ)،
يقال: أَقْوَى القوم، إذا وقعوا في قبرٍ من الأرض، كما أن القِيَّ: المستوي، أنشد:

وَيَلْسَنَ نِبَاطَهَا نَطْسِي
قَبْسِي تُنَاصِبُهَا بِلَادُ قِيَّ
الْحَمْسُ وَالْحَمْسُ بِهَا جُلْدِي
تَقْطَعُهَا وَقَدْ وَتَى الْمَطِيَّ

انظر تهذيب اللغة ٣٦٩/٩ (قري)، وديوان العجاج / ٣١٧.

إلا أن الذي قلب هنا الواو ياءً هو انكسار ما قبلها، لأن القلب مضى فيه قبل حروف العلة الثانية، ألا ترى أن مثل (مِعَاد) في أن الكسرة قلبت الواو الساكنة ياءً؟^(١).

قال: ومن ذلك أيضاً عطاءً وقضاً ورشاً، تقول: عطيت وقضيت^(٢). قال أبو علي: لامات عطاءً وقضاً ورشاً ونحوهن ينقلبن همزات إذا وقعن أطرافاً بعد ألف زائدة، فإذا صغرت فالقياس أن يُقال فيه: عطيتي مثل (جُمَيْل)، فتجتمع ثلاث ياءات: الأولى ياء التصغير، والثانية المبدلة من ألف (فَعَال)، والثالثة: لام الفعل، فتحذف الثانية حذفاً، فيصير على مثال (فُعَيْل)، ولاتثبت في التصغير الهمزة التي كانت في واحدة، لأن إبدال هذ اللامات همزة ليست بلازم، إنما تبدل لما تقدم، فإذا زالت تلك العلة لم تبدل، فلهذا لم يقل: عطيتي كما قلت في تكسيره عطاءً^(٣).

(١) انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٩٥، شرح الرماني للكتاب، ج ٤، ق ٧٧.

(٢) الكتاب ١٢٦/٢، وقام الكلام: «... ورشيت».

(٣) يقول أبو سعيد: «عطاءً، وقضاً، ورشاً»، وكل ما كانت الهمزة فيه طرفاً في موضع لام الفعل وقبلها ألف، والهمزة منقلبة من واو أو ياء، إذا صغرت أبطلت الهمزة، وردتها إلى الأصل، لأن الهمزة إنما انقلبت من الياء والواو لتطرفهما بعد ألف، فإذا صغرنا فقد بطلت الألف، تقول في تصغيره: عطيتي، وقضيتي، ورشيتي، وأصله: عطيتي، وقضيتي، ورشيتي، فتحذف الياء الأخيرة ولا همزة فيه، ألا ترى أنك تقول في الجمع: أعطيتهم، وأقضيتهم، وأرشيتهم، وما كانت الهمزة فيه أصلية غير منقلبة فإنها تثبت همزة في التصغير ولا تحذف، فمن ذلك: الأئمة - وهي تبت - وأشاعة، وهي القبيلة تقول في التصغير: الأئمة، وأشينة، لأن الهمزة ليست مبدلة...» شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٩٥.

قال: ولو كانت كذلك لكان الحرفُ خليقاً أن تكون فيه الآية^(١).
 قال أبو علي: لو كانت اللام من (الآية)^(٢) ياءٌ انقلبت الهمزة عنها
 ولم تكن الهمزة أصلية لكان جائزاً أن يقال: الآيةُ فتظهر اللام ياءٌ إذا
 بُنيت الكلمة على التأنيث، كما أن (عباءةً) لما كانت اللام ياءٌ والهمزة
 منقلبة عن ياءٍ ظهرت الياء التي هي لام في (عبايةً) لما بُني على التأنيث
 فإن لم تظهر الياء في (الآلة وأشاة)^(٣) كما ظهرت فيما ذكرنا إذا بُني
 على التأنيث دليل على أن اللام همزة ليست بمنقلبة، ومعنى قولهم مبني
 على التأنيث، أن (عبايةً) لم يقل أولاً (عباءةً)، ثم أدخلت التاء بعد
 مضى القلب فيه، إنما بني في أول حاله، وصيغت صياغة التأنيث، فلم
 يقع اللام فيه طرفاً بعد ألف زائدة، إنما الذي وقع طرفاً هو تاء التأنيث،
 وعبايةً بني على التذكير فوقعت الياء طرفاً بعد الألف الزائدة، فنقلبت
 همزة، ثم أدخل تاء [١٣٨/أ] التأنيث على التذكير وقد مضى القلب في
 اللام^(٤).

(١) الكتاب ١٢٦/٢.

(٢) في المخطوطة: (الآله).

(٣) في المخطوطة: (الآية، وأشاية).

(٤) مذهب سيبويه أن ما كان معروف الأصل بالاشتقاق من واو أو ياء فهو من باب عطاء ورشاً، وما كان لا يعرف جعلت همزته أصلية، حتى يقوم الدليل على غيرها لأن الهمزة هي الموجودة فيه. انظر شرح السيراني للكتاب، ج ٤، ق ١٩٦، وانظر في هذا المقتضب ١٨٩/١، وتحدثت سيبويه عن «ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب»، انظر الكتاب ٣٨٣/٢، وانظر النصف ١٢٨/٢، ١٣١.

قال: وأما النَّبِيُّ فقد اختلفت العرب فيه فمن قال: النَّبَأُ قال: كان مُسَيَّلَمَةً نُبِّيَّ سَوْءٍ (١).

قال أبو علي: نَبِيٌّ. فَعِيلٌ من النَّبَأِ، إلا أن الهمزة فيه ألزمت التخفيف كما ألزمت في بَرِيَّةٍ والذَرِيَّةِ في قول من جعلها فُعَيْلَةً من ذَرَأٍ، وإذا صَفَرَقِيل: نَبِيٌّ، فرجعت الهمزة التي كانت خففت في الواحد، وأدغمت الياء الأولى التي للتصغير في فَعِيلٍ (٢).

قال: ذا القياس لأنه عما لا يلزم (٣).

قال أبو علي: يعني التخفيف.

قال: ومن قال: أنبياء قال: نُبِيُّ سَوْءٍ كما قال في عِيدٍ حين قالوا: أَعْيَادٌ عَيْيِدٌ (٤).

(١) الكتاب ١٢٦/٢.

(٢) قال أبو سعيد: «(النَّبِيُّ) أصله عند سبويه الهمز، وهو مأخوذ من النبأ، وهو الخبر، لأنه يخبر عن الله تعالى، وقد اختلفت العرب في همزه، فأكثرهم يخفف الهمز، فيقول: نَبِيٌّ، وأصله: نَبِيٌّ، وتجمع جمع ذوات الياء، فتقول: أنبياء، كما تقول: أصغياً، وأثغياً، ومن العرب من يهمز فيقول: نَبِيٌّ، وقد قرأ بذلك نافع وأهل المدينة، وقرأوا أيضاً في جمعه (أنبياء)، وكان القياس إذا همز أن يكون جمع نَبَأٍ، مثل كريم كَرَمَاءَ، كما قال العباس بن مرداس:

يا خاتم النبأ، إنك مُرسَلٌ بالحق كلُّ هدى السبيل هُداك

والذي يقول: أنبياء، شبهه بجمع (فَعِيلٍ) إذا كان اسماً كقولك: نصيب وأنصبا... »
انظر شرح السيرافي للكتاب، ج١، ق ١٩٦.

(٣) الكتاب ١٢٦/٢، وهو يشير إلى مسألة التخفيف في لفظ (النَّبِيُّ) وأنه يصغر على (نُبِّيٍّ) التي تقديرها: (نُبِّيْعٌ).

(٤) الكتاب ١٢٦/٢، وهذا هو الوجه الثاني في المسألة.

قال أبو علي: جعله مثل عَطِيٍّ، والأصل في نُبِيٍّ عند سيبويه الهمزة، وإنما لم يرد الواو في تصغير نُبِيٍّ على قول من قال: أَنْبِيَاءَ وإذا كان أصله الهمزة، كما لم ترد الواو في (عِيْدٍ) فيقال: (عُوْدٌ) وإن كان أصله الواو (١).

قاله: وأما الشَّاءُ فإنَّ العربَ تقولُ: شُوِيٌّ (٢).

قال أبو علي: يقول: إن (شَاءً) وافقَ (شَاةً) في أن فيه بعض حروفه، كما أن (سَوَاسِيَةً) ليس من (سِيٍّ) وإن كان فيه بعض حروفه (٣).
قاله: والدليلُ على هذا قولهم: شُوِيٌّ (٤).

(١) (نُبِيٌّ سَوِيٌّ) بمنزلة (عَبِيدٍ) في الشفوة، بالزمام البدل، وأما تحقير (النُبوة) قبل الهمز فيقال: (مُسَبِّحَةٌ نُبُوَّتُهُ نُبِيَّةٌ سَوِيٌّ)، وذلك ليدلوا على الأصل. انظر شرح الرماضي للكتاب، ج٤، ق ٧٧. قال أبو سعيد: «وإنما همز لأنه لا لم يكثر الكلام بها مصفرة ودوها إلى الأصل».

(٢) الكتاب ١٢٦/٢.

(٣) تقول العرب في تحقير (شَاءً): شُوِيٌّ، وتقول في (شَاةً): شُوِيَّة. والسبب أن (شَاءً) من بنات الياءات والواوات، فأصل (شَاةً): شَاةٌ فتصغر على (شُوِيَّة)، وجمعها: (شِيَاءٌ)، والهاء فيها أصلية، وهي لام الكلمة. واختلفوا في الجمع (شَاءً)، فسيبويه يرى أن (شَاءً) ليس من لفظ (شَاةً) وأنه اسم للجمع، وأصله (شُوِيٌّ)، أو (شُوَوٌ)، قلبت عين الفعل منه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقلبت لام الفعل منه همزة، لأنها طرف، وقبلها ألف وهذا شاذ، لأنه أعلى العين واللام معاً...

وأبو العباس يرى أن (الشَّاءَ) بمنزلة (الماء) والهمزة فيه بدل من الهاء، وهو جمع (شَاةً) بإسقاط هاء التانيث، كما قالوا: قمرٌ وقرٌّ، وشعيرة، وشعير، وذلك أن (شَاةً) أصلها: شَاةٌ، فحذروا الهاء الأصلية استقلاً للها مين، فلما جموه أسقطوا هاء التانيث، فردوا الهاء الأصلية فصار (شَاءً) فالتبس بالواحدة التي فيها هاء التانيث، وأبدل من الهاء همزة، لأنها تبدل منها كثيراً... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٩٧.

(٤) الكتاب ١٢٦/٢، وفي المخطوطة: (شُوِيٌّ) بفتح فكسر.

أي لأنه لو كان من لفظ (شاة) لكان شَوِيَّةٌ^(١).
قال: وأما من قال: دَيَّامِيْسُ، ودَيَّابِيْجُ فهي عنده بمنزلة واو جِلْوَاخ
وباء جِرْيَالِ^(٢).

(١) يقول أبو سعيد: «أما (شَوِي) فمن غير لفظ (شاة) اسم للجمع». انظر شرح السيرافي
للكتاب، ج٤، ق ١٩٧، وقال الرمانى: «وتحقير الشاة شَوِي، وتحقير شاة، شَوِيهه، لأن
الكلام فيهما مختلف، فهي في أحدهما ها، وفي الآخر حرف علة، ومنزلتها كمنزلة امرأة
ونسوة، في أنه واحد في المعنى، وليس واحدة في اللفظ، ودليل قولهم في الشاة شَوِي»
شرح الرمانى للكتاب، ج٤، ق ٧٧.

(٢) الكتاب ١٢٧/٢، وفي المخطوطة: (جِلْوَاخ) مكان (جِلْوَاخ).
يقال: ليل دَامَسَ إذا اشتد ظلامه، والتلميس: إخفاء الشيء، قال أبو عبيدة:
دَمَسْتُ الشيء: غَطَّيْتُهُ، وقال الكميت:
لَقَدْ طَالَ بِي يَا آلَ مَرْوَانَ تَرْكُكُمْ بَلَا دَمَسَ أَمْرُ الْغَرِيبِ وَلَا غُشْلُ
وقال بعضهم: الدَيَّامِيْسُ: الكِبَرُ، أراد كانه مَحْظَرٌ لم ير شمسا ولا ريحا.
وقيل: الدياميس: الحمام، وكان لبعض الملوك حبس سماء (دَيَّامِيْسًا) لظلمته. انظر تهذيب
اللسان ٣٧٩/١٢ (دمس).

والديباج معروف.
أما الجِلْوَاخ: فهو الواسع من الأودية. انظر تهذيب اللغة ٦٣/٧ (جَلَخ). والجِرْيَالُ:
أعجمي. قال شمر: العرب تجعل (الجِرْيَال) لون الحمر نفسها، وهي الجريالة. أنشد ذو
الرمة:

كَأَنِّي أَخُو جِرْيَالَةٍ بِأَبْلَسَةٍ كَتَمْتُ فِي الْعِظَامِ شَمْلُهَا
وعن الجوهري: الجِرْيَالُ: الحمر، وهو دون السُّلَّاف في الجودة، وقيل: الجِرْيَالُ: ما خُلصَ
من لون أحمر وغيره. وجِرْيَالُ الذَّهَبِ: حمرة. قال الأعشى:
إِذَا جَرَّدَتْ بَوَاهُ حَمِيَّتْ حَمِيصَةٌ عَلَيَّهَا، وَجِرْيَالُ النَّضِيرِ الْأَلْمِصَّ
فشبه شعرها بالخميصة في سواده وجسدها بالنضير وهو الذهب، والجِرْيَالُ لونه. انظر
لسان العرب ١١/١٠٨ - ١٠٩.

قال أبو علي : أي في هذه الواو والياء تاليتين للإلحاق ، كما أن الياءين في دِيَمَاسٍ وديَمَاجٍ للإلحاق .
قال : ولو سَمِيتَ رجلاً : ذَوَائِبُ لَقُلْتَ : ذُوئَيْبٌ ، لأن الواو بدل من الهمزة التي في ذُوَابَةٍ^(١) .

قال: ^(٢) يريد أن الواو في قولك: (ذَوَائِبُ) بدل من الهمزة التي هي عين في ذُوَابَةٍ وكان القياس (ذَأَائِبُ) مثل ذَعَائِبٍ إلا أنه أُبدِلَ من الهمزة واو لاجتماع ثلاثة أحرف متجانسة، وفي التصغير ليس تجتمع هذه المتجانسة، فلا يلزم البدل^(٣) .

* * *

هَذَا بَابُ تَحْقِيرِ مَا كَانَتْ الْأَلْفُ بَدَلًا مِنْ عَيْنِهِ^(٤)
قال: ولو حَقَّرْتَ رجلاً اسْمَهُ سَارَ أو غَابَ، لَقُلْتَ: غُيِّبٌ وَسُيِّرَ
لأنَّهُما^(٥) من الياء، ولو حَقَّرْتَ السَّارَ وَأَنْتَ تَرِيدُ السَّائِرَ لَقُلْتَ: سَوِيرٌ^(٦) .
قال أبو علي: (السَّارَ) إذا أُرِدَتْ بِهِ السَّائِرُ كَقَوْلِهِ:

(١) الكتاب ١٢٧/٢ .

(٢) (القول هنا لأبي علي) .

(٣) الواو في ذَوَائِبُ أصلها الهمزة، وقياسها: (ذَأَائِبُ)، لأنها جمع ذُوَابَةٍ، فغلبوا في الجمع استحقاقاً لاجتماع الهمزتين وبينهما ألف، وهي شبيهة الهمزة، وكان ذلك من شذوذ الجمع الذي لا يطرد، فإذا صغرت رددته إلى القياس، فتجعل مكان الواو همزة. انظر شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ١٩٧ .

(٤) الكتاب ١٢٧/٢ .

(٥) في المخطوطة: (لأنها) .

(٦) الكتاب ١٢٧/٢ .

..... وهي أدماء سارها^(١)

فَوَزَّته (قَالَ)، فلو صَفَرْتَه لقلت: (سَوَّيْتُ)، ولم تقل: (سَوَّيْتُ)، لأن الألف ليست الهمزة التي هي عين الفعل من (سائر)، إنما هي ألف فاعل الزائدة التي تقلب واوًا في التصغير والتكسير، وكذلك لو جعلت (السَّار) محذوفًا من (سائر) الذي هو فاعل من (السير) لقلت في تصغيره (سَوَّيْتُ) ولم تقل: (سَيَّيْتُ)، لأن الألف [١٣٨/ب] ليست منقلبة عن الواو، (والسَّائِر) الذي يقال لما يبقى من الشيء: رأيتُ زَيْدًا وسَائِرُ مَنْ فِي الدَّارِ عَيْنُهُ همزة كذلك.

قال أبو إسحاق: (سَائِر) الذي هو فاعل من السير عَيْنُهُ ياء، وهُمَزَتْ هذه الياء لسكون ما قبلها وسكونها لجريه على بَاعٍ وسَارَ^(٢).

(١) إشارة إلى قول أبي ذؤيب الهذلي من الطويل:

وَسَوَّءَ ماءَ الرُّمْدِ فَأَخَا قَلْوَتُهُ ظَلَوْنَ التُّؤَدِ فَهِيَ أَدْمَاءُ سَارُهَا

قال السكري: (سَارُهَا) يريد: سَائِرُهَا. كما قالوا: هَارٍ، وَغَائِرٍ، وَشَاكٍ وَشَائِكٍ، وإنما قال ذلك أنه قال: هي أدماء، ثم ابتدأ فقال: سَائِرُهَا أَدَمٌ، على كلامين، فلما قَرَّبَ التَّأْنِيثِ أَثَّتْ أَدْمَاءَ، وكان ينبغي أن يقول: أَدَمَ سَائِرُهَا. انظر شرح أشعار الهذليين ٧٣/١، وانظر البيت في المختضب ١٠٣/١، والحيوان ٢٥٥/٧، معاني القرآن للفراء ٣١٦/١، جمهرة اللغة ٨٠٧/٢، قال: والتُّؤَدُ مهموز: دخان كان يجمع في إبناء من سراج يكفأ عليه إبناء، ثم تفرَّغَ الواشمة بديها أو لثنتها، ثم تحشره بذلك السَّوَادُ، والرُّمْدُ: ثمر الأراك، وقال أيضًا: التُّؤَدُ: هو ما فُرِّخَتْ به الصُّمُورُ من إشد أو غبيرة وأنشد البيت، انظر جمهرة اللغة ٨٠٨/٢، والأماشي الشجرية ٢١٠/١، ولسان العرب ٦٨/٣ (حج)، ٥٧/٦ (سير).

(٢) جعل أبو سعيد السيراني (سَارَ) الذي له (السَّائِر) مما لا أصل له، يقال فيه: سَوَّيْتُ، لأنها لو صغرنا (السَّائِر) لقلنا: سَوَّيْتُ، و(سَارَ) في معنى سَائِرٍ من المسائرة، من قولك: سَائِرِ الناسِ، لا من باب (سَارَ: يَسِيرُ). وأنشد بيت الهذلي السابق، انظر شرح السيراني للكتاب، ج ٤، ق ١٩٧.

قال: وسألت الخليل عن (خَافٍ وَمَالٍ) في التحقير فقال: (خَافٍ) يصلح أن يكون (فَاعِلًا) ذهبت عينه، وأن يكون (فِعْلًا)، فعلى أيهما حملته لم يكن إلا بالواو^(١).

قال أبو علي: إنما لم تُقلب الألف من (خاف ومال) إلا إلى الواو في التصغير، لأنه لا يخلو من أحد ضربين:

- إما أن يكون (فَعْلًا)^(٢) فانقلبت الواو ألفًا لتحركها وتحرك ما توسطته، فإذا صغرت وجب أن ترجع الواو التي هي عين من (خَوَّفْتُ وَخَوَّلَ).

- وإما أن تكون الألف ألف (فَاعِلٍ)، وهي أيضًا تُقلب في التصغير والتكسير وادأ فعلى أي الأمرين حملته وجب أن تظهر في التصغير الواو دون الباء، إلا أنه إذا كان الواو متقلبة عن ألف (فَاعِلٍ) فوزنه (فُؤَيْلٌ)، وإن كانت عن العين فوزنه (فُعَيْلٌ)^(٣).

(١) الكتاب ١٢٧/٢، وفيه: (عن خاف والمال) وضبط الأولى في شرح السيرافي بفتح الفاء. (خَافٍ) مثل (سَارٍ)، وجعلها في معنى (خائف) كما أن (سَارًا) في معنى (سائر).

(٢) فتكون: (خَوَّفًا، وخَوَّلًا).

(٣) يريد إن كانت الواو متقلبة عن العين فوزنه (فُعَيْلٌ). قال أبو سعيد: ولو صغرت خاف في معنى خائف، لقلت: (خَوَّيْتُ)؛ لأنه يجوز أن يكون (خَائِفٌ)، وحذفنا الهمزة فيه كما حلفت في (سَارٍ)، أو يكون على (فَعْلٍ) أصله، وفي كلا الوجهين (خَوَّيْتُ). وأما قولهم: (رَجُلٌ مَالٌ) فهو على (فَعْلٍ) من قولنا: (قَتَلَ الرَّجُلُ: يَأَلُ) إذا كثر ماله، وأصله: (مَوَّلَ: مَوَّلَ، فهو مَوَّلٌ) كما تقول: (فَزَعُ، يَفْزَعُ، فهو فَزَعٌ) وقلبوا الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وكذلك: (كَبَشُ صَافٍ، وَنَجَّةٌ صَافَةٌ يُرَادُ بِهِ: (صَوَّفَ)، وتصغير هذا كله بالواو، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٩٧.

قال: وأما (مَالٌ) فبأنّه (فَعِلٌ)، لأنهم لم يقولوا: (مَائِلٌ) ونظائره في الكلام كثيرة، فاحمله على أسهل الوجهين^(١).

قال أبو علي: قوله: وأما (مَالٌ) فإنه (فَعِلٌ)، يريد أن قوله: (رَجُلٌ خَافُ) احتمل أن يكون (فَعِلًا)، وأن يكون (فَاعِلًا) محذوف العين، أما احتماله أن يكون فَعِلًا فذا الفعل يجيء اسم الفاعل منه على (فَعِلٍ)، نحو فَرَّقَ يَفَرِّقُ فهو فَرَّقَ، وخَافَ يَخَافُ على هذا الوزن، فلذلك احتمل أن يكون خَافُ: فَعِلًا.

وأما احتماله لأن يكون^(٢) فاعِلًا فإنه قد سَمِعَ (خَائِفٌ) من خَافَ يَخَافُ، كما سَمِعَ سَامِعٌ من سَمِعَ، (وفاعِلٍ) من نحو هذا تحذف^(٣) عينه كما حذف (هَارٌ)، و(لَاغٌ) وما أشبهه، فاحتمل لذلك أن يكون (خَافُ) (فَاعِلًا) محذوف العين، ولأول أن يكون (فَعِلًا)، (فأما رَجُلٌ مَالٌ) فلم يقل فيه مَائِلٌ فيحكم أنه فاعِلٌ محذوف العين، فإذا لم يسمع منه فاعِلٌ حكمت أنه (فَعِلٌ) ولم تحكم على حذف شيء منه إلا بثبوت، وحمله على (فَعِلٍ) هو أسهل الوجهين على ما ذكر^(٤).

(١) الكتاب ١٢٧/٢.

(٢) في المخطوطة: (فَعِلًا فاعِلًا) والأولى مضروب عليها بخط، والمعنى يتم بدونها.

(٣) في المخطوطة: (اتَّحَدَفَ) بألف قبلها.

(٤) يقول الرماني: «تخفيف مَالٍ من قولهم: مِلْتُ، تُسَالُ، وَرَجُلٌ مَالٌ أي كثير المال: (مُؤَيَّلٌ) بالرد إلى الأصل لاغير، لأنهم لم يقولوا من هذا المعنى: (مايل)، وإنما (مايلٌ) من الميل، وحق الاسم الذي على تقدير (باب) ولا دليل على أصل الألف فيه أن تحقر بالواو، لأن الواو أكثر في موضع العين عند سيبويه، وأبو العباس يعتل في ذلك باجتماع ياءين في =

هَذَا بَابُ تَحْقِيرِ الْأَسْمَاءِ تَثْبُتُ

الْأَبْدَالُ فِيهَا، وَتَلَزُمُهَا^(١)

وذلك إذا كانت أبدالاً من الیاءات والواوات التي هي عَيْنَاتٌ نحو
قَائِلٌ قُوَيْلٌ فليست هذه بمنزلة التي هي لامات ، لو كانت مثلهنَّ لما
أبدلوا^(٢).

قال أبو علي: يقول: لم تُبدل هذه العينات من حيث أبدلت اللامات،
لأنَّها لو أبدلت من حيث اللامات لم يلزم إبدالها، لأنَّها لم تقع طرفاً،
واللامات إذا لم يَقَعَنَّ [١٣٩/أ] طرفاً لم يلزم إبدالهنَّ، وذلك إذا بُنِيَ
الاسم على التانيث أو التثنية لم يلزم أن يرجع مُبدلها في التصغير كما
رجع مُبدل اللام في التصغير، لكن يلزم البدل في التصغير كما لزم
قبله^(٣).

= أول الاسم مع الضمة، وكلا العلتين صحيح، وعلّة أبي العباس أظهر... شرح الرمازي
للكتاب، ج٤، ق ٧٨.

(١) الكتاب ١٢٧/٢.

(٢) الكتاب ١٢٧/٢ يتصرف بسير.

(٣) فسر أبو سعيد هذا الباب بقوله: «واعلم أن سبويه جعل كل بدل في موضع العين من الفعل
لعلّه جاءت ذلك البدل أو في موضع الفاء إذا صغر فزالّت العلّة في التصغير لم يغير البدل،
وقد خولف في ذلك على وجه أسوقها بعد ذكر مذهبه إن شاء الله تعالى. فمن ذلك أنا
نقول في اسم الفاعل المحتل: ههنا قائمٌ، ويائغٌ، وفي التصغير: قُوَيْمٌ، وَيُوَيْمٌ بالهمز في
المصغر والمكبر. وتقول في (أفعل) إذا كان عين الفعل واواً: أدَوَّرُ وأثَوَّبُ، ويجوز همز
الواو في (أدَوَّرُ، وأثَوَّبُ)، فإذا صغر قلت على مذهبه: أدَيَّرُ وأثَيَّبُ بالهمز... انظر
شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ١٩٨.

قال: فهذه الهمزة بمنزلة همزة ثائرٍ وشاءٍ^(١).

قال أبو علي: يقول لما لزم^(٢) بدلاً من الياء والواو صارت بمنزلة الهمزة التي هي أصل، نحو التي في (ثائرٍ) وفي ذكر (شَاء) هنا كالتص في أن الهمزة من شَاءٍ لَمْ^(٣).

قال: وكذلك (فَعَائِلٌ) لأن عِلَّتَهُ كَعِلَّة (قَائِلٍ)، وهي همزة ليست منتهى الاسم ولو كانت في (فَعَائِلٍ) مثل حُطَائِط^(٤) لو كسرت له للجمع لقلت: حُطَائِط^(٥)، فإذا جمعت فَعَائِلَ جمع التكسير، فلفظ التكسير كلفظ الواحد، لأن ألف التكسير تلحق ثالثة وثالث الاسم ألف يجب حذفها، كما يحذف من مُباركٍ، فإذا حذفت أثبت الألف التي للجمع، فوافق الواحد الجمع في اللفظ^(٦).

(١) الكتاب ١٧٨/٢، وقام النص: «... وشاءٍ من شَأَوْتُهُ».

(٢) أي الهمزة.

(٣) من مواطن القوة للهمزة هو أنها تثبت بعد ألف الجمع في مثل (قوائم، وقَوَائِل، ويوائع)، فصارت تظهر الهمزة الأصلية في (ثائرٍ، وشاءٍ) لما كانت مقاربة للأصلية في القوة... انظر شرح الرمانى للكتاب، ج٤، ق ٧٩.

(٤) الحُطَائِط: عن أبي عمرو: الصغير من الناس وغيرهم، وأنشد:

والشَيْخُ مثلُ النَّصْرِ والحُطَائِطِ والنَّسْرَةُ الأَرَامِلُ المَهَالِطِ

ويقول صبيان الأعراب في أحاجيهم:

ما حُطَائِطِ بَطَائِطِ، ميس تحت الحائط، يعنون: «الفترة»، انظر تهذيب اللغة

٤١٨/٣.

(٥) الكتاب ١٢٨/٢.

(٦) لم يخرج ابن السراج عن لفظ سببويه عندما عرض لهذه الجزئية، انظر الأصول في النحو

٥٩/٣.

هَذَا بَابُ تَحْقِيرِ مَا كَانَ فِيهِ قَلْبٌ^(١)

قال: ومثل ذلك أُيْتُقْ، إنما هي أُتُوْقْ في الأصل، وأبدلوا الياء مكان الواو وقلبوها^(٢).

قال أبو علي: ليس في (أُيْتُقْ) شيء يوجب قلب الواو ياء كما في (قِيلَ)^(٣) وأشباهه لكنه قلب قلباً، ويجوز أن تكون الياء زائدة ألحقت عوضاً من حذف الواو التي هي عين، فلا تكون منقلبة عن الواو، فأُيْتُقْ على ما ذكره سيبويه وزنه أعْفَلْ، وتصغيره: أعْفِلْ، لأنه جعل الياء منقلبة من الواو التي هي عين، فإن قُدِّرَتْ في الياء أنها زيدت زيادة ليست بعوض من العين فوزنه (أُيْفُلْ)، وتصغيره (أُيْفِلْ) تلفظ بالياء الزائد في الوزن لفظاً^(٤).

قال: وكذلك مُطْمَنٌ إنما هو من طَامَنَتْ، فقلبوها الهمزة^(٥).

(١) الكتاب ١٢٩/٢.

(٢) الكتاب ١٢٩/٢، والأيتق يقال في جمع (ثاقفة) وأصله: (أُتُوْقْ) فقدموا الواو، وأبدلوا منها ياء، فصار (أُيْتُقْ) على وزن (أعْفَلْ)، ووزن أُتُوْقْ: أفعْل. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٩٨.

(٣) في المخطوطة: (قِيلَ) مضبوطة بفتح ياءه سكن، والمقصود (قِيلَ) بكسر فسكون، لأن سيبويه قال بعده: «وليس شيئاً تبع ما قبله كواو (مُرْكَبْ) وياء (قِيلَ)». انظر الكتاب ١٢٩/٢.

(٤) تصغر (أُيْتُقْ) على (أُيَيْتِقْ) وتجمع (أُيَيْتِقْ)، قال الشاعر:

وَسَدَّ أَمْرٌ مِنْ أَيْتِقِ

لَسَنْ بِأَيْتَابٍ وَلَا حَقَائِقِ

انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٩٨.

(٥) الكتاب ١٣٠/٢.

قال أبو علي: طَأْمَنَ، فَعَلَّلَ فِي الْأَصْلِ، فَإِذَا قُلِبَ صَارَ طَمَانًا، فَلَعَلَ
وَمُطْمِنِينَ: مُفَعِّلًا وَتَصْغِيرَهُ: طَمَيَّانٌ، فَعَمِلَ، وَطَمَيْتَيْنِ: فُلَيْعِيل^(١).

قال: ومثل ذلك قولهم: أَكْرَهُ مَسَائِيَتَكَ^(٢).

قال أبو علي: جَمَعْتُ مَسَاءً، وَالْأَصْلُ مَسَاوِيٌّ، وَزَنَهُ مَقَاعِلَ، ثُمَّ
قَلَبْتُ فَصَارَ (مَسَايُؤُ) عَلَى وَزْنِ (مَقَالِغٍ)، ثُمَّ أَبَدَلْتُ الْوَاوَ الَّتِي هِيَ عَيْنُ،
أَخَّرْتُ إِلَى مَوْضِعِ اللَّامِ، لِاتِّكَسَارِ مَا قَبْلَهَا، فَصَارَ مَسَائِيٌّ، ثُمَّ نَحَذَفُ
الْيَاءَ حَذْفًا عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوِيهِ فَيَلْحَقُ التَّنْوِينَ بِدَلَاءِ مِنْهَا فَصَارَ (مَسَاءٌ)،
وَعَلَى قَوْلِ يُونُسَ وَعِيسَى: (مَسَائِيٌّ)، وَلَا نَحْذِفُ الْيَاءَ عَلَى قَوْلِهِمْ: ثُمَّ
تَلَحُّقَهُ الْهَاءَ كَمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ فِي الْبَرَابِرَةِ فَصَارَتْ مَسَائِيَّةً، فَإِنْ حَقَرْتَهُ اسْمُ
رَجُلٍ قُلْتُ: مُسَيِّئَةٌ عَلَى وَزْنِ مُفِيلَعَةٍ^(٣).

* * *

(١) تصغير (مُطْمِنِينَ): (طَمَيْتَيْنِ) قُلْتُ الميم على الهمزة، وأصله من (طَأْمَنْتُ)، الهمزة قبل
الميم. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٩٨.

(٢) الكتاب ١٣٠/٢، وفي المخطوط (مَسَائِيَك)، وفي شرح السيرافي: (مَسَائِيَك).

(٣) يقول الرمانى: «تحقيق (مَسَائِيَّة): مُسَيِّئَةٌ، ولانزود إلى الأصل في قول مَسَاوِيٍّ»، للزوم
القلب. انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٤، ق ٨٢.

هَذَا بَابُ تَحْقِيرِ كُلِّ اسْمٍ كَانَتْ عَيْنُهُ وَاوْءُ،

وَكَانَتْ الْعَيْنُ ثَانِيَةً أَوْ ثَالِثَةً^(١) [ب/١٣٩]

قال: وفي أَرْوِيَّةٍ: أَرِيَّةٌ، وفي مَرْوِيَّةٍ: مَرِيَّةٌ، واعلم أن من العسرب من يُظهِرُ الواوَ في جميع ما ذكرناه^(٢).

قال أبو العباس: من كان أَرَوَى عنده (أَفْعُل)، قال في أَرْوِيَّةٍ: أَرِيَّةٌ على أَسِيدٍ وَأَرْبَوِيَّةٌ على أَسَيَّوِدٍ، ومن كانت أَرَوَى عنده (فَعْلَى) لم يقل في أَرْوِيَّةٍ إِلَّا أَرِيَّةً، لأن الواو في موضع اللام على هذا القول، وإليه كان يذهب الأَخفش^(٣).

(١) الكتاب ١٣٠/٢، وفي المخطوطة: (ثانية وثالثة).

(٢) الكتاب ١٣١/٢ وقام العبارة: «... ما ذكرناه وهو أبعد الوجهين، يدعُها على حالها قبل أن تُحَقَّرَ».

(٣) القول في المقتضب ٢٨٤/٢ يتصرف بسير.

والأَرْوِيَّةُ: هي الأُنثى من الرعول، عن أبي عبيد، عن الأحمر، وعن أبي زيد: يقال للأنثى: أَرْوِيَّةٌ، وللذكر: أَرْوِيَّةٌ. انظر تهذيب اللغة ٣١٥/١٥ (روى). قال أبو سميد: «أَمَّا (أَرْوِيَّةٌ) فَإِنَّهَا عَلَى مَذْهَبَيْنِ:

أحدهما: أَنَّهَا فَعْلِيَّةٌ، وَالْآخَرُ: أَنَّهَا فَعُولَةٌ... فَإِذَا صَغُرَتْهَا عَلَى فَعْلِيَّةٍ لَمْ يَجْزَ فِيهَا غَيْرُ أَرْوِيَّةٍ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ، لِأَنَّ الْيَاءَ الثَّانِيَةَ ياءُ نَسْبَةٍ، فَتَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ مَنْسُوبَةٍ إِلَى (مَرْوٍ) أَوْ إِلَى (غَرْوٍ) فَقَوْلُ فِيهِ: مَرْوِيَّةٌ، وَغَرْوِيَّةٌ فَإِذَا صَغُرْنَا لَمْ يَجْزَ فِي تَصْغِيرِهِ غَيْرُ (مَرْيِيَّةٍ، وَغَرْيِيَّةٍ) بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ.

وإنما قال: أَرِيَّةٌ إِذَا كَانَتْ (أَفْعُولَةً)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ: (أَرْوَوِيَّةٌ) فَاجْتَمَعَ فِي آخِرِهَا ياءٌ مُتَحَرِّكةٌ، قَبْلُهَا واوٌ سَاكِنَةٌ، فَحُلِقَتْ الْوَائِ ياءٌ، وَأُدْغِمَتْ فِي الْيَاءِ، وَكُسِرَ مَقْبَلُهَا لِتَسْلِمِ الْيَاءِ فَصَارَتْ (أَرْوِيَّةٌ)، فَإِذَا صَغُرْنَا أَدْخَلْنَا ياءَ الصَّغِيرِ قَبْلَ الْوَائِ فَصَارَتْ: (أَرْبَوِيَّةٌ) وَقَلْبْنَا الْوَائِ ياءً فَصَارَتْ (أَرِيَّةٌ) فَحَذَفُوا الْيَاءَ الْمُسَدَّدَةَ الْآخِرَةَ... انظر شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ١٩٩.

قال أبو علي: من كان أَرَوَى عنده أَفْعَل، كانت أَرَوِيَّة: أَفْعُولَةٌ؛ أصله أَرَوِيَّةٌ، قالوا: والثانية واو أَفْعُولَةٍ، وقعت ساكنة قبل ياء فلزم انقلابها ياءً، ولما لزم انقلابها ياءً وجب أن يبدل من ضمة عين أَفْعُولَةٍ كسرة، فصار أَرَوِيَّةٌ، فإن صغرته على هذا قلت على قول من قال: أُسَيِّدُ أَرَوِيَّةً، فيصير على مثال فُعْيَعِيلٍ، ووزنه أَقْبَعِيلَةٌ، وإن صغرته على قول من قال: أُسَيِّدُ أَرَوِيَّةً، فيصير على مثال فُعْبَعِيلٍ، ووزن أَقْبَعِيلَةٍ، وإن صغرته على قول من قال: أُسَيِّدُ قلت: أَرِيَّةً، وكان أصله: أَرِيَّةً، الياء الأولى للتصغير والثانية عين الفعل التي انقلبت ياء، والثالثة واو أَفْعُولَةٍ التي قلبت قبل التصغير لوقوعها ساكنة قبل ياء، والرابعة لام الفعل،، فاجتمعت أربع ياءات، فحذفت اثنتان منها كما حذف من بُخْتِيَّةٍ إذا نسبت إليها اثنتان لاجتماعهن، ومثل ذلك مَرَوِيَّةٌ إن صغرته على أُسَيِّدٍ قلت: مَرِيَّةً، والأصل مَرِيَّةً، فحذفت اثنتان كما حذفتهما من أَرِيَّةً، وإن صغرته على أُسَيِّدٍ قلت: مَرَوِيَّةً.

ومن كان أَرَوَى عنده (فَعْلَى) قال في (أَرَوِيَّةٍ) أنه فَعْلِيَّةٌ، فإن صغرته وهو فَعْلِيَّةٌ لم تقل فيه إلا أَرِيَّةً ولم يجر فيه أَرَوِيَّةٌ، لأن اللام واو، فكما لا يجوز في عُرْوَةٍ عَرِيَّةٌ، فكذلك لا يجوز على هذا القول في أَرَوِيَّةٍ: أَرَوِيَّةٌ. وكان الأصل فيمن جعل أَرَوِيَّةً فَعْلِيَّةً أن يقول: أَرَوِيَّةٌ، إلا أنه لما كان اللام واوًا، لزم أن يقلبه ياءً، ولم يجر فيه قول من يقول: أُسَيِّدُ، لأن الجميع يقبلون اللام ياء، فيجب على هذا أَرِيَّةً، ثم تحذف ياء (فَعْلِيَّةً) فيبقى أَرِيَّةً، وزنته من الفعل على هذا القول: فَعْلِيَّةٌ، وعلى القول الآخر: أَقْبَعَةٌ هذا شرح بنائه وتصغيره.

فأما وزن (أَرَوَى بِأَفْعَلْ)، إن جاء منوناً فهو أجود، لأن الهمزة إذا جاءت أولاً في كلمة على أربعة أحرف، وجب أن يحكم بزيادتها حتى يقوم دليل على أنه أصل كنعو ماقام في (أَوَلَقْ) ^(١)، فتشيل أَرَوَى على هذا يَفْعَلِي بعيداً جداً من الجواز إلا أن يكون أريد به الإلحاق كأرطى، فقد تكون على هذا الهمزة أصلاً كما أنها في أرطى أصل وإن لم يجرى منوناً كأن أصله (فَعْلَى)، لأنه لو كان (أَفْعَلْ) لتَوْنُ لأنه نكرة، كما ينون (أَفْعَى) وما أشبهه من الأسماء النكرات غير الصفات التي تجيء على (أَفْعَلْ) ^(٢) [١٤٠/أ].

قال: واعلم أن الواو إذا كانت لاماً لم يَجْزُ فيها الثبات في التحقير على قول من قال: أُسَيَّوْهُ ^(٣).

(١) الأولق: الجنون، أنشد أبو عبيدة:

كأنا بي من أواني أولق

وهو (فَوَعَلْ)، والمألوق: الأحق المعتز، وهو مألوق إذا أخذه الأولق، قال الأعشى:

وتصنبح عن غيب السرى وكأنا بها من طائف الجن أولق

وأنشد عبيدة بن حصن في هجاء ولد يعصر، وهم غني، وباهلة والطفاوة:

أباهل، ما أذري أمن لؤم متصبي أحبك، أم بي جئوق وأوق

انظر تهذيب اللغة ٩/٣١٠، ولسان العرب ١٠/٨ (ألق).

(٢) قال المبرد: «فأما أولق فإن فيه حرفين من حروف الزيادة: الهمزة والواو...» وأوضح بالرجوع إلى الاشتقاق أن (أوق) من ألق الرجل فهو مألوق، فوضّح عندئذ أن الهمزة أصل، والواو زائدة، لأن الهمزة في موضع الفاء من الفعل، وأنها من (فَوَعَلْ). المقتضب ٣/٣١٦. قال المألوق الذي أصابه لم من الجنون، فأولق قياسه على (كوكُر) وأنه مصروف في المعرفة والنكرة، المقتضب ٣/٣٤٣.

(٣) الكتاب ٢/١٣١.

قال أبو علي: الإعلال تغيير، ومعلوم أن اللام يلحقه التغيير أكثر لما يحذف^(١) فيه من حركات الإعراب، فإذا لحقه التغيير أكثر كان في الإعلال أقعد، إذ الإعلال تغيير، ولا يلحق العين من الإعلال ما يلحق اللام، لأن هذه^(٢) الحركات لاتعتقب عليها، ومما يبين أن اللامات أضعف من العيّنات أنها عدلت بالحركات فحذفت كما يحذفن في قوله: ((لم))^(٣) يَغْزُو، ولم يَرْمِ، والحركة أضعف من الحروف، فما عدل بها يجب أن يكون مثلها، والواو إذا كانت عيّنًا لم تعدل بالحركة فتحذف كما تحذف، فأما التي هي عين لالتقاء الساكنين في مثل قِيلَ^(٤)، فإن التي هي لام قد تحذف أيضًا لها في مثل: هُوَ يَرْمِي القوم^(٥).

قال: وفي عَشَوَاءَ: عَشِيَاءَ، فهذه الواو لالتثبت كما لاتثبت في (قِيلَ) ولو جاز هذا لجاز في غَزَوَةٍ: غَزِيَوَةٍ^(٦).

-
- (١) هكذا في المخطوطة، ولعل الصواب: «لَا يَحْدُثُ فِيهِ...»
(٢) لعله أشار إلى (العيّنات)، فهي التي لاتعتقب عليها الحركات كما تعتقب على اللامات.
(٣) ما بين المعرفتين زيادة يقتضيها المقام.
(٤) في المخطوطة: (قَتَلَ)، ولا صلة لها بالمعتل، وأما (قِيلَ)، فمعتل العين، وعينه واو، وهذه تحذف عند بناء الفعل للأمر، وذلك لسكونها وسكون اللام.
(٥) يريد بالتي تحذف وهي لام الكلمة لالتقاء الساكنين حذف الياء من (يرمي) حين استقبلت ألف (القوم) الساكنة.

فالواو إذا كانت لامًا تنقلب، فيقال في تحقير غَزَوَةٍ: غَزِيَةً، وفي وَضَوَى: وَضِيًا، فهي لاتثبت كما لاتثبت في (قِيلَ) نحو: مَيّتَ، وسَيّدَ، فلما كان الأجرود في الواو المتحركة قبل التصغير قبلها ياءً، والمتحركة أقوى من الساكنة، لزم في الساكنة القلب لاغير...
انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٠٠.
(٦) الكتاب ١٣١/٢، وفيه: (غَزَوٍ: غَزِيَوٍ).

قال أبو علي: قول: ولو جاز هذا، أي لو جاز أن تصح اللامات التي هي واوات، إذ لم يَقَعَنَّ طرفًا كما صححت العينات في نحو أُسَيِّودَ لقلت في غَزَوٍ غَزَيَوُ، فصححت الواو لأنها في غَزَيَوٍ لَمْ، كما أنها في عَشَوَا لَمْ، فإن صححتها فيها لزم أن تصححها في غَزَوٍ إذا حقرت لاجتماعهما في أنهما لامان^(١).

قال: وهاه التأنيث بمنزلتها لو لم تكن^(٢).

قال أبو علي: يقول: لا تشوهم أن تصحح اللام في غَزَيَّةَ جائز، لأنه ليس بطرف كما جاز في أُسَيِّودَ، لأن هاء التأنيث بمنزلة المنفصل من الاسم وكذلك الياء المقصورة والممدودة وياء الإضافة بمنزلتهن في هذا^(٣).

قال: وإذا كان الوج فيما يثبت في الجمع أن يبدل، فهذه الميَّنة التي لا تثبت في الجمع لا يجوز فيها أن تثبت^(٤).

قال أبو علي: إذا جَمَعْتَ الميَّنة: (فَعَالَة) مكسرًا قُلْتَ: فَعَائِلٌ، وذلك أنه يجتمع ساكنان، أَلِفٌ (مَعَائِلٌ) التي للجمع، وأَلِفٌ (فَعَالَة)، فتتحرك الألف فتقلب همزة، ثم تبدل واو (عَجُوزٍ) وياء (صَحِيفَةٍ) إذا كسرتا همزة وإن لم يكونا ألفين، لأنهما يوافقان الألف في المد، وفي أنهما لم يجبنَا للإلحاق كما لم تجيء هي أيضًا له، هذا إن لم يكن لفظ فهو مذهبه.

(١) انظر المختضب ٣/٢٨٥.

(٢) الكتاب ١٣١/٢، وهذه العبارة من تمام سابقتها.

(٣) انظر شرح الرمانى للكتاب، ج٤، ق ٨٣.

(٤) الكتاب ١٣١/٢، وفيه (الميَّنة) بتشديد الياء، ويقصد بها حرف العلة الساكن في مثل

(عَجُوزٍ، وَجُزُورٍ).

قال: وأما مُعاوية فإنه يجوز فيا ماجاز في أُسيود^(١).
 قال أبو علي: إذا صغرت مُعوية على قول من قال: أُسيد قلت: مُعِيَّة
 وكان يجب أن يقال: مُعِيَّة، تقلب الواو التي هي عين مفاعلة ياء لوقوع
 ياء التصغير الساكنة قبلا، وتثبت الياء التي هي لام بعدها لكن حذفت
 التي هي لام كما حذفت في تصغير عطاء لاجتماع [١٤٠/ب] ثلاث
 ياءات فبقي مُعِيَّة: مَفِيْعَة، فإن حَقَرْتَه على قول من قال: أُسيود قلت:
 مُعِيْوَة، ولم يلزمك حذف اللام^(٢).

* * *

هذا بابٌ تحقير بنات الياء والواو

اللاتي لاماتهن ياءات وواوات^(٣)

قال: وكذلك (أخوى) إلا في قول من قال أُسيود، ولا تصرفه، لأن
 الزيادة ثابتة في أوله^(٤).

(١) الكتاب ١٣١/٢ - ١٣٢، وفي: (.... ماجاز في أسود).

(٢) قال الرماني: «تحقير معاوية يجوز فيه وجهان: مُعِيَّة، ومُعِيْوَة، لأن الواو أصلية متحركة، وهو من (عوى)» انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٨٣. وقال أبو سعيد: «إذا صغرت معاوية في قول من يقول: أُسيود، جاز إقرار الواو، فتقول فيه: (مُعِيْوَة)، وإذا كان على قول من يقول: (أُسَيْد) قلت: مُعِيَّة، لأنك إذا قلبت الواو اجتمع ثلاث ياءات، فيحذفون الطرف والعرب قد صغرت (معاوية) على (مُعِيَّة)». شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٠٠.

(٣) الكتاب ١٣٢/٢.

(٤) الكتاب ١٣٢/٢، والمخوَّة: سوادٌ إلى الحضرة، وقبل: حُمرة تضرب إلى السواد. وقد خويّ خوى، وأخوى، وأخووى، مشدد، والنسب إليه: أخووي. انظر لسان العرب ٢٠٦/١٤ (حوا).

قال أبو علي: أُخْوَى وأُخْمَرُ وما أشبههما لا ينصرف في النكرة لأنه على وزن الفعل وهو صفة، فإذا حُقِرَتْ أُخْوَى وأُخْمَرُ على قول من قال: أَسِيدٌ قُلْتُ: أَحْيٍ، فحذفت لام الفعل لاجتماع ثلاث ياءات، ولا يجوز صرفه، وإن حُذِفَت اللام من، لأن الزيادة التي بها شابه الفعل ثابتة فيه وهي الهمزة وإن حُذِفَت اللام من لعلّة، ومع ذلك فإن هذه اللامات قد تُحذف من الفعل في نحو (لم أُرْمِ)، ولا يخرج ذلك من أن يكون فعلاً؛ فكَذلك إذا حذفت مما أشبه الفعل لم تزل عن مشابهة الفعل، كما لم تزل بحذفها الفعلية من الفعل، فلا يخرج هذا عن مشابهة الفعل، وإن حُذِفَت من اللام كما لا يخرج (يَضَعُ) إذا سُمِّيت به رجلاً عن مشابهة (يَذْهَبُ) وإن حذفت منه الفاء ^(١).

قال: وأما عيسى فكان يقول: أَحْيٍ ويصرفه ^(٢)؛ لأنه حذف حرفاً كما أنه حذف من أَحْيٍ ^(٣).

(١) يقول أبو سعيد: «وإذا صغرنا (أُخْوَى) على قول من يقول: أَسِيدٌ، فلا خلاف بينهم أنه (أُخْبِرَ) يافتي، ورأيت أُخْبِرِي يافتي، واختلفوا إذا كان على قول من يقول: (أَسِيدٌ)، فكان سيبويه يحذف الياء الأخيرة ولا يصرفه... وكان عيسى بن عمر يصرفه وقد ردّ عليه سيبويه ورأينا أبا العباس يبطّل ردّ سيبويه... وكان أبو عمرو بن العلاء يقول: (هذا أَحْيٍ) وقد ردّ سيبويه... شرح السيراني للكتاب، ج ٤، ق ٧٠٠.

(٢) الكتاب ١٣٢/٢، وفيه: (... ويصرف).

(٣) وهذا الرأي خطأ سيبويه، وقال: «لو جاز ذا لصرفت (أَصَمٌ)، لأنه أخف من (أحمر). قال الروماني: «تصغير (أُخْوَى: أَحْيٍ) يترك الصرف، و(أُخْبِرَ) على (أَسِيدٍ)، وأما عيسى فيقول: (أَحْيٍ) بالصرف للتقص الذي وقع في الاسم، وهو خطأ عند سيبويه، لما يلزم من الفساد عليه في (يَضَعُ) اسم رجل للتقص الذي لحقه، ولا معتبر بنقله عن الفعل... وأبو عمرو يقول في تحقير (أُخْوَى: أَحْيٍ)، فائزم سيبويه أن يقول في عطاء: عَطِي، وفي =

قال: واعلم أن كلَّ ياءٍ أو واوٍ أبدل الألف مكانها، ولم يكن الحرفُ الذي الألف بعده واوًا ولا ياءً^(١).

أي: كما أن ما الألف بعده من أخوَي وأعيَا، ياءٌ أو واوٌ فإنها ترجع ياءٌ أي لا يحذف كما حذف من أُحَيُّ.

قال: وإذا كانت الواو والياء خامسة وكان قبلها حرف لين، فإنها بمنزلة إذا كانت ياء التصغير تليها فيما كان على مثال (فُعَيْلٍ)، لأنها تصير بعد الياء ساكنة^(٢).

أي: فإن الواو بمنزلة إذا كانت ياء التصغير تلي الواو والياء إذا كانت خامسة وقبلها حرف لين في التصغير بمنزلة ما كان على ثلاثة أحرف آخره واوٌ، وقبله ياء التصغير، لأنك إذا صغرت ما آخره واو خامسة قبلها حرف لين انكسر الحرف الذي قبل حرف اللين الرابع، لوقوعه بعد ياء التصغير^(٣)، فإذا انكسر فكان الحرف الذي بعد اللين واوًا قبلها، قلب الواو ياءً، فصارت^(٤) الياء المنقبلة عن الواو لانكسار ما قبلها، بمنزلة (ما)^(٥) إذا أوقعت قبل اللام التي هي واو من (فُعَيْلٍ) في أنها تقلب الواو ياءً لسكونها ووقوعها قبلها كما تقلبه ياء التصغير فصار (مُرَيْيٌ ومُعْيِيٌ)

== سقاية: سقبة، وذلك خلاف قول العرب وموجب القياس الصحيح... انظر شرح الروماني

للكتاب، ج٤، ق ٨٥.

(١) الكتاب ١٣٢/٢.

(٢) الكتاب ١٣٢/٢.

(٣) نحو: مَعْيُو: مُعْيِي، وَمُرَيْي: مُرَيْي.

(٤) في المخطوطة: (فصار).

(٥) ما بين المعرفتين زيادة يقتضيها المعنى.

بمنزلة (دُلَيْهِ) ، فهذا العمل فيه إذا كان الحرف بعد ياء التصغير واوًا ، وكان الحرف الخامس [١٤١/أ] أيضًا واوًا . فأما إذا كان الحرف الذي بعد الحرف الذي بعد ياء التصغير ياءً ، وكان الحرف الخامس أيضًا ياءً ، لم يحتج إلى أن يقلب ياءً ، لانكسار ما قبلها ، ولا واوًا لوقوع ياء ساكنة منقلبة عن واو قبلها ، لكنك تدع الياءين على ما كان عليه قبل التصغير .
وحكم الألف في أنها تنقلب ياءً لوقوع الحرف المكسور قبلها حكم الواو (١) .

قال: وإذا حَقَرْتُ (مَطَايَا) اسم رجل قُلْتُ: (مُطَيٌّ) ، والمحذوف الألف التي بعد الطاء كما فعلت ذلك (بقبائل) ، كأنك حَقَرْتُ مُطَيًّا (٢) .
قال أبو علي: (مَطَايَا) لأمه ألف منقلبة عن ياء عن واو (٣) .
وقوله: ومن حذف الهمزة التي في (قبائل) ، فإنه ينبغي له أن يحذف الياء التي بين الألفين (٤) ، هذا لأن الياء في (مَطَايَا) بمنزلة الهمزة في

(١) يقول أبو سعيد: وأما ما كان على أربعة أحرف فهو نحو (أعْمَى) ومُلهَيْهِ ومُعْزَى) ، وما كان على أكثر فهو نحو: (مُنْتَى) ومُنْتَهَى) فإذا صغرناه حذفنا من مُنْتَى إحدى التونين، وحذفنا تاء مُنْتَى ، وقلنا: مُنْتَيْنَ ، ومُنْتِيهِ ، وإن عوضنا قلنا: مُنْتَيْنِي ومُنْتِيهِ .

وإذا كان الواو والياء خامسة وقبل حرف لين فإنه لا يسقط منها شيء . كقولك في (مُعْزَى: مُعْزِيٌّ) ، وفي (مَرْيَى: مَرْيِيٌّ) ، وكذلك إن كان الخامس همزة منقلبة من ياء أو واو وقبلها ألف . ثم صغرنا لم يسقط منه شيء كقولك: في (عُزَّى: عُزِيٌّ) ، وفي (سَقَا: سَقِيٌّ) ، فترجع الهمزة ، وترجع إلى أصلها . ٥٠٠ ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٤ ، ق ٢٠١ .

(٢) الكتاب ١٣٢/٢ - ١٣٣ .

(٣) أجمع الخليل ويونس على لفظ التصغير (مُطَيٌّ) في تحقير (مَطَايَا) إذا سمي بها رجل . لكنهما اختلفا في التقدير .

(٤) يريد التي في (مَطَايَا) .

(قَبَائِلُ) ، وذلك أن (مَطِيَّةً) مثل (قَبِيلَةً) ، فإذا جَمَعْتَ فالقياس أن تقول على قَبَائِلٍ: مَطَائِي، فتهمز يا (فَعِيلَةً) كما همزتها في الجمع، لكن لما أُبدل من الياء ألفٌ، أعني من الياء التي في (مَطَائِي) كما قلبت من (مَدَارًا) صار (مَطَآآ)، فاجتمع متجانسات فأبدلت من الهمزة يا، فصار (مَطَايَا) ، فلذلك صارت هذه الياء بمنزلة همزة (قَبَائِلِ) ، فعلى قول يونس يجب أن تحذف الياء من (مَطَايَا) كما تحذف الهمزة من قبائل، فتقول: قُبَيْلٌ، فإذا حذفت الياء صرت كأنك حققت (مَطَاءً)^(١١) - فتقع يا التصغير ثالثة، ويلزم أن تقلب الألف يا، وتكسر، وتقلب الألف التي هي لام أيضاً يا، فيصير (مُطِييً)، فتحذف الثالثة كعُطِي. وعلى قول سيبويه والخليل تصغيره على هذا اللفظ، إلا أنهما يحذفان الألف التي هي ثالثة حروف (مَطَايَا)^(١٢).

(١١) في المخطوطة: (مطأ).

(١٢) تخفيف (مطأ) اسم رجل: (مُطِيً) على قول الخليل ويونس رحمهما الله، قال أبو سعيد: «إذا صغر الخليل (مطأ) وهز في الوزن مثل (قَبَائِلِ) حذفت الألف لتى قبل الياء فيبقى (مُطِيًا)، فتدخل يا التصغير بعد الطاء فيدغم، وتكسر الياء التي بعد يا التصغير، فتقلب الألف الأخيرة يا، فتصير: (مُطِييً) بثلاث ياءات، فتحذف الأخيرة منها، فتصبح (مُطِيً) كما قلنا: (عُطِيً).

وأما يونس فإنه يحذف الياء التي بين الألفين في (مطأ)، فتبقى: (ميم طاء) وبعدها ألفان (مطأ)، فتدخل يا التصغير، فتقلب الألف التي بعدها اء، وتكسر كما تنقلب الألف في (حمرًا) إذا صغرت فقلت: حُمِيرٌ وتكسر، فإذا انكسرت صارت الألف الأخرى يا، ثم تحذف - كما ذكرنا - انظر شرح السيراني للكتاب، ج ٤، ق ٢٠١، وانظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٤، ق ٨٦.

قال: وكذلك (خَطَايا) اسم رجل إلا أنك تهمز آخر الاسم لأنه يدلُّ من همزة فتقول: خُطِّيْءٌ^(١).

قال أبو علي: (خَطِيئَةً) وزنها (فَعِيلَةً)، والهمزة منها لام، فإذا كسُرَ كما يكسُر ما كان على وزنه وجب^(٢) أن يبدل من ياء فَعِيلَةً همزة كما أبدل منها في صَحَائِفٍ، واللام همزة أعني لام (خَطِيئَةً) فيصير (خُطَائِيَّ) وإذا اجتمع همزتان في كلمة واحدة، أبدلت الثانية منهما بحسب الحركة التي على الأولى، فيلزم على هذا أن تقول: (خطائي)، فتبدل الثانية ياءً لأن الأولى منكسرة، فإذا أبدلتْ صارت ياءً مثل (مَطَائِي) في جمع (مَطِيَّة) فيلزم أن تقلب اللام التي هي ياءً ألفاً كما قلبت من مَدَارِي فتصير (خُطَاأُ)، فتجتمع ثلاث مُتَجَانِسَات، فتبدل الوسطى ياءً كما قلبت من مَطَايَا، فإذا صغرت أعني خطايا حذفت الألف أعني ألف (فُعَائِل) على قول سيبويه، وأدغمت ياء التصغير في ياء (فُعَائِل)، وقلبت الألف التي انقلبت عن الياء التي انقلبت عن الهمزة همزة، لأن العلة التي لها كانت [١٤١/ب] قُلِبَت اللامُ التي هي همزة ألفاً قد زالت، أعني اجتماع الهمزتين، فلما زالت العلة بطل المعلول، فرجعت اللام التي هي همزة لزوال الهمزة الأولى التي لها قلبت ياءً؛ ألا ترى أن ياء التصغير صادف الياء من (خُطَايَا) وهي غير همزة فهذا تصغيره على قول سيبويه وتصغيره على قول يونس أيضاً موافق لذا في اللفظ وإن كان مختلفاً في التقدير، لأن

(١) الكتاب ١٣٣/٢، وفيه: «... لأنه يدلُّ من همزته فتقول: خُطِّيْءٌ».

(٢) في المخطوطة: (ووجب).

المحذوف على قوله الياء من (حَطَايَا) ، وفي كلا القولين ترجع الهمزة التي هي لام لزوال العلة التي لها كانت قُلبت ياءً قُلبت ألقاً وهو اجتماع الهمزتين في كلا القولين حُطِيْرٌ^(١) .
 قال: وتردُّ الهمزة كما فعلتْ بألف (مِنْسَاءٍ) ولا سبيل إلى أن تقول (مُطِيْرٍ)^(٢) .

قال أبو علي : قوله : وتردُّ الهمزة ، أي تردُّ الهمزة التي هي لام (خطيئة) لأنك إنما قلبتها لاجتماع همزتين في كلمة وتخفيف الهمزة الثانية إذا اجتمعا^(٣) في كلمة واحدة قلبها ، كما أن تخفيف الهمزة الواحدة إذا انفتحت ، وانفتح ما قبلها أن تجعل بين الهمزة والحركة التي عليها أن الهمزة في (مِنْسَاءٍ) قلبت قلباً ، كما أن لام (حَطَايَا) قلبت قلباً ، وإذا صغر رجع اللأم ، لأن البدل لم يلزم إلا في اليسير .
 قال : وإنما انتهت ياء التصغير إليها ، يعني إلى الياء في (مَطَايَا) ، وهي بمنزلتها قبل أن تكون بعد الألف^(٤) .

(١) في المخطوطة: «... في كلا القول خطيئٌ» .

قال أبو سعيد: «لو صغرت (حَطَايَا) اسم رجل لقلت: حُطِيْرٌ، فهمزت؛ لأن الألف الأخيرة في (حَطَايَا) أصلها همزة، فتردها في التصغير كما رددت الهمزة في (مِنْسَاءٍ) إذا صغرت، وكذلك قياس قول الخليل على هذا التقدير» ، انظر شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ٢٠٦ .

(٢) الكتاب ١٣٣/٢ ، وفي المخطوطة: (مُطِيْرٍ) .

(٣) التذكير والتأنيث كلاهما جائز هنا .

(٤) الكتاب ١٣٣/٢ ، وفيه: «... وإنما انتهت ياء التحقير...» والتحقير والتصغير بمعنى واحد، وسيبويه يستخدمهما معاً .

قال أبو علي: قوله: وهي بمنزلتها، أي الياء من مطايا بمنزلة نفسها
 قيل أن تكون بعد ألف الجمع، يعني أنها بمنزلتها في (مَطِيَّة).

* * *

وهذه مسألة أمليتها ليس هذا موضعها

قال أبو علي: (عَارِيَّة) ^(١)، لا يخلو من أن تكون (فَاعُولُ)، أو
 (فَعْلِيَّةٌ)، فإن حكم بأنها فاعولة صارت الألف فيه زائدة، وصارت الياء
 الثانية من (عَارِيَّة) التي هي لَمْ مدغم فيها واو فاعول، وكُسِرَت الراءُ
 التي كان حكمها أن تكون مضمومة لمجاورتها الياء، لأن الواو إذا أدغمت
 في الياء قلبت ياءً، ثم أدغمت فيه، فلو لم تبدل من الضمة كسرة لم

(١) عَارِيَّة: مفرد جمع على (غَوَارِي) كما أن (غَوَادِي، وَخَوَالِي) كسر عليه (خَوَالِي،
 وَغَوَادِي)، والياء فيها ليست لاحقة. انظر الكتاب ١٧/٢، ودخول الياء في الواحد من هذه
 الألفاظ النسبة مثلما كان كذلك في (بُخْتِي، وَيَخَاتِي، وَكُرْسِي، وَكِرَاسِي)، وهي منصرفة.
 انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٩٩.

قال أبو منصور الأزهري: «أما العَارِيَّة، والإعارة، والاستعارة، فإن العرب تقول فيها:
 هم يتماورون العواري، ويتصورونها بالواو...»

ومن المنذري أنه قال: «والعَارِيَّة منسوبة إلى العارة، وهي اسم من الإعارة، يقال: أعارت
 الشيءَ أَعِيرَةً إعارةً، وعَارَةً...»

وقال الليث: سميت العارِيَّة عارِيَّةً لأنها عارٌ على من طلبها، نال: والعار: كل شيء.
 تلزم به سيئة أو عيب، والفعل من التعبير.

قال: ومن قال هذا قال: هم يتصورون من جيرانهم الماعون والأمتعة.
 وقال الأزهري أيضاً: «وكلام العرب: يتصورون بالواو، والمعاورة والتعار: شبه المداولة
 والتداول في الشيء، بين اثنين...» انظر تهذيب اللغة ١٦٤/٣ - ١٦٥ (عار).

تنقلب الواو المدغمة في الياء ياءً، بل بقيت واوً لاتضمام ما قبلها، كما انقلبت الياء من (مُوسِرٍ) (وَمُوقِنٍ) واوً لاتضمام الميم قبلها، وهما من اليقين واليسار، فكسر هذه الراء هنا مثل كسر العين من (مَقْعُول) إذا كان اللام ياءً نحو (مَرْمِيٍّ) وكان يلزم على تقدير أن تكون (عَارِيَّة) فاعوكةً أن يكون الفعل (أَعْرَاهُ كَذَا) (وَأَعْرَيْتُكَ كَذَا)، لأنه إذا قدر (عَارِيَّةٌ فاعوكةً)، فقد قدر الإعلال في اللام، فكان يلزم على هذا أن يكون الإعلال في الفعل في اللام دون العين، وليس الأمر على ما لزم، لأن الاعتلال في الفعل في العين دون اللام، ألا ترى أنك تقول: أَعْرَيْتُكَ كَذَا، وأَعَارَهُ، فيقع الإعلال في العين، وإنما اللام راءً [١٤٢/أ] والدليل على أن الاعتلال في العين دون اللام أنك ألقيت في (أَعَارَ) حركة العين التي هي الفتحة على الفاء التي هي عين، فقلت: (أَعَارَ)، ثم لما حدثت بالفعل عن نفسك، وضمت تاء المتكلم إليه سَكَنَ لام الفعل كما سَكَنَ (أَكْرَمْتُ)، وقد كانت ^(١) العين قبل ذلك أَسَكَنَتْ أيضاً. وألقت حركتها على الفاء؛ فاجتمع ساكنان: العين واللام، فحذفت العين، فبقي (أَعْرَيْتُ)، فقد وضع بما قلنا أن (عَارِيَّة) لا يجوز أن تكون (فَاعُوكةً)، وإذا لم يجوز أن تكون (فَاعُوكةً) ثبت أنه (فَعْلِيَّةٌ)، وأن الياء فيه كالياء في (بُخْتِيٍّ، وَفُحْرِيٍّ) ونحوه مما فيه ياء النسب لا لمعنى إضافة ككُرْسِيِّ ^(٢).

(١) في الخطوطة: «وقد كان».

(٢) الياء في (بُخْتِيٍّ) أصل في مفرد، وليست ياء النسب، وشبهها سببويه بالياء في (حذيرة) إذا قلت: (حَذَارٍ)، فهي التي في الواحد، وهي زائدة مثقلة، انظر الكتاب ١٧/٢. وهذه الياء في (بُخْتِيٍّ، وَبُخَاتِيٍّ) تحذف عند النسب، ليحل محلها ياء النسب. =

قال: وإذا حُقِرْتُ (عُدُوِيٌّ) اسمُ رجلٍ أو صفةٌ قلت: عُدُوِيٌّ، لا بُدَّ من
ذا ومن قال: عُدُوِيٌّ فقد أخطأ^(١).

قال أبو علي: (عُدُوِيٌّ) على وزن (فُعِيلِيلٍ)، من التصغير، ووزنه من
الفعل فُعِيلِيٌّ، وتحقير عُدِيٍّ: عُدُوِيٌّ، فإذا أضفت إليه حذف ياء التصغير
كما تحذفها من (أُمِيَّة)، وقلبتهَا أَلْفًا أعني الباقية، ثم قلبتها واوًا فصار
(عُدُوِيٌّ)، كما مَوِيَّ وزنه من الفعل: فُعُوِيٌّ، لأنك كنت حذف ياء الفعل في
التصغير لاجتماع ثلاث ياءات فنسبت إليه ولام الفعل محذوف^(٢).

== فتقول في (بُخْتِيٍّ: بُخْتِيٌّ) وفي (بُخَاتِيٍّ: بُخَاتِيٌّ)، والياء الظاهرة هنا هي ياء النسب،
والاسم مصروف.

قال المبرد: «وإنما وجب حذف هاتين الياءين لياي الإضافة، لأن ياء ياء الإضافة تعاقب
هاء التانيث، فتقول في النسب إلى طلحة: طَلْحِيٌّ، وفي حنظلة: حَنْظَلِيٌّ... فلما كانت
الياء تحذف لياء النسب، كان حذف الياء لها واجب؛ لأنك لو أقررتها كنت تجمع بين أربع
ياءات مع الة التي ذكرنا من مضارعة الياء». المقتضب ١٣٨/٣ - ١٣٩.

(١) الكتاب ١٣٣/٢، وفيه: «... قلت: عُدُوِيٌّ، أربع ياءات، لا بُدَّ من ذا».

(٢) انظر المقتضب ١٤٠/٣، وقد فسر أبو سعيد السيرافي وجه الخطأ الذي أشار إليه سيبويه
فقال: «... فقد أخطأ، وذلك أنه يفصل بين التصغير قبل النسبة وبعد النسبة، فإذا صَغُرَ
النسبة جاز أن يحذف ياء التصغير، ألا ترى أننا إذا نسبنا إلى جُهَيْنَةَ، وجُرَيْئَةَ - والياء ياء
التصغير - قلنا: جُرَيْئِيٌّ وجُهَيْنِيٌّ، فتحذف ياء التصغير، ولو صغرنا جُهَيْنِيَّ وجُرَيْئِيَّ، لم يكن
بُدَّ من إثبات الياء، كقولك: جُهَيْنِيٌّ، وجُرَيْئِيٌّ، وإذا نسبت إلى (أُمِيَّة) وهي مصغرة حذف
ياء التصغير، وهي الياء الأولى، وتقلب الثانية واوًا، فتقول: أُمُوِيٌّ، فإذا صغرت (أُمُوِيٌّ)
لم يكن بُدَّ من ياء التصغير، فتقول: أُمُوِيٌّ... انظر بقية التفصيل والاعتلال لهذه
المسألة في شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٢٠٢.

قال: وإذا حقرت أموي قلت: أمي كما قلت في عدوي، لأن أموي ليس بتاؤه بناء التحقير، إنما بتاؤه بناء فُعَلِي^(١).

قال أبو علي: أمي وزنه فُعَلِي ولم يجز أن تقول: أموي كما قلت: أسبؤ لأن اللام لا تظهر بعد اللام الساكنة كما تظهر العين^(٢).

وقال أبو علي: يقول: أموي وإن كان قبل الإضافة إليه محقراً، فإذا أردت تحقيره منسوباً إليه لم يكن من إثبات علم التصغير بُدْ، وزنه من الفعل إذا حقرته: فُعَلِي، ومن مثال التصغير: فُعَيْلٌ، وليس كعدوي، لأن عدوي: فُعوي، وإنما خالف عندي أمية في التحقير، لأن عدياً اجتمع فيه ثلاث ياءات إحداهن ياء التصغير، والثانية ياء فُعَيْل والثالثة لام الفعل، فلزم حذف لام الفعل لاجتماع ثلاث ياءات فبقي عُدِي على وزن فُعِي، فلما أضفت إليه حذف ياء التصغير لاجتماع أربع ياءات كما حذفته من أمي، فبقيت الياء وهي ياء فُعَيْل، فأنقلبت ألفاً لما وليت الدال المفتوحة، فكانه صار عُدًا، ثم قلبت الألف واواً لحاجتك إلى تحريك ما قبل ياء النسب فقلت: عدوي، فخرج وزنه من الفعل: فُعوي، وأمية لم تجتمع فيه ثلاث ياءات في التصغير، فيلزم حذف لامه.

قال: وإذا حقرت ملهوي قلت: ملهوي تصير [الواو] ياء لكسرة الهاء، وكذلك إذا حقرت جُبَلوي^(٣).

(١) الكتاب ١٣٣/٢، وفيه: وليس بتاؤه بناء المحقر. . .

(٢) إنما جاز اجتماع أربع ياءات في (أمي)، لأنه لو وقع حذف للتبسب ما ليس فيه نسب، انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٨٦.

(٣) الكتاب ١٣٤/٢، وما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة.

قال أبو علي: تحقير مَلْهُوِي مُلْبِهي على [١٤٢/ب] ستة أحرف، فإذا حُقر فلا بد أن تحذف حتى يصير على مثال ما يُصَفَّر، فيلزم الحذف من الطرف وهي إحدى الياءين؛ فيصير على خمسة أحرف، رابعه حرف لين، وهو مثال قد يصفَّر مثله، فإذا حذفت إحدى الياءين لزم حذف الآخرين، لأنهما لحقتا معاً، فكانه يبقى (مَلْهُو)، فإذا دخلت ياء التحقير انكسرت الياء بعدها فانقلبت الواو التي هي لَمْ ياءً لانكسار ما قبلها فيصير (مَلْبِهي) ثم يُعوَضُ ياءً، أي النسب ياءً، فيصير: مُلْبِهي على مثال: قُعَيْمِيل، ولو لم تحذف ياء النسب لقلت: مُلْبِهي، فيخرج عن مثال التحقير، فعلى هذا يجوز أن تخفف الياء من مُلْبِهي، لأن ما حذف منه ليس برابع فيكون العَوَضُ منه لازماً فأنت في العوض وتركه بالخيار، فإن قلت: {أحذف} ^(١) إحدى الياءين أعني ياء النسب وأبقي الأولى، لأن الثانية قد تحذف وتبقى الأولى في نحو (يَمَان) وما أشبهه، فتصير الياء في مُلْبِهي الثانية غير عوض، إنما هي الياء الأولى من ياء الإضافة، فلا يجوز تخفيفه، ولا يجوز إلا مُلْبِهي، إذا كانت الياء من نفس الكلمة، فلا يجوز أن تكون الياء في مُلْبِهي الثانية الياء الأولى من النسب كما كانت له في (يَمَان) وما أشبهه، لأنه حيث حذفت الياء الثانية للنسب عوض منها شيء كتعويضك الألف في (يَمَان) (وَشَام) منها، وليس في (مَلْهُوِي) شيء يُجعل عوضاً من الياء المحذوفة فيحكم أن الياء الثانية من مَلْهُوِي هي الأولى للنسب، وإذا لم يكن كذلك جاز فيه التخفيف

(١) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى.

والتشديد، إلا أنه إذا شدد كان أدلّ على أنه تحقير مَلْهَوِيٍّ، وعلم أن الياء عوض من شيء محذوف، فلا يلتبس تحقير مَلْهَوِيٍّ بتحقير مَلْهِيٍّ، وحكم (حُبْلَوِيٍّ) في التحقير حكم (مَلْهَوِيٍّ)، إلا أن الواو في (مَلْهَوِيٍّ) لام، والواو في (حُبْلَوِيٍّ) بدل من ألف التأنيث.

وقال أبو علي: الواو في حُبْلَوِيٍّ لما انقلبت زالت عن أن تكون للتأنيث، كما أنها لما كسُر عليها الاسم في (حَبَالِيٍّ)، زال عن أن يكون علامة التأنيث؛ فصارت وإن كانت زائدة بمنزلة الألف في (مَدَارًا) التي هي منقلبة عن الياء التي هي لام، فلذلك جاز أن تنقلب الواو من (حُبْلَوِيٍّ) في التصغير ياء؛ لانكسار ما قبلها، كما جاز أن تنقلب الواو التي هي لام في نحو (مَلْهِيٍّ) وصارت علامة التأنيث بانقلابها واوًا بمنزلة اللامات التي هي أصول كما صارت في (حَبَالِيٍّ) بمنزلة ألف (مَدَارًا)، فجاز انقلابها كما تنقلب الأصول لذلك؛ ومن هنا قيل في جمع هذا اسم رجل (حبلوي) وفي جمعه اسم نساء: (حُبْلِيَّات) لما زال عن أن يكون علامة التأنيث للاتقلاب، ثبت في جمع التذكير والتأنيث.

قال: لأنك إن حَقَرْتَ وهي بمنزلة واو مَلْهَوِيٍّ^(١). أي في أن ألف التأنيث قد [١٤٣/أ] انقلبت واوًا، كما أن ألف مَلْهِيٍّ انقلبت واوًا فصارت بمنزلة ياء صَحَارَى^(٢). أي في أنها ليست للتأنيث.

(١) الكتاب ١٣٤/٢، وقوله: «... لأنك إن حقرت» سقطت (إن) من الكتاب.

(٢) مزج أبو علي كلامه بكلام سيبويه، وقوله: «بمنزلة ياء صَحَارَى» جملة من كلام سيبويه، إلا أنه سقط من المخطوطة لفظ (ياء) انظر الكتاب ١٣٤/٢.

قال: لأَنَّك لم ترد أن تحفَّر (حُبَلَى) ثم تضيف إليه^(١)، أي إنَّما حفَّرتَه مضافاً إليه، وقد لزم ألفه الانقلاب^(٢).

* * *

هَذَا بَابُ تَحْقِيرِ كُلِّ اسْمٍ كَانَ مِنْ شَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا ضُمَّ إِلَى الْآخَرِ فُجِعِلَا بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ^(٣)

قال في اثني عَشَرَ: إذا أَحَقَّرْتَه قلت: ثُنَيَّا عَشَرَ، كما أَنَّكَ إذا حَقَّرْتَ اثْنَيْنِ قلت: ثُنَيَّانِ، لأنَّ (عَشَرَ) من اثْنَيْنِ عَشَرَ بِمَنْزِلَةِ النُّونِ مِنْ اثْنَيْنِ^(٤).

قال أبو علي: هذا لأنَّ (عَشَرَ) من (اثْنَيْنِ عَشَرَ) بِمَنْزِلَةِ النُّونِ مِنْ اثْنَيْنِ، وذلك أَنَّ الْأَلْفَ وَالْيَاءَ إِذَا ثَبَتَا فِي التَّثْنِيَةِ ثَبَتَتْ بِشَبَاهَتِهِمَا النُّونُ، فَلَمْ تَسْقُطِ النُّونُ إِلَّا فِي الْإِضَافَةِ، وَلَيْسَ (اثْنَا) مُضَافاً إِلَى (عَشَرَ)، فَتَسْقُطُ النُّونُ لَهُ، فإِذَا لَمْ يَكُنْ مُضَافاً إِلَى (عَشَرَ)، ثَبَتَ أَنَّ (عَشَرَ) بِدَلٍّ مِنَ النُّونِ إِذَا لَمْ تَثْبُتْ مَعَهُ كَمَا لَمْ يَثْبُتِ الْبَدَلُ مَعَ الْمَبْدَلِ مِنْهُ، وَذَا لَيْسَ مِنْ ذَا

(١) الكتاب ١٣٤/٢.

(٢) يقال: (حُبَلَى) في تصغير (حُبَلَى)، وإذا قيل فيه (حُبَلَوِيٌّ) فليست الواو هنا للتأنيث لأنه قد تنقلب ألف التأنيث إلى غير التأنيث، ألا ترى أننا نقول: حُبَلَى وَحَبَالَى، وَصَحْرَاءَ وَصَحْرَاوِيٍّ، فتصغير حكم الألف التي كانت في (حُبَلَى) وَ(صَحْرَاءَ). انظر شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ٢٠٢.

(٣) الكتاب ١٣٤/٢، وفيه: «... ضُمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ...» ومثل ذلك عند السيراني. أما الرمانى فقد عتوّن لهذا الباب بقوله: «باب تصغير الاسم المركب من اسمين».

(٤) الكتاب ١٣٤/٢.

الباب (١).

قال أبو علي: التصغير يقوم مقام الصفة، فقولك: (زَيْدٌ)، بمنزلة قولك: (زَيْدٌ صَغِيرٌ)، فإذا لم يجز أن يوصف الشيء وصف تخلص وتمييز من غيره ولم يكن له باب يشبه به لم يصغر كما لا يوصف.

قال: واعلم أن علامات الإضمار [لا يحقرن] من قبل أنها لاتقوى قوة المظهرة (٢).

قال أبو علي: لم يُصغر من حيث لم يُوصف لأنه لا يضر حتى يُعرف، فيستغني عن الوصف (٣).

(١) إذا نسبت إلى المركب، فالنسب يكون إلى الصدر. انظر المقتضب ١٤٣/٣. كما أنه إذا صغر، فالتصغير يقع في صدره أيضاً. انظر المقتضب ٢٠/٤. و(اثنان عشر) عند التحقير يقال فيه: (ثُنتَا عَشَرَ)، وفي الموزن: (ثُنتَا عَشْرَةً)، كأنك حقرت (اثنين، واثنين) أما (عَشْرٌ، وعَشْرَةً) فبمنزلة النون في المثني. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٠٢.

قال الرماني: «وقع (عَشْرٌ) موقع النون، وجرى الإعراب في (اثنين، واثنان) ووجب ذلك فيه، لأن إعرابه بالحروف التي تنقلب بعضها إلى بعض، فلم يجز حذف علامة الرفع من قولك: (اثنان) إلا بحذف الحرف، وليس كذلك سهيل (خمسة)، لأنك تحذف الإعراب من غير حذف حرف الإعراب فتقول إذا سميت به ثم حقرته: (خُمَيْسَةٌ عَشْرٌ)، ولا يجوز مثل ذلك في قولك: (اثنان عشر) إذا سميت به ثم حقرته، لاتقول إلا (ثُنتَا عَشْرَةً)». انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٨٧-٨٨.

(٢) الكتاب ١٣٥/٢، وما بين المعقوفين سقطت من المخطوطة، كما سقط منها أيضاً التاء في قوله: «المظهرة».

(٣) يقصد بعلامات الإضمار: (الضمير) مثل (أنا، ونحن، وهو) انظر المصطلح النحوي/ ١٤٢-١٤٣، والمضمرات لأتحقر: لأنها لاتوصف بحقير ولا غيره، فليس يجب لها بحق الأصل ولا الشبه، انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٩٠، وعلى السيرافي ذلك من جهتين: إحداهما: أن الإضمار يجري مجرى الحروف، والحروف لاتحقر. والأخرى: أن أكثر الضمائر على حرف أو حرفين، وليست بثابتة اسماً للشيء الذي ==

قال: ولا يُحَقِّرُ أَيْنَ وَلَا مَتَى^(١).

قال أبو علي: لم تصغر لمضارعتها الحروف، وصغر (دُونَ وَتَحْتَ)،
لأنَّها أسماء متمكنة غير متضمنة معنى الحروف، ولا قائمة مقامها^(٢).

قال: وأما أَمْسٍ وَغَدٌ فلا يُحَقِّرَان^(٣).

قال أبو علي: لم يجرز تحقير (أَمْسٍ) لأنه مبني ولم يبن إلا لمشابهة
الحرف، (وَعَدٌ) ما أراه يمتنع من أَنْ يُصَغَّرَ.

قال أبو علي: ليس وضع الأعلام أن تحقر كما أنها لاتوصف، وإنما
صغر ما يكون صغيراً بالنسبة إلى ما هو أكبر من جنسه^(٤).

قال: واعلم أنك لا تُحَقِّرُ الاسم إذا كان بمنزلة الفعل^(٥).

قال أبو علي: يقبح تصغير اسم الفاعل إذا أعملته عمل الفعل من
حيث يقبح أن تصفه إذا أعملته عمله، وإنما يقبح إذا أعملته عمله أن

== أضم... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٠٦.

(١) الكتاب ١٣٥/٢.

(٢) «لم تصغر (أَيْنَ، وَمَتَى، وَمَا، وَأَيُّهُمْ) لأن هذه أسماء يستفهم بها عن مبهمات
لاتعرفها، ويجوز أن يكون ذلك الشيء الذي يستفهم عنه قليلاً أو كثيراً، ويلزمك أن تبهم
لترد الجواب عنه على ما عند المسؤول فيه» بهذه العبارة علل السيرافي عدم جواز تحقير هذه
الأسماء، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٠٥، أما (دُونَ، وَتَحْتَ، وَفَوْقَ) فتصغر،
إذ يقال: (دُونَيْنِ، وَتَحْتَيْنِ، وَفَوْقَيْنِ)، وانظر الكتاب ١٤٠/٢، والمقتضب ٢٩٠/٢.

(٣) الكتاب ١٣٦/٢ يتصرف.

(٤) قال المبرد: (غير) ليس بما يصغر، لأنك إذا قلت: جاءني غبيرك، لم تخصص واحداً من
الناس، إنما زعمت أنه ليس به، وليس يجب فيمن كان غير المذكور أن يكون حقيراً،
المقتضب ٢٧٤/٢، وانظر الأصول في النحو ٦٢/٣.

(٥) الكتاب ١٣٦/٢.

تصفه من تصفه من حيث قبح أن توصف الأفعال، وكما لا توصف
الأفعال، كذلك لا يوصف ما أقيم مقامه^(١).

قال: وكذلك (عَنْ وَمَعْ)، صَارَتْ فِي أَنْ لَا تُحَقَّرَ كَمَنْ^(٢).

قال: لأن (عَنْ وَمَعْ) وإن كانا قد استعملتا اسمين فالحرفية عليهما
أغلب^(٣).

* * *

(١) يقبح أن تقول مثلاً: هُوَ ضَوَّيْرُ زَيْدٍ، وَهُوَ ضَوَّيْرُ زَيْدٍ، والعلة في ذلك أن (ضَوَّيْرُ) إذا تُرِّنَ ونصب ما بعده، كان كالفعل، والأفعال لا تنصرف إلا في التعجب، وإن كان لما مضى فليس يجوز فيه التثنية ونصب ما بعده، فيجوز مجرى (غلام زيد)، ولما كان من الجائز لنا تصغير (غلام زيد) فإنه يجوز أن نصغر (ضارب زيد) لذلك. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٦ - ٧.

(٢) الكتاب ١٣٦/٢.

(٣) قال أبو الحسن الرماني: «أما (مَعْ) فلا تكون إلا ظرفاً، ولا يدخلها الألف واللام، ولا يجمع، ومع ذلك فإنه على معنى لا يتعاضم كما يتعاضم معنى (قَبْلَ) و(بَعْدَ) فاحتمل ذلك فيهما، وإن نقص تحكمتها لأتبعها على معنى يتعاضم كما احتمل في (فَوْقَ وَدُونِ) وتحت، فالذي يقتضي جواز التحقير أشياء منها: التمكن التام، ومنها: الاسم في معنى يتعاضم، ومنها: أنه يصح أن يوصف بحقير». شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٩١.

هَذَا بَابُ تَحْقِيرِ الْمُؤَنَّثِ^(١)

قال: قلت: قَمَا بَالُ سَمَاءٍ قَالُوا سُمِيَّةٌ^(٢).

قال أبو علي: تحذف اللام لاحتماع ثلاث ياءات [١٤٣/ب] فيصير إلى بناء الثلاثي، فتلحق هذه الهاء كما تلحق في (قَدَمٌ) مُصَفَّرَةٌ^(٣).
قال: وإذا حَقُرَتْ امْرَأَةٌ سَفَاءٌ قُلْتُ: سَقِيْفِيْ ولم تدخل الهاء لأنَّ الاسم قد تمَّ^(٤).

قال أبو علي: يعني بقوله: أن الاسم قد تم أنه جاوز الأربعة الأحرف، فلا تثبت فيه الهاء، لأنه لم يقع فيه حذف كما وقع في (سَمَاءٍ) المحذف، لاجتماع ثلاث ياءات، فثبتت التاء كما تثبت في (سَمَاءٍ)^(٥).

(١) الكتاب ١٣٦/٢.

(٢) الكتاب ١٣٦/٢.

(٣) نقل سيوريه ردُّ أستاذة الخليل حول تصغير (سَمَاءٍ) على (سُمِيَّةٌ) وهو قوله: «قال [يعني الخليل]: من قَبِلَ أنها تحذف في التحقير [يريد الألف في سَمَاءٍ]، فيصير تحقيرها كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف، فلما حُفِظَتْ صارت بمنزلة (دَلَرٍ) كأنك حَقُرْتَ شيئاً على ثلاثة أحرف» الكتاب ١٣٦/٢.

قال أبو سعيد: «إن كان في الرباعي المؤنث ما يوجب التصغير حذف حرف منه حتى يصير على لفظ الثلاثي ووجب ردُّ الهاء كقولك في تصغير (سَمَاءٍ): سُمِيَّةٌ؛ لأنه كان الأصل سُمِيَّةً بثلاث ياءات، فحذفت واحدة منها ...» شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٠٦.

(٤) الكتاب ١٣٦/٢.

(٥) لم تدخل الهاء في التصغير هنا، ولم يقل: (سَقِيْفِيَّةٌ)؛ لأنه لم يرجع في التصغير إلى مثل عدة ما كان على ثلاثة أحرف، والسبب هنا أنه لم يحذف من الاسم (سَفَاءٌ) شيء كما حذف من (سَمَاءٍ). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٠٧.

قال: قُلْتُ: مَا بَالُ الْمَرْأَةِ إِذَا سَمِيتَ بِحَجَرٍ قُلْتَ: (حُجَيْرَةٌ)، قال: لأنَّ حَجَرَكَ صار اسماً علماً وصار لها خاصاً، وليس صفة ولا اسماً شاركت فيه مذكراً على معنى واحد فلم تُرد أن تحقّر الحجر^(١).

قال أبو علي: يقول لم يشارك المؤنث المذكر هنا كما شارك المؤنث المذكر في قولك: (رجُلٌ رَضًا، وامرأة رَضًا) فلا تلحق علامة التأنيث، ولم ترد أن تحقّره وهو خاص بتحقيقك إِيَّاه وهو عام لغير شخص بعينه^(٢).

* * *

(١) الكتاب ١٣٧/٢.

(٢) قال الرمانى: «تحقيق (حَجَرٍ) اسم امرأة: حُجَيْرَةٌ، لأنه قد صار الاسم خالصاً لا في معنى العلم...» شرح الرمانى للكتاب، ج٤، ق ٩٣، وللسيرافى تحليل طريف في إدخال الهاء في تصغير مثل هذا اسماً للمرأة دون سائر الصفات إذ يقول: «فإن قال قائل: أنت إذا سميت امرأة بِحَجَرٍ أو جَمَلٍ أو جَمَلٍ، أو ما أشبه ذلك من المذكر، ثم صغرته أدخلت هاء، فقلت: حُجَيْرَةٌ، وجَبَلَةٌ، فهل فعلت ذلك بالنعوت؟ قيل له: الأسماء لا يرد بها حقائق الأشياء فيما سميت بها، والصفات والأخبار يرد بها حقائق الأشياء، أو التشبيه بصفات الأشياء، ألا ترى أنا إذا سُمِّيتُ شيئاً به (حَجَرٍ)، أو سُمِّيتُ رجلاً به (حَجَرَيْنِ) فليس الفرض أن يجعل حجراً، وإفلاً أردنا إِيَّاهُ، كما سُمِّيتُ بإبراهيم، وإسماعيل ونوح وما أشبه ذلك؛ وإذا وصفنا به، أو أخبرنا عنه فإفلاً نريد الشيء بعينه، أو التشبيه، فصار كأن المذكر لم يزل؛ ألا ترى أنا إذا قلنا: (مَرَّتُ بِامْرَأَةٍ عَدْلٍ) ففيها عمالة؟ وإذا قلنا للمرأة: (ما أَنتِ إِلَّا رَجُلٌ) فإفلاً نريد: مثل رَجُلٍ؟ وكذلك تقول: (أَنتِ حَجَرٌ) إذا لم يكن اسماً لها نريد: مثل حَجَرٍ في الصلابة والشدّة». شرح السيرافى للكتاب، ج٤، ق ٢٠٧-٢٠٨.

هَذَا بَابُ تَحْقِيرِ {الْأَسْمَاءِ} الْمُبْهَمَةِ^(١)

قال أبو علي: ألحقت الألف في آخر المبهمات ليدل على ما كانت الضمة تدل عليه في غير المبهمة، فالألف في آخر المبهمات كالضمة في أوائل غيرها^(٢). فإن قلت: ما تنكر أن تكون هذه الألف في (ذِيًا وَذِيَاكَ) لَمْ الفعل؟ قيل: لا يجوز ذلك من غير جهة^(٣). إحداها: أنها لو كانت لام الفعل لكانت الياء التي قبلها ياء التصغير، لأنها تقع في الثلاثي قبل اللام، ويمتنع أن تكون هذه الياء للتصغير لأنها متحركة وتلك ساكنة؛ وأيضاً فإن ما قبله ساكن ووالياء المدغم فيه، وما قبل ياء التصغير يكون متحركاً، وأيضاً فإن هذه الألف تزداد فيما لم يحذف منه شيء، كما زيدت في تحقير (أَلَا) المقصورة، فقليل: أَلِيَّا، فلو كانت لاماً لم تزد هنا، لأن (أَلَا) على وزن (هَدَى) فهو غير ناقص منه شيء، فإذا لم يجز أن تكون

(١) الكتاب ١٣٩/٢، وما بين المعرفتين ساقطة من المخطوطة.

(٢) مصطلح، الأسماء المبهمة يعني «أسماء الإشارة والأسماء الموصولة»، وإن كان يعني غيرها عند الفراء، انظر المصطلح النحوي/ ١٦٧. وقد تفرّد هذا النوع من الأسماء بوضع خاص عند التصغير بأن ترك أوله على لفظه قبل التصغير، وزيد في آخر ألف عرضاً عن ضم أوله الذي هو علامة التصغير في غيره من الأسماء، وهذا المخالفة بين المبهم وبغيره لها أسباب ذكرها أبو علي هنا، وفصلها أبو سعيد السيرافي في شرحه للكتاب، فيقال في: (ذَا: ذِيًا) وفي (ثَاء: ثِيًا) وفي (ذَال: ذِيَاكَ) وفي (أَلَا: أَلِيَّا). كما يقال في تحقير (الَّذِي: الَّذِيَا) وفي (الَّتِي: اللَّتِيَا)، وفي (اللاتي: اللَّتِيَات)، وإن كان سببوه لا يرى تحقير (اللاتي) لاستغنائهم بجمع الواحد إذا حُرق عنه، وهو قولهم: (اللَّتِيَات) فأسقطوه - انظر الكتاب ١٤٠/٢، وفي تحقير (اللكان: اللَّكَّان) وفي (الذَّيْن: اللَّذَيْن)، ومن قال: (اللَّذْرَن) صفرها (اللَّذِيرَن) وهكذا. انظر المقتضب ٢/ ٢٨٧ - ٢٩٠، المخصص ١٤/ ١٠٣ - ١٠٦.

(٣) يعني: لا يجوز لأكثر من وجه.

هذه الألف التي ألحقت في هذه الأواخر من نفس الكلمة لما قلنا: ثبت أنها زیدت دلالة على التصغير.

فأما (ذِيًا) فالدليل على أن العين منه محذوفة سكون الياء التي بعد الذال، ولو كانت هذه هي العين لوجب أن تكون متحركة، وأن تكون الياء التي بعدها المفتوحة ساكنة، فلما كانت الأولى ساكنة والثانية مفتوحة، علم أن العين محذوفة. ويدل أيضاً على أن هذه الألف التي في أواخر المبهمة ليست بلام أنها قد زیدت فيما زاد على ثلاثة قبل آخره، كزيادتهم إياها في الياء (في) ^(١) تصغير (ألا) ^(٢)، فهذا أيضاً يبين أنها ليست بلام.

قال: وأما (تِيًا) فإنما هي تحقير (تًا)، وقد استعمل ذلك في الكلام ^(٣).

قال أبو علي: يقال للمذكر (ذَا)، ولل مؤنث (ذِي)، فلو حُفِرَ المؤنث [١٤٤/أ] (ذِي)، لصار (ذِيًا) فالتبس المذكر بالمؤنث، فلما كانت (ذِي) التي للمؤنث تؤدي في التصغير إلى الإلباس، حُفِرَ (تًا)، واستغنى بها عن (ذِي) ^(٤).

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) تحقير (أولى) المقصورة: (أوليًا)، قال المبرد: (ألا) في وزن (غُرَاب)، وتحقير (غُرَاب): (غُرَيْب)، وتحقير (أولى) لو كان غير مبهم: (أولي)، فإن زدت الألف: (أوليًا)، انظر المختضب ٢/٢٨٩، وقد تبين المرحوم عظمة السقط الوارد في عبارة المبرد هذه ونقله عن ابن سيده في المختص ١٤/١٠٤ - ١٠٥.

(٣) الكتاب ٢/١٣٩.

(٤) يقول المبرد: «فإن حُفِرَت (ذِه) أو (ذِي) قلت: (تِيًا)، وإنما منعتك أن تقول: (ذِيًا) كمرأه»

قال أبو علي: (الَاءِ) على وزن غُرَابٍ، فإذا صغُرَتْه على قياس
المبهمه وجب أن تقول: أليءٌ مثل أليع^(١)، ثم تلحق الألف التي تلحق
أواخر المبهمه، - فتقول: أليئا مثل: أليعا^(٢).

قال العباس: (الآ) إنما ألحقت الألف قبل الهمزة فقبل: (أليئا)
على مثال (أليعا) خلافاً لأخواتها، لتسلم كسرة (الَاءِ)، لأن الألف
لو ألحقت بعد الهمزة لفتحت الهمزة وزالت كسرتها التي كانت في
مكبرها^(٣).

قال: وإذا ثبتت حذفت هذه الألف كما تحذف ألف (ذواتا)
(واللذان) لكثرة في الكلام^(٤).

== التباس المذكر بال مؤنث، فقلت: (تيا)، لأثلاث تقول: (تا) في معنى (ذه) و(تي) . كما
تقول: (ذي) فصغرت (تا) لثلاث يقع لس، فاستغنيت ب عن تصغير (ذه) أو (ذي) على
لفظها . ٢٨٨/٢ .

قلت: هذا هو الذي أوما إليه سيبويه عندما قال: «وكرهوا أن يحقروا المؤنث على هذه
فيلتبس الأمر» الكتاب ١٤٠/٢ . قال ابن سيده: «ويقال في المؤنث: تيا على لغة من
قال: هذه، وهذي، وتآ، وتي، يرجعون في التصغير إلى التاء لثلاث يقع لس بين المذكر
والمؤنث» المخصص ١٤/١٠٤ .

(١) مثل (غُرَيْبٍ) تحقير (غُرَابٍ)، وهذا في (الَاءِ) الممدودة. انظر المقتضب ٢٨٩/٢ .

(٢) قال أبو سعيد: «إذا صغرت (الآ) فيمن مدّ قلت: (أليئا) من قول الشاعر:

[باصاً أميلاً غُرُلاناً شَدَنَ لنا] من هَوَلِيَانِ كُنَّ الضَّالَّ والسَّعَى

فـ(ها) للتنبه، و(كُنَّ) لمخاطبة جمع المؤنث، والمصغر (أليئا)، ثم أورد اختلاف المبرد

والزجاج في تقدير ذلك. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٣١٠ .

(٣) لم يرد هذا القول في المقتضب، ولكنه ورد مفصلاً في المخصص ١٤/١٠٤، ورواه
السيرافي عندما أورد خلاف المبرد والزجاج.

(٤) الكتاب ١٤٠/٢، وما بين المعرفتين لم ترد في الكتاب، ووردت في المخطوطة بالمفرد ==

قال أبو علي: يعني في التثنية إذا قلت تَانِ، واللَّذَانِ، وذَانِ^(١).

* * *

هذا بابٌ مُحْقِرٌ مَا لَمْ يُكْسَرْ عَلَيْهِ وَاحِدٌ لِلْجَمْعِ^(٢)

قال: وإذا حَقَّرْتُ السَّيْنَ لم تقلْ إِلَّا سُنِّيَّاتٌ، لَأَنَّكَ قَدْ رَدَدْتَ مَا

ذهب فصار على بناءٍ لَا يجمع بالواو والنون^(٣).

قال أبو علي: إنما يجمع كثيراً هذا الضَّرْبُ الذي سقطت لامه بالواو والنون والياء والنون، لأنَّ جمعه بالواو والنون كأنه عوضٌ من سقوط اللام، فسنون في التفسير ساقط اللام، فإذا صغرته رَجَعَتْ لامه في التصغير فلم يُقَلْ (سُنِّيَّونَ) لأنَّ اللام رَجَعَهَا التصغير، وإنما كان يجمع بالواو والنون لسقوط اللام منها، فإن قلت: إن (أَرْضَيْنِ) لم تسقط لامه وقد جُمِعَ بالواو والنون. فمن الجواب في ذلك أنه يقال: كان يجب أن تكون فيه علامة تأنيث، فلما لم تكن فيه كان جمعه بالواو والنون عوضاً من تلك العلامة،

== (الذي) ولا ألف فيها حينئذ.

(١) قال المبرد: «واعلم أنك إذا ثَبِّتَ أو جمعت شيئاً من هذه الأسماء لم تُلحقه ألفاً في آخره:

من أجل الزيادة التي لحقت، وذلك قولك في تفسير اللذان: اللَّذَانِ، اللَّذَيْنِ،

اللَّذَيْنِ» . المقتضب ٢/ ٢٩٠.

وعلل الرمانى هذا الحذف من قبل كونها مبهمه تقتضى ألا يخلص لها تشبيه ولا جمع

كما لا يخلص لها التحقير، وأن تغيرها بالحذف دون غيره للتخفيف، وذلك لكثرة ما في

الكلام لا أن يفسر لالتقاء الساكنين - كما هو الحال في جُلَى - ونحوه. انظر شرح الرمانى

للكتاب، ج٤، ق ٩٦.

(٢) الكتاب ٢/ ١٤٢.

(٣) الكتاب ٢/ ١٤٣.

فإذا صغرته ثبتت فيه الألف والتاء، فصارتا تقومان في الجمع مقام تاء التانيث في الواحد، لأنهما في الجمع بمنزلة الهاء في الواحد^(١١).

قال: وإذا حقرت (أَرْضَيْنِ) اسم امرأة قلت: أَرْضُونِ، وكذلك السُّنُونُ لا تدخل الهاء، لأنك تحقر بناءً أكثرَ من ثلاثة^(١٢).

أي فإذا حقرت ما كان على أكثر من ثلاثة لم تلحق فيه الهاء مصغراً، ولست تردّها إلى الواحد، لأنك لا تريد تحقير الجمع.

قال أبو علي: يقول: لست تحقر الجمع إنما تحقر اسمَ واحدٍ.

وقوله: ولا تدخلها الهاء أي لا تدخل في سُنُونِ وأَرْضُونِ إذا صغرتهما اسم امرأة، كما تدخل في قَدَمٍ وقَدِيرٍ^(١٣) لو صغرتهما اسمين لمأثنين، لأن (أَرْضَيْنِ) (وسنَيْنِ) كل واحد فيهما على أكثر من ثلاثة أحرف، فكما لا تدخل هاء التانيث فيما كان على أربعة أحرف نحو (عَنَاقٍ)، كذلك لا تدخلها في (أَرْضَيْنِ وسنَيْنِ)^(١٤).

(١١) قال أبو سعيد: «إن السُّنُونُ قد جمع بالواو والنون قبل التحقير، فإذا حقرت لم يجر الجمع إلا بالألف والتاء، وذلك أن (سنَيْنِ) جمع على (سُنُونِ وسنَيْنِ) بالواو والنون (واليساء والنون)، لأن هذا الجمع له فضل ومزية، فجعل عوضاً من الذاهب في (سنَةٍ)، والذاهب منها لام الفعل، فإذا صغرنا وجب ردُّ الذاهب فبطل التعويض، وجمع على ما يوجب القياس، كقولنا: قَصِيْعَةٌ وقَصِيْعَاتٌ، وصَحِيْفَةٌ وصَحِيْفَاتٌ، وكذلك (أَرْضُونِ)، تقول: أَرْضَاتُ لاغير ٥٠٠» شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ٢١٤.

(١٢) الكتاب ١٤٣/٢.

(١٣) أي أنك لو حقرت (قَدَمٍ، ورجُلٍ) لقلت: قُدَيْمَةٌ، ورجَيْلَةٌ فأدخلت التاء.

(١٤) هناك فرق بين تصغير (أَرْضَيْنِ) اسم امرأة، و(أَرْضَيْنِ) جمعاً، ومثلها السُّنُونُ. فتصغير (الأرض): أَرْضِيَّةٌ بالهاء، كما أن تصغير (سنَةٍ): سُنِيَّةٌ، وجمع للمصغر: (أَرْضَاتٌ، وسُنِيَّاتٌ). ولا يجوز فيها إلا الألف والتاء، والتحقير الذي يومي، إليه سبويه إنما هو =

قال: وإذا حقرت السنين اسم امرأة قلت في قول [١٤٤/أ] من قال: (هذه سنين): سُنَيْنٌ على قوله: يُضَيِّعُ، ومن قال: (سنون)، قال: (سُنُونٌ) إذا وقعتا في الاسم بمنزلة ياء الإضافة وتاء التانيث التي في بنات الأربعة لا يعتد بها، كأنك حقرت سِنِي^(١).

قال أبو علي: قول: الواو والنون في (سُنُونٌ) بمنزلة التاء في بنات الأربعة فالتاء في بنات الأربعة نحو: (جُنْدَلَةٌ)، لا يعتد بهذه التاء إذا صغرتها أي لا تحذفها كما تحذف اللام من (سَفَرَجَلٍ) فتحذفها في التصغير كما تحذف اللام إنما الهاء بمنزلة اسم ضم إلى اسم، تحقر الصدر وتُدغم الثاني، وكذلك الواو والنون في قولهم: (سنون)، ولا يعتد بها من بناء الاسم كما يعتد بالياء والنون في (سين) اعتداد ما هو من نفس الكلمة، فتصغر الاسم أعني في (سِنِينٌ) عليه، فيقال: (سُنَيْنٌ)، ووزنه من أمثلة التصغير (فُعَيْلٌ)، ومن الفعل (فُعِينٌ)، فأما الواو اللاحقة مع النون في (سُنُونٌ) فلا يعتد بها كما اعتد بالياء في (سِنِينٌ) اعتداد الأصلي، لكن تصغر (سُنُونٌ) اسم رجل فيقال: (سُنُونٌ)، يردُّ اللام في (سِنِينٌ)، فيصير وزنه من التصغير والفعل جميعاً (فُعَيْلُونٌ)، ولو رددت اللام في (سِنِينٌ) على قياس من ردَّ الفاء في (يَضَعُ) فقال: يُؤَضِّعُ، وفي هَارٍ: هَوَيْزٌ، لكنك قائلًا: (سُنَيْنٌ)، فخرج وزنه من الفعل: فُعَيْلَيْنٌ، ومن التصغير (فُعَيْعِيلٌ)^(٢).

== تحقيق اسم واحد دون الجمع - انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢١٤.

(١) الكتاب ١٤٣/٢ يتصرف.

(٢) يقول ابن السراج: «إذا حقرت السنين قلت: سُنَيَاتٌ، لأنك قد رددت ما ذهب، وأَرْضُونُ: ==

قال: وإذا حُقِّرَتْ (أَفْعَالٌ) اسم [رجل] قلت: (أَفْعِيْعَالٌ) كما تحقِّرها
 قبل أن تكون اسماً فتحقير (أَفْعَالٌ) كتحقير عَطْشَانٍ^(١).
 قال أبو بكر: لم يقولوا: (أَفْعِيْعِيْلٌ) . ليفرق بين (أَفْعَالٌ) التي
 للجمع (وَأَفْعَالٌ) التي للواحد^(٢).

قال: ولا تُشَبِّهُهُ (بِلَيْكَةٍ) ونحوها إذا سميت بها رجلاً ثم حُقِّرَتْها ،
 لأن ذا ليس بقياس ، وتصغير (أَفْعَالٌ) مطرد على (أَفْعِيْعَالٍ)^(٣).
 قال أبو علي: يقول تحقير (لَيْكَةٍ لَيْكِيَّةٌ) ، ليس بقياس ، فإذا سُمِّيت
 ب رددته إلى القياس ، وتصغير (أَفْعَالٌ: أَفْعِيْعَالٌ) قياس ، فتدعه اسم رجل
 على ما كان علي من القياس قبل أن يكون اسم رجل ، إذ كنت تردُّ إلى
 القياس إذا سُمِّيت رجلاً بشيء صَغُرَ على غير القياس ، ومع ذلك فإن
 العلة التي لها صَغُرَ (أَفْعَالٌ) قبل أن يكون اسماً لشيء بعينه (أَفْعِيْعَالٌ)
 قائمة في التسمية ، لأنك لو صغرته وو اسم: (أَفْعِيْعِيْلٌ) لالتبس برجل

== أَرَبُّضَاتُ لَأَنكَ قَدْ غَيَّرْتَ الْهَاءَ ، وَإِنْ كَانَ اسْمُ امْرَأَةٍ قُلْتُ: أَرَبُّضُونَ ، وَكَذَلِكَ سُنُونَ ، لَا تَرُدُّ
 إِلَى الْوَاحِدِ ، لِأَنكَ لَا تَرِيدُ جَمْعًا تَحْقِرُهُ ، وَإِذَا حُقِّرَتْ (سَنِينَ) اسْمُ امْرَأَةٍ فِي قَوْلٍ مِنْ قَالَ:
 سَنِينَ ، قُلْتُ: سَنِيْنٌ ، عَلَى قَوْلِهِ فِي (يَضَعُ: يُضَيِّعُ) لَاحْتِيَاجٍ إِلَى أَنْ تَرُدَّ لِأَنَّهُ عَلَى مِثَالِ
 الْمَصْغَرَاتِ مِنْ (فَعِيلٌ ، وَفَعِيلٌ) ، فَمِنْ قَالَ: (سُنُونَ) قَالَ: سُنِيُونٌ ، فَلَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ مِنَ الرَّدِّ .
 لِأَنَّ الْوَارِثَ وَالنَّوْنِ لَيْسَتْ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَصْغَرَةِ ، الْأَصُولُ فِي النَّحْوِ ٥٤/٣ ، وَانْظُرْ شَرْحَ الرَّمَانِيِّ
 لِلْكِتَابِ ، ج ٤ ، ق ١٠٠ .

(١) الكتاب ١٤٣/٢ .

(٢) انظر الأصول في النحو ٥٤/٣ .

(٣) الكتاب ١٤٣/٢ .

يسمى (بالفَعَال) (١).

قال: وليست أفعال وإن قلتَ فيها: أفاعِلْ كأنعام وأناعِمَ، تحجى مجرى سِرْحَانٍ وسَرَّاحِينَ، لأنه لو كان كذلك لقلت في جَمَالٍ: جُمَيْعَالٌ (٢).
قال أبو علي: يقول: لاتقولُ في تحقير (أفعال): (أُفْعَيْلُ)، لأنك تقول في تكسيـره (أفاعيل)، كما أنك لاتقول في جَمَالٍ: جُمَيْعَالٌ، لأنك لاتقول: جَمَامَيْلُ، وكما [١٤٤/ب] أنك تقول: جُمَيْعَيْلُ وإن لم تقل: جَمَامَيْلُ، ولا تقول: جُمَيْعَالٌ، كذلك تقول: أُفْعَيْعَالٌ، لاتقول: أُفْعَيْعِلُ، وإن قلت: أفاعيلُ فقد أوجدت (٣) ما لا يكسر على وزن مَفَاعَيْلٍ، يصغر على (مُفْعَيْعِلٍ)، كما جاء ما يكسر على مَفَاعَيْلٍ ولم يُصَغَرْ على مُفْعَيْعِلٍ، لأنه لو صَغُرَ على مثـال (فُعَيْعَيْلٍ) لزال عنه دلالة الجمع، فلذلك لم يعتبر تصغيره بتكسيـره، ونظير هذا في أنه لم يعتبر بتكسيـره تصغيره، لزوال الجمع قولك في مُصْرَانٍ جمع مُصِرٍ: مُصِرَانٌ، ولم تقل: مُصِرَيْنِ وإن قلت في تكسيـره مَصَارَيْنِ، لأنك لو صغرتـه على تكسيـره لقلت: مُصِرَيْنِ

(١) يقول أبو سعيد: «فرقوا بين تصغير (إفعال وأفعال)، فقالوا في (إفعال): أُفْعَيْلُ، وفي (أفعال): أُفْعَيْعَالُ، لأن (أفعال) لاتقع إلا جمعا، فكـرهوا إبطال علامة الجمع منه، إلا أن يجمع مرة أخرى فيكون كأنعام وأناعِمَ، إذا صغروا لم ينب التصغير عن الجمع، فبقـرأ علامة الجمع، واستعملوا علامة التصغير...» شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ٢١٤.

(٢) الكتاب ١٤٣/٢، وما بين المعقوفين زيادة من الكتاب.

(٣) في المخطوطة: (أوجدك).

فزالـت دلالة الجمع، وصار بمنزلة (فَعْلان) الذي هو واحد غير جمع مثل (سِرْحان) كما أنك لو قلت في (أَفْعال): (أَفْعِـل)، لالتبس بالواحد وزالت دلالة الجمع فلهذا لم يعتبر بتصغير هذا الضرب من الجمع تكسيره^(١١).

(١١) يقول الرماني: «لا يجوز في (أَنْعَام) أن يحقر على قياس (أَنْاعِيْم) كما يحقر (سِرْحان) على قياس (سِرْحانين)، وما لم يجمع هذا الضرب كما لم يحقر على طريقة عُثْمَان، فكان يجمي، من هذا في أحمال: أحمال، لأنه لا يجمع على (أَنْاعيل) وفي (أَنْعَام: أَنْعِيم) لأنه يجمع على (أَنْاعِيم)، فهذا خطأ للفرق بين الواحد والجمع كما ذكر سيبويه، وذلك أنه لما كان يلتبس (أَفْعال) (بِأَفْعال) في التحقير فرق بينهما، فقبل في (إِجْمال: أَجْمِـل) وفي (أَجْمال: أَجْيسال) للفرق بين الواحد والجمع، وكذلك تقول في (إِنْعام: أَنْعَام) للفرق بينه وبين (أَنْعَام)، ومنع هذا الذي يحتاج إليه من الفرق، ومن الحسل على التفسير في (أَنْاعِيم)، وليس كذلك (سِرْحان، وسِرْحانين)، لأنه ليس فيه ما يمنع من الحمل على التفسير، فوجب في هذا ولم يجب في ذلك». ٥٠٠، شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ١٠١، وانظره مبسوطاً في شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢١٥.

* * *

انتهى الجزء الثالث

ويليه

الجزء الرابع إن شاء الله ، ويبدأ بقوله :

هذا بابُ حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها

فهرس موضوعات الجزء الثالث

الموضوع	الصفحة
هذا بابُ ما ينصرف وما لا ينصرف	٥ - ٢٠
هذا بابُ ما لا ينصرف من الأمثلة وما ينصرف	٢١ - ٢٤
هذا بابُ ما ينصرف من الأفعال إذا سميت ب رجلاً	٢٤ - ٣٣
هذا بابُ ما لحقته الألف في آخره	٣٣ - ٣٦
هذا بابُ ما لحقته ألف التانيث بعد ألف فمنعه ذلك	
من الانصراف في المعرفة والنكرة	٣٧ - ٣٩
هذا بابُ ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة	
نحو غضبان	٤٠ - ٤٠
هذا بابُ ما لا ينصرف في المعرفة مما ليست نونه بمنزلة الألف	
التي في بشرى وما أشبهها	٤٠ - ٤٥
هذا بابُ هاءات التانيث	٤٦ - ٤٧
هذا بابُ فُعِّلَ	٤٨ - ٥١
هذا باب ما كان على زنة مَفَاعِلَ وَمَقَاعِلَ	٥٢ - ٥٧
هذا بابُ الأسماء الأعجمية	٥٨ - ٥٩
هذا بابُ تسمية المذكر بالمؤنث	٦٠ - ٦٣
هذا بابُ أسماء القبائل والأحياء	٦٤ - ٦٩
هذا بابُ ما لم يقع إلا اسماً للقبيلة	٦٩ - ٧٠
هذا بابُ أسماء السُّور	٧١ - ٧٩
هذا بابُ تسميتك الحروف بالظروف وغيرها	٧٩ - ٨٣
هذا بابُ ما جاء معدولاً عن حده من المؤنث	٨٤ - ٩٠

الموضوع	الصفحة
هذا بابُ تغيير الأسماء المبهمة	٩٦-٩٠
هذا بابُ الظروف غير المتمكنة	١٠٧-٩٦
هذا بابُ الشئيين اللذين إذا ضمَّ أحدهما إلى الآخر	١١٩-١٠٨
هذا بابُ ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو التي	
الياء والواو من لامات	١٣٣-١٢٠
هذا بابُ إرادة اللفظ بالحرف الواحد	١٣٥-١٣٣
هذا بابُ الحكاية	١٤٠-١٣٥
هذه مسألة ليس هذا موضعها ولكننا كتبناها ها هنا	١٤٥-١٤٠
مسائل من (باب الحكاية التي لا تغير فيها الأسماء عن حالها	
في الكلام)	١٥٤-١٤٥
هذا بابُ الإضافة وهو باب النسبة	١٥٥-١٥٤
هذا بابُ ما حذف من الياء والواو فيه القياس	١٥٧-١٥٥
هذا بابُ الإضافة إلى كل اسم كان على أربعة أحرف	١٥٩-١٥٧
هذا بابُ الإضافة إلى كل شيء من بنات الياء والواو	١٦٩-١٥٩
هذا بابُ الإضافة إلى كل اسم كان آخره ياء، وكان الحرف الذي	
قبل الياء ساكنًا	١٧٢-١٧٠
هذا بابُ الإضافة إلى كل اسم لامه ياء أو واو وقبلها ألف	
ساكنة	١٧٥-١٧٣
هذا بابُ الإضافة إلى كل اسم آخره ألف مبدلة من حرف من	
نفس الكلمة	١٧٧-١٧٦

الموضوع	الصفحة
هذا بابُ الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألفًا زائدة لاينونَ وكان على أربعة أحرف	١٧٧-١٧٩
هذا بابُ الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألفًا وكان على خمسة أحرف	١٧٩-١٨٢
هذا بابُ الإضافة إلى كل اسم ممدود لايدخله التنوين	١٨٢-١٨٣
هذا بابُ الإضافة إلى بنات الحرفين	١٨٣-١٨٤
هذا بابُ ما لايجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرُّد	١٨٤-١٨٥
هذا بابُ الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين	١٨٥-١٩٧
هذه فصول تلحق بما تقدم من الباب تأخرت عن مواضعها ...	١٩٨-٢٠٢
هذا بابُ الإضافة إلى ما ذهبت فائز من بنات الحرفين وذلك عدة وزنة	٢٠٣-٢٠٤
هذا بابُ الإضافة إلى كل اسم ولي آخره ياءين مدغمة إحداهما في الأخرى	٢٠٥-٢٠٩
هذا بابُ ما لحقته الزيادتان	٢٠٩-٢٠٩
هذا بابُ الإضافة إلى كل اسم لحقته التاء للجمع	٢١٠-٢١٠
هذا بابُ الإضافة إلى الاسمين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعلنا اسمًا واحدًا	٢١١-٢١٥
هذا بابُ الإضافة إلى المضاف من الأسماء	٢١٥-٢١٨
هذا بابُ الإضافة إلى الحكاية	٢١٩-٢١٩
هذا بابُ الإضافة إلى الجمع	٢٢٠-٢٢٢

الموضوع	الصفحة
هذا بابُ التثنية	٢٢٣-٢٢٦
هذا بابُ تثنية ماكان منقوصا وكان عدة حروفه أربعة أحرف فزاندا	٢٢٧-٢٢٨
هذا بابُ جمع المنقوص بالواو والنون	٢٢٩-٢٣١
هذا بابُ لايجوز فيه التثنية والجمع بالواو والياء والنون، وذلك نحو عشرين وثلاثين	٢٣٢-٢٣٣
هذا بابُ جمع الاسم الذي آخره هاء التأنيث	٢٣٤-٢٣٧
هذا بابُ جمع الرجال والنساء	٢٣٨-٢٤٥
هذا بابُ يجمع الاسم فيه إن كان لمذكر أو لمؤنث بالتاء	٢٤٦-٢٤٨
هذا بابُ جمع الأسماء المضافة	٢٤٨-٢٤٨
هذا بابُ من الجمع بالواو والنون وتكسير الاسم	٢٤٩-٢٥١
هذا بابُ تثنية المبهمة التي أواخرها معتلة	٢٥١-٢٥١
هذا بابُ مايتغير في الإضافة إلى الاسم	٢٥٢-٢٥٥
هذا بابُ إضافة المنقوص إلى الياء التي هي علامة المجرور المضمر	٢٥٥-٢٥٦
هذا بابُ إضافة كل اسم آخره ياء تلي حرفًا مكسورًا	٢٥٧-٢٥٨
هذا بابُ التصغير (هذا بابُ تصغير المضاعف)	٢٥٩-٢٦١
هذا بابُ تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث	٢٦٢-٢٦٦
هذا بابُ ماكان على أربعة أحرف تلحقه ألف التأنيث بعد ألف، أو لحقت ألف ونون كما لحقت عثمان نحو خُنفساء .	٢٦٦-٢٦٩

الصفحة

الموضوع

٢٧٠ - ٢٦٩	هذا بابٌ ما يحقر على تكسيرك إياه لو كسرتَه للجمع على القياس لا على التفسير للجمع على غيره
٢٨٩ - ٢٧١	هذا بابٌ ما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات لأنك لو كسرتها للجمع لحذفتها
٢٩٣ - ٢٩٠	هذا بابٌ تحقير ما تثبت زيادته من بنات الثلاثة في التحقير ..
٢٩٧ - ٢٩٣	هذا بابٌ ما يحذف في التحقير من زوائد بنات الأربعة، لأنها لم تكن لتثبت لو كسرتها للجمع
٢٩٨ - ٢٩٨	هذا بابٌ بنات الخمسة
٢٩٩ - ٢٩٩	هذا بابٌ ما ذهب لأمه
٣٠٣ - ٣٠٠	هذا بابٌ تحقير ما كانت فيه تاء التأنيث
٣٠٦ - ٣٠٤	هذا بابٌ تحقير ما حذف منه ولا يرد في التحقير
٣١٣ - ٣٠٧	هذا بابٌ تحقير كل حرف كان فيه بدل فإنك تحذف ذلك البدل ويرد الذي من أصل الحرف إذا حقرته
٣١٦ - ٣١٣	هذا بابٌ تحقير ما كانت الألف بدلا من عينه
٣١٨ - ٣١٧	هذا بابٌ تحقير الأسماء تثبت الأبدال فيها، وتلزمها
٣٢٠ - ٣١٩	هذا بابٌ تحقير ما كان فيه قلب
٣٢٦ - ٣٢١	هذا بابٌ تحقير كل اسم كانت عينه واواً وكانت العين ثانية أو ثالثة
٣٣٣ - ٣٢٦	هذا بابٌ تحقير بنات الباء والواو اللاتي لامتهن ياءات وواوات
٣٣٤ - ٣٣٣	هذه مسألة أملتتها ليمس هذا موضعها

الموضوع	الصفحة
بقية مسائل الباب السابق	٣٣٥ - ٣٣٩
هذا بابٌ تحقير كل اسم كان من شيئين أحدهما ضُم إلى الآخر فجعلًا بمنزلة اسم واحد	٣٣٩ - ٣٤٠
مسائل من باب ما يحقر لدنوه من الشيء وليس له	٣٤٠ - ٣٤٢
هذه بابٌ تحقير المؤنث	٣٤٣ - ٣٤٤
هذا باب تحقير الأسماء المبهمة	٣٤٥ - ٣٤٨
هذا بابٌ تحقير ما لم يكسر عليه واحد للجمع	٣٤٨ - ٣٥٣
فهرس الموضوعات	٣٥٤ - ٣٦٠

* * *

انتهى فهرس موضوعات الجزء الثالث من التعليقة على كتاب سبويه

Biblioteca Alexandrina



0388258